



جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



السّياحة البيئية بين متطلّبات التّنمية ومقتضيات حماية الحقّ في بيئة نظيفة

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق
تخصص: قانون البيئة

تحت إشراف الأستاذة الدكتورة:
أ.د/رقية عواشرية

إعداد الطالبة:
فوغالي حليلة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. فريدة مزياني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د. رقية عواشرية	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
د.يمينة خضار	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	ممتحنا
د. فاكية سقني	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	ممتحنا
د. حسان حمزة لعور	أستاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة 1	ممتحنا
د.صبرينة بن سعيد	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي بركة	ممتحنا

السنة الجامعية:

2022-2021

شكر وتقدير

إلى كل من ساهم في إنهاء هذا العمل

إلى كل من علمني حرفا

إلى الأستاذة الدكتورة المشرفة عواش رقية، وكل أعضاء

لجنة المناقشة وكل أساتذتي الأعزاء

إهداء

إلى والدي، رحمه الله، أُمي أطل الله في عمرها

عائلي الصغيرة زوجي وقرتا عيني

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم

إلى كل الأقارب والأصدقاء وزملاء الاختصاص

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

- المختصرات باللغة الأجنبية:

- **CMED** :Commission Mondiale sur L'environnement et le Développement
- **DGF** :Direction Générale des Forêts
- **EPA** :Etablissements Publics a Caractère Administratif
- **FAO** :Food and Agriculture Organisation
- **IUCN** :International Union for Conservation of Nature
- **IZO** :International Organization for Standardization
- **LSPN** :League Suisse pour la Conservation de la Nature
- **OMT** : Organisation Mondiale de Tourisme
- **PNUE** :Programme des Nations Unies pour l'Environnement
- **SDGs** :Sustainable Development Goals
- **TIES** : TheInternational Ecotourism Association
- **UNCSD** :United Nations Commission on Sustainable Development
- **UNESCO** :United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
- **UNEP** :United Nations Environment Program
- **UNWTO** :United Nations World Tourism Organization

مقدمة

التعريف بالموضوع:

تشهد معظم الدول على مدار القرن العشرين نهضة كبيرة في مختلف مجالات التنمية، وتأتي التنمية السياحية مكان الصدارة من اهتمامات مخططي وصانعي القرار في هذه الدول، حيث تعتبر السياحة من أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تحتلّ موقعا مهماً في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، فهي تعدّ أحد الركائز في معظم اقتصادياتها نظرا لمساهمتها الفعّالة في الدّخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدر للعملة الصعبة وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، وهدفا لتحقيق برامج التنمية.

ومع التقدّم العلمي والتكنولوجي على مستوى جميع الميادين، شهد النّشاط السّياحي تطوّرا متسارعا نتج عنه آثار سلبية على الثقافة المحليّة والبيئة، وتعرف هذه الأخيرة بأنها مجموعة من العناصر الطبيعية والبيولوجية والحضارية والتاريخية التي تؤثر في الإنسان وفي تعايشه مع الكائنات الحية الأخرى في محيط طبيعي وصناعي متجانس، يساهم في البقاء والصحة لكل عنصر من تلك العناصر مما يحقق التناغم والتوازن الطبيعي الذي خلقه الله سبحانه وتعالى، ولاشك أن بين البيئة وبين السياحة أواصر وصلات وثيقة وقوية، فالسياحة كغيرها من القطاعات التنموية الأخرى لها آثار ايجابية و أخرى سلبية على البيئة البشرية، فهي تعود بالمنفعة على البيئة عن طريق التدابير المحفزة لحماية السمات المادية للبيئة، والمواقع والمعالم التاريخية والحياة البرية، لأنه عادة ما يكون التّرفيه والسّياحة الهدفين الثّانويين من إنشاء وتنمية الحدائق الوطنية، وأنواع أخرى كثيرة من المناطق المحميّة، ومن هنا برزت النّزعة نحو حماية الحقّ في البيئة وفكرة الاستدامة.

ومنذ ثمانينيات القرن الماضي لم يعد يقتصر مفهوم السّياحة على المنظور الاقتصادي فحسب، بل أصبحت هناك استجابة لمقتضيات التنمية المستدامة من حماية الحق في بيئة نظيفة ورعاية حقوق الأجيال المستقبلية، وأصبحت المناطق الطبيعية عوامل جذب أساسية لنوع من السياحة هو السياحة البيئية أو الإيكولوجية.

ظهر مصطلح السياحة البيئية Ecotourisme منذ مطلع الثمانينيات من القرن العشرين و عرف رواجاً كبيراً الآن، خاصة بعد انعقاد قمة كيبك سنة 2002 وإحياء اليوم العالمي للسياحة البيئية تحت رعاية المنظمة العالمية للسياحة، وهو مصطلح حديث نسبياً، جاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة الذي يمارسه الإنسان محافظاً على الميراث الفطري الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها.

تقوم السياحة البيئية على روح المسؤولية البيئية التي تتضمن زيارة المواقع الطبيعية من أجل الاستمتاع بالتراث الطبيعي والثقافي، مع العمل على التقليل من التأثيرات السلبية للزيارة والمحافظة على الحق في بيئة نظيفة، وهي فضلا عن ذلك توفر فرصاً للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين.

من هنا نستنتج أنها سياحة تعتمد على الطبيعة في المقام الأول بمناظرها الخلابة، وهي سياحة صديقة للبيئة، من خلال القواعد التي تعتمد عليها مثلا المحافظة على التوازن البيئي، ومن ثم حماية الحياة الطبيعية البرية والبحرية والجوية من التلوث، ووضع ضوابط الترشيد السلوكي في استهلاك المواد أو استعمالها.

تعطي الجزائر أهمية كبيرة للقطاع السياحي بغية تنويع مصادر الدخل الوطني، وزيادة نصيب الناتج الوطني الخام من صناعة السياحة الذي يبقى يسجل رقما ضعيفا بالنسبة إلى الأرقام العالمية، وتعتبر السياحة البيئية قطاعا واعدة بالجزائر، خاصة أنها تمتلك موارد سياحية هامة، انطلاقا من الموقع الجغرافي، وتنوع المناخ السائد بها الذي يجعل من السياحة تستمر على مدار السنة، والتنوع الطبيعي الكبير، فهي تمتلك شريط ساحلي يمتد على مسافة 1200 كم به أحسن الشواطئ وأجملها، الحمامات المعدنية، الحظائر الوطنية والمحميات الطبيعية، المعالم التاريخية والثقافية، صحراء شاسعة، وتسعى الجزائر في السنوات الأخيرة إلى ترقية القطاع السياحي وتنميته، وإيلاء أهمية خاصة للسياحة المستدامة، ونموذج السياحة البيئية، وذلك في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030، الذي يسعى لجعل الجزائر وجهة سياحية بامتياز.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية موضوع الدراسة في المتغيرات التالية:

إن موضوع السياحة البيئية بين متطلبات التنمية ومقتضيات حماية الحق في بيئة نظيفة يعتبر من الموضوعات العالمية التي حظيت ولازالت تحظى بأهمية بالغة في المجتمع الدولي المعاصر، خاصة مع تفاقم المشكلات البيئية وتهديدها للحق في بيئة صحية، نظيفة ومتوازنة، ولعل أحد أهم أسباب ذلك ازدياد النشاط السياحي كونه مصدر هام من مصادر الدخل، والعلاقة الوثيقة بين السياحة و البيئة وظهور السياحة البيئية كسياحة بديلة عن السياحة التقليدية، التي تعتبر سياحة صديقة للبيئة، حيث وصفتها منظمة السياحة العالمية بأنها أسرع الأسواق السياحية نموا وانتشارا في السنوات العشر الأخيرة حيث ينمو بمعدل يقدر بـ25-30% سنويا وفقا لبعض خبراء صناعة السياحة،¹ كما تلعب دورا هاما في الحفاظ على البيئة وترسيخ ثقافة وممارسات التنمية المستدامة.

أما من الناحية العملية يمكن أن تكون هذه الأطروحة مرجعا مهما لطلبة قانون البيئة، وكذا طلبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، وكذا للعاملين في وزارات السياحة والبيئة ومنظمات المجتمع المدني.

مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختيار موضوع الدراسة إلى دوافع ذاتية وأخرى موضوعية هي:

1- الدوافع الذاتية:

أ- الاهتمام الشخصي بموضوع السياحة البيئية بين متطلبات التنمية وحماية الحق في بيئة نظيفة، خاصة وأنه موضوع جديد، فضلا عن ارتباطه بالتخصص العلمي للباحثة.
ب- مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى القضايا المتصلة بحماية الحق في بيئة نظيفة، السياحة البيئية والتنمية المستدامة، التي أصبحت تشغل الرأي العام العالمي خصوصا في ظل

¹ رشيد سعيداني، اسماعيل صاري، "السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 05، ديسمبر 2018، ص 117.

التهديدات البيئية المنتشرة التي تقوّض حقّ الإنسان والحيوان في بيئة سليمة، البحث عن تنوع مصادر الدّخل لتعويض الاعتماد على الاقتصاد الريعي المعتمد على البترول والغاز.

ت- أنّ الجزائر تزخر بمناظر طبيعية، ومقومات سياحية هامة، يمكن أن تكون قبلة للزائرين من الداخل والخارج، ويمكن أن تشكل مورد مستدام لخزينة الدولة.

ث- الخيار التنموي الذي اعتمدته الدولة الجزائرية عقب الاستقلال، والذي لم يأخذ فيه البعد البيئي بعين الاعتبار.

2- الدوافع الموضوعية:

أ- القيمة العلمية لموضوع السياحة البيئية في الوقت الحالي، حيث تعتبر مصادر التراث الثقافي والطبيعي من أهم عوامل الجذب السياحي، ويعتبر قطاع السياحة أحد القطاعات الهامة الذي يساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، ومنه تم توسيع قاعدة السياحة لتشمل السياحة البيئية إلى جانب أنواع السياحة الأخرى. ودمج المناطق الريفية ضمن هذه العملية يهدف إلى زيادة التطوير والتنمية فيها واستثمار ما فيها من موارد تمد السياحة بعناصر جذب مميزة، تتعكس إيجابا لصالح البيئة والسكان المحليين على الصعيد المادي الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، هذا ما يؤدي إلى حدوث تنمية حقيقية على الصعيد المحلي والوطني، مع ضمان الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي، وتجنبه الآثار السلبية التي قد تنشأ عن حالة الزيادة المفاجئة في عدد الزوار للمواقع، وقد أصبحت السياحة البيئية محل اهتمام الكثير من دول العالم لما تحقّقه من أرباح وفوائد جمّة، وسجلت بعض الدول نجاحاً متميزاً في هذا الجانب عندما أدارت السياحة البيئية بطريقة سليمة ومدروسة.

ب- فتح أفق البحث في موضوع السياحة البيئية من الناحية القانونية لإبراز جوانب مساهمتها في التنمية، وما تقتضيه ضرورات حماية الحق في بيئة نظيفة، خاصة بالنظر لحقوق الأجيال المستقبلية، ومحاولة لتحفيز الباحثين القانونيين والمهتمين بالمجال البيئي بمواصلة البحث في هذا الموضوع، والتعرّض لمختلف جوانبه وأبعاده القانونية.

ج- دراسة وتحليل الجهود المبذولة على المستوى الدولي والإقليمي وحتى الوطني، لترقية السياحة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت مطلباً لا غنى عنه، وتبيان مساهمة مختلف السياسات والاستراتيجيات في تحقيق سياحة بيئية مستدامة، وتوضيح المعوقات والتحديات التي تعترض ذلك.

أهداف الموضوع:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- 1- الإلمام بمختلف الجوانب النظرية للموضوع سواء فيما يتعلق بالسياحة البيئية، التنمية، والحق في بيئة نظيفة.
- 2- إبراز العلاقة الموجودة بين السياحة البيئية والسياحة المستدامة، من خلال التطرق إلى أوجه التشابه والاختلاف بينهما، وضرورة التوجه نحو تحقيق السياحة البيئية المستدامة.
- 3- دراسة الفواعل الدولية والوطنية للسياحة البيئية المستدامة، والدور الذي تلعبه في حماية الحق في بيئة نظيفة في المحميات الطبيعية ومواقع السياحة البيئية، وتبيان الأدوات التي تستعملها الفواعل الوطنية لتحقيق السياحة البيئية المستدامة.
- 4- دراسة وضعية القطاع السياحي في الجزائر، وإبراز مقومات وإمكانيات السياحة البيئية، المشاكل التي تواجهها، والاستراتيجيات التنموية المعتمدة لتطوير وتنمية هذا النوع من السياحة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع السياحة البيئية، وعلاقته بالتنمية المستدامة، وعرض واقع السياحة في الجزائر كل حسب بحثه، لكن من الناحية الاقتصادية والتجارية، إلا أن الجودة التي يتميز بها هذا الموضوع هو دراسة السياحة البيئية وعلاقتها بالتنمية والحق في بيئة نظيفة من الناحية القانونية. وهذا لم يمنع من الرجوع إلى بعض الدراسات السابقة، ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وأهمها:

1- أطروحة الباحث عبد الله عياشي بعنوان " استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة حظيرة الطاسيلي بولاية إليزي نموذجا "، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2015-2016، تهدف هذه الأطروحة إلى تحديد الإطار النظري لمفهوم السياحة البيئية، والتنمية السياحية المستدامة، توضيح صورة القطاع السياحي في الجزائر، من خلال إبراز المقومات السياحية، مع التركيز على نموذج السياحة البيئية في حظيرة الطاسيلي بالجنوب الجزائري، وتحليل محتوى الاستراتيجية السياحية في الجزائر المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية. وخلصت الدراسة إلى أن السياحة البيئية تعتبر نموذجا حديثا للسياحة العالمية، وبديلا عن السياحة التقليدية، تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، كما يعتبر التخطيط السياحي البيئي خطوة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتوصل كذلك إلى نتيجة مفادها هشاشة النظام السياحي في الجزائر، وعدم رقيه إلى المستوى المطلوب.

والملاحظ أن هذه الدراسة والدراسة الحالية يشتركان في موضوع السياحة البيئية، بالتطرق لمفهوم السياحة، السياحة البيئية، التنمية المستدامة، وكذلك وضعية القطاع السياحي في الجزائر، إلا أن هذه الدراسة تناولت علاقة السياحة البيئية بالسياحة المستدامة، وتناولت بالدراسة الفواعل الدولية والوطنية ودورها في تحقيق السياحة البيئية المستدامة، التي توازن بين متطلبات التنمية ومقتضيات حماية الحق في بيئة نظيفة، كما أن الدراسة الحالية لم تركز على نموذج السياحة البيئية في حظيرة الطاسيلي، وإنما تطرقت لمقومات السياحة البيئية في الجزائر، بذكر خصائص ومميزات جميع المجالات المحمية من حظائر وطنية ومحميات طبيعية، والتطرق إلى المشاكل التي تواجهها ككل.

2- أطروحة الباحثة نسرین عروس بعنوان " السياحة البيئية ودورها في تسويق الجزائر كمقصد سياحي مستدام - دراسة ميدانية لمحمية تازة بولاية جيجل -، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة سطيف1، السنة الجامعية 2017-2018، وتهدف هذه الأطروحة لتسليط الضوء على مفهوم السياحة البيئية، ومعرفة الدور الذي تلعبه في تسويق الجزائر كمقصد سياحي مستدام بالاستعانة بإنجاز استبيان داخل محمية تازة بولاية جيجل،

وخلصت الدراسة إلى أن السياحة البيئية نمط سياحي جديد يمكن اعتباره كإستراتيجية تسييرية كفاءة في المجال السياحي، وذلك نظرا لما له من مبادئ تحترم الطبيعة والأنظمة البيئية، تساهم في تنمية الحس التعليمي والإرشادي، وتصبو إلى استدامة الموارد، ولها دور مهم في تحسين المستوى المعيشي لأفراد المناطق المضيفة، عن طريق خلق حركة اقتصادية ودرّ العوائد المالية، كما أن للسياحة البيئية آثارا سلبية في بعض الأحيان على الأنظمة البيئية وثقافات المجتمع، في حالة ما تمّ الحياد على المعايير الواجب احترامها لإنجاز مشاريع السياحة البيئية، كما أن هناك مستوى متوسط للسياحة البيئية، وتسويق المقصد في محمية تازة.

وبذلك تتقاطع هذه الأطروحة مع موضوع الدراسة في البحث في موضوع السياحة البيئية، وانعكاساتها الإيجابية على الطبيعة والأنظمة البيئية والسكان المحليين، غير أن موضوع البحث يعنى بدراسة تفصيلية للعلاقة بين السياحة البيئية والسياحة المستدامة، وتسليط الضوء على التسويق السياحي كأداة من أدوات الفواعل الوطنية لتحقيق سياحة بيئية مستدامة.

3- أطروحة الباحثة كوثر جيلاني بعنوان " السياحة البيئية ودورها في تعزيز التنمية المحلية- دراسة لبعض ولايات الشرق الجزائري- أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، السنة الجامعية 2019- 2020، وتهدف هذه الأطروحة إلى تشخيص ومعرفة الدور الذي تلعبه السياحة البيئية في تعزيز التنمية المحلية في ولايات الشرق الجزائري، وشملت الدراسة على استطلاع رأي عينة غير عشوائية مكونة من 130 إطار بمديريات السياحة والبيئة للولايات المعنية بالدراسة، وتوصلت هذه الدراسة في الأخير إلى ضعف مساهمة الأنشطة السياحية بالشرق الجزائري في التنمية المحلية، بالرغم من تميز هذه المناطق بمقومات سياحية ذات إمكانيات عالميّة، وتبني الجزائر في إطار البحث عن بديل مستدام خارج قطاع المحروقات، استراتيجة تنمية مستدامة لزيادة حركة الأنشطة السياحية من خلال وضع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030. وبذلك فإن هذه الأطروحة لم تسلط الضوء على واقع السياحة البيئية في ولايات الشرق فقط، بل امتدت إلى التفصيل في النظام القانوني للمجالات المحمية والحماية المقررة لها في الجزائر، والمشاكل التي يعاني منها قطاع السياحة، وصولا إلى تبني الاستراتيجية الجديدة للسياحة، وبداية الاهتمام الفعلي بالسياحة البيئية (2000-2030).

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهت الباحث في دراسة هذا الموضوع ما يلي:

1- قلة المراجع والدراسات القانونية المتخصصة في موضوع السياحة البيئية بين متطلبات التنمية ومقتضيات حماية الحق في بيئة نظيفة، كما أنّ معظم الدراسات والأبحاث تطرقت لموضوع السياحة البيئية من الناحية الاقتصادية كموضوع مستقل عن الحق في بيئة نظيفة.

2- صعوبة التحكم في المصطلحات والخط بين المفاهيم، فهناك من يعتبر أنّ مصطلح السياحة البيئية والسياحة المستدامة، يعبران عن مفهوم واحد، في حين أنّ هذين المفهومين مختلفين لهما أوجه تشابه وأوجه اختلاف.

3- عدم توفر الإحصائيات الدقيقة في الجزائر، لاسيما المتعلقة بعدد زوار المحميات الطبيعية، مساهمتها في التنمية المحلية، الانتهاكات الواقعة عليها بالقطاع السياحي في الجزائر، وفي بعض الأحيان تضاربها إن وجدت.

إشكالية الدراسة:

إن موضوع السياحة البيئية بين متطلبات التنمية ومقتضيات حماية الحق في بيئة نظيفة يثير العديد من النقاشات القانونية، وي طرح العديد من التساؤلات، خصوصا في ظل الدور الذي تلعبه البيئة في حركة السياحة، وكون تحقيق سياحة بيئية مستدامة، يتطلب وجود مناخ بيئي يلائم جميع مراحل النمو السياحي. وعليه تتحدد إشكالية هذه الأطروحة في الإجابة عن التساؤل الرئيس: كيف يمكن تحقيق سياحة بيئية تكفل التوازن بين متطلبات التنمية ومقتضيات حماية الحق في بيئة نظيفة؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- ما المقصود بالسياحة البيئية، التنمية، والحق في بيئة نظيفة؟ وما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين التنمية والحق في بيئة نظيفة؟

- 2- ما العلاقة الموجودة بين السياحة البيئية والسياحة المستدامة؟
- 3- ما مدى مساهمة الفواعل الدولية والوطنية في تحقيق سياحة بيئية مستدامة؟
- 4- ما هو واقع وأهمية قطاع السياحة في الجزائر؟ وما هي الاستراتيجيات المنتهجة من طرف الدولة لتحقيق السياحة البيئية في إطار التنمية المستدامة؟

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تمّ استخدام كلّ من المنهج التحليلي أساسا الذي يستند إلى البحث في كل ما يتعلق بالسياحة البيئية، التنمية، وحماية البيئة بتحليل جملة النصوص القانونية، والآراء الفقهية ومختلف الكتابات، محاولين بذلك الاستفادة من كل الجوانب القانونية التي تثري الموضوع وتوحيد المعلومات للخروج بنتائج، إلى جانب الاستعانة بالمنهج الوصفي الذي نعتمد عليه في دراسة ظاهرة السياحة البيئية كما توجد في الواقع، ووصفها وصفا دقيقا، كما تمت الاستعانة كذلك بالمنهج التاريخي، بالتطرق لتاريخ نشأة بعض المفاهيم المتعلقة بالدراسة.

خطة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية السابقة تمّ تقسيم الموضوع إلى بابين تسبقهما مقدمة، وينتهيان بخاتمة تتضمن جملة من النتائج والاقتراحات، عالج الباب الأول تطوّر الاهتمام الدولي بالعلاقة بين السياحة البيئية، التنمية و الحق في بيئة نظيفة، تضمّن الفصل الأول الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة، المتمثل في المتغيرات الثلاثة للدراسة وهي السياحة البيئية، التنمية، والحق في بيئة نظيفة في المبحث الأول، ثمّ توضيح العلاقة بين التنمية والحق في بيئة نظيفة في المبحث الثاني، أما الفصل الثاني فتطرق إلى العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والسياحة المستدامة، حيث تم تناول من السياحة البيئية إلى السياحة المستدامة في المبحث الأول، ومن السياحة المستدامة إلى السياحة البيئية المستدامة في المبحث الثاني.

أما الباب الثاني من الأطروحة خصص لدراسة فواعل تحقيق السياحة البيئية المستدامة، ووضعيتها في الجزائر، تمّ تقسيمه إلى فصلين، تضمن الفصل الأول الفواعل الدولية والوطنية ودورها في السياحة البيئية المستدامة، تناول المبحث الأول الفواعل الدولية والوطنية ودورها في تنمية السياحة البيئية المستدامة، أما المبحث الثاني تعرض لدراسة أدوات الفواعل الوطنية لتحقيق سياحة بيئية مستدامة، وفيما يخص الفصل الثاني فخصص لدراسة وضعية السياحة البيئية المستدامة في الجزائر، تناول المبحث الأول مقومات السياحة البيئية المستدامة في الجزائر، أما المبحث الثاني تطرق لدراسة السياحة البيئية في الجزائر بين الواقع والمأمول.

الباب الأول:

تطور الاهتمام الدولي بالعلاقة بين السياحة
البيئية، التنمية والحق في بيئة نظيفة

ساهم التطور السريع الذي شهدته حركة السياحة الجماعية Mass Tourism في سنوات السبعينيات، في استنزاف الموارد الطبيعية، وانتشار التلوث، وكذا التأثير السلبي على قيم السكان المحليين، وتراثهم الثقافي في معظم دول العالم، الأمر الذي أفرز حاجة ملحة إلى ظهور أنماط أخرى للسياحة تكون بديلة عن السياحة التقليدية، التي تؤثر على البيئة والمجتمع، مثل: السياحة الخضراء، السياحة المسؤولة، والسياحة البيئية.

السياحة البيئية نوع جديد من أنواع السياحة تهدف إلى المحافظة على المقومات السياحية الحضارية والأثرية والطبيعية بكل عناصرها، وهي خزان للموارد الطبيعية التي يحولها الإنسان إلى سلع وخدمات يتم تبادلها واستخدامها، أي أن البيئة تلعب دورا فعّالا في حركة تنمية السياحة البيئية، فكلما كانت هناك بيئة تنموية فاعلة كلما أصبح تأثيرها حيويًا ومنتجا بشكل إيجابي سليم، وهنا تظهر العلاقة التفاعلية بين التنمية والبيئة، حيث لا يمكن تحقيق تنمية على حساب الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، كما لا يمكن للتنمية أن تستمر في حالة وجود تهديدات على البيئة، مما أوجب ظهور إستراتيجية توازن بينهما، وهي التنمية المستدامة.

تكمّن علاقة السياحة البيئية بالتنمية المستدامة في السياحة المستدامة، وهذه الأخيرة يجب أن تنطبق على جميع أنواع السياحة، ولكي تساهم السياحة البيئية في التنمية المستدامة، يجب أن تتبنى جميع مبادئ السياحة المستدامة، وتصبح سياحة بيئية مستدامة، وهذا لا يتحقق إلا من خلال تبني استراتيجيات جديدة تتماشى مع مبادئ الاستدامة البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية

من كل ما سبق،، يتناول هذا الباب من الدراسة، التطور الذي بات يلاحظ في العلاقة بين السياحة البيئية كمفهوم جديد يعبر عن نوع من السياحة الصديقة للبيئة، والتنمية المستدامة كسياق عالمي جديد يسعى لإحداث التوازن بين التنمية كحق مشروع للشعوب، والحق في بيئة نظيفة كحق عالمي معترف به للإنسان والطبيعة.

وللحديث عن تطور العلاقة بين السياحة البيئية، التنمية والحق في بيئة نظيفة، وفي إطار إثراء هذا الجزء من الدراسة، سيتم التعرّض لذلك من خلال فصلين، يتناول الفصل الأول، الإطار

المفاهيمي للموضوع بمتغيراته الثلاثة، أما في الفصل الثاني فسيتم التطرق إلى العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والسياحة المستدامة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للموضوع

يعتبر موضوع السياحة، التنمية والبيئة من المواضيع الهامة التي اهتم بها علماء الاقتصاد والبيئة، وعلماء الاجتماع، وتعتبر السياحة وسيلة للتقارب بين شعوب العالم وحضاراتهم، وذلك بتبادل المعرفة والاطلاع الفكري والتنوع الحضاري والثقافي والاقتصادي، كما تعتبر عنصراً فعالاً في التغيير الاقتصادي والاجتماعي.

والسياحة نشاط تنموي يعتمد على البيئة بمكوناتها، ويعمل على إبراز المكونات الجمالية لأي بيئة في العالم، لذا فكلما كانت البيئة صحية ونظيفة ازدهرت السياحة وانتعشت، لذا يبدو للوهلة الأولى أن السياحة هي إحدى مصادر المحافظة على البيئة، وأنها لا تسبب لها أية مشاكل، لكنه على العكس، فبالرغم من الجوانب الإيجابية للسياحة، إلا أنها تشكل مصدراً من مصادر التلوث، الأمر الذي أدى إلى التفكير في التخلي عن السياحة الجماعية وتشجيع السياحة البيئية التي تهتم بالموارد البيئية، وتساهم في المحافظة على الثقافة المحلية، وتحقيق التنمية السياحية.

من أجل ذلك كله اعتبرت السياحة البيئية في كثير من الدول، بديلاً استراتيجياً للذهوض بالتنمية، يغيثها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة وعلى رأسها احتياطات النفط، ويشجع السياحة الصديقة للبيئة، فالمستثمر يلتزم ذاتياً بالحفاظ على البيئة لأنه يسوقها باعتبارها أحد مكونات المنتج السياحي، ويحافظ عليها لأنها تشكل الخلفية التي لا يستطيع بدونها أن يبيع منتجاً سياحياً في الحاضر أو في المستقبل.

لتبيان العلاقة بين السياحة البيئية، التنمية والحق في بيئة نظيفة، سيتم التطرق بالدراسة أولاً لكل هذه المفاهيم كل على حدى، في المبحث الأول، ثم التناول بالدراسة العلاقة الجدلية بين مفهومي الحق في بيئة نظيفة والتنمية في المبحث الثاني.

المبحث الأول: مفهوم السياحة البيئية، التنمية، الحق في بيئة نظيفة

تعتبر السياحة ظاهرة قديمة قدم الإنسان، لكنها أصبحت في الوقت الحالي صناعة قائمة بذاتها تكتسي أهمية كبيرة عالمياً، وتمثل قوام اقتصاديات بعض الدول، حيث حققت نمواً عالمياً سريعاً أدى إلى ظهور آثار سلبية على البيئة، وعلى خصوصية المجتمعات وعاداتهم وتقاليدهم.

ويشكل الحفاظ على الحق في بيئة نظيفة وحماية التوازن الطبيعي في الوقت الحاضر خطوة هامة في مسار تحقيق تنمية نوعية وتجنب التهديدات البيئية الكبرى، وهنا ظهرت السياحة البيئية كضرورة حتمية للدول التي تبحث عن بدائل جديدة لتحقيق تنمية شاملة تأخذ في الحسبان الاعتبارات البيئية، وقبل التطرق إلى دراسة العلاقة بين التنمية، والحق في بيئة نظيفة، كان لزاماً دراسة وتحليل الإطار المفاهيمي للسياحة البيئية في مطلب أول، في حين سيتم تخصيص المطلب الثاني لدراسة كل مفهوم كل من التنمية، والحق في بيئة نظيفة.

المطلب الأول: مفهوم السياحة البيئية

تعتبر السياحة البيئية حديثة نسبياً مقارنة بالأنواع الأخرى للسياحة، يكون فيها المحيط الطبيعي المقصد الأساسي للسائح، تساهم في حماية البيئة وتحقيق رفاهية السكان المحليين، والملاحظ أن مصطلح السياحة البيئية يتكون من لفظين هما السياحة والبيئة، لذا يقتضي أولاً تحديد مفهوم السياحة في فرع أول، ثم دراسة مفهوم السياحة البيئية في فرع ثاني.

الفرع الأول: مفهوم السياحة

تعكس السياحة مدى التقدم الحضاري والاجتماعي والعلمي للشعوب، لما لها من أبعاد اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وسياسية، وسوف نتناول بالدراسة من خلال ما يلي تعريف السياحة، مكوناتها، وأخيراً أصناف السياحة حسب عدد السياح الوافدين، وآثارها على الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية.

أولاً: تعريف السياحة

تتوّعت التعاريف الخاصة بالسياحة، باختلاف الجهة التي قامت بتعريفها، وسوف يتم إلقاء الضوء فيما يلي على بعض التعاريف كالاتي:

1- التعريف المؤسساتي:

أوردت المنظمات الدولية عدّة تعاريف للسياحة، سوف يتم التطرق فيما يلي لبعض منها:

أ- تعريف لجنة الخبراء الإحصائيين التابعة لعصبة الأمم المتحدة سنة 1937: عرفت هذه اللجنة السياحة من خلال تعريف السائح كما يلي: " السائح هو أي شخص يسافر لفترة 24 ساعة أو أكثر، إلى دولة أخرى غير تلك الدولة التي يقيم بها بصفة دائمة".¹

شمل هذا التعريف على شرط الفترة الزمنية لاعتبار الفرد سائح، كما أشار إلى السياحة الدولية فقط.

ب- تعريف المنظمة العالمية للسياحة: عرفت هذه المنظمة السّياحة بأنها: " مجموعة من النشاطات يقوم بها الأفراد خلال الانتقال إلى الأماكن خارج محيطهم المعتاد، بغرض الرّاحة أو لأغراض أخرى".²

يعتبر هذا التعريف السياحة نشاط في غير الأماكن المعتادة لدى الأفراد، بهدف الراحة أو لتحقيق أهداف أخرى، وهذا ما يعني وجود عدة أنواع للسياحة بحسب الغرض الذي يهدف إلى تحقيقه الأفراد.

¹ نسرين عروس، السياحة البيئية ودورها في تسويق الجزائر كمقصد سياحي مستدام- دراسة ميدانية لمحمية تازة بولاية جيجل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطّور الثّالث في العلوم التّجارية، تخصّص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير، جامعة سطيف1، السنة الجامعية 2016/2017، ص 8.

² شريف محمد علي، جهاد أحمد نور الدين، آية عدلي عبد القادر، " السياحة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد9، العدد الأول، جانفي 2021، ص 204.

ت- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي المنعقد في روما سنة 1962: عرف هذا المؤتمر السياحة بأنها: "ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة، ولا تزيد عن 12 شهرا، بهدف السياحة الترفيهية، العلاجية أو التاريخية، والسياحة كالطائر لها جناحان هما السياحة الداخلية والسياحة الخارجية".¹

2- التعريف الفقهي:

قدم المختصين في مجال السياحة، والباحثين في آثارها عدة تعاريف للسياحة اخترنا منها ما يلي:

أ- تعريف الألماني Guyer Freuller سنة 1905 وهو أول تعريف للسياحة: "السياحة هي ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث، والأساس فيها الحاجة المتزايدة للحصول على الاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة، والشعور بالبهجة والمتعة في الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة وهي ثمرة تقدم وسائل النقل".²

ركز الباحث من خلال ما تمّ عرضه في هذا التعريف، على الجانب النفسي للسائح وحاجته للحصول على الاستجمام وتغيير الجو، وأهم بقية الجوانب المتعلقة بالسياحة كالجانب الاقتصادي، والبيئي.

ب- تعريف الاقتصادي النمساوي Herman Von Scholleron سنة 1910: "السياحة مجموعة العمليات ذات الطبيعة الاقتصادية، والتي ترتبط مباشرة بدخول وبقاء وتحرك الأجانب داخل وخارج دولة أو منطقة معينة".³

¹ نسرين عروس، المرجع السابق، ص10.

² مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم السياحة، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص 44.

³ شريف محمد علي، جهاد أحمد نور الدين، آية عدلي عبد القادر، المرجع السابق، ص 204.

رُكز الاقتصادي التّساوي في تعريفه للسياحة على الجانب الاقتصادي للسياحة، وأشار إلى السياحة الداخلية والخارجية للسياحة، لكنه أهمل الجوانب الأخرى.

ت- تعريف رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة بسويسرا **Wilter Huinwiker**: "السياحة هي مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر مؤقت لشخص أجنبي في مكان ما، حيث لا تتحول إلى إقامة دائمة، أو لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحاً لهذا الأجنبي".¹

قام هذا الخبير في تعريفه للسياحة بالتمييز بين السائح والمهاجر، فالسائح هو الشخص الذي يسافر إلى مكان ما لفترة زمنية محدودة، غير مرتبطة بنشاط يدرّ الربح، أما المهاجر فهو الذي يسافر إلى مكان يتخذ منه محل لإقامته، ويمارس فيه عملاً مربحاً.

من خلال التعاريف السابقة يظهر لنا أن السياحة هي تنقل الأفراد من مكان لآخر خارج حدود الدولة، أو التنقل داخل البلد نفسه لفترة زمنية مؤقتة، للتمتع بأوقات الفراغ أو لأغراض أخرى، غير مقترنة بنشاط مربح.

من خلال هذا التعريف يفهم بأن السياحة ظاهرة اجتماعية وإنسانية، وحدّد مدة التنقل، وميّز بين السياحة الداخلية والسياحة الخارجية، في حين أغفل الجانب الاقتصادي للسياحة.

ثانياً: مكونات السياحة

تعتبر السياحة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتج بنفسه من مكان إنتاجه، وعلى هذا فهي مزيج من المكونات المتداخلة نوضحها فيما يلي:

1- **السائح**: السائح هو كل شخص يقيم خارج مكان إقامته المعتاد لفترة لا تقلّ عن 24 ساعة، ولا تتجاوز سنة، بغرض التنزه أو الترويح عن النفس، أو لأية أسباب أخرى غير الكسب

¹ نسرين عروس، المرجع السابق، ص8.

المادي أو الدراسة، وهناك فرق بين السائح والمنتزه، حيث أن هذا الأخير لا تتعدى مدة إقامته 24 ساعة.¹

2- العرض السياحي: وهو المنتج السياحي، أي كل المستلزمات التي يجب توافرها في المواقع السياحية، من خدمات و سلع لجذب السياح المحتمل استقبالهم في هذه المواقع خلال فترات زمنية معينة، ويصنف إلى ثلاثة عناصر:

- التراث المتكون من الموارد الطبيعية، الثقافية، التاريخية أي ما يعرف بعوامل الجذب السياحي الطبيعية.

- التجهيزات اللازمة للرحلات السياحية، مثل وسائل النقل، الإيواء، الإطعام، والتجهيزات الثقافية والرياضية.

- الإجراءات الإدارية المتعلقة بتسهيل الدخول والخروج، ذات العلاقة بوسائل النقل التي يستخدمها السائح للوصول إلى المقصد السياحي.²

3- الطلب السياحي: هو المجموع الإجمالي لأعداد السياح الوافدين إلى المنطقة السياحية، سواء كانوا مواطنين أم أجنب.³

يتضح لنا مما سبق أن؛ السياحة كصناعة تقوم على عدة مكونات أساسية متداخلة فيما بينها، بدءا بالسائح الذي يقيم لفترة تتجاوز 24 ساعة، وتقل عن سنة بالدولة المضيفة المصدرة للعرض السياحي (المنتج السياحي)، الذي يشمل عوامل الجذب السياحي والتسهيلات والخدمات،

¹ عبد السلام محمول، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 1، السنة الجامعية 2013-2014، ص16.

² كوثر جيلاني، السياحة البيئية ودورها في تعزيز التنمية المحلية- دراسة لبعض ولايات الشرق الجزائري-، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، السنة الجامعية 2019-2020، ص16.

³ مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم السياحة، المرجع السابق، ص 35.

ويقابله طلب السياحي يتمثل في العدد الإجمالي لأعداد السائحين الوافدين إلى الموقع السياحي سواء كانوا مواطنين أم أجانب.

ثالثاً: أنواع السياحة

تصنف السياحة حسب عدد السياح الوافدين، وآثارها على الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1- السياحة الجماعية Mass Tourism:

انتشرت السياحة الجماعية أو ما يعرف أيضاً بالسياحة التقليدية في العالم الغربي بعد الحرب العالمية الثانية، بسبب تحسن ظروف المعيشة لدى الطبقة العاملة المتوسطة، حيث كانت حركاً على الطبقة الأرستقراطية، نتيجة لذلك منذ الخمسينيات من القرن الماضي شهدت هذه الصناعة نمواً سنوياً سريعاً قدر بنسبة 5،6%، وتوقعت منظمة السياحة العالمية أن يصل عدد السياح في سنة 2020 إلى ما يقارب مليار وستمئة مليون، وتعرف السياحة الجماعية بأنها حركة منظمة لأعداد كبيرة من السياح، إلى مناطق سياحية شعبية خلال مواسم السياحة (فترة الذروة).

بالرغم من أن علماء الاجتماع يرون في السياحة الجماعية، السياحة التي تقوي الروابط الاجتماعية بين مجموعات كبيرة من الأفراد، يندمجون مع بعضهم مشكلين نسيج اجتماعي متكامل، كما ثمنها علماء الاقتصاد لأنها تنعكس إيجاباً على ميزان مدفوعات الدول السياحية، إلا أنّ هذا النوع من السياحة أصبح في الوقت الحاضر محل نزاع قوي، بسبب آثارها السلبية على النواحي الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، فقد أعرب برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 2002 عن قلقه بشأن الانتشار السريع للسياحة الجماعية الذي أدى إلى تآكل الهويات والقيم الأصلية، مسبباً الصدمة الثقافية، التي تنشأ بسبب عدم قدرة السكّان المضيفين على ممارسة طقوسهم الدينية، لعرقية والتقليدية، وعدم احترامها من طرف السياح، هذا من جهة¹، ومن جهة أخرى الأنماط

¹ Yasmine Benbelaid, Le Tourisme Alternatif À Timimoune, Thèse soumise à la Faculté des études supérieures et postdoctorales dans le cadre des exigences du programme de maîtrise en mondialisation et développement international (M.A), École de développement international et mondialisation, Faculté des sciences sociales, Université d'Ottawa, Canada, 2013,p5.

الاستهلاكية غير المستدامة للسياح والتي لا تتناسب في كثير من الأحيان مع الموارد الطبيعية المتاحة للسكان المحليين في المقصد السياحي، وهذا ما أدى خاصة بعد ظهور مفهوم التنمية المستدامة، إلى ظهور أشكال بديلة عن السياحة الجماعية،¹ لها حجم إيرادات أقل لكن تحسن حصة الفوائد الاقتصادية المباشرة للاقتصاديات المحلية، مثل السياحة الطبيعية، السياحة الخضراء، السياحة البيئية.²

إن يفهم مما سبق أن السياحة الجماعية انتشرت في الدول الغربية بفعل تحسن ظروف الطبقة العاملة التي أصبحت تسافر في أوقات العطل، مما أدى إلى ازدهار هذا النوع من الصناعة.

والسياحة الجماعية تعرف بأنها حركة منظمة لأعداد كبيرة من السياح إلى أماكن شعبية معروفة، في أوقات الذروة، وبالرغم من إيجابياتها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنها أصبحت محل نزاع قوي في الوقت الحاضر بسبب آثارها السلبية على الناحية الاجتماعية والبيئية، والاقتصادية، وهو ما أكدّه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كاستعمال المفرط للموارد الطبيعية في الموقع السياحي وتلويثه، وهو ما يؤثر على الموارد المتاحة للسكان المحليين، كذلك من الناحية الاجتماعية تسبب السياحة الجماعية الصدمة الثقافية للسكان المحليين وتؤثر على ممارسة شعائرهم الدينية، عاداتهم وتقاليدهم، أما من الناحية الاقتصادية تزيد من الأعباء الإضافية على خزينة الدولة لمحو آثار التلوث ولتأمين موارد إضافية للسكان المحليين.

2- السياحة البديلة Alternatif Tourism

¹Yasmine Benbelaid, op.cit, P.6.

²SopheapTheng, XiaoQiongandCorinaTatar, "Mass Tourism vs Alternative Tourism? Challenges and New Positionings ", OpenEdition journals, n° 31,32, aout/décembre 2015, disponible sur le lien: <https://journals.openedition.org/etudescaribeennes/7708#editorial-7708> , consulté le :10/07/2022.

ظهرت السياحة البديلة في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، من أجل معالجة الآثار السلبية للسياحة الجماهيرية، لتعزيز القيم البيئية والمجتمعات المحلية والتأكيد على التنمية الاجتماعية.¹

تمثل السياحة البديلة شكلا جديدا من أشكال السياحة يحاول الاقتراب من الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلي، فهي السفر والانتقال من مكان إلى آخر بغرض الاستمتاع والدراسة وإبداء روح المسؤولية للمناطق الطبيعية وما يصاحبها من مظاهر ثقافية تقليدية، وبمعنى آخر هي السفر من أجل الترفيه، لكن مع المحافظة على الموروث السياحي الحضاري، الأثري، البيئي والطبيعي، وكل عناصره من مصادر المياه العذبة، ونباتات وحيوانات وطيور وغابات، وفق خطة إستراتيجية بعيدة المدى تعمل على خلق سياحة رفيقة للبيئة، مشاريع صغيرة الحجم مكنتية ذاتيا تتطلب مشاركة السكان المحليين والسياح الضيوف، وهو ما يسمح بالعيش بتجربة واقعية وهادفة للزوار والمضيفين. تنطوي هذه السياحة على عدة أنواع مثل السياحة الثقافية، السياحة الطبيعية، السياحة البيئية،² وهذه الأخيرة سوف نتناولها بالدراسة والتحليل فيما يلي.

إن يفهم مما سبق أن السياحة البديلة ظهرت نتيجة سلبيات السياحة الجماعية، كما أنها تراعي الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وتحترم ثقافة السكان المحليين، وتتشارك معهم في إنجاح تجربة السفر والتمتع. وهي مصطلح يطلق على جميع أنواع السياحة التي تختلف عن السياحة الجماعية، وتولي أهمية خاصة إلى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ويكون لها عائد إيجابي على المنطقة والمجتمع المضيف.

¹ شفيق جيلالي، قسمية لحشم، " مقومات السياحة البديلة في الجزائر وسبل تطويرها"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، المجلد 11، العدد 01، جوان 2022، ص 64.

² شفيق جيلالي، قسمية لحشم، المرجع السابق، ص 65.

الفرع الثاني: نشأة وتعريف السياحة البيئية

يرجع تاريخ ظهور السياحة البيئية إلى فترة الثمانينيات من القرن العشرين، تقوم على عدة مبادئ خاصة، وتتضمن عدة أشكال تميّزها عن الأنواع الأخرى للسياحة، كم تنعكس أهميتها على جميع المجالات.

أولاً: نشأة السياحة البيئية

يرجع تاريخ ظهور السياحة البيئية إلى فترة الثمانينيات من القرن العشرين، نتيجة للحركة البيئية وتزايد الاهتمام العام بالبيئة والسفر في الهواء الطلق، إلى جانب التّأثير السّلبّي المتزايد للسياحة الجماعيّة على البيئة والعلاقات الاجتماعية. لكن تجدر الإشارة إلى أن أنشطة السياحة البيئية ظهرت في أوائل سنة 1970، وظهر مصطلح " السياحة البيئية" لأول مرة في شهر جويلية من سنة 1983 من طرف عالم البيئة المكسيكي Hector Ceballos- Lascurain هكتور لاسكورين الرئيس والمؤسس للمنظمة البيئية غير الحكومية (Pronature) الداعية للحفاظ على الأراضي الرطبة بغية حماية أصناف الطيور، حيث استعمل هذا المصطلح باللغة الإسبانية « Ecoturismo » لوصف الجولات البيئية التي تساهم في حماية الطيور في ولاية يوكاتان الإسبانية،¹ ولا يوجد لحدّ الآن إجماع حول أصل مصطلح "السياحة البيئية" فبحسب بعض المؤلفين أنّه ظهر لأول مرة باللّغة الإنجليزية في مقال بقلم Romeril عام 1985، وهناك من يرى أن Budovski في مقاله بعنوان « Tourism and environmental Conservation: Conflict, Coexistence or symbiosis » عام 1976، يعتبر رائدا فيما يتعلق بمفهوم السياحة البيئية، حيث أكد في هذا المقال أن العلاقة بين السياحة والبيئة الطبيعية تميل إلى أن تكون متضادة ومتناقضة وفي صراع دائم، لكن في المقابل هناك إمكانية لوجود علاقة قائمة على المنافع المتبادلة، ووصف هذه العلاقة يشبه الفكرة المعاصرة التي يحملها مفهوم السياحة البيئية

¹Azzeddin ALALAMAT, L'Ecotourisme, mémoire de master 2 professionnel, spécialité traduction éditoriale, économique et technique, ESIT - Université Sorbonne nouvelle-Paris 3, session de Juin 2019, p 9.

دون استخدام المصطلح. وعلى العموم يعتبر هكتور لاسكورين هو أول من استعمل مصطلح السياحة البيئية¹.

ولقد تطور مفهوم السياحة البيئية حسب hetzer، نتيجة لعدم الرضا عن نهج الحكومات المتّبع في مجال التنمية، خاصة في المجال البيئي، لاسيما الاستخدام غير العقلاني للموارد الطبيعية، ومنذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وبعد عقد مؤتمر ريو دي جانيرو في البرازيل، وظهور مصطلح التنمية المستدامة بما في ذلك التنمية الزراعية المستدامة أو الصناعيّة أو الثقافيّة، أو السياحيّة، واعتبار السياحة المستدامة جزء من التنمية المستدامة، وأنّ السياحة البيئية تساهم في المحافظة على استدامة الموارد الطبيعيّة، وإشراك المجتمعات المضيفة في هذه العملية، اتّجهت الدّول لاتباع هذا النوع من السياحة الذي يحترم خصوصية المجتمعات المحليّة وعاداتهم وثقافتهم، وتمّ إعلان سنة 2002 سنة السياحة البيئية، واتفق المشاركون في قمة كيبك للسياحة البيئية على دعم السياحة البيئية والحفاظ على استدامتها، وقامت العديد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية مثل منظمة السياحة العالمية، والاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة بتطوير مفهوم السياحة البيئية ودعمها.²

مصطلح « Ecotourisme » من المفترض أن يترجم باللغة العربية بكلمة " الإيكو سياحة " وتعني باللغة الفرنسية « le tourisme environnemental » وباللغة الإنجليزية « Environmental Tourism ».

و كلمة « Ecotourisme » تنقسم إلى جزأين Eco و tourism ، و الإيكو هي كلمة واسعة لاتعني البيئة فقط، فالإيكولوجيا علم يدرس علاقة الكائنات الحية فيما بينها وبين بيئتها

¹ يعتبر العالم المكسيكي لاسكورين هو المرجع الأساسي في استعمال وتعريف مصطلح السياحة البيئية سنة 1983 وهو بصدد تطوير مشروع المنظمة غير الحكومية PRONATURA في المكسيك، فاستخدم كلمة "turismoecologico" للدلالة على السياحة البيئية "ecologicaltourism" ليتم فيما بعد دمج الكلمتين لتصبح كلمة واحدة "ecoturismo"، للاستزادة انظر: Laurent Denais , Ecotourisme, un outil de gestion des écosystèmes, essai présenté au département de biologie en vue de l'obtention de maitre en écologie internationale, Faculté des sciences, Université de Sherbrooke, Québec ,Canada, Juin 2007, p23.

² كوثر جيلالي، المرجع السابق، ص35.

الطبيعة التي تعيش فيها، وأصبح المهتمون بهذا العلم يعملون على نشر الوعي بأثر البيئة في حياة الكائنات والمحافظ عليها من التلوث، أما كلمة tourism فتعني السياحة.¹

وتم استعمال مصطلح السياحة البيئية في هذه الدراسة لرواج استعماله في الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع.

ثانياً: تعريف السياحة البيئية

إن المتتبع لظهور مصطلح السياحة البيئية والتعريف المرتبطة به، يلاحظ أنها كانت في بداية الثمانينيات، لاسيما تعريف الناشط البيئي هكتور لاسكورين الذي ارتكز على التقارب الموجود بين السياحة البيئية والطبيعة، لكن التعريف الأحدث ركزت على الارتباط ببعض المبادئ الخاصة بالتنمية المستدامة، وذلك منذ نشر تقرير برانتلد سنة 1987، وانعقاد مؤتمر قمة الأرض سنة 1992، وجوهانزبورغ سنة 2002.

وعلى العموم اقترن تعريف السياحة البيئية بالسياحة التي تكون في مناطق طبيعية هشة تتميز بتنوع بيئي، مع ضرورة الحفاظ على مواردها البيئية واحترام خصوصية وثقافة السكان المحليين من جهة، ومن جهة أخرى عرفها بعض الباحثين استناداً إلى بعض مبادئ التنمية المستدامة واعتبرها كنمط جديد ضمن مفهوم السياحة المستدامة، وفيما يلي عرض لأهم التعريف التي كتبت بخصوص السياحة البيئية وتعاقبها الزمني ومحاولة تقييمها:

1- **تعريف هكتور لاسكورين Hector Ceballos-Lascurain** سنة 1987: "شكل من أشكال السياحة، تتضمن السفر إلى المناطق الطبيعية التي لم يلحق بها ضرر بهدف التعلم، والاستمتاع بالمناظر الطبيعية والنباتات والحيوانات البرية، فضلاً عن الاستمتاع بالمظاهر الثقافية للمنطقة، ويوفر فوائد اقتصادية واجتماعية للسكان المحليين".²

¹نسرين عروس، المرجع السابق، ص 4.

²Monica Pérez de la heras, Manual del turismo sostenible, ediciones Mundi-prensa libros, spain, 2004, P.117.

تظهر السياحة البيئية من خلال هذا التعريف على أنها سفر إلى المناطق الطبيعية غير الملوثة أو التي لم يلحق بها ضرر بهدف التعلم والاستمتاع، إذن فالسياحة البيئية تلبي رغبة وحاجة السائح في الحصول على إشباع متميز مختلف عن ما هو عليه في السياحة التقليدية، كما أنها توفر فوائد اقتصادية واجتماعية للسكان المحليين.

2- **تعريف زيفر Ziffer سنة 1989:** " شكل من أشكال السياحة، مستوحى بالدرجة الأولى من التاريخ الطبيعي للمنطقة لاسيما ثقافة السكان الأصليين لهذه المناطق، وتتطلب السياحة البيئية إدارة نشطة وفعالة من قبل الدولة أو المنطقة المضيفة، والتي تلتزم بصيانة المواقع السياحية بإشراك السكان المحليين، ضمان تسويقها بشكل مناسب، وتدعيمها بقوانين وتشريعات مضبوطة، واستخدام عائدات مشروع السياحة البيئية لتمويل أراضي المنطقة، فضلا عن التنمية الاجتماعية التي تنتج عن هذا النوع من السياحة".¹

ركز هذا الفقيه في تعريفه للسياحة البيئية على ضرورة إشراك السكان المحليين في عملية التنمية السياحية، والآثار الإيجابية للسياحة البيئية على تنمية المجتمع المحلي.

3- **تعريف الجمعية الدولية للسياحة البيئية TIES سنة 1991:** " السفر المسؤول في المناطق الطبيعية، والذي يساهم في حماية البيئة وتحقيق رفاهية المجتمعات المحلية".² جمع هذا التعريف بين ضرورة حماية الموارد الطبيعية و تحقيق تنمية المجتمع المحلي من خلال أنشطة السياحة البيئية.

4- **تعريف الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة UICN سنة 1996:** " السفر المسؤول بيئيا إلى المناطق الطبيعية غير المختلة نسبيا للتمتع بالطبيعة والاستمتاع بالجوانب الثقافية لهذه المناطق،

¹Laurent Denais, op.cit, p24.

* الجمعية الدولية للسياحة البيئية The International Ecotourism Society: " هي منظمة أمريكية تأسست عام 1990، تهدف إلى تعزيز السياحة البيئية على المستوى العالمي، ساهمت بشكل كبير منذ إنشائها في نمو السياحة البيئية وتطويرها، هي الشبكة العالمية للسياحة البيئية تضم أكثر من 90 دولة، كما تنتسب لها أكثر من 40 جمعية للسياحة البيئية إقليمية ووطنية. للاستزادة: تصفح الموقع الرسمي للسياحة البيئية، <http://www.ecotourism.org>

²Azzeddin ALALAMAT, op.cit, p 9.

تعرّز حماية البيئة ولها أثر سلبي ضعيف عليها، كما تتضمن المشاركة الفعّالة والمرحة للمجتمعات المحليّة."

5- تعريف السياحة البيئية من خلال القمة العالميّة للسياحة البيئية* سنة 2002: هي شكل من أشكال السّياحة المستدامة، تساهم بشكل فعال في حماية التّراث الطّبيعي والثّقافي، وتشرك المجتمعات المحليّة في عمليّات التّخطيط والاستغلال، وتساهم في تحقيق رفاهيّتهم¹. يركز هذان التعريفان على حماية الموارد الطّبيعيّة، فمن جهة حماية البيئة وعدم المساس بخصوصيّتها، ومن جهة أخرى تحقيق أرباح اقتصادية بإشراك المجتمع المحليّ تستغلّ في حماية وصيانة الموارد الطّبيعيّة، وتحقيق الرّفاية الاجتماعيّة.

كما تعرف السياحة البيئية علناً نوع من أنواع السّياحة التي يكون فيها المحيط البيئي الطّبيعي المقصد الأساسي للسّائح بهدف التعرّف على ما يحتويه من مظاهر وعناصر طبيعيّة (مادية، حيوانية، نباتية) و حتى ثقافيّة، والتّمتع الرّاقى بوسائل وأشكال ودرجة انتفاع لا تؤدّي إلى تدمير تلك العناصر، أو تحول دون بقائها وتطوّرها وتجديدها، وانتقالها إلى الأجيال القادمة، مع ضرورة إشراك المجتمع المحليّ في الانتفاع والمسؤوليّة².

نلاحظ من التعاريف السّابقة أنّه بالرغم من تطوّرها عبر الزمن وتعاقبها إلا أنّها تدور في مجملها حول أفكار ومبادئ متقاربة إن لم نقل متماثلة، وهكذا يمكن اعتبار السّياحة البيئية مفهوم مختلف عن السّياحة التّقليديّة أو السّياحة الجماعيّة Mass Tourism.

نمت السياحة البيئية نتيجة لعدم الرضا عن الأشكال التّقليدية للسياحة؛ أو ما يعرف بالسياحة الجماعيّة Mass Tourism التي تتميّز بتركّز شديد للسّياح في الأماكن السّياحيّة حتى الوصول إلى درجة التّشبع مثل المركز التّاريخي لمدينة البندقية وشواطئ الكاريبي، الأمر الذي يؤدّي إلى فقدان الأماكن السّياحيّة جاذبيّتها والضغط على مواردها البيئية المحدودة، إضافة إلى التّأثير

*انعقدت القمة العالمية للسياحة البيئية في 19 ماي 2002 بكيبك، تحت رعاية منظمة السياحة العالميّة و برنامج الأمم المتّحدة للبيئة، لتحديد مفهوم السياحة البيئية بشكل أفضل والبحث في أهدافها، إيجابياتها وسلبياتها ومدى مساهمتها في التنمية المستدامة وذلك تحضيراً لقمة الأرض الثانية في جوهانزبورغ، اليومية الالكترونية إيلاف، متوفر على الرابط <https://elaph.com/Web/Archive/1021855806738083900.html>، تاريخ الاطلاع: 2022/05/30.

¹نسرين عروس، المرجع السابق، ص8.

²محمدشياً، السياحة البيئية في لبنان بين الحلم والواقع (دراسة حقلية)، بيروت، 2004، ص87.

السّلبى الشّديد على الرّوابط الأسريّة والعلاقات الاجتماعيّة للمجتمع المضيف، لأنّ هذه السّياحة ترتكز على الرّبح المادّي، وتتجاهل العناصر الايكولوجيّة والاجتماعيّة؛ وأمام هذه المعضلات البيئيّة والثّقافية والاجتماعيّة أملت الصّورة إلى البحث عن نهج جديد كما رأينا سابقا ألا وهو السّياحة البديلة Alternative Tourism.¹

وتعتبر السّياحة البيئيّة سياحة بديلة تنطوي ضمنها مجموعة من أشكال السّياحة الأخرى التي تساهم في حماية البيئة والمجتمعات المضيفة في نفس الوقت،² تختلف السّياحة البيئيّة عن نظيرتها السّياحة الطّبيعيّة؛ في أنها تحتوي على مكوّن تربوي ومكون الاستدامة والطّبيعة الأخلاقيّة للتّجربة السّياحيّة.

كما تم اقتراح خمسة معايير متميزة لتعريف السّياحة البيئيّة في الاجتماع ما قبل الأخير للسنة الدولية للسّياحة البيئيّة في سنة 2002 بكيبكوهي : المنتج القائم على الطّبيعة، إدارة الحد الأدنى من التأثير البيئي، التربية البيئيّة، المساهمة في المجتمع.³

من التّعريف السابقة نستنتج أن السّياحة البيئيّة تندرج ضمن أنواع السّياحة البديلة، قائمة على زيارة المناطق الطّبيعية مثل الشواطئ، الجبال، المحميات والصحاري، الأغوار لمشاهدة ودراسة الكائنات الحية (طيور، حيوانات، نباتات)، يتبنى السائح من خلالها سلوكا مختلفا يهدف إلى حماية الحق في بيئة نظيفة وصيانة الموارد الطّبيعيّة، وهي وسيلة لدعم وتحقيق رفاهيّة السّكان المحليّين للمناطق المضيفة، كما أنّها مجال جيّد لنشر الوعي البيئي والتّربية البيئيّة.

من خلال التعاريف السابقة، تتميّز السّياحة البيئيّة بخصائص تفرّقها على الأنواع الأخرى للسّياحة الجماعية، نصّت عليها منظمة السّياحة العالميّة كما يلي:⁴

- كل أشكال السّياحة القائمة على الطّبيعة، والتي يكون الدافع الرئيسي فيها للسّياح هو الاستمتاع وتقييم الطّبيعة بالإضافة إلى الثقافات المحليّة، المرافقة للمناطق الطّبيعية.

¹Sopheap Theng, Xiao Qiong and Corina Tatar , op.cit

²نسرين عروس، المرجع السابق، صص 6، 7.

³David A, Fennell, **Ecotourism**, second edition, Taylor and Francis e-library, 2005, pp33, 34.

⁴World tourism organization, the Italian Ecotourism market, special report, number 13, Spain, 2002, P4-S.

- تتضمن خصائص ثقافية وتعليمية.
 - أنها منظمة بشكل عام.
 - تقلل من التأثيرات السلبية على البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية.
 - أنها تدعم حماية المناطق الطبيعية.
- خلاصة القول تتميز السياحة البيئية عن السياحة الجماعية في أنها تقوم على زيارة المناطق الطبيعية، للاستمتاع والتعرف على ثقافة السكّان المحليين، وتعلم روح المسؤولية في المحافظة على البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية.

الفرع الثالث: عناصر وأهمية السياحة البيئية

تتكون السياحة البيئية من عناصر أساسية، كما أنها تحتل أهمية كبيرة في المجال البيئي، الاقتصادي، والاجتماعي، وغيرها، وسوف يتم إيجازها فيما يلي:

أولاً: عناصر السياحة البيئية

تتكون السياحة البيئية من عناصر أساسية وهي:

1- تركز السياحة البيئية أساساً على الطبيعة وعلى المعالم الحيوية البيولوجية، وأيضاً المعالم المادية الفيزيائية والمعالم الثقافية.

2- عدم الإخلال بالتوازن البيئي، من خلال تحلي السائح البيئي بعدد من الصفات منها؛ الوعي بالقضايا البيئية و يتجلى ذلك في التزامه بالمحافظة على المواقع البيئية وعدم الاعتداء عليها¹، فالتثقيف والتعليم البيئي مرتبط مباشرة مع سلوك السائح، وهو يشكل أداة هامة لخلق تجربة سياحية ممتعة ومفيدة، والتي تؤدي إلى تصرف إيجابي اتجاه البيئة.

3- تتضمن السياحة البيئية في مختلف فعاليتها احترام بيئة وثقافة البلد أو المنطقة المضيفة، ويتطلب ذلك إجراءات إدارية وتنظيمية عديدة لتحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من جهة وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. والمحافظة على التنوع البيولوجي ونقاء البيئة

¹ مصطفى أمقران، سليمة مباركي، " السياحة البيئية في الجزائر، الواقع والإمكانيات دراسة حالة ولاية البليدة"، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 33، مارس 2018، ص 511.

الطبيعية باعتبار أن السياحة والبيئة أمران مرتبطان، إذ لا تصلح السياحة البيئية في بيئة متدهورة، كما أن هذه الأخيرة تحد من فرص التنمية السياحية¹.
يمكن القول مما سبق، أن عناصر السياحة البيئية تتلخص في عدم الإخلال بالتوازن البيئي، إبراز المعالم الجمالية للبيئة الطبيعية، الحيوية والثقافية، حيث تركز أساسا على الطبيعة، احترام ثقافة المنطقة المضيفة ومشاركتهم عاداتهم وتقاليدهم.

ثانيا: أهمية السياحة البيئية

تكتسي السياحة البيئية أهمية كبيرة في المجال البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، والإنساني، سوف نتعرض لها فيما يلي:

1- الأهمية البيئية:

تتمثل الأهمية البيئية للسياحة البيئية في تحقيق الأمن البيئي من خلال عدم تعريض البيئة للأضرار، والمحافظة على التوازن البيئي بحماية الحياة الطبيعية البرية والبحرية والجوية من التلوث، فهي تستخدم كمنهج للوقاية بدلا من أسلوب المعالجة، ترشيد الاستهلاك من خلال وضع ضوابط الترشيد السلوكي في استهلاك المواد أو في استعمالها أو استخراجها، وممارسة فعاليات سياحية بيئية مثلى².

2- الأهمية الاقتصادية:

تتمثل الأهمية الاقتصادية للسياحة البيئية في المجال الاقتصادي الأمن حيث تعد أماكن ممارسة السياحة البيئية من أكثر الموارد ندرة في العالم، وبالتالي يمكن الاستفادة من عنصر الندرة

¹ بلقاسم ماضي، خديجة لدرع، " السياحة البيئية كوسيلة لحماية الطبيعة والتنمية المستدامة في الجزائر-دراسة حالة الحظيرة الوطنية للأرز، ثنية الحد، ولاية تيسمسيلت-"، الملتقى الوطني بعنوان فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، يومي 19-20 نوفمبر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص03.

² أحلام خان، صورية زاوي، " السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 07، جوان 2010، ص230.

في تحقيق التنمية المستدامة بما يمكن تحقيقه من الفوائد والأرباح، وتوفير فرص العمل والتوظيف للأيدي العاملة وتنويع العائد الاقتصادي ومصادر الدخل القومي وزيادة العوائد الحكومية.¹

3- الأهمية الاجتماعية والثقافية:

تعمل السياحة البيئية على تنمية العلاقات والروابط الاجتماعية، بنقل المجتمعات المنعزلة إلى مجتمعات منفتحة، وإبقاء المجتمع في حالة عمل دائم والتقليل من المخاطر الموسمية السياحية. كما أنّ للسياحة البيئية جانبها الثقافي القائم على نشر المعرفة وزيادة تأثير المكوّن المعرفي، من خلال تقديم برامج السياحة البيئية خاصة مع تعاظم رغبة السياح في الحصول على المعلومات، إذ أن السياحة البيئية تعمل على نشر ثقافة المحافظة على البيئة، كما أنها تعمل على المحافظة على الموروث والتراث الثقافي و الاستفادة من المناهل الثقافية المحلية.²

4- الأهمية الإنسانية:

السياحة البيئية نشاط إنساني ترفيهي يعمل على توفير الحياة الجميلة للإنسان حيث تقدّم له العلاج من القلق والتوتر، وتوفّر له الراحة والاستجمام واستعادة الحيوية والنشاط وصفاء النفس.³ وهناك من يرى أنّ للسياحة البيئية أهمية سياسية تتمثل في الأمن البيئي بعدم تعرّض الدول لاضطرابات سياسية، بسبب عدم رضا الأفراد عن التلوّث والإضرار بالبيئة وندرة الموارد البيئية الناتج عن السياحة الجماعية.⁴

خلاصة القول، للسياحة البيئية أهمية اجتماعية من حيث أنها صديقة للمجتمع، وتعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية التي تجعل المجتمعات منفتحة، أما ثقافياً فهي تعمل على نشر المعرفة وثقافة المحافظة على البيئة، بالإضافة إلى أنها نشاط إنساني يوفر الحياة الجميلة للإنسان بعيداً

¹ إبراهيم بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها ، ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2010، ص 151، 152.

² زهير عباس عزيز، " دور السياحة البيئية في تنمية مقومات الجذب السياحي الطبيعي في مدينة أربيل"، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2014، متوفر على الزابط:

<https://www.pinterest.com/pin/470415123573366335/> ، تاريخ الاطلاع: 2022/05/31.

³ إبراهيم بظاظو، محمد نايف الصرايرة، عمر جواهر الملكاوي، السياحة البيئية بين النظرية والتطبيق، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ، ص 153 .

⁴ فؤاد بن غضبان، السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 89.

عن القلق والتوتر، اقتصاديا تساعد في تنمية المجتمعات المحلية، بيئيا تحقق الأمن البيئي، بعدم تعريض البيئة للمخاطر، وتعمل على ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، إذن فهي لها أهمية كبيرة تنعكس إيجابا على جميع أبعاد التنمية المستدامة.

الفرع الرابع: مبادئ و أنواع السياحة البيئية

تقوم السياحة البيئية على عدة مبادئ ، وتوجد لها عدة أنواع كما يلي:

أولا: مبادئ السياحة البيئية

يمكن إيجاز مبادئ السياحة البيئية في أربعة مبادئ أساسية كما يلي:

1- تامين الحفاظ على البيئة:

السياحة البيئية تعتمد على السفر إلى مناطق طبيعية¹، وبالتالي فإن مبدأ المحافظة على البيئة يعدّ من أكثر المبادئ أولوية فيها، فغالبية تعاريف السياحة البيئية تؤكد عليه²، وتجسيد هذا المبدأ يتم من خلال وضع قوانين صارمة وفعالة لاستيعاب أعداد السياح وحمايتهم وحماية المواقع البيئية في نفس الوقت،³ إدارة سليمة للموارد الطبيعية والتنوع الحيوي بطرق مستدامة بيئيا.⁴

2- المساهمة العادلة في التنمية الاقتصادية المحلية:

توفّر السياحة البيئية مشاريع اقتصادية للمجتمعات المضيفة من خلال تطوير صناعات سياحية وتحسين ظروف معيشتهم⁵، لكن الاختلاف بينها وبين السياحة التقليدية هو " العدالة أو الإنصاف"، لأنها تفترض مسبقا توزيع الأرباح بين المجتمعات المضيفة والحكومات

¹ Campbell.Bruce ,Ortiz.silvia , integrating agriculture,conservation and Ecotourism : Examples from the field ,first Edition , springer publications , 2011 , P. 19 .

²Laurent Denais, op.cit, P.41.

³عبد الجليل هويدي ، "العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة" ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، جامعة الوادي، العدد 09 ، ديسمبر 2014،ص 217.

⁴Fennell .David, Ecotourism on introduction, Rutledge published, second edition, 2003, P. 23.

⁵ عبد الجليل هويدي، المرجع السابق، ص 217.

والمشغلين من القطاع الخاص، وتطبيق العدالة الاجتماعية أيضا بين الأجيال بتحديد التنمية وفقا للاحتياجات الحالية والمستقبلية¹.

3- الاستجابة لاحتياجات المجتمعات المضيفة:

يقصد بهذا المبدأ مراعاة احتياجات المجتمعات المضيفة ليست فقط الاقتصادية، بل كذلك التعليمية والثقافية وصون كرامتهم، واحترام حقوق الإنسان، دعم رفاهيتهم وتحسين ظروفهم المعيشية من خلال إشراك السكان المحليين في عملية التخطيط لأنشطة السياحة البيئية.

4- إيجاد تجربة سياحية أصيلة ومسؤولة:

تتميز تجربة السياحة البيئية عن تجربة السياحة الجماعية، من خلال الاتصال المميز مع البيئة الطبيعية والثقافية للمجتمعات المضيفة، مع تولد سلوك أخلاقي ومسؤول ووعي بالمشاكل البيئية والاجتماعية²، أي تساعد بشكل أساسي على بناء الوعي البيئي، فتجربة السياحة البيئية تنطوي على جوانب معرفية وأخرى عاطفية لذلك تتطلب مستوى عال من الدقة في الإعداد³.

ثانيا: أنواع السياحة البيئية

لا ترتبط السياحة البيئية فقط بالطبيعة، بل هناك أنواع أخرى للسياحة البيئية نتطرق لها فيما يلي:

1- سياحة المغامرات وتشمل زيارة المواقع الطبيعية، ومراقبة الحياة البرية، والتجديف والمشى لمسافات طويلة، التسلق و ركوب الدراجات والتخييم والغطس، وزيارة الكهوف والمغارات، صيد الأسماك عندما يمارس بصفة تقليدية وعفوية، ويجب أن يصاحب هذه

¹ Laurent Denais, op.cit, p 42.

² Ibid, P.43.

³ زهير عباس عزيز، المرجع السابق.

النشاطات السياحية عنصر الاكتشاف وتفسير الظواهر الطبيعية والمحافظة على

البيئة.¹

2- السياحة الخضراء وهي التي تشمل سياحة السهول والغابات وحدائق الحيوانات.

3- سياحة المحميات الطبيعية Nature Reserve والتي يطلق عليها السياحة الفطرية.

4- السياحة العلاجية التي تتم بالقرب من الينابيع الحارة التي يرتادها السكان للاستشفاء من بعض الأمراض كالأمراض الجلدية، آلام المفاصل، العلاج الطبيعي بالرمال...

5- السياحة إلى المناطق المشهورة بالحرف التقليدية والصناعات اليدوية من تطريز ومنسوجات وتحف²، زيارة الكرنفالات والمهرجانات الثقافية والمناسبات الوطنية.

6- سياحة المتاحف والمناطق التاريخية والإطلاع على العادات والتقاليد.

ولعل أنشطة السياحة البيئية كلها ترتبط بالمجتمع المحلي المضيف وتسعى إلى تحسين ظروفه، وإقامة علاقات ودية وأواصر تضامن بين السياح والسكان من خلال أنشطة سياحية مشتركة كإعداد وجبات نموذجية مشتركة، تصنيع منتج حرفي، حضور المهرجانات المحلية أو حفلات زفاف، كما تقوم الرحلات السياحية البيئية على مبادئ الاستدامة، روح المسؤولية اتجاه البيئة، مثلا وفي غالب الأوقات يتم تجنب وسائل النقل التقليدية المضرّة بالبيئة فعلى سبيل المثال يتم التنقل من محمية ضانا بالأردن إلى البتراء سيرا على الأقدام، بقطع مسافة 40 كم مشيا موزعة على ثلاثة أو أربعة أيام.³

نلاحظ من الأنواع السابقة للسياحة البيئية أنّ معظمها يرتبط بالتراث أو بالطبيعة لما تتمتع به هذه الأماكن من مقومات طبيعية وثقافية وتراثية يفخر بها الإنسان عبر الأجيال ويتعلم منها

¹Azzeddin Alalamat, op.cit, P.16.

² يعقوب مروة، سليمة بن زعمه، بوظراف الجيلالي، "السياحة البيئية في الجزائر بين الواقع والمأمول"، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد الثالث، العدد 02، ديسمبر 2018، ص ص 12، 13.

³Azzeddin Alalamat, op.cit, P.17.

مستقبلاً، وفي ذات الوقت يستمتع بجمالها الطبيعي الفطري بعيداً عن ضغوطات الحياة ومشكلات التلوث بأنواعه.¹

ومن أجل كل ما سبق، فإن السائح البيئي يتّصف بخصائص تميّزه عن السائح العادي، نوجزها فيما يلي:²

- وجود رغبة كبيرة للتعرف على الأماكن الطبيعية والحضارية وزيارتها للحصول على الرغبة الشخصية والاجتماعية.
- تحمّل المشاق والصعوبات وقبول التحدّي، والتكيّف مع الخدمات السياحية البسيطة.
- التفاعل مع السكّان المحليين واحترام عاداتهم وتقاليدهم والانخراط بثقافتهم وحياتهم الاجتماعية.
- إيجابي وغير انفعالي، ملتزم أخلاقياً وأدبياً تجاه البيئة والمجتمع المضيف.
- تفضيل إنفاق النقود للحصول على الخبرة بالدرجة الأولى.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية والحق في بيئة نظيفة

شاع مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية، للتعبير عن طموح الدول المستقلة في تحسين أحوالها والسير نحو التقدم، ومنذ ظهوره أثار مفهوم التنمية جدلاً واسعاً، حال دون الاتفاق على تعريف واحد له، فهناك من ركّز على النمو الاقتصادي، وهناك من اعتبرها العملية التي يترتب عليها زيادة في الدخل القومي، ونصيب الفرد.

أما موضوع حق الإنسان في بيئة نظيفة، فهو يعدّ من أهم المواضيع في العصر الحديث، بفعل تنامي التهديدات البيئية على المستوى الدولي، والوطني، وظهرت الحاجة إلى معالجة الانعكاسات السلبية لهذه التهديدات على صحة الإنسان ومحيطه.

¹ عفاف لومايزية، "السياحة البيئية كأداة لتحقيق تنمية محلية مستدامة في ولاية سوق أهراس، الجزائر"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، العدد 35، 2019، ص ص 165، 166.

² إبراهيم بظاظو، المرجع السابق، ص 148.

وسوف يتم التطرق لكل من مفهوم التنمية في الفرع الأول، ومفهوم الحق في بيئة نظيفة في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مفهوم التنمية

التنمية ظاهرة اجتماعية نشأت مع البشرية، وأصبح تحقيق مستويات متقدمة من التنمية مطلباً تسعى إلى تحقيقه كل دول العالم كل دول العالم، وذلك من أجل إحداث التغيير الذي تصبو إليه في المجتمع، وكان ينظر إلى "التنمية" كمرادف لنمو الناتج القومي الإجمالي، لكن بعد مرور عقد من الزمن أثبتت تجربة البلدان التي سلكت طريق زيادة الناتج القومي الإجمالي لتحقيق التنمية، أن هاته الأخيرة ليست ظاهرة اقتصادية صرفة، بل هي حالة لها أبعاد أخرى أيضاً، سياسية واجتماعية، ثقافية وغيرها، وما إلى ذلك، وسوف يتم التطرق فيما يلي لتعريف التنمية وتحديد أنواعها.

أولاً: تعريف التنمية

اقترن مفهوم التنمية في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين بالنمو الاقتصادي، وفق مؤشرات تركز أغلبها على اعتبارات اقتصادية مثل الدخل القومي، ودخل الفرد،¹ وعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المضطردة طويلة الأجل، في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي،² وعلى هذا اعتبر النمو الاقتصادي والتنمية واحد، لأن كلاهما يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج لتنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع.³

¹ بسمة كحول، دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر حالة الحظيرة الوطنية الأهمار بتلمسان، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص إدارة أعمال وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، ص 1.

² كوثر جيلاني، المرجع السابق، ص 61.

³ محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، النظريات والاستراتيجيات، التمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2007، ص 73.

ومنذ بداية الثمانينيات أدرك المختصون أنه يمكن لدولة ما أن تشهد نموا سريعا في الجانب الاقتصادي لكنها تظل متخلفة، وهذا ما أكد أنّ التنمية الاقتصادية وحدها غير كافية للنهوض بالتنمية الشاملة لأي بلد، وأصبح ينظر للتنمية على أنها متعددة الجوانب، فإلى جانب أنها عملية اقتصادية بالدرجة الأولى، فيجب أن تسير جنبا إلى جنب مع المجالات الأخرى كالمجال الاجتماعي، السياسي، الزراعي،.... وغيرها.¹

وهناك عدة تعاريف للتنمية، يذكر منها على سبيل المثال:

1- التعريف المؤسساتي:

أ- **تعريف منظمة الأمم المتحدة:** " التنمية هي تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع ".²

حسب تعريف منظمة الأمم المتحدة هي تلك العمليات التي من خلالها تتضافر جهود المواطنين والحكومة، ليس فقط من أجل تحسين الأحوال الاقتصادية، بل حتى الاجتماعية والثقافية للمجتمعات، كما تساعد المجتمعات على الاندماج والفعالية. إذن هي تنمية متعددة الأبعاد، من أجل الانسان، الذي بدوره يلعب دورا فعلا فيها.

2- التعريف الفقهي:

أ- **تعريف مدحت أبو النصر:** " التنمية تلك العملية المتعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية، مع

¹ حجيبة رحالي، رفيقة بوخالفة، " التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر"، مجلة دراسات في التنمية

والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 03، 2015، ص 236.

² المرجع نفسه، ص 234.

زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال الفقر المطلق في مجتمع ما".¹

يتبين من هذا التعريف أنّ التنمية هي عملية شاملة لا تقتصر على زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط متعددة الجوانب، تتضمن إحداث تغييرات جذرية في مختلف المجالات، مع تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، واستئصال الفقر.

ب- تعريف فرنسوا بيرو F.Perroux: " التنمية الجديدة هي تنمية شاملة ومنبثقة من الداخل ومتكاملة ".

يمكن أن يستشف من هذا التعريف أن التنمية هي تنمية كلية، لا تقتصر على جانب وتهمل الجوانب الأخرى، كما أنها تتبع من الداخل، معناه الاعتماد في تحقيق التنمية على المواطنين، والتمتع من الموارد الداخلية والعمل على استثماره، ويعني بالتكامل الترابط بين جميع القطاعات، وبين المناطق والطبقات الاجتماعية.

من كل ما سبق، يمكن تعريف التنمية على أنها عملية شاملة متعددة الجوانب، وهي عملية اقتصادية بالدرجة الأولى، لكنها تسير جنباً إلى جنب مع المجالات الاجتماعية، الثقافية، والسياسية، تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الإنسان، وتنمية قدراته.

ثانياً: خصائص التنمية

في ضوء التعريفات السابقة يمكن تحديد بعض خصائص التنمية كالاتي:

1- التنمية عملية شاملة ذات أبعاد متعددة تشمل مجمل أطر المجتمع وهي تعني إحداث

التغيير الشامل في المجتمع.²

¹ مدحت أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2007، ص 189.

² مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى صناعة السياحة والتنمية الريفية من منظور تنموي وبيئي، دار الابتكار للنشر والتوزيع، 2018، ص 22.

2- التنمية عملية ضرورية للتغيير المنظم.

3- المشاركة الشعبية في جميع مراحل العمل التنموي.

4- عملية داخلية ذاتية، مقوماتها وبذورها من داخل المجتمع.¹

ويمكن استنتاج خاصيتين أساسيتين للتنمية من خلال تعريفهما وهما:

- زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة.

- تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي.

كما تجدر الإشارة إلى أن التنمية في الفكر الغربي، تختلف عن مدلولها في فكر دول العالم الثالث، حيث مرت أوروبا بأزمات اقتصادية حادة أدت إلى ظهور نظريات عالجت موضوع التنمية للخروج من تلك الأزمات، واتبعت من أجل نموها وسائل أثرت سلبا على شعوب العالم، واتخذت من التنمية هدفا وفي نفس الوقت طريقا للتغيير الاقتصادي والحضاري لتحقيق الرفاهية برفع مستوى دخل الأفراد لتمكينهم من حاجاتهم المادية.²

وترتب على زيادة الإنتاج و تغيير نمطه الرغبة في الحصول على المادة الأولية والطاقة المحركة من خارج البلاد، وهنا تحركت الدول الرأسمالية لغزو الدول الأخرى واستعمارها بهدف الحصول على ثرواتها من معادن ومواد خام اللازمة لصناعاتها التصديرية، وهنا لعب الفكر الغربي دورا أساسيا في انتشار ظاهرة التخلف وتقسيم العالم إلى دول غنية من جهة ودول فقيرة من جهة أخرى.³

إذن فالأطروحة الغربية للتنمية قدمت نظرياتها في النمو لدولها فقط، ولم تراع مصالح الدول المتخلفة أو المستعمرة، فأقامت تنمية في دولها ولم تساند من الناحية العملية مصالح الدول المستعمرة أو المتخلفة.⁴

¹ مدحت أبو النصر، المرجع السابق، ص 190.

² أحمد لكحل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2015، ص 193.

³ أحمد لكحل، المرجع السابق، ص 194.

⁴ المرجع نفسه، ص 197.

أما مفهوم التنمية في فكر دول العالم الثالث حسب لجنة الجنوب، فهو يركز على معنى جديد له استراتيجيات ومتطلبات محدّدة، مرتبط بعملية تمكين الإنسان من تحقيق إمكانياته، فالتنمية لا بد أن تكون من الناس وإليهم، وتؤدي بهم إلى حياة الكرامة والإنجاز وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وأنها تحرر الناس من خوف الحاجة والاستغلال، وتقلص حجم الاضطهاد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. لذا فالتنمية تعني ضمناً اعتماد متعاضم على الذات فردياً وجماعياً، وترتكز على الموارد البشرية والمادية.¹

وترى لجنة الجنوب أن تحقيق التنمية يستلزم عالماً متكافلاً لا جنوب فيه ولا شمال، عالم لا يكون مقسم إلى دول غنية، متطورة هي المهيمنة، وأخرى فقيرة متخلفة مهيمنا عليها، فالعالم يقتضي أن يكون منظماً على أساس العدالة الإنسانية، والتنوع البشري، سعياً وراء أغراض مشتركة تحدّد بالاشتراك.²

والمؤكّد أن الدين الإسلامي قبل أربعة عشرة قرناً كان السباق في مفهومه للتنمية بالمعنى الشامل، فالإسلام ينظر إلى الإنسان كموجود يتكوّن من جسم وروح، له احتياجات ماديّة ومتطلّبات معنويّة، وعلى هذا الأساس، فالمنهج الإسلامي للتنمية هو منهج متكامل يجمع بين المادة والروح يسعى لتحقيق كافة الاحتياجات البشرية فهو من عند الله تعالى، فلا يقبل تنمية رأسمالية مرتكزة على الفكر ولا تنمية اشتراكية تضمن الرغيف، فالتنمية الإسلامية توازن بين النواحي الاقتصادية والاحتياجات الأخرى للإنسان كالصحة، الثقافة،.... وغيرها، وهذا يعني أنّ الإسلام منذ القدم قد عرف التنمية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية ولم يركز على الرفاه المادي فقط.

حيث أكد الكثير من المفكرين والفقهاء المسلمين على أن عملية التنمية ليست عملية إنتاج فحسب، وإنما عملية كفاية في الإنتاج مصحوبة بعدالة في التوزيع، وأنها ليست عملية مادية فقط وإنما هي عملية إنسانية تهدف إلى تحسين حالة الفرد وتقدمه في المجالين المادي والروحي.³

¹ أحمد لكل، المرجع السابق، ص 198.

² المرجع نفسه، ص 199.

³ إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي - مفاهيم - عطاءات - معوقات - أساليب، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، والتوزيع، بيروت، لبنان، 2006، ص 85.

فالإسلام في منهجه لتحقيق التنمية لا يعرف الفصل بين ما هو مادي وما هو روحي، فكل نشاط مادي يباشره الإنسان هو في نظر الإسلام عمل صالح، طالما كان مشروع، وكان يتجه به إلى الله تعالى، عكس المناهج الوضعية الحديثة التي تعالج المشاكل القائمة على أنها محض مادية. وتتميز التنمية الإسلامية بالخصائص التالية، هي: الشمول، التوازن، الواقعية، العدالة، والمسؤولية، الكفاية، الإنسانية؛ هذه الخصائص التي مرت عقود للتنمية حتى استوعبها مفهوم التنمية.¹

وفي الأخير يمكن القول أنّ التحولات الجارية في العالم الآن أدت إلى إعادة النظر في نظم صنع القرار السائد في معظم بلدان العالم، حيث أصبحت البيئة والتنمية أساس الآثار الإيجابية لكفاءة التنمية واستدامتها، وهذا ما أدى في السنوات الأخيرة بالعديد من الدول إلى إجراء تغييرات واسعة في الهياكل المؤسسية بغرض إتاحة الفرصة للدراسات المنهجية للبيئة عند اتخاذ القرارات في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، ففي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية الذي عقد في ستوكهولم عام 1972، اتضحت العلاقة الوثيقة بين التنمية والبيئة، وبدأ البحث عن مفهوم جديد موسع للتنمية يرتبط بحدود قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة وتضطلع فيه الاعتبارات البيئية بدور مركزي، ويتيح في الوقت نفسه فرصة كاملة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، واستمر هذا التطور حتى مؤتمر ريو في البرازيل سنة 1992 الذي تبنى المفهوم الموسع (التنمية المستدامة).²

ثالثاً: أنواع التنمية

للتنمية أنواع عديدة حسب المجال التي تعمل به، يذكر منها يلي:

1- التنمية الاقتصادية:

¹ المرجع نفسه، ص ص 101، 108.

² مبارك بوعشة، " التنمية المستدامة: مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد"، مداخلة منشورة لمقابلة في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 08/07-08/07 أفريل 2008، الجزء الأول، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، 2008، ص 63.

التنمية الاقتصادية هي: " العملية التي من خلالها يحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محدّدة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد، واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة ".¹

إذن فهي عملية تغيير كمي ونوعي لتحسين ظروف الحياة عن طريق زيادة الدخل الفردي والقومي، والارتفاع بمستوى ظروف الحياة وتمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم.²

وهناك من يلخص تعريف التنمية الاقتصادية بأنها الزيادة المعتمدة في النمو الاقتصادي خلال فترة طويلة.³

2- التنمية الاجتماعية:

تعرف التنمية الاجتماعية بأنها: " تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بما يعنيه من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي، والوصول بالإنسان إلى مستوى معيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة، شاملا توفير للتعليم والصحة والسكن الملائم والعمل المناسب".⁴

فالتنمية الاجتماعية ليست مجرد زيادة دخل الفرد، بل هي تغيير اجتماعي مقصود ومخطّط هدفه تغيير سلوكيات وثقافة الأفراد إلى الإيجابية، الانفتاح، المرونة والإنتاج.⁵

3- التنمية البشرية

تضع التنمية البشرية البشر هدفا ووسيلة لعملية التنمية، فهي تعتبر أنّ الإنسان هو الجزء الأهم في ثروة الأمم، فتوفير الحاجات الأساسية تتطلب مزيدا من الاستثمارات في رأس المال

¹حجيلة رحالي، رقيقة بوخالفة، الرجوع السابق، ص 235.

² أحمد لكحل، المرجع السابق، ص 190.

³ Bernard Conte, le concept de développement, P.2, disponible sur le lien :

Conte.ubordeaux4.fr/Enseign/...pdf/le concept de développement.pdf, consulté le : 20/12/2016.

⁴ مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى صناعة السياحة من منظور تنموي وبيئي، المرجع السابق، ص 29.

⁵ مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها، أبعادها، مؤشراتها: Sustainable

Development، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017، ص 66.

البشري لكي نحقق التوازن بينه وبين رأس المال المادي، لأن كفاءة استخدام هذا الأخير تتوقف على التحسين النوعي للموارد البشرية الذي يقود بدوره إلى زيادة الإنتاجية.¹ وعلى هذا فإن التنمية ليست مجرد زيادة في الإنتاج، بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم، وهكذا تصبح عملية التنمية عملية تطوير للقدرات، وليست عملية تعظيم المنفعة، أو الرفاهية الاقتصادية، بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، حيث لا تقتصر حاجات الإنسان فقط على الحاجات المادية بل تتعداها إلى العلم والثقافة وحرية التعبير والمحافظة على البيئة.²

4- التنمية المحلية:

ظهر مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية على المستوى المحلي، فالجهود الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، جنبا إلى جنب بهدف تحسين نوعية الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، الثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في عملية التنمية.³

وتعرّف التنمية المحلية بأنها " تلك العملية التي يشترك فيها كلّ الناس في المحليات والذين يأتون من كلّ القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي، والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة، وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع، بما فيها الفقراء والمهمشون، مع المحافظة على البيئة ".⁴

¹ أسود قادر أحمد، تأثير التلوث البيئي على رأس المال البشري، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، 2016، ص ص58،57.

² خالد مصطفى كامل، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظلّ العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، 2007، ص19.

³ حسين بن الطاهر، " التنمية المحلية والتنمية المستدامة "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 24، 2012، ص 456.

⁴ أحمد غريبي، " أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، جامعة يحي فارس، المدية، المجلد 04، العدد 01، 2010، ص 46.

إذن التنمية المحليّة تتأسس على المشاركة الفاعلة للسكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها، بأسلوب يشجّع الاعتماد على الذات والمشاركة.

5- التنمية السياحية:

التنمية السياحية هي من أحدث ما ظهر من أنواع التنمية العديدة، وهي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة، وتعرف بأنها الإرتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها، بالاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية، لكي تتلاقى مع احتياجات السياح.¹

تعتبر التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم، من القضايا المعاصرة كونها تلعب دورا بارزا في اقتصاديات معظم دول العالم، حيث تؤمن موارد مالية إضافية للسكان وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات، فهي تتمثل في الصادرات الهامة غير المنظورة، وعنصرا أساسيا من عناصر النشاط الاقتصادي، التي تعمل على حلّ بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجهها تلك الدول مثل مشكلة البطالة، المساهمة في تطوير المناطق والمدن السياحية من خلال توفير مرافق البنية التحتية الأساسية، والتسهيلات اللازمة لخدمة السياح والمواطنين على السواء.²

الفرع الثاني: مفهوم الحق في بيئة نظيفة

في ظل تنامي المشكلات البيئية، أدركت الكثير من دول العالم ضرورة حماية البيئة، حيث قفزت المسائل البيئية إلى الواجهة، واحتلت موقعا مهما، وأصبحت في صلب علاقات الدول محليا إقليميا وعالميا.³ وترتبط قضايا البيئة ارتباطا وثيقا بفكرة "حقوق الإنسان" التي تعتبر الفئة الأخلاقية الأكثر ثقلاً والمعترف بها على نطاق واسع في عصرنا، في حين أن التهديدات البيئية هي من بين أكبر التحديات التي تواجه الحضارة حاليًا، لذلك ليس من المستغرب أن تكثر الأسئلة

¹ مصطفى يوسف كافي، التنمية السياحية، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص 22.

² مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 21.

³ سنكر داود محمد، التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث دراسة قانونية تحليلية، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، مصر - الإمارات، 2012، ص 94.

حول الصلة بين حقوق الإنسان والبيئة.¹ وإذا كان الاهتمام قد انصب عقب الحرب العالمية الثانية على الحقوق المدنية والسياسية، ثم على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا ما ظهر من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948،* والعهد الدوليين الصادرين سنة 1966، فالانشغال الحالي منصب على الجيل الثالث لحقوق الإنسان المعروف بالحقوق الجماعية، ويعتبر الحق في بيئة نظيفة من أهم هذه الحقوق، الذي لم يلق صدق واهتماما دوليا إلا منذ الستينيات والسبعينيات خاصة بعد انعقاد مؤتمر ستوكهولم المعني بالبيئة البشرية سنة 1972،² لذا سوف يتم التطرق فيما يلي لكل من تعريف الحق في بيئة نظيفة، وتحديد خصائصه.

أولاً: تعريف الحق في بيئة نظيفة

تناول العديد من فقهاء القانون فكرة الحق، واختلفوا في تحديد مفهومه، فمنهم من نظر إليه من خلال المضمون، ومنهم من تناوله من الجانب الشخصي، ومنهم من تطرق إليه من خلال السبب، وحتى لا يتم الخوض في الاختلافات، يعرف الحق بأنه: " تلك السلطة أو القدرة التي يمنحها القانون لشخص من الأشخاص تحقيقا لمصلحة مشروعة يعترف له بها ويحميها، ويحول دون تعدي الآخرين عليها"،³ كما يعرف أيضا على أنه: " السلطة أو القدرة الإرادية التي يمنحها الحق الموضوعي لشخص من الأشخاص تحقيقا لمصلحة يتعرف له بها ويحميها".⁴

¹Tim Hayward, Human Rights and the Environment, Critical Concepts in the Environment, Volume 1, Routledge, 2017, introduction

*الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3)، المؤرخ في كانون الأول- ديسمبر 1948 ويتكون من 30 مادة، متوفر على الرابط:

https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/ تاريخ الإطلاع: 2017/12/16.

² عمر سدي، " حق الإنسان في العيش في بيئة سليمة وصحية (الجيل الثالث من حقوق الإنسان)", المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، المجلد 04، العدد 01، جوان 2020، ص10.

³ عبد الله زرباني، محمد كحلولة، " الحق في البيئة السليمة في المواثيق الدولية والقانون الوطني"، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 14، 2019، ص 255.

⁴ علي الدباس، " طبيعة ومضمون الحق في السكن اللائق في الدستور الأردني"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، الأردن، المجلد 23، العدد (1/ب)، 2017، ص309.

أما البيئة فهي " المحيط أو الوسط الذي تعيش فيه الكائنات الحية كالإنسان والحيوان والنبات والذي يتكون من العناصر الآتية: الماء والنبات والتربة والهواء"،¹ أو هي " مجموعة العوامل البيولوجية والكيميائية والطبيعية والجغرافية والمناخية المحيطة بالإنسان واتجاهاته وتؤثر في سلوكه ونظام حياته".²

صنف الحق في بيئة نظيفة من ضمن حقوق الإنسان للجيل الثالث،* أو ما يعرف بالحقوق الجماعية أو حقوق التضامن، وتشمل هذه الأخيرة على سبيل المثال الحق في السلام، الحق في التنمية، الحق في استخدام التراث المشترك للإنسانية.³ ويمكن تعريف الحق في البيئة نظيفة في إطار معيارين:

1- المعيار الشخصي:

وفقا للمعيار الشخصي، يرتبط تعريف الحق في بيئة نظيفة بصاحب الحق وحاجته؛ فيكون حق الإنسان في بيئة نظيفة هو ضرورة تمكينه من الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، فسلامة البيئة إنما تعود على الإنسان بالنفع، وغاية هذا الحق تتمثل في توفير حياة لائقة للإنسان، ولن يكون كذلك إلا إذا وجدت البيئة السليمة لممارسة الإنسان لحقوقه وحرياته. وهذا ما يعرف بمعيار صاحب الحق أو المعيار الشخصي في تعريف الحق في بيئة نظيفة؛ وهنا يتبين لنا بأن الحق في

¹ عقيلة هادي عيسى، نحو حماية دولية لحق الإنسان في البيئة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، 2000، ص8.

² سنكر داود محمد، المرجع السابق، ص 16.

*تقسم حقوق الإنسان إلى ثلاثة أجيال، الجيل الأول يعبر بشكل عام عن الحقوق المدنية والسياسية، الجيل الثاني وهو مجموعة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، أما الجيل الثالث يطلق عليه الحقوق الجماعية أو حقوق التضامن. حقوق الجيل الأول مرتبطة بالقرن السابع عشر والثامن عشر، نتيجة كفاح من أجل الاعتراف بالحقوق الطبيعية، أما حقوق الجيل الثاني فارتبطت بالقرن التاسع عشر، بعد نضال من أجل المساواة الاجتماعية، وضمان حد أدنى من مستوى المعيشة اللائق للطبقات العاملة في مجال التصنيع الأوروبي، وحقوق الجيل الثالث ظهرت في أواخر القرن العشرين نتيجة المطالبة بالاعتراف بحقوق المجموعة وحق تقرير المصير.

ومنذ سنة 1966 بدأت مطالبات بالاعتراف بحقوق جديدة مثل، الحق في حماية الجماعات الثقافية، الحق في التنمية، الحق في سلامة البيئة، للاستزادة أنظر:

-Kerri woods, Human Rights , Macmillan International Higher Education, london,2014 P. 5.

³ Christel Cournil , Catherine Colard-Fabergoule , Changement Environnementaux Globaux et Droits de l'Homme,Bruylant, Bruxelles, Belgique, 2012, P.150-161 .

البيئة وفقا لهذا المعيار هدفه إنساني لأنه يمثل غاية تشمل حق الإنسان في أن يعيش في بيئة متوازنة خالية من التلوث.¹

من الدساتير المقارنة التي عرّفت الحق في بيئة نظيفة وفقا للمعيار الشخصي، الدستور الإسباني لعام 1978 تبني المعيار الشخصي في المادة 45 منه حيث نصت على: " للجميع الحق في التمتع ببيئة مناسبة لنمو شخصيتهم"، ودستور البيرو لعام 1979، الدستور البولندي لعام 1952.²

2- المعيار الموضوعي:

يرتبط وفقا لهذا المعيار تعريف الحق في بيئة نظيفة بموضوع هذا الحق؛ تبعا لذلك يقوم حق الإنسان في بيئة نظيفة على المحافظة على البيئة بكافة عناصرها، أي يجب التركيز على حماية البيئة كقيمة جوهرية لا يمكن تجاهلها، وأي انتهاك للبيئة ينعكس سلبا على الإنسان نفسه.³ ومن أمثلة الدساتير التي تستند إلى المعيار الموضوعي في تعريفها للحق في بيئة نظيفة، الدستور الإيراني لسنة 1980 في المادة 50 منه التي نصت على أنه: " الجمهورية الإسلامية تعتبر حماية البيئة التي يجب أن تكون في إطار لعيش الجيل الحالي والأجيال اللاحقة واجبا عاما"،⁴ وكذا المادة 66 من الدستور البرتغالي لسنة 1976 والمادة 24 من الدستور اليوناني لسنة 1975.⁵

يتضح لنا مما سبق أن الجانب الشخصي والموضوعي في تعريف حق الإنسان في بيئة نظيفة ولأئقة متكاملان؛ فتوفير الوسط البيئي المناسب هو الذي يمكن الإنسان من الاستخدام

¹ وليد محمد الشناوي، الحماية الدستورية للحقوق البيئية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع المنصورة، 2013، ص 77.

² عمر سدي، المرجع السابق، ص 11.

³ سيد علي صلاب، صاحب الحق في البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين-سطيف 2، السنة الجامعية 2015-2016، ص 23.

⁴ عيد أحمد حسان، " النظام الدستوري للحق في البيئة في النظم الدستورية"، دراسات علوم الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 38، العدد 01، 2011، ص 288.

⁵ Jean-Pierre Machelon, du droit de l'environnement au droit à l'environnement, l'harmattan, 2007, op. cit, P. 120.

الأمثل لموارد الطبيعة، ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا إذا حافظ على التوازن البيئي وحقوق الأجيال المستقبلية.

ويمكن تعريف الحق في بيئة نظيفة على أنه حق الإنسان في استغلال موارد الطبيعة وذلك بتوفير وسط بيئي خالي من التلوث ومناسب لعيش الإنسان؛ شرط التزامه بواجب المحافظة على التوازن البيئي وحقوق الأجيال المستقبلية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك علاقة وثيقة بين الحق في بيئة نظيفة، وحقوق الإنسان في ظل المقتربات القائمة على حقوق الإنسان، تظهر في النقاط التالية:

- حياة الإنسان وكرامته لا يمكن أن تصان إلا إذا تسنى له العيش في بيئة تتميز بخصائص أساسية معينة،¹ فالبيئة السليمة شرط أساسي لصحة الإنسان ورفاهيته طبقاً للمادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الحق في الصحة لا يشمل فقط الرعاية الطبية أو المساعدة، بل يشمل كذلك حماية البيئة من مخاطر التلوث الإشعاعي وهذا ما أكده Paul Huant (بول هانت) المقرر الخاص حول الحق في الغذاء في تقريره عام 2005 حيث ذهب إلى كون أن الظروف البيئية هي من محددات الصحة الكاملة²، وهذا ما يعرف بإعطاء حقوق الإنسان أبعاد بيئية.

- ممارسة حقوق الإنسان الأساسية يعتبر ضرورة لحماية الحق في بيئة سليمة، أي عندما تتم عملية تفعيل حقوق الإنسان، وإعمالها ينعكس ذلك إيجاباً على الحق في البيئة.³

ثانياً: خصائص الحق في بيئة نظيفة:

يتميز الحق في بيئة نظيفة بالخصائص التالية:

1 مجلس حقوق الإنسان، تقرير الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، الأمم المتحدة، 2012/12/24، A/HRC/22/43، ص 5، متوفر على الرابط: http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session22/A_HRC.22.43_ar.pdf، تاريخ الإطلاع: 2017/09/08.

² Linda Hadjar Leib, Human Rights and the Environment philosophical, theoretical and legal perspectives, MartinusNijhoff publishers, 2011 P. 71.

³ مجلس حقوق الإنسان، تقرير الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، المرجع السابق، ص 5.

1- حق من حقوق الإنسان ذو طابع عالمي:

مصدره الأساسي القانون الدولي للبيئة، متأثراً بالقانون الدولي وحقوق الإنسان، وهو حق ذو طابع كوني، يهم كل إنسان مهما كان بلده، وعرقه، أو جنسه أو لغته.¹

2- يعتبر إرثاً مشتركاً بين الجميع:

تعتبر عناصر هذا الحق إرثاً مشتركاً بين الجميع بحيث لا تستأثر دولة باستعمالها، أو حمايتها أو ملكيتها، كما هو الشأن للهواء ومياه البحر الدولية، والفضاء وغيرها، مما يستوجب تضافر كل الجهود لحمايته.²

3- يعد حقاً من حقوق الجيل الثالث لحقوق الإنسان:

ينتمي هذا الحق إلى الجيل الثالث من حقوق الإنسان، وهي حقوق ذات طابع جديد تسمى " الحقوق الجماعية" أو " حقوق التضامن"، وقد جاء هذا الجيل ليؤكد ضرورة التضامن بين أفراد البشرية، والاشتراك على المستوى الوطني والدولي لحماية هذه الحقوق وممارستها بشكل يكفل الحفاظ على البيئة، والإنسان في مواجهة التحديات التي تعترض حياة الجنس البشري، ووضع ضمانات للبشرية.³

4- حديث النشأة:

نشأ حق الإنسان في بيئة نظيفة منذ وقت قريب نسبياً، فالحق بمفهومه المعروف لم يظهر إلا في مرحلة متأخرة، وبدأ في التبلور في النصف الثاني من القرن العشرين بعد أن ظهرت القواعد الدولية المرتبطة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.⁴

المبحث الثاني: العلاقة الجدلية بين التنمية والحق في بيئة نظيفة

¹ عبد الله زرباني، محمد كحلولة، المرجع السابق، ص 256.

² ليلي يعقوبي، "الحق في بيئة سليمة"، مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، العدد الثاني، حزيران، 2013، ص 53.

³ عمر سدي، المرجع السابق، ص 13.

⁴ المرجع نفسه، ص 14.

تعتبر التنمية إحدى الوسائل للارتقاء بالإنسان، لأنها تهدف أساساً إلى إشباع الحاجات، وتحقيق طموحات البشر من خلال القضاء على الفقر، وتحقيق حياة كريمة، ولكن ما حدث هو العكس تماماً، حيث أصبحت التنمية إحدى الوسائل التي ساهمت في استنزاف الموارد البيئية، وإيقاع الضرر بها، زيادة معدلات التلوث البيئي الذي بات يهدد حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة الذي يرتبط أساساً بحقه في الحياة، واستئثار فئة قليلة من البشر بخيرات الأرض وثرواتها الطبيعية وتحمل فقراء العالم النصيب الأكبر من الأضرار الناتجة عن التلوث البيئي.

من هنا تظهر العلاقة الجدلية بين الحق في بيئة نظيفة وعملية التنمية فكلاهما ضروري لحياة الإنسان، وكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر؛ فكيف يؤثر كل منهما على الآخر (في مطلب أول) ؟ وماهي استراتيجية خلق التوازن بينهما (في مطلب ثاني).

المطلب الأول: التأثير المتبادل بين البيئة والتنمية

لم تبرز إشكالية العلاقة بين البيئة والتنمية إلا منذ فترة قصيرة، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب لعل أهمها حداثة مفهوم البيئة نسبياً،¹ كما شهد هذا القرن تقدماً كبيراً في المجال التنموي؛ صناعياً، تكنولوجياً وتجاريًا...،نتج عنه خلق أجيال ظروف معيشية أفضل، ولكن في مقابل ذلك تشكل منحنى معاكس حول إمكانية تواصل التنمية واستمرارها للوفاء باحتياجات أجيال المستقبل، نتيجة الدمار الإيكولوجي الذي سببته السياسات التنموية القائمة على إشباع الحاجات دون مراعاة المنطق عبر الجيني للعيش في بيئة تنموية وإيكولوجية آمنة مستدامة.

وعليه يتم تناول تأثير البيئة على التنمية في فرع أول، وفي فرع ثاني التأثير العكسي أي تأثير التنمية على البيئة.

الفرع الأول: تأثير البيئة على التنمية

¹ناصر بوعزيز، " العلاقة بين البيئة والتنمية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية "، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جوان 2015، ص 307.

البيئة هي الإطار العام الذي يعيش فيه الإنسان ومنها يحصل على مقومات حياته من غذاء وملبس ودواء ومأوى وغيرها، كما أن الإنسان وفي سبيل تحقيق التنمية يعتمد على الموارد البيئية الطبيعية التي يوفرها المحيط البيئي، إذن فالبيئة هي خزان الموارد التي تستند عليها عملية التنمية بمختلف أشكالها الاقتصادية والاجتماعية، التي تهدف إلى رفع المستوى المعيشي للأفراد والقضاء على الفقر.¹

وفي مقابل ذلك قد تكون البيئة أكبر مهدد لعملية التنمية بأنواعها وتؤثر سلبا على أسلوب العيش اللائق والكريم الذي يمثل هدفا أساسيا من أهداف التنمية، إذ أن التعرض المتزايد للفيضانات، الجفاف، الزلازل، وإفساد الموارد الطبيعية أو شحها وتناقصها يعيق عملية التنمية.²

يفهم من كل ما سبق أن للبيئة تأثير إيجابي وتأثير سلبي على عملية التنمية بأنواعها، كلما كانت البيئة في حالة جيدة ازدهرت التنمية، والعكس صحيح فالتحديات البيئية تشكل عائقا كبيرا لعملية التنمية.

الفرع الثاني: تأثير التنمية على الحق في بيئة نظيفة

تعتبر التنمية إحدى وسائل الارتقاء بالإنسان، ولكن ما حدث هو العكس، حيث أصبحت التنمية وسيلة ساهمت في استنزاف الموارد البيئية، وإلحاق الضرر بها، ووسيلة لخدمة الاقتصاد أكثر من البيئة والإنسان، مما أدى إلى بروز مشكلات كثيرة.

فالنمو المتواصل للنشاط الاقتصادي وما صاحبه من تطوّر تكنولوجي وابتكار تقنيات حديثة لاستغلال الموارد الطبيعيّة، أثر على عملية التمكين من الحق في بيئة نظيفة³ ونتج عنه تهديدات

¹سارة بن حفاف، العيد شنوف، "إشكالية العلاقة الجدلية بين حماية البيئة والتنمية المستدامة"، مركز جيل البحث العلمي - مجلة الدراسات المقارنة، العدد 10، يناير 2020، ص 30.

² عبد الحكيم محمود، العلاقة بين التنمية والبيئة، منظمة المجتمع العربي، متوفر على

الرابط: <https://arsco.org/article-detail-349-8-0>، تاريخ الإطلاع: 2020/09/10.

³ ناصر بوعزيز، المرجع السابق، ص 307.

بيئية لعل أخطرها التلوث البيئي، تغير المناخ واستنزاف الموارد الطبيعية. التي يتم تناولها من خلال مايلي:

أولاً: التلوث البيئي

يعتبر التلوث البيئي من أخطر ما يهدد الحياة الإنسانية وسائر الكائنات الحية وتفاقمه يؤدي إلى زيادة التدهور البيئي.¹ وهو من بين أهم المشاكل التي يمكن أن تعرقل نمو الدول وخاصة دول العالم الثالث في الوقت الحالي، ويشمل التلوث؛ الهواء، الماء، والجو.²

ومشكلة التلوث لم تؤخذ مأخذ الجد حتى ستينيات القرن الماضي وأضحت منافسة للمشاكل الأخرى التي تواجه العالم.³

وعرف المشرع الجزائري في المادة الرابعة من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بأنه " كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة، يتسبب فيه كل فعل يحدث

أو قد يحدث وضعية مضرّة بالصحة و سلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية " ويبدو أن المشرع الجزائري قد تأثر في تعريفه للتلوث البيئي بالتعريف الوارد في توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام 1974 التي عرفته بأنه إدخال مواد أو طاقة بواسطة الإنسان سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى البيئة بحيث يترتب عليها آثار ضارة من شأنها أن تهدد الصحة الإنسانية أو تضر بالموارد الحية أو بالنظم البيئية او تتال من قيم التمتع بالبيئة أو تعوق الاستخدامات الأخرى المشروعة".⁴

يركز هذا التعريف على الضرر الذي قد يحدث بفعل الأنشطة ويكون له عواقب وخيمة.

¹سارة بن حفاف، شنوف العيد، المرجع السابق، ص 31.

² محفوظ برحمان، " الجباية البيئية "، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة2، المجلد 4، العدد 01، 2015، ص397.

³إيمان عطية ناصف، مبادئ اقتصاديات الموارد البيئية، دار الجامعة الجديدة، عمان، 2007، ص 265.

⁴سارة بن حفاف، العيد شنوف، المرجع السابق، ص35.

ويفهم من كل ما سبق أن التلوث البيئي الناتج عن النموذج غير المستدام للتنمية يؤثر سلباً على البيئة وعلى التمتع بالحق في بيئة نظيفة كالهواء النقي، الماء الشروب، الغذاء الصحي...

ثانياً: استنزاف الموارد الطبيعية

الاستنزاف معناه تقليل قيمة المورد أو اختفائه عن أداء دوره العادي، والاستنزاف يؤثر على توازن النظام البيئي الإيكولوجي فهو يدمر جزء من الرأسمال الطبيعي الذي ينتج عنه آثار بالغة الخطورة تمتد وتتداخل محلياً وعالمياً¹.

ويعتبر الاستخدام غير العقلاني والمفرط للتكنولوجيا في عملية التصنيع التي تعتمد على الموارد الطبيعية، أهم سبب في استنزاف الموارد الطبيعية، ويتمثل هذا الاستنزاف عموماً في إزالة الأشجار التي تتسبب في التصحر، انجراف التربة، انقراض بعض الحيوانات البرية والبحرية بالإضافة إلى نفاذ بعض موارد الطاقة كالبترول.²

ثالثاً: تغير المناخ

يقصد بتغير المناخ* بأنه: "هو اضطراب في مناخ الأرض مع ارتفاع في درجة حرارة الكوكب، وتغير كبير في طبيعة الظواهر الطبيعية مع نزعة إلى العنف، وتدهور مستمر للغطاء النباتي والتنوع البيئي"³ في حين تعرفه الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول تغير المناخ بأنه: "تلك

¹ المرجع نفسه، ص 32.

² ناصر بوعزيز، المرجع السابق، ص 311.

* يعرف المناخ على أنه: "مجموعة العوامل والظروف المهيمنة على الوسط الطبيعي للكرة الأرضية ويتشكل من العناصر المتداخلة لكل من الغلاف الجوي وسطح الأرض والجليد والثلج والمسطحات المائية من الكائنات الحية، ويؤدي تداخل هذه العناصر إلى إحداث نوع من التوازن المناخي بين أشعة الشمس التي يستقبلها كوكب الأرض ودرجة الحرارة المنبعثة في الجو، مما يؤدي إلى استقرار مناخ الأرض، وارتفاع درجة الحرارة"، للاستزادة انظر: ريمة بوصبع، آليات الأمم المتحدة لمجابهة التغيرات المناخية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2، السنة الجامعية 2016-2017، ص 5.

³ التغير المناخي، متوفر على الرابط:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/12/14 تاريخ

التغيرات التي تحدث في حالة المناخ والمرتبطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط الإنسان والتي تغير تركيبة الغلاف الجوي العالمي، مضافة إلى التغيرات الطبيعية للمناخ الملاحظة خلال فترات مماثلة¹.

ونلاحظ من التعريفين السابقين أن تغير المناخ هو توتر واختلال في الظروف المناخية المعتادة كالرياح ودرجة الحرارة الأرض والتساقط، وهو يؤدي إلى رفع درجة حرارة الأرض الذي يعبر عنه باسم الاحتباس الحراري، ويرجع السبب الرئيس في حدوث التغيرات المناخية هو نشاط الإنسان، فكل ارتفاع في درجة حرارة الأرض بنسبة درجة واحدة سيلويزية يشكل خطرا على الأنظمة البيئية الضعيفة، وكل ارتفاع يزيد عن درجتين يضاعف الخطر بشكل جوهري، وقد يؤدي إلى انهيار أنظمة بيئية كاملة، ناهيك عن المجاعات ونقص موارد المياه العذبة وانصهار أجزاء كبيرة من الجليد، ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى سطح البحر مهددة بذلك المدن الساحلية والجزر المنخفضة.²

ونلاحظ من التعريفين السابقين أن تغير المناخ هو توتر واختلال في الظروف المناخية المعتادة كالرياح ودرجة حرارة الأرض والتساقط وهو يؤدي إلى رفع درجة حرارة الأرض الذي يعبر عنه باسم الاحتباس الحراري، ويرجع السبب الرئيس في حدوث التغيرات المناخية إلى نشاط الإنسان وهي تؤثر سلبا على التمتع بالحق في بيئة نظيفة وعلى أحقية البيئة في الحماية.

بعد تحليل التأثير المتبادل لكل من البيئة والتنمية نستنتج أن هناك علاقة وطيدة بين الحاجة للتنمية بمختلف أشكالها وبين حماية الحق في بيئة نظيفة، انطلاقا من أن تحقيق الإشباع ورفاهية الإنسان لا يتم إلا مع بقاء البيئة الطبيعية دون استنزاف ولا تلوث، ولا أي مشاكل أخرى، والبيئة المتدهورة تشكل عقبة أمام إمكانية تحقيق التنمية.

¹ Haut Commissariat des Nation Unis aux Droits de l'Homme, Rapport sur : les liens entre les changements climatiques et les droits de l'homme, A/HRC/10/61, le 15/01/2009.

² Katrine Baumert, Participation of developing countries in the international climate change regime, lessons for the future, the George Washington International Law Review, volume 38, 2006, P. 379.

والنموذج التنموي غير المستدام القائم على إشباع الحاجات الإنسانية دون مراعاة البعد البيئي قد دق ناقوس الخطر، فالعالم يتجه نحو كارثة بيئية حادة، لذا ينبغي التفكير في نموذج جديد يؤكد على حماية البيئة وتحقيق مزيدا من العدالة الاجتماعية وهو ما عرف بـ "التنمية المستدامة" فما هي التنمية المستدامة؟

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة كبديل لإيجاد التوازن بين الحق في بيئة نظيفة والتنمية

ظهرت فكرة التنمية المستدامة كنتيجة لتطور فكري تبلو على مر السنين في ظل ظروف عالمية سادتها تحديات بيئية وأخرى تنموية؛ فكان من الضروري بروز بؤادر منهج تنموي جديد يوفق بين متطلبات التنمية ومقتضيات حماية الحق في بيئة نظيفة. وسيتم تناولها تفصيلا فيما يلي:

الفرع الأول: نشأة وتعريف التنمية المستدامة

ارتكزت النظرية التقليدية للتنمية على تطوير وإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الإمكانيات والهياكل لصالح المجتمعات والأفراد في الوقت الراهن، من دون الأخذ بعين الاعتبار الأجيال المستقبلية، ولا الجوانب البيئية، الأمر الذي أدى إلى تبلور مفهوم جديد للتنمية عرف بالتنمية المستدامة، يرجع الفضل في ظهوره إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية، الذي انعقد في ستوكهولم سنة 1972.

أولا: نشأة التنمية المستدامة

عرف مفهوم التنمية المستدامة تطورا كبيرا منذ بداية الستينيات من القرن الماضي إلى اليوم، ففي العقد الأول للتنمية (1960-1970) الذي تبنته الأمم المتحدة اقترن مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي وفق مؤشرات أغلبها اقتصادية مثل الدخل القومي ودخل الفرد.¹

¹ لبيسة كحول، المرجع السابق، ص 1.

أما عند سبعينيات القرن المنصرم كانت هنالك مؤشرات تدل على أن التنمية لا بد أن تغير من منهجيتها بالشكل الذي يتماشى مع حاجات السكان والبيئة المحيطة، فظهرت فكرة مفادها عدم إمكانية الفصل بين البيئة والتنمية وذلك في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم بالسويد سنة 1972 الذي تمخضت عنه فكرة "التنمية الإيكولوجية" " L'Eco Développement " حيث ولأول مرة درست العلاقة بين البيئة والتنمية ضمن هيئة دولية.¹

اكتسب مفهوم التنمية أبعادا اجتماعية وسياسية وثقافية في العقد الثاني للتنمية (1970-1980) فأصبحت لا تعني النمو الاقتصادي فقط، أما في العقد الثالث للتنمية (1980-1990) اكتسب مفهوم التنمية بعدا حقوقيا وديمقراطيا يتمثل في المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التنموية في إطار ما يعرف بالحكم الرشيد الذي يعتبر أحد الضروريات لتحقيق التنمية الناجحة،² أما في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول عام 1983 بتشكيل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (CMED) برئاسة السيدة برنتلاند (Brundtland) رئيسة وزراء النرويج وعضوية 22 شخصية من النخب السياسية التي نشرت تقرير سنة 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" **Our Futur Common** وضع الأساس العملي للنظرة المشتركة لقضايا البيئة والتنمية، وأن حماية البيئة شرط أساسي لمواصلة التنمية، وهو أول من أسس لمفهوم التنمية المستدامة.³

وصل الاهتمام العالمي بالقضايا البيئية ذروته مع تبني مفهوم التنمية المستدامة على نطاق عالمي في مؤتمر قمة الأرض Summit Earth الذي انعقد في مدينة ريو دي جانيرو عام 1992م، وقد برز ذلك بوضوح في تأكيد منهجية التنمية الإنسانية وفقا لتقرير التنمية الإنسانية العالمي الصادر عام 1995، على عنصر الاستدامة، من خلال التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون

¹ Franck-Dominique Vivien, « Jalons pour une histoire de la notion de développement durable, Monde en développement », vol 31- 2003/1, n^o 121, P.P. 13 ,14.

² رشيد مسعودي، الرشادة البيئية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق وحريات أساسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، السنة الجامعية 2012-2013، ص 44.

³ Jonathan M.Harris ,Timothy A.Wise ,Kevin P. Gallagher, and Neva R. Goodwin, A Survey of Sustainable Development :Social and Economic Dimensions, Island Press, 2001, introduction.

العامّة التي تتحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.

لذلك فإن شيوع فكرة التنمية المستدامة في أدبيات التنمية السياسية منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، مثل في جزء منه محاولة لتجاوز إخفاق النظرية السلوكية في مجال التنمية، التي تبناها نموذج الحداثة، والبحث عن نموذج جديد يعمل على التوفيق بين متطلبات التنمية والحفاظ على بيئة سليمة ومستدامة.¹

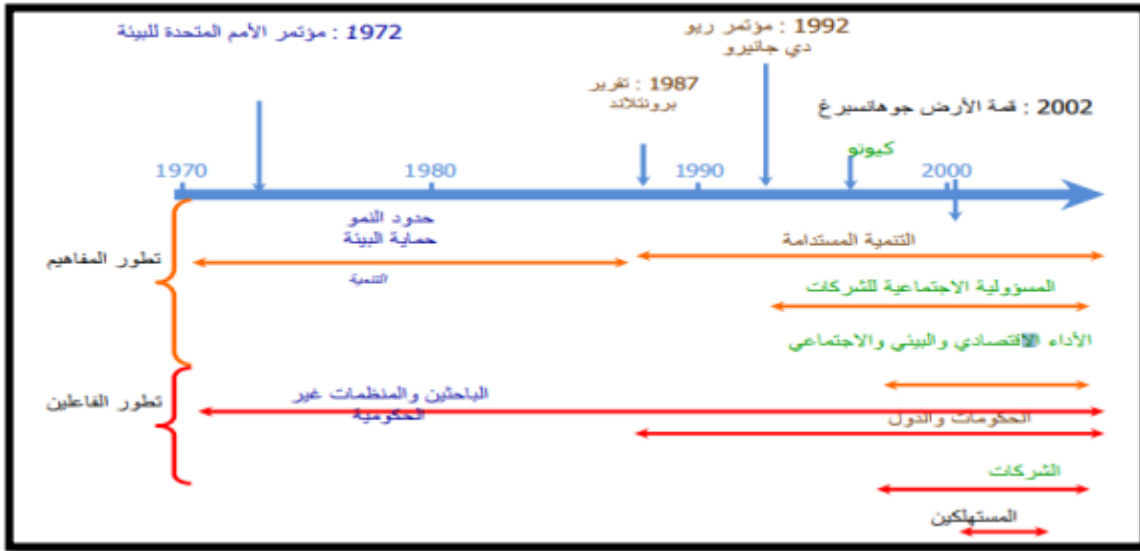
ويمكن القول باختصار أن العالم قد بدأ بالفعل وبصعوبة طريقه تجاه التنمية المستدامة خلال العقد الأول بعد قمة ريو، كما باشر عدد من الحكومات بحماس التزاماتها تجاه توصيات القمة وتنفيذ ما ورد في إعلان ريو وأجندة 21، إلا أن الإنجازات التي تحققت كانت بشكل عام غير كافية ولا يزال هناك الكثير الذي يجب القيام به لمواجهة التحديات المختلفة والمتعددة التي تواجه الحياة المستدامة على كوكب الأرض.

والشكل الموالي² يوضح أهم المحطات التاريخية لظهور التنمية المستدامة وتطور مفهومها.

الشكل 1: ظهور التنمية المستدامة و المحطات الأساسية لتطور مفهومها.

¹- عبدالله بن جمعان الغامدي، " التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد 23، العدد الأول، 2009، صص، 179، 180.

²Karen DELCHET, Qu'est-ce que le développement durable, Edition AFNOR, Paris, France, 2003, P.60.



انطلاقاً من الشكل أعلاه؛ ملخص لأهم المحطات التاريخية من مؤتمرات و اتفاقيات دولية، التي مهدت لظهور مفهوم التنمية المستدامة، وإبراز أبعاده فيما بعد:

- أعمال نادي روما في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات؛ فغالبا ما تعتبر كنقطة انطلاق نحو مفهوم التنمية المستدامة، ونشر هذا النادي سنة 1972 تقريرا حول تطور المجتمع الإنساني وعلاقته باستغلال الموارد الطبيعية.

- جوان 1972: انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم، حيث وضع المشاركون فيه تصورا عاما حول المشكلات البيئية العالمية، ودعا إلى ضرورة حماية البيئة والمحافظة عليها كما تمخض عنه إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة¹ PNUE .

- انعقاد أول مؤتمر عالمي حول المناخ سنة 1979 حضره مجموعة من العلماء في مختلف التخصصات، وقد أدى إلى إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والبرنامج العالمي للمناخ وأتبع بطبعتين سنتي 1999 و 2009.

- استعمال مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة سنة 1980 في تقرير حول الإستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة الذي نشره الإتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة UICN².

¹يسمة كحول، المرجع السابق، ص 3.

² Catherine Aubertin et Frank Dominique Vivie, Le développement durable enjeux politiques économiques et sociaux, la documentation française, IRD édition, Paris, 2005, P.45.

- إنشاء اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1983 بموجب قرار الجمعية العامة رقم 38/161 لدراسة التحديات الخطيرة للبيئة والتنمية.
- 27 أفريل 1987 تقرير برانتلاند أو مستقبلنا المشترك.¹
- انعقاد مؤتمر قمة الأرض في جوان 1992 حول البيئة والتنمية بريو دي جانيرو برعاية الأمم المتحدة، تمخضت عنه أجندة القرن الواحد والعشرين، وإنشاء لجنة التنمية المستدامة.
- إقرار بروتوكول كيوتو في ديسمبر 1997 باليابان، حضره أكثر من 10 آلاف مشارك، من أهم أهدافه وضع آليات للحد من انبعاث الغازات الدفيئة.²
- انعقاد قمة الأرض الثانية في سبتمبر 2002 تحت عنوان مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة بجوهانسبورغ.
- انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ "كوبنهاجن" في ديسمبر 2010، ناقشت التغيرات المناخية، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة، لكن هذه القمة لم تخرج بقرارات ملزمة كالتي خرج بها بروتوكول كيوتو.
- جوان 2012 : مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) بريو دي جانيرو في البرازيل، تمخضت عنه وثيقة ختامية تحتوي على تدابير عملية وواضحة لتنفيذ التنمية المستدامة.
- انعقاد قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بنيويورك في سبتمبر 2015 ، حضرها 193 رئيس دولة من أجل المصادقة على خطة " تحويل عالما: التنمية المستدامة 2030" كخطة جديدة للتنمية لما بعد 2015، من أجل تحقيق ثلاث إنجازات استثنائية في السنوات الـ15 المقبلة تتمثل في: القضاء على الفقر المدقع، محاربة عدم المساواة والظلم وإصلاح تغيير المناخ.³

¹ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع، GEO4، البيئة من أجل التنمية، 2007.

²عمار عماري، " إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"، مداخلة ملقاء في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف 2008، ص37.

³بسمة كحول، المرجع السابق، ص4.

- اتفاق باريس حول التغيرات المناخية الذي دخل حيز النفاذ في 4 نوفمبر 2016، هدفه الحد من ارتفاع درجة الحرارة، إضافة إلى قرارات أخرى متعلقة بدعم البيئة والتنمية المستدامة.¹ من كل ما سبق؛ نستنتج أن مفهوم التنمية المستدامة مرّ بمحطات عالمية متعدّدة ليصل إلى ما هو عليه اليوم، فهناك تقدم واضح منذ صدور تقرير مستقبلنا المشترك سنة 1987، حيث حظي باهتمام الهيئات الدولية، وازداد عدد الاجتماعات ومؤتمرات القمة المتعلقة بالبيئة والتنمية، وحدث نمو سريع في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، في محاولة لتوحيد وتكثيف الجهود الدولية لتبني مبادئ التنمية المستدامة.

ثانياً: تعريف التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بأن الإنسان هو غايتها وهدفها ووسيلتها، مع ضرورة التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة، و تحقيق تنمية الموارد البشرية والطبيعية دون إسراف أو تبذير وفق استراتيجية حالية ومستقبلية مخططة بشكل سليم، وذلك لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل.²

رغم حداثة مصطلح التنمية المستدامة، إلا أن هناك تعريفات متعددة لها يذكر منها:

أ- **تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO):** "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعيّة، وتوجيه التغيّر التّقني المؤسّسي، بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشريّة تلبية للأجيال الحاليّة والمستقبليّة، وهذا المفهوم شامل يرتبط باستمراريّة الجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة والمؤسّسيّة، والبيئيّة للمجتمع".³

يفهم من هذا التعريف، أن التنمية المستدامة هي حسن استغلال الموارد البيئيّة لضمان استمراريّتها للأجيال المقبلة، وأن الاستمرارية تتعلق بالجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والمؤسسية والبيئية للمجتمع.

¹ L'accord de paris, disponible sur le lien : <https://unfccc.int/fr/processus-et-reunions/l-accord-de-paris/l-accord-de-paris> , consulté le:10/09/2022.

²مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، المرجع السابق، ص 79.

³علي أحمد خليفة، السياسات البيئية قواعد الحق والمسؤولية بين مشتملات الخيارات الممكنة وأفاق العالمية المرجوة، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت-لبنان، 2016، ص 187.

ب- التعريف الفقهي:

- تعريف وفاء أحمد عبد الله: " التنمية المستدامة هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن".¹

ركّز هذا التعريف على ضرورة استخدام التكنولوجيا الملائمة للبيئة في عملية تنمية المجتمع، في ظل وجود سياسة ليست فقط محلية بل عالمية لتحقيق التوازن بين البيئة والتنمية.

- تعريف ماهر أبو المعاطي: " التنمية المستدامة هي تنمية حقيقية متواصلة هدفها وغايتها الإنسان تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطّط وفق استراتيجية محدّدة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات".²

يفهم من هذا التعريف أن التنمية المستدامة تتطلب استراتيجية مخطّطة علمياً لتنمية الموارد الطبيعية وتمكين الموارد البشرية، استراتيجية هدفها وغايتها الإنسان قائمة على المشاركة المجتمعية، لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل مع ضرورة المحافظة على التوازن بين الأبعاد البيئية الاقتصادية والاجتماعية.

- ويعرفها **Edwerd Barbier** بأنها " ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن ، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، و يوضّح ذلك بأنّ التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي ".³

¹ مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، المرجع السابق، ص 81.

² المرجع نفسه، ص 81.

³ إيمان شقاليل، " الطاقة الحرارية الشمسية من أجل التنمية المستدامة في القطاع السياحي في الجزائر - دراسة لإمكانية تطبيق مشروع بروسول PROSOL في الجزائر"، نشرية الطاقة المتجددة، مركز تنمية الطاقات المتجددة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، العدد 02، 2016، ص 14.

أما التعريف الرسمي الأكثر شهرة و استشهادا للتنمية المستدامة الذي جاء في تقرير برانتلاند Bruntland Report لعام 1987: " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة "1.

التنمية وفق هذا التعريف تقوم على فكرتين أساسيتين هما : فكرة تلبية الحاجات الإنسانية من جهة، ومحدودية الموارد الطبيعية من جهة أخرى مع ضرورة إيجاد توازن بين متطلبات الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

ويؤخذ على هذا التعريف:

- عدم تحديده لماهية الحاجات الأساسية بالنسبة للأجيال الحالية و المستقبلية، وما هي الأجيال المستقبلية و الفترة الزمنية التي تفصلنا عنها، وما هي طبيعة احتياجاتهم في ذلك الوقت.
- صعوبة تحديد الطاقة الاستيعابية لبعض الأنظمة الحيوية².

أما المشرع الجزائري فقد عرّف التنمية المستدامة في المادة الرابعة من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بأنها: " مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية و اقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي دمج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية."

رُكز تعريف المشرع الجزائري على الأبعاد الثلاثة اجتماعية، اقتصادية، بيئية في عملية إشباع حاجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

رغم الاختلافات البسيطة بين التعاريف السابقة إلا أنها تتمحور كلها حول فكرة التدهور الذي مس البيئة بفعل النشاط الإنساني غير الرشيد، والحث على ضرورة استخدام التكنولوجيا الملائمة للبيئة في عملية التنمية، لتحقيق إشباع حاجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وفق إستراتيجية عالمية تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

¹CMED, rapport notre avenir commun Bruntland, 1987, P.14.

²بسة كحول، المرجع السابق، ص 5.

ويمكن استخلاص التعريف الآتي: التنمية المستدامة هي تنمية مستمرة توازن بين متطلبات حماية البيئة وتحقيق إشباع حاجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وفق استراتيجية عالمية قائمة على المشاركة المجتمعية والتكنولوجيا النظيفة.

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد بعض خصائص التنمية المستدامة كالتالي:

- تنمية مستمرة عادلة ومتوازنة.
- تنمية رشيدة تعتمد على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، بما يضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.
- تنمية قائمة على المشاركة الشعبية في جميع مراحل العمل التنموي.¹
- تنمية أشد تداخلا وأكثر تعقيدا خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
- هي موجهة أساسا لتلبية متطلبات الفئات الأكثر فقرا في المجتمع، كما تسعى للحد من تفاقم مشكلة الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة وتحقيق الرفاه الاجتماعي.
- التنمية المستدامة تحافظ على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
- للتنمية المستدامة استراتيجية طويلة المدى وأهداف مرحلية تنجز ضمن مخططات وبرامج.²

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة وأبعادها

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ترتبط في الأساس بأبعادها الرئيسية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وهذه الأخيرة تعتبر ركائز التنمية المستدامة، وسيتم التطرق فيما يلي لكل من أهداف التنمية المستدامة وأبعادها.

أولا: أهداف التنمية المستدامة

¹ مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، المرجع السابق، ص 83.

² كريم زرمان، " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 07، جوان، 2010، ص 195، 196.

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، لإيجاد التوازن بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

- تحقيق نوعية حياة أفضل للناس كضمان التمتع بموфор الصحة، وتوفير المعرفة وإدماج المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز فرص التعلّم للأطفال، والقضاء على الفقر وتحقيق العدالة والمساواة.

- بناء اقتصاد منتج قويّ ومتقدّم.

- تحفيز التعاون والتنسيق والتضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة.

- حماية النظم الإيكولوجية، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية البيئية من أجل الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

ومن جهتها التزمت 193 دولة التزامًا جماعيًا بتحقيق 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 خلال قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بنيويورك في سبتمبر 2015 (خطة التنمية المستدامة 2015-2030) أو (أجندة 2030). وتستند أهداف التنمية المستدامة هذه إلى خمس قضايا رئيسية شاملة: الكوكب، والسكان، والازدهار، والسلام، والشراكات.²

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:³

- الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان في العالم.

- الهدف 2: القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، تحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.

- الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه.

- الهدف 4: ضمان المساواة في الحصول على التعليم الجيد للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة.

¹ مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمّد، المرجع السابق، ص 88.

² Les objectifs du développement durable, disponible sur le lien :<https://www.mtaterre.fr/dossiers/le-developpement-durable/les-objectifs-de-developpement-durable>, consulté le : 27/01/2021.

³ Site officiel des nations unies, www.un.org/sustainabledevelopment/fr/sustainable-development-goals/, consulté le 27/01/2021.

- الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كلِّ النساء والفتيات.
 - الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصّرف الصّحيّ للجميع و إدارتها بشكل مستدام.
 - الهدف 7: ضمان الحصول على خدمات الطّاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة معقولة.
 - الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، الشامل والمستدام للجميع، العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
 - الهدف 9: إقامة بنى تحتيّة مقاومة، تحفيز التّصنيع الشّامل المستدام للجميع، وتشجيع الابتكار.
 - الهدف 10: الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
 - الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشريّة شاملة للجميع، آمنة ومستدامة.
 - الهدف 12: إنشاء أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
 - الهدف 13: اتّخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة التّغيّرات المناخيّة وتداعياتها.
 - الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحريّة واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التّمية المستدامة.
 - الهدف 15: حماية وتعزيز الاستخدام المستدام للنسق الإيكولوجي والغابات ومحاربة التّصحّر والمحافظة على التّنوُّع البيولوجي.
 - الهدف 16: تعزيز السّلام، العدالة والمساءلة.
 - الهدف 17: تقوية وسائل التّنفيذ وتنشيط الشّراكة العالميّة من أجل التّمية المستدامة.
- وكل هدف تدرج ضمنه مجموعة من العناصر يتمّ من خلالها تنفيذه.

نستنتج من كلّ ما سبق أن الهدف العام للتّمية المستدامة هو الاستقرار طويل الأجل للاقتصاد والبيئة؛ ولا يمكن تحقيق ذلك إلّا من خلال التّكامل والاعتراف بالاعتبارات الاقتصادية، الاجتماعيّة و البيئيّة في جميع مراحل عمليّة صنع القرار.¹

ثانيا: أبعاد التّمية المستدامة

¹ Rachel Emas, The Concept of SustainableDevelopment: Definition and Defining Principles, Brief for GSDR2015, disponible sur le lien:https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5839GSDR%202015_SD_concept_definition_rev.pdf, consulté Le: 27/01/2021.

التّمية المستدامة هي التّمية التي تدمج الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية وتوازن بينها،¹ لذا فهذه الأبعاد تعتبر ركائز التّمية المستدامة وهي متداخلة ومتفاعلة فيما بينها، وسيتم التعرض فيما يلي لهاته الأبعاد بشيء من التفصيل.

1- البعد الاقتصادي

البعد الاقتصادي للتّمية يعني تحقيق الرفاهية الاقتصادية بالمحافظة على النمو و تحقيق ارتفاع مستوى المداخل سواء بالنسبة للأجيال الحاضرة أو المستقبلية، والحفاظ على الرّصيد العام للرّأسمال الطبيعي وضمان انتقاله للأجيال المستقبلية²، ويتوقف تحقيق البعد الاقتصادي للتّمية المستدامة على العناصر التالية:

- معدل نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية: حيث يلاحظ أنّ نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في البلدان الصناعيّة يتجاوز بشكل كبير ما يحظى به سكان البلدان النّامية.³
 - الحدّ من التّفاوت في توزيع الدّخل.
 - إشباع الحاجات الأساسيّة.
 - تحقيق النّمو الاقتصادي المستدام.⁴
- ولتحقيق تنمية اقتصادية تأخذ في الاعتبار المتغيرات البيئية (نظم الإدارة البيئية، التقييم النقدي للأضرار البيئية)، والمتغيرات الاجتماعية (الحق في السكن)، لابد من استخدام الأدوات الاقتصادية للحفاظ على البيئة ، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وجعلها أكثر استدامة وذلك باستخدام التكنولوجيات النظيفة، وضع موارد وميكانيزمات مالية للحفاظ على البيئة كتقديم قروض

¹ Edwin Zaccai " Qu'est-ce que le développement durable ?, Intervention lors du cycle de conférences Rio, le développement durable 10 ans après" à la Cité des Sciences, Paris, Mai 2002, P. P.1, 2.

² زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة، جامعة بجاية، 2013، ص 39.

³ بسمة كحول، المرجع السابق، ص 10.

⁴ فيروز زروخي، لطفي مخزومي، فاتح غلاب، " التنمية البيئية المستدامة في دولة قطر بين الواقع والمأمول"، مجلة التّمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 3، العدد 06، ديسمبر 2018، ص ص 85

ميسرة للمؤسسات التي تريد إدماج الجانب البيئي في سياستها، تشجيع الاستثمارات المسؤولة التي تأخذ بعين التآثيرات البيئية والاجتماعية للمشاريع المراد إنجازها.¹

من كل ما سبق نستنتج أن البعد الاقتصادي للتنمية يقتضي وقف تبذير الموارد الطبيعية بتشجيع الاستخدام العقلاني الذي يتحقق من خلال تغيير أساليب الإنتاج، بإدخال إصلاحات أساسية مثل التخفيض في مستوى استخدام الموارد الطبيعية في عملية التنمية كالتحول من استعمال الوقود الأحفوري (النّفط) إلى استخدام الطاقات المتجددة، والتحول من استخدام مواد خام إلى استخدام مواد مستعملة، كما يجب العمل على تقليص المخرجات (النفايات) و الملوثات.²

2- البعد الاجتماعي

ينطلق البعد الاجتماعي للتنمية من فكرة اعتبار أن الإنسان هو هدف التنمية وغايتها، حيث يشمل هذا البعد تحقيق أهداف اجتماعية مركّزا على الأبعاد الإنسانية،³ كالرعاية الصحية والتعليم ومشاركة المجتمعات في صنع القرارات المؤثرة في حياتها، إرساء العدالة الاجتماعية والإنصاف بين الأجيال وداخل الأجيال نفسها، المحافظة على التنوع الثقافي، وتوسيع خيارات الإنسان،⁴ معناه تحسين الرفاه الاجتماعي والاستثمار في رأس المال البشري.⁵

¹ شهرزاد زغيب، لمياء عماني، "البيئة والتنمية المستدامة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عنابة، العدد 06، 2011، ص ص 249، 250.

² عبد الغني حسونة، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2012-2013، ص 34.

³ فيروز زروخي، لطفي مخزومي، فاتح غلاب، المرجع السابق، ص 86.

⁴ حسية ملاس، "تجارب عربية في قياس التنمية المستدامة- الإمارات العربية المتحدة نموذجاً"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 04، 2019، ص 38.

⁵ شهرزاد زغيب، لمياء عماني، المرجع السابق، ص 251.

فالتنمية المستدامة بعدها الاجتماعي هي تنمية من أجل الناس أي توفّر الحاجات الأساسية لهم وتمكينهم، وهي تنمية بواسطة الناس أي الاستثمار في قدرات البشر وتوسيع الخيارات المتاحة لهم حتى يتمكنوا من العمل على نحو منتج خلاق.¹

ولا يتحقّق البعد الاجتماعي إلا بتحقيق عناصر أساسية أهمّها: تثبيت النّمّو الديمغرافي لأن النّمّو السريع للسكّان يحدث ضغوطا على الموارد الطبيعية ويحدّ من قدرة الدولة على توفير الخدمات، كذلك يجب تنمية المناطق الريفية لتقليل من الهجرة إلى المدن التي تؤثر على النظم البيئية وتزيد من مشكلة النفايات.²

3- البعد البيئي

تسعى التنمية المستدامة في بعدها البيئي إلى المحافظة على الموارد الطبيعية بترشيد استخدامها مراعاة لحقوق الأجيال المستقبلية، وحمايتها من التلوّث بشتّى أنواعه،³ وذلك بتنبؤ الآثار السلبية لعملية التنمية على النّظام البيئي والعمل على التقليل منها وتخفيف حدّتها وذلك بـ:

- المحافظة على خصوبة التربة الزراعيّة وعدم الإفراط في استخدام المواد الكيماويّة والأسمدة لمواجهة الحاجات السكّانية المتنامية مع ضمان قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.
 - الحدّ من انبعاث الغازات بالبحث عن مصادر أخرى للطاقة.
 - صيانة التنوع البيولوجي بالحفاظ على الملاجئ والنظم البيئية.
 - حماية المناخ بالمحافظة على استقراره عن طريق حماية طبقة الأوزون، وعدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالميّة التي تقلّص من الفرص المتاحة للأجيال المستقبلية (زيادة مستوى سطح البحر، تغيير أنماط سقوط الأمطار، زيادة الأشعة فوق البنفسجية).⁴
- و الشّكل الموالي،¹ يوضّح أبعاد التنمية المستدامة:

¹ عبد الغني حسونة، المرجع السابق، ص 35.

² بسمة كحول، المرجع السابق، ص ص 11، 12.

³ حسيبة ملاس، المرجع السابق، ص 38.

⁴ شهرزاد زغيب، لمياء عماني، المرجع السابق، ص ص 250، 251.

نستنتج من كل ماسبق أن الاقتصاد، البيئة، والجانب الاجتماعي تعتبر كلها ركائز وأبعاد التنمية المستدامة وهي مترابطة ومتداخلة ومتكاملة،² ويجب التوفيق بين هاته الأبعاد الثلاثة وإدارتها في إطار من الشمولية لأنها مترابطة ومن الصعب فصلها أو تحقيق كل منها على حدى،³ فالبعد الاقتصادي يسعى في المقام الأول إلى تحسين رفاهية الإنسان، ويركز البعد الاجتماعي على تمكين الإنسان ومشاركته في صنع القرارات والمحافظة على التنوع الثقافي والعلاقات الاجتماعية، أما البعد البيئي فيشدد على حماية الموارد الطبيعية وسلامة النظم الإيكولوجية، أما القضايا المهمة مثل تغير المناخ، الفقر، الإنصاف بين الأجيال فهي تقع في مركز اهتمام الأبعاد الثلاثة.

الفرع الثالث: مبادئ التنمية المستدامة ومؤشراتها

تقوم التنمية المستدامة على عدة مبادئ، واعتمدت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة UNCSO في العام 2001 أربع مؤشرات أساسية للتنمية المستدامة، تتمثل في المؤشرات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية،⁴ وسوف يتم التطرق فيما يلي لمبادئ ومؤشرات التنمية المستدامة.

أولاً: مبادئ التنمية المستدامة

يشكل مبدأ الحيطة، ومبدأ الوقاية، مبدأ الملوث دافع، الحق في الحصول على المعلومة والإنصاف، جزءاً من أساس إعلان ريو الذي تم تبنيه في مؤتمر قمة الأرض سنة 1992، وهذه

¹ مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، المرجع السابق، ص 98.

² نعيمة خالدي، " مستقبل تطبيق تقنية النانو في تدعيم استخدام الطاقات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة - بالإشارة إلى حالة الجزائر -"، مركز تنمية الطاقات المتجددة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، نشرية الطاقة المتجددة، العدد، 02، 2016، ص36.

³ Brahim H.B, Environnement et Développement Durable, cours Licence appliquée en administration des affaires, disponible sur le lien, <http://pf-mh.uvt.rnu.tn/729/1/env-developpement-durable.pdf> , consulté le:10/09/2022.

⁴ هادي أحمد الفرجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 188.

المبادئ توضح قيم مشتركة بين الدول التي التزمت بالمضيّ قدما في طريق تحقيق التنمية المستدامة،¹ وسوف يتم تناول هذه المبادئ فيما يلي:

1- مبدأ الحيطة **Principe de Précaution**:

ظهر هذا المبدأ لأول مرة في الفقه الألماني في نهاية السبعينيات، واستعمل في القانون الدولي في نهاية الثمانينيات (الإعلان المنبثق عن المؤتمر الدولي الثاني حول حماية البحار في الشمال في 25 نوفمبر 1987) ثم تضمّنته العديد من الاتفاقيات الدولية حتى قبل مؤتمر ريو في عام 1992 مثل اتفاقية منع استيراد النفايات الخطرة في إفريقيا باماكو 1991، معاهدة ماستريخت حول الاتحاد الأوروبي في 7 فيفري 1992، وغيرها، إلى أن تمت صياغة هذا المبدأ في إعلان ريو حول البيئة والتنمية من خلال المبدأ 15 منه،² الذي نصّ على أن تتخذ الدول النهج التحوطي حسب قدراتها، وأن الافتقار إلى اليقين العلمي لا يعف الدول من اتخاذ تدابير فعالة لمنع تدهور البيئة³، ويعني هذا المبدأ أنه ينبغي على السلطات العامة أن تتخذ مجموعة من التدابير الظرفية الكفيلة لمواجهة مخاطر محتملة قد تحدث أضرارا جسيمة ، وهذا في غياب المعرفة العلمية المثبتة (عدم اليقين العلمي)،⁴ إضافة لتبني إجراءات تقييم الأخطار المتوقعة.⁵

2- مبدأ الوقاية **Principe de Prévention**:

يطبق مبدأ الوقاية على كلّ حالة تنطوي على مخاطر معروفة ينتج عنها أضرارا معروفة⁶، وهنا يجب اتخاذ إجراءات الوقاية لمواجهة هذه المخاطر، وفي المجال التطبيقي يحتاج هذا المبدأ إلى تقييم الأنشطة المخطّط لها والمراقبة المستمرة.⁷

¹ Anne-France Didier, Les principes du développement Durable, cours, version1, Mai 2012, p8.

² Jean –Pierre Beurier, Alexandre Kiss, droit international de l'environnement, 4^e édition, Pedone, 2010, P.156.

³ Principe 15 de déclaration de Rio « Pour protéger l'environnement, des mesures de précaution doivent être largement appliquées par les États selon leurs capacités. En cas de risque de dommages graves ou irréversibles, l'absence de certitude scientifique absolue ne doit pas servir de prétexte pour remettre à plus tard l'adoption de mesures effectives visant à prévenir la dégradation de l'environnement. »

⁴ Anne-France Didier, op. cit, P.8.

⁵ Yvette Lazzeri et Moustier Emmanuelle, Le développement durable du concept à la mesure, l'Harmattan, Paris, 2008, P.23.

⁶ Anne-France DIDIER, op cit, p10.

⁷ Jean –Pierre Beurier, Alexandre Kiss, op. cit, P. 152.

لم ينص صراحة على هذا المبدأ في إعلان ريو لكنّه يفهم ضمناً من مضمون المبدأ 11 من هذا الإعلان " على الدول اتّخاذ تدابير تشريعيّة فعّالة في القضايا البيئيّة...."¹.

3- مبدأ الملوّث دافع **Pollueur Payeur**:

يجب على الحكومات أن تطلب من الكيانات الملوّثة للبيئة تحمّل تكاليف تلوّثها بدل تحمّل عبء هاته التكاليف²، كما يجب مراعاة التكاليف المتعلقة بالتلوّث، طوال دورة حياة المنتج سواء عند الإنتاج أو الاستهلاك في تحديد سعر السلع والخدمات.³

تأسّس هذا المبدأ من طرف منظمة التّعاون والتّمية الاقتصاديّة سنة 1972، كمبدأ اقتصادي يهدف تخصيص أموال للمحافظة على البيئة، وتشجيع الاستعمال العقلاني للموارد البيئيّة، نصت على هذا المبدأ بعض المعاهدات الدوليّة مثل معاهدة ماستريخت 1992، معاهدة أمستردام 1997،... كما نصّ عليه المبدأ 16 من إعلان ريو.

انتقد هذا المبدأ من حيث أنّه يشجّع شراء حق التلوّث **l'achat d'un droit à polluer**.⁴

4- مبدأ الحقّ في الحصول على المعلومة **Droit à l'information**:

يلزم هذا المبدأ الدول أن تكفل الحقّ في الحصول على المعلومات الخاصّة بالقرارات التي تهّمّه، بهدف المشاركة العامّة في عمليّة صنع القرار، مع كفالة وصوله إلى العدالة في القضايا المتعلقة بالمسائل البيئيّة، ويعدّ هذا المبدأ أحد أسس الديمقراطيّة التشاركيّة التي تعدّ أحد شروط بناء التّمية المستدامة، ونصّ عليه على المبدأ العاشر من إعلان ريو لسنة 1992.⁵

5- مبدأ الإنصاف: **Principe d'Equité**:

يعدّ أحد المبادئ المحدّدة لمفهوم التّمية المستدامة، قدّم هذا المبدأ في مؤتمر ريو سنة 1992، وقبله تمّت صياغته في تقرير برانتلاند المشهور عام 1987، ومبدأ الإنصاف يكون بين

¹ Anne-France Didier, op. cit, P.10.

² Rachel Emas, op. cit, P.2 .

³ بسمة كحول، المرجع السابق، ص 14.

⁴ Jean –Pierre Beurier, Alexandre KISS, op. cit, P.P164,165.

⁵ غونترهاندر، إعلان الأمم المتّحدة بشأن البيئة البشريّة ستوكهولم 1972 وإعلان ريو بشأن البيئة والتّمية 1992، مكتبة الأمم المتّحدة السّميّة البصريّة للقانون الدولي، 2012، ص 9.

الأجيال intergénérationnelle ويشمل الحقوق و واجبات الأجيال الحالية تجاه الأجيال المستقبلية، لاسيما الحقوق المعنوية المتمثلة في المحافظة على الموارد الطبيعية والثقافية، كما يتحقق مبدأ الإنصاف داخل الجيل الواحد intergénérationnelle بتلبية احتياجات الأجيال الحالية، والتي تفترض التضامن بين الأغنياء والفقراء، وأيضا المحافظة على الكائنات البيئية. نصّ عليه المبدأ الثالث من إعلان ريو.¹

ثانيا: مؤشرات التنمية المستدامة

كانت أدوات قياس التنمية لفترة طويلة مقتصرة على ملاحظة معدلات النمو الاقتصادي، وفي مطلع التسعينيات تحت ضغط المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة الغرض منها الإحاطة بالأبعاد البيئية الاجتماعية والاقتصادية، وصنفت هذه المؤشرات إلى أربعة أنواع رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، بيئية ومؤسسية .

كما نجد مجموعة من المؤشرات طوّرتها لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة مقسمة إلى ثلاث أنواع:

- مؤشرات القوى الدافعة: تصنف الضغوطات التي تمارسها الأنشطة.
 - مؤشرات الحالة: تقيم الحالة الراهنة مثل نوعية الهواء والمياه والتربة.
 - مؤشرات الاستجابة: تلخص التدابير المتخذة مثل المساعدات التنموية.²
- وتساهم مؤشرات التنمية المستدامة في قياس مدى تقدم الدول والمؤسسات فعليًا في مجالات تحقيق التنمية المستدامة.³

ويمكن تلخيص أهم مؤشرات التنمية المستدامة حسب أبعادها الثلاثة فيما يلي:

1- المؤشرات الاقتصادية:

¹ Anne-France Didier, op. cit, P. P.18,19.

² عبد الجليل هويدي، المرجع السابق، ص 220.

³ نعيمة خالدي، المرجع السابق، ص 37.

تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية حسب جدول أعمال القرن 21 للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة فيما يلي:¹

- معدّل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
 - حصة الاستثمار الثابت الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي.
 - صادرات السلع والخدمات / واردات السلع والخدمات.
 - معدل نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة.
 - الدين/ الناتج المحلي الإجمالي.
 - مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة أو المتلقية.
- 2- المؤشرات الاجتماعية:** نذكر من بينها:²
- نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.
 - مقدار التفاوت بين الفئات الغنية والفئات الأفقر في المجتمعات.
 - متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
 - معدلات وفيات الأمهات والأطفال.
 - عدد السكان الذين لا يحصلون على الرعاية والمرافق الصحية.
 - نسبة الأمية.
 - مدى استمرار الطلبة في مسيرة التعليم.
 - نسبة الإنفاق على التعليم والبحث العلمي.
 - معدّل النمو السكاني.
 - نصيب الفرد من المباني العمرانية.
 - نسبة الجرائم في المجتمع.

3- المؤشرات البيئية

- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية.

¹ المرجع نفسه، ص 37.

²حسيبة ملاس، المرجع السابق، ص ص39، 40.

- التغيير في مساحات الغابات والأراضي.
- نسبة الأراضي المتضررة بالتصحّر.
- نصيب الفرد من المياه العذبة.
- نسبة تلوث الهواء المحيط بالمناطق الحضرية.¹

أما المؤشرات المؤسسية يقصد بها الميكانيزمات والاستراتيجيات الوطنية التي تضعها الدول من خلال إمكانياتها البشرية والعلمية والاقتصادية و السياسية، لتحقيق التنمية المستدامة، إضافة إلى التوقيع على الاتفاقيات العالمية في هذا المجال.²

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر السياحة البيئية ضرورة حتمية للدول التي تريد تنويع مصادر إيراداتها بعيدا عن قطاع المحروقات، فازدهار السياحة البيئية يؤثر بشكل مباشر على رواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بها، وهذا ما يوضح ارتباط السياحة البيئية بمتطلبات التنمية من جهة، وبحماية الحق في بيئة نظيفة من جهة أخرى إذ تعتبر نوعا من أنواع السياحة المسؤولة التي تحافظ على البيئة بمكوناتها.

وبما أنه توجد علاقة وطيدة بين السياحة البيئية، والتنمية والحق في بيئة نظيفة فيجب التطرق إلى علاقة التنمية بالحق في بيئة نظيفة، أدت إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة الذي قام بإحداث انتقال تدريجي من النمو بمفهومه الكلاسيكي إلى التنمية التي تراعي الجوانب البيئية، الاقتصادية والاجتماعية. أما عن علاقة السياحة البيئية بالتنمية المستدامة فهذا ما سيتم التفصيل فيه في الفصل الموالي.

¹ فيروز زروخي، لطفي مخزومي، فاتح غلاب، المرجع السابق، ص 88، 87.

² حسيبة ملاس، المرجع السابق، ص 39.

الفصل الثاني:

العلاقة التفاعليّة بين السياحة البيئيّة والسياحة
المستدامة: السياحة البيئية المستدامة

أصبحت التنمية المستدامة الشغل الشاغل لمعظم دول وحكومات العالم وهدفا لها، وحتى يتحقق هذا الهدف فإن الأمر يتطلب تعبئة وتجديد كل الموارد المتاحة ضمن سياسات واستراتيجيات كلية ، وفي هذا الإطار يشكل قطاع السياحة البيئية أحد أهم القطاعات التي تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ومن ثم دعم التنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، حيث أن مجالات السياحة وأنشطتها الخدمية المتنوعة وعلاقتها بالتنمية المستدامة أصبحت مثار اهتمام الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع، فالتنمية المستدامة بمفهومها الحديث لا تستثني السياحة البيئية كمجال حساس يساهم في التنمية المستدامة، وتكمن علاقة السياحة البيئية بالتنمية المستدامة في السياحة المستدامة، فالسياحة البيئية هي أحد فروع السياحة المستدامة، وليست هي السياحة المستدامة، ولكي تساهم في التنمية المستدامة يجب أن تنطبق عليها جميع مبادئ السياحة المستدامة، وتصبح سياحة بيئية مستدامة. من خلال هذا الفصل سوف يتم إزالة الغموض القائم بين مفهوم السياحة البيئية والسياحة المستدامة، بالتطرق إلى مفهوم السياحة المستدامة، الفرق بينها وبين السياحة البيئية، من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة وتحليل مقومات السياحة البيئية المستدامة كنتيجة لعلاقة السياحة البيئية بالسياحة المستدامة، كما سيتم التناول من خلاله معوقات، حلول واستراتيجيات تحقيق سياحة بيئية مستدامة.

المبحث الأول: من السياحة البيئية إلى السياحة المستدامة

تحتلّ السياحة البيئية مكانة خاصّة فيما يتعلّق بالمساهمة في التّمية المستدامة والتّحديات التي تواجهها؛ لأنها تعدّ أحد أنواع السياحة القائمة على مبدأ الاستدامة التي تتعلّق بشكل رئيسي بالاستدامة البيئية والاستدامة الاقتصادية.

تمثّل السياحة المستدامة العلاقة بين السياحة البيئية والتّمية المستدامة،¹ إذن السياحة البيئية تعدّ جزءاً لا يتجزأ من السياحة المستدامة،² هذه الأخيرة التي يجب أن تنطبق على جميع أنواع السياحة، وعليه سيتناول هذا المبحث مفهوم السياحة المستدامة في المطلب الأول، ثم دراسة وتحليل الفرق بين السياحة البيئية والسياحة المستدامة في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مفهوم السياحة المستدامة

بدأت مفاهيم الاستدامة في الارتباط بقضايا السياحة بعد عقد مؤتمر مانيليا سنة 1980، وأدرك المشاركون في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، ومؤتمر قمة الأرض سنة 1992، بأن الاحتياجات السياحية لا تلبى على حساب الأبعاد الثلاثة للتّمية المستدامة، ومن ثم كان لزاماً التحول لمفهوم جديد للسياحة، ألا هو السياحة المستدامة، وسوف يتم التطرق من خلال ما يلي إلى؛ نشأة وتعريف السياحة المستدامة في الفرع الأول، أهميتها في الفرع الثاني، المبادئ التي تقوم عليها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال الفرع الثالث، وأخيراً يتم تناول أبعادها ومؤشراتها.

الفرع الأول: نشأة وتعريف السياحة المستدامة

أدرك العالم بعد مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، ومؤتمر ريو سنة 1992 أنّ الاحتياجات السياحية لا يمكن تلبيةها على حساب المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدول والسكان

¹Bernardo Duhá Buchsbaum, « Ecotourism and Sustainable Development in Costa Rica », Major Paper Submitted to Virginia Polytechnic Institute and State University, Master of Public and International Affairs College of Architecture and Urban Studies, May 3, 2004, P.8 .

² صباح بلقيدوم، حياة مامن، المرجع السابق، ص 721.

المحلّين، وثم كان لزاماً تطبيق مبادئ السياحة المستدامة كذلك في مجال السياحة عن طريق السياحة المستدامة، وسوف يتم التطرق فيما يلي إلى نشأة وتعريف السياحة المستدامة.

أولاً: نشأة السياحة المستدامة

أصبح موضوع الاستدامة يتناول على نحو واسع في السياسات والاستراتيجيات الدولية والوطنية، حيث ركّزت المنظمة العالمية للسياحة OMT على مفهوم السياحة المستدامة في إعلان مؤتمر السياحة العالمي بمدينة مانيتا المنعقد في 10/10/1980 و وافقت عليه بالإجماع 108 دولة،¹ الذي أكد على أنّ الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبّى بطريقة مضرّة بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لسكان المنطقة السياحية، وأنّه ينبغي على المجتمعات المحلية والمجتمع الدولي القيام بالخطوات اللازمة للحفاظ على الموارد الطبيعية، والمواقع التاريخية والثقافية التي تعتبر جزء من تراث البشرية.²

وفي عام 1993 نشرت المنظمة العالمية للسياحة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE دليل باللغة الإنجليزية بعنوان " التنمية المستدامة للسياحة - دليل السلطات المحلية "، أكد هذا الدليل على ضرورة تطبيق مفهوم الاستدامة على قطاع السياحة بعد عقد قمة ريو، بحماية الموارد الطبيعية والثقافية التي تعتبر عوامل جذب للسياح³، كما قدّم مفاهيم وتقنيات التخطيط لتنمية السياحة، وإدارة أثرها البيئي والاجتماعي والاقتصادي على المستوى المحلي، وباعتبار أنّ الموارد

¹ فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص 108.

² أحسن العايب، عبود زرقين، " تسويق برامج السياحة البيئية وسبل تطويرها"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48، 2016، ص 147.

³ Iheb Boughnim et Antoine Lorrain, Historique du tourisme durable : de 1972 à aujourd'hui, Bruxelles le 10/02/09, disponible sur le lien : <https://www.gitpa.org> web, consulté le : 05 /06/2022 .

الطبيعية والثقافية عامل أساسي في جذب السّياح فقد نصّ هذا الدليل على أنّ حمايتها أمر ضروري لنجاح السّياحة على المدى الطّويل.¹

وفي شهر أفريل من سنة 1995 تم تبني " ميثاق السّياحة المستدامة" من قبل المشاركين في المؤتمر العالمي للسّياحة المستدامة المنعقد في لانزاروتي Lanzarote بجزر الكناري (اسبانيا)، والمنظم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO والمنظمة العالمية للسياحة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويعتبر المؤتمر معلما هامًا للسياحة المستدامة، حيث حدّد مفهوم السياحة المستدامة من خلال ميثاق السياحة المستدامة يتضمن 18 مبداء يلائم أهداف التنمية المستدامة،² وهو عبارة عن مدوّنة سلوك موجهة للسلطات العامة، المهنيين، الجمعيات السياحية، والسّياح أنفسهم.³

نصّ هذا الميثاق على أنّ تنمية السّياحة تحتاج إلى القيام بها في إطار التنمية المستدامة فتكون مستدامة ومحمّلة (supportable) بيئيًا، مجدية (viable) اقتصاديًا، ومنصفة (équitable) أخلاقيًا واجتماعيًا بالنسبة للسّكان المحليين.

وفي شهر مارس من سنة 1997 انعقد لمؤتمر الدولي حول التنوّع البيولوجي والسّياحة المستدامة، في برلين بألمانيا، بمشاركة 18 دولة و10 مؤسسات ألمانية، تمخض عنه إعلان حول أسس السياحة المستدامة التي تحترم الاقتصاد والبيئة، الحياة الاجتماعية والثقافية.⁴

¹ كريمة بوخباش، استراتيجية السياحة المستدامة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال استراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، السنة الجامعية 2010-2011، ص29.

² Rémy Kanafou, Sylvine Pickel, les nouvelles dynamiques du tourisme dans le monde, tourisme et « développement durable » de la lente émergence à une mise en oeuvre problématique, disponible sur le lien: http://geoconfluences.ens-lyon.fr/doc/typespace/tourisme_/TourScient4.htm, consulté le :24/02/2021 .

³ Ibid.

⁴ Ibid.

وصدر بعدها الميثاق الأوروبي للسياحة المستدامة في المناطق المحمية سنة 1998، ثم نشرت المنظمة العالمية للسياحة سنة 1999 المدونة العالمية لآداب السياحة (ميثاق أخلاقيات السياحة) وكان كل منهما امتداد لهذا الميثاق¹. ومن بين التوصيات التي جاء بها:²

- تطمح السياحة المستدامة إلى تحقيق تنمية عقلانية، تربط الجهات الفاعلة في السياحة عامة كانت أم خاصة، والمنظمات غير الحكومية والسكان غير المحليين في نظام أكثر اتحادا يسمح بتحقيق تنمية محلية حقيقية من خلال تقاسم أكثر إنصافا للمنافع والتكاليف الناتجة عن السياحة.

- إنشاء أدوات سياسية واقتصادية وقانونية ومالية تهدف إلى ضمان الاستخدام للموارد الطبيعية في الأنشطة السياحية على الصعيدين الوطني والدولي.

- إيلاء أهمية خاصة للنقل والنفايات المرتبطة بالسياحة من أجل تشجيع الإجراءات الخاصة التي تهدف إلى الحد من التلوث البيئي.

- دعم تطوير البحث ونقل المعلومات والتكنولوجيات المناسبة في مجال التنمية المستدامة.

كما اعتمدت لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة برنامج عمل دولي متعلق بالتنمية السياحة المستدامة، وأنشأ فريق عمل أوكلت له مهمة تنسيق تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية المعنية لتعزيز تنمية السياحة المستدامة³، وعقد الاجتماع الأول لهذا الفريق العامل بكوستاريكا في شهر جانفي من سنة 2000 بدعوة من المنظمة العالمية للسياحة، وحدد أعضاؤه أحد عشر موضوعا ذي أولوية يتعلّق بتنمية السياحة المستدامة، ولكن التّقدم في ذلك كان بطيئا بسبب انعدام التمويل⁴.

¹بسمة كحول، المرجع السابق، ص 68.

² Rémy Kanafou, Sylvine Pickel, op.cit.

³ الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة خبراء التنمية المستدامة، تقرير بعنوان " تنمية السياحة المستدامة"، ماي 2001، ص 3.

⁴ مصطفى يوسف كافي، السياحة المستدامة (السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة)، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص ص، 96، 97.

والملاحظ أن المجتمع العالمي في مؤتمر ريو حول التنمية المستدامة سنة 1992 قد تجاهل قطاع السياحة، ليتم تدارك الأمر في مؤتمر جوهانسبورغ سنة 2002 بفضل المساهمة الفعالة للمنظمة العالمية للسياحة، والاعتراف العالمي بضرورة تبني مبادئ السياحة المستدامة.¹

من كل ما سبق نستنتج أن: مصطلح السياحة المستدامة حديث نسبياً، ظهر في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، عقب مؤتمر قمة الأرض و أجندة القرن 21 بالرغم من أن السياحة لم تكن مدرجة فيهما، لكن المخاوف من مشاكل السياحة غير المستدامة قديمة قدم ظهور السياحة، والإقرار بأهمية مبدأ التنمية المستدامة خلال مؤتمر ريو 1992 دفع بالحكومات والمنظمات الدولية وشركات القطاع الخاص المعنية بالسياحة إلى التمسك بضرورة تفعيل السياحة المستدامة لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة بعد مؤتمر جوهانسبورغ سنة 2002، وهو ما يفرض تحديد مفهوم هذا المصطلح.

ثانياً: تعريف السياحة المستدامة

تعتبر السياحة المستدامة من أهم أسس التنمية المستدامة والتسيير المستدام في مجال السياحة، وفقاً لمنظور المنظمة العالمية للسياحة يمكن تطبيق السياحة المستدامة في كل أنواع السياحة، من خلال إدارة الموارد السياحية بطريقة تستجيب للحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنوع البيولوجي، والعمليات البيئية والأنظمة المعيشية.

وهناك عدة تعريفات للسياحة المستدامة يذكر منها ما يلي:

- أ- **التعريف المؤسسي للسياحة المستدامة:**
- **تعريف المجلس الإنجليزي للسياحة سنة 2002:** "السياحة المستدامة تتعلق بإدارة تأثيرات السياحة على البيئة والمجتمعات المحلية والاقتصاد في المستقبل للتأكد من أن هذه التأثيرات إيجابية وليست سلبية وأنها لصالح الأجيال المقبلة، هي منهج للإدارة ينطبق على

¹ نور الدين شارف، "السياحة البيئية في المجالات المحمية ودورها في تنمية السياحة المستدامة - حالة الحظائر الوطنية في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 13، العدد 01، 2019، ص 169.

جميع أنواع السياحة بغض النظر على بيئة ممارستها سواء كانت في المدن أو البلديات أو الرّيف أو السّاحل".¹

نلاحظ أن المجلس الإنجليزي للسياحة عرف السياحة المستدامة بأنها منهج للإدارة يدرس تأثيرات السياحة على البيئة، الاقتصاد والمجتمعات المحلية، وهو يطبق على جميع أنواع السياح بغض النظر على مكان ممارستها. ويمكن القول أنه تعريف قاصر لم يحدد مواصفات ومميزات السياحة لكي تعتبر أنها مستدامة.

- **تعريف المنظمة العالمية للسياحة سنة 2004:** " كل شكل من أشكال السياحة التي تراعى فيها الآثار الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة وهي ليست محصورة في صنف معين، بل تصلح لجميع الأصناف السّياحيّة وجميع الجهات".²

إذن بحسب تعريف المنظمة العالمية للسياحة، تنطبق السياحة المستدامة على أي شكل من أشكال السياحة، سواء كانت سياحة جماعية أو سياحة بديلة بشرط إذا قامت بمراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

- **ثم اقترحت منظمة السياحة العالمية تعريفاً آخر للسياحة المستدامة على أنّها:** " السياحة التي تراعي بصورة كاملة آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمقبلة، وتلبي احتياجات الزوار والصناعة والبيئة والمجتمعات المضيفة".³

حسب هذا التعريف السياحة المستدامة هي التي تحقق التوازن بين متطلبات السّياح والمجتمعات المضيفة، وتأخذ بعين الاعتبار آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحاضرة والمستقبلية.

- **تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السّابعة والسّتون في 3 أوت 2012:** " السياحة التي تراعي على الوجه الأكمل آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الراهنة

¹ كريمة بوخباش، المرجع السابق، ص 31.

² بسمة كحول، المرجع السابق، ص 68.

³ Gabrielle Faure, le tourisme durable, nouvel axe de développement pour les acteurs du secteur, disponible sur le lien : <https://www.transportshaker-wavestone.com/le-tourisme-durable-nouvel-axe-de-developpement-pour-les-acteurs-du> , consulté le 13/07/2022.

والمستقبلية، بالعمل على تلبية حاجيات الزوار والصناعة والبيئة والمجتمعات المحلية المضيفة...¹

نلاحظ أن تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة يتفق مع تعريف المنظمة العالمية للسياحة.

ب- التعريف الاتفاقي للسياحة المستدامة:

- **تعريف الميثاق الأوروبي للسياحة المستدامة سنة 1996:** " هي كل شكل من أشكال التنمية، التهيئة أو أي نشاط سياحي يحترم ويحافظ على الموارد الطبيعية، الجوانب الثقافية والاجتماعية، ويساهم بطريقة ايجابية وعادلة في تنمية وتطوير الأفراد".²

اعتبر الميثاق الأوروبي السياحة المستدامة بأنها شكل من أشكال التنمية، أو النشاط السياحي الذي يحافظ على الأبعاد الثلاثة للتنمية. وهذا التعريف يتناسب مع تعريف التنمية المستدامة.

ت- التعريف الفقهي للسياحة المستدامة:

- **تعريف برامويل و لين (Bramwell and Lane) سنة 1993:** " نهج إيجابي يهدف إلى تخفيف حدة التطورات والاحتكاك الناجمين عن التفاعلات المعقدة بين صناعة السياحة والزائرين والبيئة والمجتمعات المضيفة".

نلاحظ أن هذا التعريف اعتبر السياحة المستدامة أسلوب، تتبعه الدول، يهدف إلى تخفيف حدة الاحتكاك الناتج عن التفاعلات بين صناعة السياحة من جهة، السياح، المجتمعات المضيفة، يعتبر هذا التعريف قاصر على إعطاء المعنى الدقيق للسياحة المستدامة.

- **تعريف بلتر (Bulter) سنة 1993:** " يمكن اعتبارها على أنها النوع من السياحة الذي يستطيع الإبقاء على شرعيته في منطقة ما لفترة غير محدّدة من الزمن".³

¹ الجمعية العامة للأمم المتحدة، تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة، الدورة السابعة والستون، قرار رقم A/67/228، بتاريخ 2012/08/03، ص 5.

² كريمة بوخباش، المرجع السابق، ص 31.

³ محمد طالب السيد سليمان، طلال نواف عامر، التنمية السياحية والبيئة ما بعد الاستدامة؟، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العين، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص 90.

يعتبر تعريف الفقيه بلتر غامض نوعاً ما، حيث اعتبر السياحة المستدامة نوعاً من أنواع السياحة، يستطيع الإبقاء على شرعيته في منطقة ما لفترة غير محددة من الزمن، ولم يبين الفقيه ماذا يقصد بالشرعية، هل هي المحافظة على الموارد البيئية في المنطقة المضيفة لصالح الأجيال القادمة أم هي شرعية أخرى.

- **تعريف مصطفى يوسف كافي:** "السياحة المستدامة هي السياحة التي تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي، وتخفيف آثار السياحة على البيئة والثقافة، وتعظيم الفوائد من حماية البيئة والمجتمعات المحلية، وهي كذلك تحدد الهيكل التنظيمي المطلوب للوصول إلى هذه الأهداف"¹.

يتشابه هذا التعريف مع تعريف المنظمة العالمية للسياحة، والجمعية العامة للأمم المتحدة، واعتبر السياحة المستدامة كل سياحة تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، والمحافظة على التنوع الحيوي، وتخفيف آثار السياحة على البيئة والثقافة، تعظيم الفوائد من حماية المجتمعات المحلية، كما تحدد وسائل والأدوات المناسبة لتحقيق أهدافها، وهذا التعريف الشامل وملخص للتعريفات السابقة، يتفق مع مبادئ التنمية المستدامة.

للإشارة فإن بعض الدراسات تفضل إطلاق مصطلح التطوير المستدام للسياحة بدلاً من السياحة المستدامة وذلك يعود لسببين هما:²

- لكي تصبح السياحة مستدامة يجب دمجها في كل مجالات التطوير.
- بعض أوجه السياحة لا يمكن أن تصبح مستدامة بمجرد تطور التكنولوجيا أو تحسن الظروف المرافقة مثل رحلات الطيران الطويلة.

¹ مصطفى يوسف كافي، السياحة المستدامة (السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة)، المرجع السابق، ص98.

² ابتسام حاوشين، ريمة بن بايرة، "إستراتيجية تنمية السياحة المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025"، Alternatives Managériales et Economiques، مجلة AME، مجلة إلكترونية، الرباط، المجلد 2، العدد الأول، 2020، ص313.

تتكوّن السياحة المستدامة من عنصرين أحدهما مادّي والآخر معنوي، يتجلى العنصر المادّي في السياحة المستدامة في؛ المحافظة على الطّاقة الإنتاجيّة للأجيال المستقبلية بنفس قوتها، من خلال استهلاك كمّيات لا تفوق الكمّيات المطلوب استهلاكها غدا، ويتعيّن من خلال هذا تبني سياسة للتنمية السياحية قائمة على الاستغلال العقلاني للموارد الطّبيعيّة والمحافظة على كفاءة الموارد البيئيّة، أمّا المكوّن المعنوي للسياحة المستدامة فهو اجتماعي ثقافي، يهدف إلى خلق تواصل واحتكاك اجتماعي وثقافي بين المجتمع المضيف،¹ والسّياح بهدف الاستجابة لرغبات ثلاث مجموعات:²

- السّياح: بتقديم ما يتلاءم ورغباتهم واحتياجاتهم، مما يستوجب التنوع والتّطوير المستدام للسياحة.
 - موظفو السياحة: وهنا يتعيّن تحسين ظروف العاملين بالقطاع السّياحي، والتّكوين الدائم لهم.
 - سكّان المقصد السّياحي: العمل على تلاؤم السياحة مع ثقافة ومتطلبات وتطلّعات سكان المقصد، وأن تساهم بطريقة ملحوظة في رفع مستوى دخلهم وتحسين نوعية معيشتهم.
- من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أنّ السياحة المستدامة هي نشاط يلبيّ احتياجات السّياح من جهة والمنطقة المضيّفة من جهة أخرى، وذلك من خلال المحافظة على قاعدة الموارد الطّبيعية الحاليّة من أجل الأجيال المستقبلية، والجوانب الثقافيّة والاجتماعيّة مع تحقيق المنفعة الاقتصاديّة بتنمية المجتمعات المحليّة، أي أنّها تدمج وتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.
- ما سبق يمكن استنتاج أهم خصائص السياحة المستدامة المتمثلة في:³
- سياحة توازن بين تلبية حاجيات الزوار وحماية المجتمعات المضيّفة وبيئتها.

¹فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص 99.

²مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم السياحة، المرجع السابق، ص 163.

³سليمة لفضل، ميلود بورحلة، زكرياء مسعودي، " السياحة المستدامة: المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المغرب العربي - دراسة مقارنة (الجزائر، تونس، المغرب)"، مجلة التنمية والاقتصاد التّطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص 51.

- سياحة تشرك المجتمعات المحليّة في صنع القرارات الخاصة بها.
- سياحة تعمل ضمن حدود الموارد الطبيعيّة المتوفرة: التقليل من التآثيرات، استعمال الطاقات الصديقة للبيئة، معالجة النفايات.
- سياحة تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الاجتماعية، الثقافية، البيئية للأجيال الحاليّة والمستقبلية.

الفرع الثاني: أهمية السياحة المستدامة

يعتبر قطاع السياحة قطاعا اقتصاديا رئيسيا لخدمة الاقتصاد والمجتمع، لذا يعدّ مطلب تنميته في غاية الأهمية بالنظر إلى أهمية السياحة بصفة عامّة، والسياحة المستدامة خاصة للاقتصاد والمجتمع، وفيما يلي نقدّم بعض النواحي التي تتجلّى من خلالها أهمية السياحة المستدامة:

أولاً: الأهمية الاقتصادية

- يساهم النشاط السياحي مساهمة فعّالة في التنمية الاقتصادية، لأنّه قطاع متجدّد لا ينقرض ولا يخنفي طالما أنّ البيئة التي تحيط به تقدّم له ما يسمح بنموّه وتطوّره، ما لم يتمّ تهْميشها أو إفسادها، وتتخصّص الأهمية الاقتصادية للسياحة المستدامة فيما يلي:¹
- توفير فرص عمل جديدة، فطبقاً لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة (OMT) المتعلقة بالشغل، فإنّ انجاز سريرين (02) يؤدّي إلى خلق (01) منصب شغل واحد مباشر وثلاثة (03) مناصب غير مباشرة ترتبط بالنشاطات الملحقة.
- توفير العملة الصّعبة، الذي يخلق التوازن في ميزان المدفوعات.
- المساهمة في إيرادات الدولة.

¹فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص ص106، 107.

ثانيا: الأهمية الاجتماعية:

- المساهمة في امتصاص البطالة؛ فكل شخص يعمل مباشرة في قطاع السياحة يشكل فرص عمل جديدة بتشغيل 3،5 شخص بصورة غير مباشرة في القطاعات الأخرى.
- تحسين مستوى المعيشة لدى الأفراد الذين استفادوا من مناصب الشغل.
- خلق حركة اجتماعية ببناء جسور وعلاقات طيبة والانفتاح على الثقافات والحضارات.

ثالثا: الأهمية البيئية:

تمثل الموارد البيئية القاعدة الأساسية التي يقوم عليها النشاط السياحي، وإقامة تنمية سياحية مستدامة من شأنه الحفاظ على تنوع الأنظمة البيئية الموجودة، واستغلالها استغلالا عقلانيا تلبية لاحتياجات السياح في الحاضر والمستقبل.¹

يمكن القول مما سبق، أن للسياحة المستدامة أهمية كبيرة، تظهر جليا من خلال مساهمتها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بفضل ارتباطها بالقطاعات الأخرى، وقدرتها في المجال الاجتماعي على امتصاص البطالة، وبناء جسور وعلاقات طيبة والانفتاح على الثقافات والحضارات، ببناء السهر على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والمحافظة على التنوع الحيوي للأنظمة البيئية، أما اقتصاديا فهي تساهم في توفير مناصب شغل، مصدر للعملة الصعبة، المساهمة في إيرادات الدولة.

الفرع الثالث: مبادئ وأهداف السياحة المستدامة

إن السياحة المستدامة تراعي بصورة كاملة آثارها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية، تساهم في توفير فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، تقوم على عدة مبادئ تسعى من خلالها تحقيق عدة أهداف، وسوف نتطرق لكل من هذه المبادئ والأهداف فيما يلي:

¹مريم مبروك، لويزة بهاز، "السياحة المستدامة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة تقييميه بالاعتماد على المؤشرات الاقتصادية-"، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية- بحوث ودراسات-، مخبر التنمية التنظيمية وإدارة الموارد البشرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة البليلة 2، العدد 10 نوفمبر 2017، ص 81.

أولاً: مبادئ السياحة المستدامة

تقوم السياحة المستدامة على احترام مجموعة من المبادئ نوجزها فيما يلي:

- 1- يجب أن يكون التخطيط للسياحة جزءاً من استراتيجيات التنمية المستدامة للدولة، ويتم بإشراك وكالات حكومية مختلفة، مؤسسات خاصة، ومواطنين سواء كانوا مجموعات أم أفراد لتحقيق أكبر قدر من المنفعة.
 - 2- يجب أن تدار السياحة بطريقة مستدامة بالتوفيق بين متطلبات التنمية والاستخدامات المثلى للبيئة الطبيعية والبشرية في المنطقة المضيفة.
 - 3- يجب تطبيق مبدأ العدالة في توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف والمنطقة.¹
 - 4- إقامة المساواة بين حقوق الأجيال في الاستفادة من الموارد السياحية تطبيقاً لمبادئ التنمية المستدامة، وذلك بتجنب الطبيعة السياحية الاستهلاكية المفرط الذي يؤدي إلى التقليل من إنتاجيتها مستقبلاً وزيادة النفايات، وبالمقابل ارتفاع تكاليف إصلاح الأضرار البيئية.
 - 5- إشراك المجتمع المحلي في عملية التنمية السياحية المستدامة، بالعمل على جعل المناطق المضيفة تكتسب الصفة السياحية القادرة على استقطاب السائح والمستثمر في آن واحد.²
 - 6- يجب أن تتم عملية التخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى لكي يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع.³
- وعلى العموم؛ يمكن القول أن مبادئ السياحة المستدامة مستلهمة من مبادئ التنمية المستدامة، استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام و المحافظة عليها، حماية حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية، تجنباً لتكاليف جبر الأضرار البيئية، المحافظة على التنوع البيولوجي،

¹فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص100.

² مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم السياحة، المرجع السابق، ص162.

³مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى صناعة الصناعة والتنمية الريفية، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص98.

وتعزيز التنوع الاجتماعي والثقافي، دمج السياحة في استراتيجيات التخطيط المسبق المحليّة والوطنية، تفعيل دور المجتمعات المحلية وإشراكها في عملية التنمية السياحية.

ثانياً: أهداف السياحة المستدامة

كوّنت أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي تمّ تبنيها في عام 2015 فكرياً إنمائياً عالمياً جديداً، وهدفاً طموحاً للمشهد العالمي حتى سنة 2030 ، واعتبرت السياحة كواحدة من الصناعات المركزية للتنمية العالمية، حيث أعلنت الأمم المتحدة عام 2017 سنة السياحة المستدامة¹ وفقاً للوثيقة A/C.2/70/L.5/Rev.1 المؤرخ في 2015/11/18 ، والقرار رقم 193/70 الخاص بتعيين 2017 سنة السياحة المستدامة ، وكان الهدف من السنة الدولية للسياحة المستدامة هو رفع الوعي لدى صانعي السياسات والرأي العام بشأن إسهام السياحة المستدامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة². وحددت الأمم المتحدة ثلاث مجالات يمكن أن تلعب فيها السياحة المستدامة دوراً رائداً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما يلي:

1- تهدف السياحة المستدامة إلى خلق فرص العمل، تعزيز الثقافة والمنتجات المحليّة وهذا ما يساهم في تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة التي تمّ تبنيها في سنة 2015 (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، الشامل والمستدام للجميع، العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع).³

2- تضمن السياحة المستدامة في إطار خلقها لفرص عمل وتعزيز الثقافة والمنتجات المحليّة، أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، وهذا ما يندرج ضمن مجال تحقيق الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة.

¹Kaitano Dube, "Tourism and sustainable development goals in the African context", International Journal of Economics and Finance Studies, vol: 12 no: 1, Year2020, P.88.

² مسعود بن مويّزة، " دور السياحة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وفقاً لتقارير منظمة السياحة العالمية - إشارة لحالة الجزائر -"، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مركز رقاد للدراسات والأبحاث، الأردن، العدد 03، المجلد 4، 2018، ص382.

³ Kaitano Dube, op.cit,P.89.

3-زيادة المنافع الاقتصادية للدول النامية الجزرية الصغيرة والأقل نموًا، وذلك بحفظ البحار والمحيطات والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة؛ من خلال السياحة الساحلية المستدامة التي تهدف إلى المحافظة على النظم البيئية الهشة والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وهذا ما يندرج ضمن مجال تحقيق الهدف السابع، والهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة.

وتكمن العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة لسنة 2015 وبين السياحة المستدامة أن خطة التنمية المستدامة 2030 تلزم الدول الأعضاء في منظمة السياحة العالمية بتحقيق السياحة المستدامة من خلال التركيز على أهداف التنمية عامة، وعلى تلك الموجهة بالخصوص للنشاط السياحي ويتعلق الأمر بالأهداف (8،12،14).¹

خلاصة القول أن أهداف السياحة المستدامة هي نفسها أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقطاع السياحي، لاسيما الأهداف (8، 12، 17، 18)، والتي تدور في مجملها في التحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتوفير مناصب عمل لائقة، تعزيز الثقافة والمنتجات المحلية، حفظ البحار والمحيطات والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام، وأن الدول الأعضاء في منظمة السياحة العالمية ملزمة بتحقيق هذه الأهداف مساهمة في التنمية المستدامة.

الفرع الرابع: أبعاد ومؤشرات السياحة المستدامة

تتضمن مختلف تعريفات السياحة المستدامة أبعادا مختلفة تتداخل فيما بينها تحقيقا لاستدامتها، وبهدف رصد آثار الأنشطة السياحية في المستقبل على مختلف الأبعاد، تم وضع مجموعة من المؤشرات المتعلقة باستدامة الأنشطة السياحية، حيث قسمت لثلاث مجموعات

أولا: أبعاد السياحة المستدامة

استدامة السياحة يتطلب تدخل ثلاث أبعاد هي: الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة الاجتماعية والثقافية، والاستدامة البيئية.

¹ مسعود بن مويزة، المرجع السابق، ص 382.

1- الاستدامة الاقتصادية:

تقتضي الاستدامة الاقتصادية مساهمة السياحة المستدامة في تحقيق ارتفاع المداخل وتوفير مناصب الشغل؛ أي تشجيع العمالة المحليّة بالنسبة للأجيال الحاليّة والمستقبلية، وكذلك الاستخدام الأمثل لرأس المال الطبيعي.¹

2- الاستدامة الاجتماعية والثقافية:

تتطلب السياحة المستدامة إرساء مبادئ العدالة والإنصاف بين الأجيال وداخل الجيل الواحد في توزيع المنافع والمكاسب، والاستثمار في رأس المال البشري، وتمكين الإنسان ومشاركته في صنع القرارات الخاصّة بالسياحة، تعزيز الثقافة المحليّة وحمايتها.

3- الاستدامة البيئية:

تتعلق الاستدامة البيئية أساساً بـ: ربط السياحة بإدارة التراث الثقافي و الطبيعي والمحافظة عليه، كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، تخفيف آثار السياحة على البيئة بمحاربة التلوث البيئي وحسن تسيير النفايات.²

ويمكن القول أن السياحة المستدامة تسعى إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في تحقيق النشاط السياحي، تتفاعل هذه الأبعاد فيما بينها وتتداخل لتحقيق الاستدامة في السياحة، ويتعلق الأمر بتقليل التأثير السلبي للسياحة على البيئة، بمحاربة التلوث، وحسن تسيير النفايات، وتمكين الإنسان ومشاركته في صنع القرارات الخاصة بالسياحة، تعزيز الثقافة المحليّة وحمايتها، تحقيق ارتفاع المداخل، وتوفير مناصب الشغل.

¹ يزيد تفرات، شهيناز صبيحي، بتصرف، "السياحة المستدامة كإستراتيجية لتحقيق التنمية السياحية بالمغرب دراسة تحليلية (من 2000 إلى 2017)"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، المجلد 06، العدد 02، 2019، ص 268.

² مسعود بن مويظة، بتصرف، المرجع السابق، ص 381.

ثانياً: مؤشرات السياحة المستدامة

تمّ وضع مجموعة من المؤشرات متعلّقة باستدامة الأنشطة السياحية، واختبرت في العديد من البلدان في إطار المنظّمة العالميّة للسياحة، وقد شرع في استخدام هذه المؤشرات في بعض الجهات السياحية الغرض منها رصد الآثار الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة للسياحة،¹ قسّمت لثلاث مجموعات بحسب الأبعاد الأساسيّة للسياحة المستدامة، وهي اقتصاديّة، اجتماعيّة وبيئيّة:

1- المؤشرات الاقتصاديّة:

وهي المؤشرات التي تتعلّق بقياس مدى تأثير النشاط السياحي على اقتصاديات الوسط المحلي، ومن أهمّ هذه المؤشرات: مؤشّر العمالة، مؤشّر العملة الصعبة مؤشّر الدّخل والاستثمار ونسبة المساهمة في الناتج المحلي وميزان المدفوعات... وغيرها.²

2- المؤشرات الاجتماعيّة:

تتعلّق المؤشرات الاجتماعيّة بقياس تأثير السياحة على الجوانب الاجتماعيّة والثقافيّة للمجتمعات المضيفة، من أهمّ هذه المؤشرات نذكر:

أ- مؤشّر الانعكاس الاجتماعي الذي يقيس تأثير السياحة على الظروف المعيشيّة لسكان الموقع السياحي من حيث التّوظيف والتّعليم... وغيرها.

ب- مؤشّر رضا السكان المحليين وهو الذي يحدّد مستوى الرضا لديهم بالأنشطة السياحية ومدى التّجاوب معها.

ت- مؤشّر الأمن: ويتعلّق بتأثير النشاط السياحي على تطوّر معدّلات الجريمة في المقصد السياحي،... وغيرها.³

¹مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم السياحة، المرجع السابق، ص 163.

²المرجع نفسه، ص 165.

³بسمّة كحول، المرجع السابق، ص 70.

- ث- **مؤشر الصحة العامة:** يتعلّق بقياس مدى انعكاس تطوّر النشاط السّياحي في المنطقة على مستوى صحّة المجتمع المحليّ، مثلاً قياس عدد الأطباء والممرّضين إلى عدد السكّان، أو
- ج- عدد المصابين بالأمراض الجنسيّة إلى عدد السكّان... وغيرها.¹

3- المؤشرات البيئية:

تقيس هذه المؤشرات مدى ضغط النشاط السّياحي على البيئة في المقصد السّياحي، وتتمثّل في:²

- أ- **مؤشر معالجة النفايات** سواء كانت صلبة أو سائلة.
- ب- **مؤشر كثافة التربة:** الذي يقيس إما معدّل كثافة السّياح إلى السكّان المحليين أو معدّل المنطقة الذي تحتله البيئة الأساسيّة للسّياحة إلى إجمالي المساحة.
- ت- **مؤشر كثافة استخدام المياه:** الذي يقيس حجم استعمال السّياح للمياه إلى حجم استخدام السكان المحليين أو حجم استعمال السّياح للمياه إلى الحجم الكليّ المتاح من المياه الصّالحة للشرب.
- ث- **مؤشر حماية الجوّ من التلوّث:** الذي يقيس مدى تلوّث الهواء خلال فترات مختلفة من المواسم السّياحيّة.

المطلب الثاني: الفرق بين السّياحة البيئية والسياحة المستدامة

تعمل السّياحة البيئية على تلبية احتياجات السّياح من جهة، والمحافظة على التوازن البيئي والتنوع الحيوي في المناطق السّياحيّة وزيادة فرص العمل للسكّان المحليين من جهة أخرى، لذا فمن البديهيّ أن تضم السّياحة البيئية مبادئ السّياحة المستدامة فيما يخص الآثار التي تلحقها بالاقتصاد، المجتمع والبيئة، لكن هناك مبادئ خاصّة تميّز السّياحة البيئية عن المفهوم الواسع للسّياحة المستدامة، ومبادئ عامّة تحكم العلاقة بين السّياحة البيئية والسّياحة المستدامة.

¹ مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم السّياحة، المرجع السابق، ص 165.

² المرجع نفسه، ص 164.

الفرع الأول: أوجه التشابه والاختلاف بين السياحة البيئية والسياحة المستدامة

تعتبر السياحة البيئية عامل تغيير،¹ وقد تكون نشاطا مستداما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في بعض الظروف، فبالرغم من أنها سياحة صديقة للبيئة، إلا أنها ليست مستدامة تلقائيا وإذا أُريد بها أن تستمر وتساهم في التنمية المستدامة يجب أن تكون مجدية اقتصاديا ومناسبة بيئيا ومقبولة اجتماعيا وثقافيا،² لذا فهناك أوجه تشابه بينها وبين السياحة المستدامة، وأوجه اختلاف، نتناول كل منها فيما يلي:

أولا: أوجه التشابه

1- كل من السياحة البيئية والسياحة المستدامة يهتم بالبيئة من خلال العمل على تقليل الآثار البيئية للسياحة.

2- كلاهما ليس له مشرف معترف به دوليا: كما هو الحال لا توجد هيئة معترف بها أو معتمدة دوليا تتمثل مسؤوليتها في الإشراف على المعايير أو مراقبة أو تقييم أو التصديق على السياحة البيئية أو صناعات السياحة المستدامة، على هذا النحو فإن الأمر متروك للأفراد والجماعات والمنظمات والدول من بين الهيئات الأخرى لفرض هذين المفهومين، وهو أيضا لنفس السبب الذي جعل بعض المنظمات قد تمكنت من إعطاء الأولوية للأرباح على المحافظة على البيئة.

ثانيا: أوجه الاختلاف:

تختلف السياحة البيئية عن السياحة المستدامة اختلافا طفيفا نوجزه فيما يلي:

أ- من حيث التصنيف: السياحة البيئية شكل من أشكال السياحة البديلة بعض أنواعها مستدام، وهي ليست مستدامة تلقائيا ، في حين يجب أن تنطبق الاستدامة على جميع أنواع السياحة.

¹Geoffrey Wall, "Is ecotourism sustainable?", Environmental Management, volume 21, n° 4, 1997, P.20.

² Geoffrey Wall, op .cit, P.21.

ب- السياحة البيئية تركز على الحفاظ على البيئة وتثقيف المسافرين حول المناطق المحيطة المحلية، والمناطق الطبيعية المحيطة بها، وتوفر فوائد مالية مباشرة وترفع مستوى معيشة السكان المحليين¹، فالسياحة البيئية هي عملية تعلم وثقافة وتربية بمكونات البيئة، وبذلك فهي وسيلة لتعريف السياح بالبيئة والانخراط بها، أما السياحة المستدامة فهي الاستغلال الأمثل للمواقع السياحية من حيث دخول السياح بأعداد متوازنة للمواقع السياحية على أن يكونوا على علم مسبق ومعرفة بأهمية المناطق السياحية والتعامل معها بشكل ودي، وذلك للحيلولة دون وقوع الأضرار على الطرفين.²

ثالثاً: المبادئ الخاصة بالسياحة البيئية

هناك مبادئ خاصة بالسياحة البيئية تنفرد بها نوجزها فيما يلي:³

- 1- تعنى السياحة البيئية أساساً بحماية التراث الطبيعي والثقافي.
- 2- تعرّف السياحة البيئية بالتراث الطبيعي والثقافي للمنطقة المضيفة.
- 3- تقوم السياحة البيئية على إشراك المجتمعات المحلية والأهالي في عمليات التخطيط والتنمية وصنع القرارات التي توفر لهم حياة أفضل.
- 4- تتناسب السياحة البيئية والسياحة الفردية أو الزيارات المنظمة في شكل مجموعات صغيرة.

رابعاً: المبادئ العامة التي تحكم العلاقة بين السياحة البيئية والسياحة المستدامة

- 1- إيجاد نوع من التوازن بين مختلف عمليات التنمية، بدمج التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع تنمية السياحة البيئية.⁴
- 2- دعم مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية المحلية، وأخذ التكاليف والقيم البيئية بعين الاعتبار، وحماية هذه الأنشطة وتجنب الأضرار البيئية.¹

¹السياحة البيئية، متوفر على الرابط: <https://e3arabi.com/?p=508773>، تاريخ الإطلاع: 2021/08/28.

²ابراهيم بظاظو، المرجع السابق، ص 416.

³أحسن العايب، عبود زرقين، المرجع السابق، ص 147.

⁴ابراهيم بظاظو، المرجع السابق، ص 416.

- 3- التقليل من الإفراط في الاستهلاك والنفائيات: يؤدي الحد من الإفراط في الاستهلاك والنفائيات إلى تجنب تكاليف إصلاح الأضرار البيئية طويلة الأجل والمساهمة في جودة السياحة.
- 4- استخدام الموارد بشكل مستدام: يعتبر الحفاظ على الموارد واستخدامها المستدام - الطبيعية والاجتماعية والثقافية - أمراً بالغ الأهمية وله معنى اقتصادي طويل الأجل.²
- 5- مراعاة الجوانب الاقتصادية، وضمان الجدوى الاقتصادية لتنمية السياحة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية والحضارية بشكل تستفيد منه الأجيال الحالية والمستقبلية، مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة الاقتصادية للموارد البيئية وتدهورها خاصة غير المتجددة منها.
- 6- إدراك أهمية التوازن بين تحقيق المنفعة الاقتصادية والمحافظة على بيئة المواقع السياحية ، ومنع حدوث أي تدهور بين الأنشطة الاقتصادية والأنظمة البيئية، لتحقيق سياحة بيئية مستدامة.³
- والشكل الموالي⁴ يوضح مكانة السياحة البيئية مقابل السياحة المستدامة، وأنواع السياحة الأخرى:

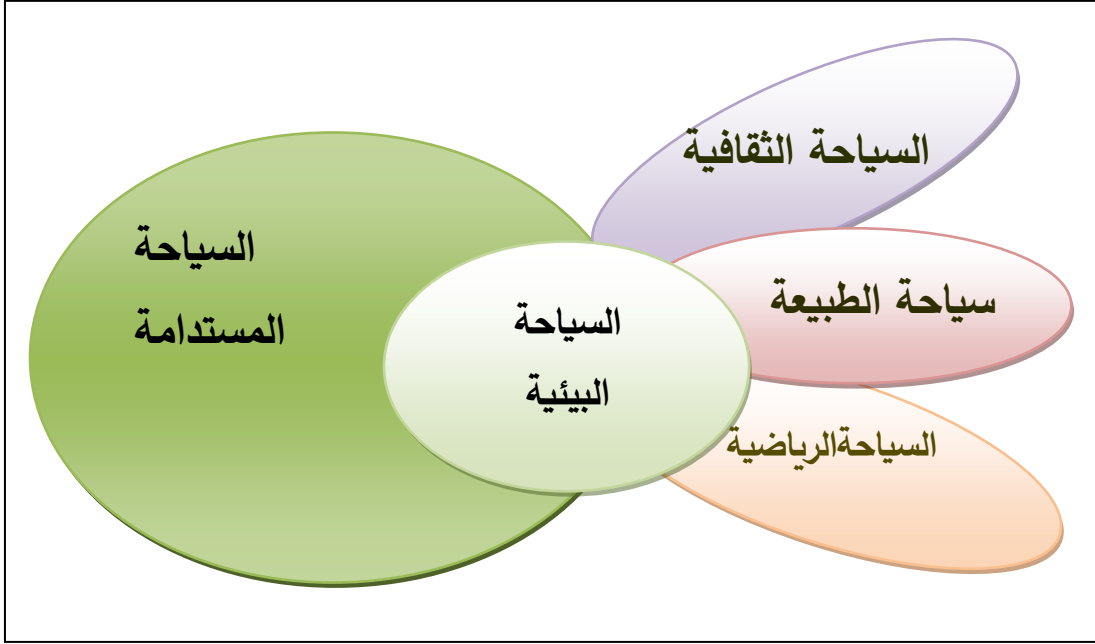
¹ Bernardo Duhá Buchsbaum, op.cit, P.8.

²Ibid, P.8.

³ عبد الله عياشي، استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2015-2016، ص 119.

⁴ Hocine Hambli, « Ecotourisme et stratégie de développement alternatif, approche conceptuelle et modèles empiriques d'un développement durable: réalités et Perspectives dans le cadre du site historique de Madaure-Khemissa (Souk-Ahras) », Annales de l'université de Béchar des Sciences Economiques Vol: 5, N°1, 2018, P. 378.

الشكل رقم 2: مكانة السياحة البيئية مقابل السياحة المستدامة وأنواع السياحة الأخرى



يتّضح لنا من خلال هذا الشّكل أنّه يوجد ارتباط كبير بين السياحة البيئية والسياحة المستدامة، حيث أنّ جميع أشكال السياحة المستدامة، يمكن أن تكون مدرجة ضمن مصطلح السياحة البيئية التي تركز أكثر على العنصر البيئي، إذن السياحة البيئية شكل من أشكال السياحة المستدامة، وليست السياحة المستدامة، وجميع أنواع السياحة يجب أن تقوم على مبادئ الاستدامة لكي تتصف بوصف السياحة المستدامة.

الفرع الثاني: آثار السياحة البيئية على أبعاد الاستدامة

تؤثر السياحة البيئية إيجابيا وسلبيا في ثلاثة أبعاد الاستدامة هي: النّظم البيئية les écosystèmes،الاقتصاديات المحليّة les économies locales، و المجتمعات المحليّة les communautés hôtes أو المجتمعات المضيفة les communautés locales

أولا: الآثار الإيجابية للسياحة البيئية على أبعاد الاستدامة

تؤثر السياحة البيئية إيجابيا على كل من البعد البيئي، البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، وسيتم فيما يلي شرح هذا التأثير.

1- الآثار الإيجابية للسياحة البيئية على البعد البيئي:

ظهرت السياحة البيئية كبديل عن السياحة الجماعية *Tourisme de Masse* التي أثبتت آثارها الوخيمة على البيئة والنظام البيئي ككل، فالسياحة البيئية جاءت للتقليل من تأثير الإنسان على الطبيعة، فوضعت مبادئ لحماية المواقع من التدهور البيئي، وذلك بدراساتها قبل القيام بزيارتها، كما تعمل السياحة البيئية على إدارة النفايات والحفاظ على الموارد الطبيعية، إذن السياحة البيئية تولد السيادة المحلية على الموارد الطبيعية، وبالتالي تعزيز حماية أفضل للتراث.¹

فلا يمكن اعتبار أن السياحة هي سياحة بيئية إلا إذا كانت تساهم في حماية البيئة الطبيعية، فعند القيام بالمشاريع الخاصة بالسياحة البيئية (مثال ذلك قرار تطوير موقع بيئي) يجب أولاً تقييم آثار العملية التنموية على البيئة الطبيعية والعمل على التقليل منها أو تفاديها.²

يمكن القول إذن، أن السياحة البيئية تحقق الاستدامة في المجال البيئي ب:³

- المحافظة على التوازن الطبيعي بعدم الضغط على المواقع الطبيعية، وبحماية الأنظمة البيئية، والعمل باستمرار على ترشيد استغلال الموارد الطبيعية، وعدم الإفراط في استهلاك الطاقة وغيرها.
- المساهمة في تحقيق الأمن البيئي بتخفيف الضغط على الموارد البيئية.
- الإبقاء على جودة البيئة، لأن السياحة البيئية تحافظ على جودة الهواء من خلال تقليل التدخين والحرائق، جودة الماء بتجنب رمي النفايات في مصادر المياه الطبيعية، الحفاظ على الموارد المائية.
- صداقة البيئة، فالسياحة البيئية سياحة مسؤولة، تتبنى ممارسات تتلاءم مع طبيعة الموقع السياحي.

¹Yasmine Benbelaid, op.cit, P.20.

² Scott Parker, Anshuman Khare, « Understanding Success Factors for Ensuring Sustainability in Ecotourism, Development in Southern Africa », Journal of Ecotourism, Vol. 4, No. 01, 2005,P.36 .

³ فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص 81.

2- الآثار الإيجابية للسياحة البيئية على البعد الاقتصادي:

تعدّ السياحة البيئية وسيلة فعّالة لتنويع الاقتصاد المحلي، حيث تعتبر محرّك نموّ قابل للتطبيق *un moteur de croissance viable*، فهي تساهم في انتعاش الاقتصاد المحلي بزيادة في معدل الصادرات وتدقّق العملة الصّعبة، كما أنّها تحارب البطالة، وتبطئ ظاهرة الهجرة والضّغط على الموارد الطّبيعيّة،¹ فهي تساعد على تحقيق تنمية محلية مستدامة، فالسياحة البيئية تشجّع على توظيف الشّباب المحليّ من خلال توظيف مرشدين سياحيين محليين من قبل الوكالات السياحيّة، وتقوم السياحة البيئية بالعمل على تقسيم الفوائد بالتساوي بين السّكان المحليين ومنظمي الرحلات، وهذا التّشارك غير موجود في السياحة التّقليديّة.²

خلاصة القول أنّ السياحة البيئية تؤثر في البعد الاقتصادي إيجابيا، بمساهمتها في انتعاش الاقتصاد المحلي بتوفير مصادر دخل بالعملة الصّعبة، وتشجع في توظيف اليد العاملة المحليّة، وتقسيم الفوائد بالتساوي بين السكان المحليين والمشاركين في تنظيم رحلات السياحة البيئية.

3- الآثار الإيجابية للسياحة البيئية على البعد الاجتماعي:

تقع المحافظة على الثقافة المحليّة وتعزيزها في قلب اهتمام السياحة البيئية، فالسياحة البيئية تعمل على تحقيق مصالح الشّعوب المحليّة بتعزيز الثقافة المحليّة وتشجيع الاستهلاك المحليّ، التّعريف بالأعراف المحليّة، توظيف مرشدين سياحيين محليين.

تؤثر السياحة البيئية أيضا في تحسين نوعيّة الحياة، وإدخال النّساء في سوق السياحة البيئية، ففي الصحراء الجزائرية مثلا أصبحت النّساء تعمل في مجال الحرف النّقليديّة، وبيع الأطعمة التّقليدية، كما تعزّز السياحة البيئية الشعور بالفخر والوعي بالثروات المحليّة.³

¹Barré, Hervé. « Le Sahara des cultures et des peuples : vers une stratégie pour un développement durable du tourisme au Sahara dans une perspective de lutte contre la pauvreté» dans UNESCO, Paris, 2003, p 39 ; disponible sur le lien :

<http://portal.unesco.org/culture/fr/files/16660/10698574653strategie.pdf/strategie.pdf>,

consulté le :29/08/2021.

² Yasmine Benbelaid, op.cit, P.21.

³ Ibid, P.22.

يتضح مما سبق أنّ السياحة البيئية تنعكس إيجاباً على البعد الاجتماعي تشجيع الثقافة المحلية، وتعزيز الإنتاج المحلي، وتوطيد العلاقات الاجتماعية بحيث تجعل المجتمعات المحلية منفتحة ولكن دون التخلي عن ثقافتهم الأصيلة، عاداتهم وتقاليدهم.

خلاصة القول أنّ السياحة البيئية تؤثر إيجابياً في أبعاد السياحة المستدامة، وهو ما يفسر ارتباط السياحة البيئية بالسياحة المستدامة أكثر من الأشكال الأخرى للسياحة.

ثانياً: الآثار السلبية للسياحة البيئية

بالرغم من اعتبار السياحة البيئية نشاطاً حميداً بيئياً لأن السياح يهتمون بالبيئة كما أن أعدادهم قليلة...، ومربحاً اقتصادياً، إلا أنه يمكنها في بعض الحالات أن تؤثر سلباً على البيئة، الاقتصاد والجانب الاجتماعي كما سنوضحه فيما يلي:

1- الآثار السلبية للسياحة البيئية على البيئة

- تفترض السياحة البيئية زيارة أماكن خاصة جداً، وهشة بيئياً، وهذا ما يؤدي إلى عدم تحمل المنطقة ضغوط الاستخدام حتى وإن كانت أعداد السياح قليلة مقارنة بأنواع السياحة الأخرى، مثل القطب الجنوبي... وغيره.
- تؤثر السياحة البيئية سلباً على بعض الحيوانات مثل المخلوقات البحرية، حيث تتأثر الدلافين والحيتان وأسماك القرش بشكل كبير بأصوات القوارب السياحية فتدفعها الضوضاء إلى رفع نبرة أصواتها التي تستخدم في التواصل بين بعضها البعض و إلى زيادة شعورها بالتوتر مما يؤثر على اتزانها النفسي.
- مشكلة القدرة الاستيعابية للموقع السياحي البيئي الذي يتمثل في أعداد السائحين وأنماط الزيارات اليومية وما يقوم به السياح من أنشطة، وهو أمر يصعب تحديده، وبالتالي يمكن أن يؤثر سلباً على البيئة الطبيعية أو يخرب الآثار التاريخية.¹

¹فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص ص 90، 91.

- قد تحدث رحلات السياحة البيئية في أوقات غير مناسبة ، مثل مواسم التكاثر أو التزاوج مما يؤثر سلبا على عملية التكاثر وبالتالي تهديد الحيوانات بالانقراض.
 - المسافة الكبيرة التي يقطعها السياح البيئيون والتي تكون غالبا بالطائرة التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة للفرد الواحد وتساهم في تغيير المناخ العالمي.
- وعليه فإن المواقع التي تمت زيارتها وتوقيت الزيارات وطبيعة علاقات الاستخدام والتأثير والمسافات المقطوعة تشير إلى أن السياحة البيئية يمكن أن تكون مضرّة للغاية.¹
- وفيما يلي بعض الأمثلة على آثار السياحة البيئية على البيئة في بعض الدول:
- في نيبال يستهلك السائح نحو ستة كيلوغرام من الحطب يوميًا من أجل التدفئة في بلد يفتقر إلى مصادر الطاقة.
 - في مصر يستهلك فندقا كبيرا للسياحة البيئية من الطاقة الكهربائية بمقدار يعادل ما تستهلكه نحو 3600 أسرة متوسطة الدخل.
 - في جزر الكاريبي تقوم السفن السياحية بإلقاء نحو 70000 طن من النفايات سنويًا في البحر.
 - في الأردن يستهلك فندقا كبيرا من الماء بمقدار ما تستهلكه نحو 300 أسرة متوسطة الحجم والدخل، في بلد يعاني من شح في موارده المائية.²
 - إذن بالرغم من أن السياحة البيئية لديها آثار إيجابية على البعد البيئي، إلا أن آثارها السلبية تكاد تغطي إيجابياتها، لأنها أصلا تتعامل مع بيئات هشة، ونظم بيئية حساسة وهو ما يفترض إعادة النظر في بعض ممارساتها.

¹ Geoffrey Wall, op .cit , P. 14.

² فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص 92.

2- الآثار السلبية للسياحة البيئية على الاقتصاد:

إن الأحجام الصغيرة للمجموعات والعدد المحدود للزيارات المطلوبة في السياحة البيئية لضمان جودة التجربة السياحية، وكذا الحد الأدنى من التأثيرات البيئية، بأسعار منخفضة، لن تترتب عنه أرباح كبيرة، حيث لا يمكن أن نتوقع أن تستفيد الاقتصاديات المحلية بشكل مستمر من عدد محدود من الزوار، فالضرورة الاقتصادية تحتم على منظمي الرحلات السياحية ومناطق المقصد السياحي زيادة حجم وعدد السياح، فإذا كانت المجموعات المكونة من عشرة سياح على ما يرام، فلماذا لا تجرب الرحلة السياحية المجموعات المكونة من اثني عشر أو أربعة عشر أو حتى عشرين؟ إذا كان الطلب موجوداً أو يمكن إنشاؤه، فسيكون من الصعب مقاومة أخذ خمسة أو عشرة مجموعات في السنة بدلاً من ثلاثة، و بالتالي؛ فإن الضرورة الاقتصادية تشير إلى النمو في اتجاه السياحة الجماعية، لأن النمو الاقتصادي عادة ما يكون هدفاً لمناطق المقصد، ومن المرجح أن يسعى مشغلو السياحة البيئية إلى تحقيق وفورات الحجم، لأنه إذا بقيت أعداد السياح صغيرة، فإنها ستحد من الآثار الاقتصادية المحلية، أيضاً في كثير من الأحيان، قد تكون السياحة البيئية هي النشاط الاقتصادي الوحيد المتاح للسكان، مما يجعلهم عرضة لصناعة متقلبة تكون قواها خارجة عن سيطرتهم إلى حد كبير.¹

يمكن القول أن الآثار السلبية للسياحة البيئية على الجانب الاقتصادي تكمن في عدم انتعاش اقتصاديات المجتمعات المحلية، بسبب العدد المحدود للسياح الذي تفرضه رحلات السياحة البيئية خاصة إذا كان الدخل الوحيد لسكان المنطقة مصدره السياحة، لكن من وجهة نظر الباحثة الأعداد القليلة للسياح لا يترتب عليها آثار وخيمة كالاستهلاك الكبير للطاقة والنفائات، وبالتالي لا يكلف المجتمع المحلي أعباء إضافية، كما أن رحلات السياحة البيئية تتميز بالبساطة وهي غير مكلفة.

¹Geoffrey Wall, op .cit , P. 17.

3- الآثار السلبية للسياحة البيئية على الجانب الاجتماعي:

قد يكون للسياحة البيئية في بعض الأحيان تأثير سلبي على تركيبة المجتمع المحلي مؤدية إلى التفكك الأسري، خير مثال على ذلك امتهان النساء مهنة الحرف التقليدية وولوجهن عالم الشغل خاصة في المناطق التي لم تعهد ذلك كالمناطق الصحراوية¹، كذلك درجة الاختلاف في العرق واللغة بين المجتمع المضيف والسياح الضيوف قد تتسبب في حدوث مشاكل اجتماعية وعدم تقبل الآخر،... وغيرها.

في بعض الحالات قد تقف متطلبات السياحة البيئية كالمحافظة على مواقعها بالقضاء على الاستخدام التقليدي للموارد كالصيد وغيرها عائقا أمام سبل عيش السكان المحليين، كذلك في غياب المهارات اللغوية والإدارية ورأسمال، ووجود أعداد قليلة من الزوار يصعب على السكان المحليين لعب دور هادف بالمشاركة والاستفادة بشكل كبير من السياحة البيئية².

إن السياحة البيئية ليست مستدامة تلقائيا،³ وحتى تكون مستدامة يجب الاهتمام بالمواقع السياحية، وإدارة جميع مصادرها، واستغلالها بالطرق المثلى، وتوفير الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين، وضمان الحفاظ على الموارد البيئية واستمراريتها للأجيال الحالية والمستقبلية، وإشراك كافة الجهات المعنية على المستوى المحلي، والإقليمي، والمركزي في أي خطة تنموية متعلقة بالسياحة البيئية مستقبلا.⁴

من كل ما سبق يمكن القول؛ بالرغم من التأثيرات السلبية للسياحة البيئية، إلا أن إيجابياتها يمكن أن تلعب دورا مهما في المحافظة على المناطق الطبيعية المهددة، وذلك بإدخال عدد

¹Yasmine Benbelaid, op.cit, P.22

²Geoffrey Wall, op .cit , P.18.

³ibid, P. 21.

⁴عرابة رابح، جهيدة دلهوم، "أهمية تفعيل وتنمية القطاع السياحي لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة - منتجع المها الصحراوي في الإمارات أنموذجا-"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 03 مارس 2018، ص283.

صغير من السّياح والقيام بجميع الإجراءات الاحترازية اللازمة، تحفيز اقتصاديات المناطق المحرومة بتوفير فرص عمل لمجتمعات المناطق المحميّة والمناطق المجاورة لها، كما أنّها تعدّ وسيلة لتعليم التربية البيئية لكلّ من السّياح والمضيفين.

ولكي تعتبر السّياحة البيئية نشاطا مستداما يساهم في التّمية المستدامة، يجب أن تتبنى جميع مبادئ السياحة المستدامة وتصبح سياحة بيئية مستدامة، وهي جوهر العلاقة بين السياحة البيئية، والسياحة المستدامة.

والجدول التالي¹ يلخص أهداف الاستدامة في السّياحة البيئية .

جدول رقم: (1) أهداف الاستدامة في السياحة البيئية

<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز حماية البيئة من خلال (تقييم الأثر والتخطيط البيئي، جودة الهواء، تقليل النفايات وتصريف القمامة ومياه العواصف، ومياه الصرف، والحفاظ على المياه، وتقليل طاقة المباني، وتقليل طاقة النقل، الحد الأدنى من التأثير على الحياة البرية) - توفير التّعليم البيئي. - زيادة الوعي البيئي العام. - تعزيز المواقف والسلوكيات الصحية تجاه الطّبيعة 	<p>أهداف الاستدامة البيئية للسّياحة البيئية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز المشاركة الفعّالة للسكّان المحليين - تمكين السكان المحليين باحترام ثقافتهم، تشجيع الاحترام والتواصل بين المجتمعات المضيفة والسّياح. 	<p>أهداف الاستدامة الاجتماعيّة والثّقافيّة للسّياحة البيئية</p>

¹ من إعداد الطالبة بناء على: الرابط: <https://www.gdrc.org/uem/eco-tour/eco-sust.html> ، تاريخ

الإطلاع: 2022/08/30.

<ul style="list-style-type: none"> - المساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية. - خلق وظائف دائمة للسكان المحليين. - التوزيع العادل للإيرادات. - الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية. 	<p>أهداف الاستدامة الاقتصادية للسياحة البيئية</p>
---	--

المبحث الثاني: من السياحة المستدامة إلى السياحة البيئية المستدامة

السياحة المستدامة نشاط يوازن بين تلبية احتياجات السياح، وبين متطلبات سكان المنطقة المضيفة، من خلال المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية من أجل الآجال الحالية، والمستقبلية، وترتبط السياحة البيئية بالسياحة المستدامة بمبادئ مشتركة بينهما. ومبادئ أخرى خاصة بالسياحة المستدامة فقط، وبما أن السياحة البيئية ليست مستدامة تلقائياً، وعملاً بتوصيات المنظمة العالمية للسياحة الرامية إلى أن تكون جميع أنواع السياحة مستدامة، فهنا بدأت جهود الدول تسير في اتجاه جعل السياحة البيئية مستدامة، وأصبحت الدول حالياً تتكلم عن سياحة بيئية مستدامة. فما هي يا ترى مقومات السياحة البيئية المستدامة، معوقات تحقيقها، والحلول المقترحة، واستراتيجيات تحقيق سياحة بيئية مستدامة.

المطلب الأول: مقومات السياحة البيئية المستدامة

تعتبر البيئة بأشكالها المختلفة؛ الطبيعية، الاصطناعية والاجتماعية عوامل الجذب السياحي للسياحة البيئية المستدامة، لما توفره من مقومات طبيعية تبرز عناصر الجمال للأماكن السياحية، تستغله المنظومة الاصطناعية لتجعل منه بيئة سياحية تتوفر فيها كل مقومات السياحة البيئية المستدامة، تسعى من خلال هذه المقومات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وسوف نتعرض فيما يلي لكل من مقومات السياحة البيئية المستدامة في فرع أول، ثم العلاقة التبادلية بين السياحة البيئية والمحميات الطبيعية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مقومات السياحة البيئية المستدامة

تقوم السياحة البيئية وتزدهر بتوفر مجموعة من الإمكانيات، وتعتبر هذه الإمكانيات عوامل جذب للسياح، لأنها تحقق تطلعاتهم وتغذي فضولهم في الحصول على تجربة سياحية فريدة من نوعها¹. ويمكن تقسيم هذه المقومات إلى مقومات بيئية طبيعية، مقومات بيئية اصطناعية، مقومات تاريخية وثقافية.

أولاً: مقومات بيئية طبيعية

تتمثل المقومات البيئية الطبيعية في :

1- المناخ:

يعدّ المناخ ذا أهمية بارزة في السياحة البيئية على مستوى العالم ، فهو يعتبر إماماً عامل جذب أو طرد للسياح ، فكلما كان البلد المضيف يتمتع بالتنوع المناخي كلما ساعد ذلك في ممارسة الأنشطة السياحية ذات الصلة بالبيئة، كما أنّ الخصائص الجوية تلعب دور مهم في اتخاذ قرار السائح و المكان المرغوب زيارته ممّا يشكّل متعة للكثير من السياح².

2- المسطحات المائية:

"المسطحات المائية هي المياه الجارية فوق سطح الأرض على شكل غطاءات سطحية رقيقة من المياه أو في أخاديد لا يتجاوز عمقها بضع سنتيمترات"³، وتعدّ المسطحات المائية

¹ ليلي بوحديدي، إلهام يحيوي، " دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة: التجربة المصرية نموذجاً"، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجلفة، العدد السابع، 25 جوان 2017، ص 7.

² سمية بوغنيم، سليمة محي الدين، لحرش أيوب التومي، "السياحة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، المركز الجامعي بأفلو، الأغواط، العدد الرابع، مارس 2020، ص 104.

³ هاشم جعفر عبد الحسن، " أثر السياحة البيئية في تنمية الموارد الطبيعية السياحية دراسة ميدانية"، مجلة الإدارة والاقتصاد/ the journal of Administration and Economic، السنة السابعة والثلاثون، العدد 100، 2014، ص 302.

بكافة أنواعها (المحيطات، البحار، البحيرات والأنهار) واحدة من أهم مقومات الجذب للسياحة البيئية، فسواحل العالم تعدّ وجهة للكثير من السياح الذين يرغبون في التمتع بمناظرها، كما أنّ المسطحات المائية تساهم في انتشار و ازدهار السياحة الحموية العلاجية بسبب خصائص مياهها التي تساعد في شفاء بعض الأمراض.¹

3- المناطق الجبلية والمرتفعات:

المناطق التي يبلغ ارتفاعها 2500 متر أو أكثر تصنف على أنها جبال. أما المناطق التي تتراوح ارتفاعاتها ما بين 305 و 2500 متر فتسمى جبلية إذا كان بها منحدرات شديدة أو توجد بها سلسلة عريضة من الارتفاعات في منطقة صغيرة (نطاق الارتفاع المحلي) أو كلاهما. هناك الكثير من الوديان المرتفعة والهضاب التي تقل ارتفاعاتها عن 2500 متر ولا يوجد بها منحدرات أو نطاق ارتفاع محلي، ومع ذلك لا تصنف على أنها جبال .

تتميز المناطق الجبلية بوجود مجموعة من التنوع المناخي والنباتات الخضراء، كما تختلف النظم الايكولوجية الجبلية حسب طبيعة السلسلة الجبلية، ودرجة التعرض للشمس والرياح والارتفاعات التي توجد بها الأقاليم المعتدلة وشبه الاستوائية أو الاستوائية.²

وبالرغم من الخصائص الطبيعية الهامة التي تتمتع بها المناطق الجبلية والتي تؤهلها لكي تكون مقومات جذب هامة للسياحة البيئية المستدامة، إلا أنّها تعاني من التهميش وافتقار سكانها للخدمات الأساسية خاصة في البلدان النامية، وعليه فالسياحة البيئية المستدامة يمكن أن تلعب دورا رائدا في انتشار هذه المناطق من عزلتها، من خلال تحويلها إلى مقومات جذب لعشاق البيئة خصوصا مع الانتشار الواسع للسياحة في المناطق الجبلية.

¹ ليلي بوحديدي، إلهام يحيوي، المرجع السابق، ص 23.

² منظمة الأغذية والزراعة الفاو، الموقع الرسمي: <http://www.fao.org>، تاريخ الإطلاع: 2021/04/14.

4- الصّحاري

تعرف الصّحراء بأنّها: " تلك المساحة من الأرض التي تفتقر إلى الغطاء الخضري أو يقل فيها بشكل واضح ذلك الغطاء، وهي التي يقل فيها المطر بدرجة كبيرة بحيث أن نسبة التبخر فيها أعلى بكثير من نسبة الأمطار، وتتميز الصحراء بأن للرياح فيها دورا كبيرا باعتباره عاملا جيولوجيا في النقل والترسيب، بالإضافة إلى أنّ الصحاري تتميز بالتفاوت الكبير بين درجات الحرارة في الليل والنهار، والأمطار فيها نادرة متقطعة إلا أنّها قد تجيء أحيانا على شكل سيول جارفة".¹

وتعدّ الصّحاري واحدة من أهمّ المقومات الطبيعيّة للسياحة البيئيّة التي تجذب لها السيّاح البيئيين كل عام في إطار ما يسمّى بالسياحة البيئيّة الصّحراويّة التي تقوم على الموارد الطبيعيّة الموجودة في الصّحراء كالزّمال والكثبان الصّحراويّة والهضاب الموجودة في الصّحراء... إلخ ، ويعدّ الوطن العربي من الوجهات المميّزة في السياحة البيئيّة الصّحراويّة نظرا لتواجد مساحات كبيرة ومميّزة من هذه الصّحاري أبرزها الصّحراء الكبرى التي تغطّي جزءا كبيرا من الدّول العربيّة الواقعة في شمال إفريقيا (موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر).²

الصّحراء نظام بيئي متكامل تعيش فيه الكائنات الحيّة مع الموجودات الأخرى بشكل متكامل ومتداخل إن اختلّ جزء منه اختلّ النّظام ككل، يتميز هذا النظام بهشاشة بالغة الحدّة، ورقّة متناهية تبدأ بالعوامل الطبيعيّة، وربما تنتهي عند نمو وتكاثر الكائنات الحيّة التي تعيش في مثل هذه البيئات. لذا فتحويل الصّحراء إلى منطقة جذب للسياحة البيئيّة البيئية يتطلّب اتّخاذ العديد من الإجراءات نوجزها فيما يلي:

¹ زكرياء خنجي، الصحراء نقطة جذب للسياحة، متوفر على الرابط:

<http://www.alwasatnews.com/news/343960.html>، تاريخ الإطلاع : 2021/07/29

² ليلي بوحديدي، إلهام يحيوي، المرجع السابق، ص 23.

- وضع إجراءات صارمة لحماية الصحراء والكائنات الموجودة بها من التصحر، والزحف العمراني والاستيطان وما شابه ذلك، كذلك المحافظة على التنوع الحيوي في الصحراء من نباتات وحيوانات، تحويل بعض الأراضي الصحراوية إلى محميات طبيعية، وضع الحدود والضوابط والقوانين والأنظمة لتلك المحميات والمساحات المقررة للسياحة البيئية الصحراوية لحمايتها من الآثار المترتبة على المواسم السياحية.
- وضع القوانين والأنظمة لتشجيع السياحة البيئية المستدامة في البلاد والتركيز على السياحة البيئية للمناطق الصحراوية.
- الحاجة إلى التركيز على السياحة البيئية المستدامة للمناطق الصحراوية كجزء مميز في السياحة العامة والسياحة المستدامة.
- تشجيع الدراسات والأبحاث المتعلقة بموضوع التنمية المستدامة وخصوصاً فيما يتعلق بالسياحة البيئية في الصحراء.¹

5- الحياة البرية (النباتات والحيوانية)

يقصد بالحياة البرية أشكال حياة الحيوانات والنباتات التي لا يتدخل الإنسان فيها، ويلعب عدم التدخل هذا دوراً أساسياً في الحفاظ على التوازن الطبيعي للحياة على كوكبنا الذي تعرضت بيئته للتدمير في عدة مناطق،² وهي من أهم المقومات في صناعة السياحة البيئية المستدامة، وتعتبر مكوناً أساسياً في منظومة التنوع البيئي في الكون، ومع تزايد الأخطار المحدقة بهذه الأجناس، أخذ الاهتمام بالحياة البرية يتزايد من طرف السياح البيئيين من العلماء والباحثين المهتمين بدراسة الأجناس البرية.

¹زكريا خنجي، المرجع السابق.

²الحياة البرية، متوفر على الموقع: <https://www.dw.com>، تاريخ الإطلاع: 2021/04/15

6- المحميات الطبيعية

تُعرف المحميات الطبيعية بأنها مساحات كبيرة ومتنوعة تضم أنظمة بيئية ومناطق طبيعية، يتم الحفاظ عليها ويُوقف في حدودها أي نشاط للإنسان من شأنه أن يؤدي إلى تدهورها، من أجل حماية مكونات كافة النظم البيئية خاصة الحيوانات والنباتات المهتدة بالانقراض.¹

وتعتبر المحميات الطبيعية أهم مقوم من مقومات السياحة البيئية لذا سوف يتم تناولها بشيء من التفصيل:

أ- مفهوم المحمية الطبيعية:

مصطلح المحمية الطبيعية من المصطلحات الحديثة، طرح أول مرة في مؤتمر المحيط الحيوي الذي انعقد في باريس من عام 1968 بدعوة من منظمة اليونسكو،² لكن المصادر التاريخية تشير إلى أن فكرة المحميات الطبيعية قديمة في التاريخ، فمنذ آلاف السنين اعتبرت بعض الأراضي في بعض الدول مقدسة، وفي العالم العربي كان السكّان مقسمون في مجموعات وكل مجموعة أو قبيلة تتولّى حماية ينابيع المياه و المراعي و الأشجار القائمة حولها، و تستأثر القبيلة برعي مواشيتها و الشرب من مياه المحمية الخاضعة لحمايتها.

وبالرجوع إلى أوائل عهد الإسلام نجد أن الرسول (صلى الله عليه و سلم) أعلن منطقة "النقيع" منطقة محمية، وأنشأت الولايات المتحدة الأمريكية من حوالي 149 سنة أول منتزه قومي هو منتزه "يللوستون" في ولاية "وايومينغ" عام 1872:³

وهناك عدة تعاريف للمحميات الطبيعية، اخترنا منها ما يلي:

¹سمير حامد الجمال، الحماية القانونية للبيئة، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 171،

²كمال قويدر، "أدوات حماية البيئة والمحميات الطبيعية دراسة حالة حظيرة ثنية الحد بتسيميلت"، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعرييج، العدد 01، ديسمبر 2014، ص 133.

³جبار بوكثير، بسمة مناخ، "مكانة المحميات الطبيعية ضمن مقومات السياحة المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المركز الجامعي عبد الحميد بوصوف، ميلة، مارس 2018، ص 313.

- تعرّفها القوانين الصّادرة بشأن حماية البيئة و مواردها في دول الخليج بأنها: " المنطقة أو المناطق التي تحددها الجهات المختصة بالدولة للمحافظة على الكائنات الفطرية في البر و البحر من حيوان أو طير أو نبات"¹.
- تعريف الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة سنة 1969 " الأقاليم التي تحتوي على نظام أو عدد من الأنظمة البيئية، لم تعرف التغيير بسبب الاستغلال البشري و التي بدورها تعطي فصائل النباتات و الحيوانات و المواقع الجيولوجية فائدة خاصة من الجانب العلمي و التربوي و الترفيهي أو التي توجد فيها مناظر ذات قيمة جمالية كبيرة"².
- كما تعرف بأنها: "مساحة من البر أو البحر مكرسة خصيصا لحماية و صيانة التنوع البيولوجي و الموارد الطبيعية من خلال وسائل قانونية فعالة"³
- من كلّ ما سبق يمكن تعريف المحميّة الطبيعيّة كالآتي: نطاق يضم كائنات حية مختلفة سواء كائنات نباتيّة، حيوانيّة، بريّة أو بحريّة، يتمتع بحماية قانونية خاصّة لوقف أي نشاط للإنسان من شأنه أن يؤدي إلى تدهوره.

ب- أصناف المحميات الطبيعية:

قام الاتّحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة في سنة 1982 بتصنيف المحميات الطبيعية على المستوى الدولي إلى 10 أنواع ، كما وضع شروطها وفقا للمعايير والمتطلبات الدوليّة والخصائص الوطنيّة ، وبع عشر سنوات من الممارسات الميدانية أوصى المؤتمر الرابع العالمي للحدائق الطبيعية والمناطق المحمية أثناء انعقاده في فنزويلا سنة 1992 بتعديل أنواع تلك

¹كمال قويدر، المرجع السابق،ص135

²جيهان فؤاد محمد محمود،" رؤية مستقبلية لتنمية السياحة البيئية (المحميات الطبيعية) في ضوء التصميم الصناعي"، مداخلة مقدمة بالمؤتمر الدولي السابع "التراث والسياحة و الفنون بين الواقع و المأمول " ، شرم الشيخ ،أبريل 2021، ص 863.

³كمال قويدر، المرجع السابق،ص135.

المحميات، فأصدر الاتحاد الدولي لصون الطبيعة التصنيف الجديد خلال عام 1994¹، حيث صنفها إلى ست مجموعات رئيسية هي:

- محمية طبيعية برية ذات الطابع العلمي أي تدار لأغراض علمية أو حماية القفار

Strict Nature Reserve, Wilderness Area.

- حدائق وطنية أو منتزه وطني **National Park** وهو منطقة محمية تدار أساسا لحماية الأنظمة البيئية و الترويحية.

- محمية الأثر الطبيعي **National Monument** وهي محمية يتم إدارتها أساسا لحماية مظاهر طبيعية معينة من خلال إجراءات إدارية تدخلية.

- محمية إدارة الأنواع المائل **Species Management Area Halitat**.

- محمية المناظر الطبيعية و الأرضية و البحرية **Protected Landscap /Seascape** تكون الغاية منها حماية المناظر الطبيعية البرية و البحرية.

- محمية إدارة الموارد **Managed Ressource Protected Area** تدار لغرض الاستخدام المستدام للمنظومات الايكولوجية الطبيعية².

3- أهمية المحميات الطبيعية:

تكتسي المحميات الطبيعية أهمية بالغة من عدة نواحي:

أ- من الناحية الجمالية:

موقع طبيعي سياحي وترفيهي يسمح للجمهور بالتمتع بالموارد الطبيعية والنظم البيئية والمناظر الخلابة والتراث الحضاري.

ب- من الناحية العلمية والتربوية:

تعتبر المحميات الطبيعية مخابر مفتوحة للبحوث والدراسات العلمية المتخصصة.

¹جيهان فؤاد محمد محمود، المرجع السابق، ص 864.

²محمد زبير، مراد بريك، فتحة بوزيان، المرجع السابق، ص 88.

ج- من الناحية الأيكولوجية:

المحمية الطبيعية تستهدف المحافظة على التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية، وحماية الأنواع الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض.

كما تساهم في المحافظة على صحة الإنسان من خلال توفير الإطار البيئي المناسب، والمحافظة على البيئة كذلك بالحد أو التقليل من التلوث، تطبيق أفضل وسائل التخطيط لمواجهة الكوارث الطبيعية كالجفاف و الفيضانات، الزلازل والبراكين.¹

يرى الخبراء أنّ إنشاء المحميات الطبيعية يساهم في انتشار كميات كبيرة من الرطوبة ويخفف من شدة الأشعة الضوئية والضوضاء، يمنع التصحر، كما تعمل كمصدات للرياح وتعتبر مأوى لكثير من الطيور.

كما تساهم المحميات الطبيعية في تحقيق الأمن الغذائي و إنتاج المواد الأولية للصناعات التحويلية والصيدلانية،² وهي مناطق لجذب السياح وزيادة المردودية الاقتصادية.³

ومنذ ستينيات القرن الماضي أصبح من الضروري على كل دولة أن تقوم بتسجيل محمياتها في اليونسكو،⁴ وذلك لتوفير الدعم الدولي للبلد لحماية المنطقة من التهديدات الخارجية، ومن العمليات العسكرية وإبعاد المعارك عنها.⁵

خلاصة القول المحميات الطبيعية أهم مقومات السياحة البيئية المستدامة، وهي مناطق محددة الأبعاد تحتوي على حيوانات، نباتات، طيور وكافة أشكال الحياة الفطرية، يهدف إنشاؤها إلى تحقيق فوائد بيئية، اقتصادية واجتماعية، مصنفة إلى ستة أصناف بحسب الغرض التي

¹ جبار بوكثير، بسمة مناخ مناخ، المرجع السابق، ص315.

² كمال قويدر، المرجع السابق، ص134.

³ ورودة خلاف، " النظام القانوني للمجالات المحمية في الجزائر"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني العاشر المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية البويرة، ومخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، بتاريخ 22 و 23 جانفي 2018، ص4.

⁴ سلطان فولي حسن، " السياحة البيئية في مناطق المحميات الطبيعية في مصر"، ط1، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسة والاقتصادية، برلين، ألمانيا، السياحة والبيئة في الوطن العربي، أية مساهمة في التنمية المستدامة، أبريل 2021، ص19.

⁵ أهمية المحميات الطبيعية، متوفر على الموقع: <https://almoheet.net>، تاريخ الإطلاع: 2022/08/30.

أنشأت من أجله، لها أهمية كبيرة من الناحية الجمالية، العلمية، الإيكولوجية، الاقتصادية،... وغيرها.

4- شروط اعتبار المناطق محميات طبيعية:

يجب توفر عدة مؤهلات في مناطق معينة تستدعي جعلها محميات طبيعية نوجزها فيما يلي:

- الغنى بالتنوع البيولوجي.
 - التنوع الجيولوجي و البيئة المتميزة مثل **The Great Valley-California-USA** الوادي العظيم بكاليفورنيا و التميز هنا سواء بالقيمة أو بالندرة أو بنوع معرض للانقراض.
 - أهمية الحيوانات التي تعيش فيها كمصادر وراثية.
 - توفر العوامل التي تساعدنا لتكون مخبرا علميا للأبحاث البيئية و العلمية، أي اشتمال المنطقة على مواقع لها أهمية للبحوث العلمية طويلة الأمد.
 - إمكانية الاستغلال السياحي البيئي.
 - إمكانية تقديم مصادر دخل للسكان المحليين دون تعريض مكونات الموقع لخطر التدهور والانقراض اشتمال المناطق على مواقع أثرية.¹
- من بين الشروط كذلك لاعتبار المنطقة محمية طبيعية هو ملائمة المكان لإنشاء المحمية ويشتمل هذا العنصر على ما يلي:
- عزلة عن المؤثرات الخارجية المدمرة للبيئة.
 - قبول المكان سياسيا واجتماعيا ودعمه من السلطات المحلية والقومية.
 - إمكانية متابعة الأنشطة التعليمية والسياحية والترفيهية.
 - مدى توافق الاستخدام الحالي والمستقبلي للمحمية وسهولة إدارة المكان بالتنسيق مع الجهات والأجهزة الحكومية².

¹عبد الرحمن محمد علي الغامدي، المحميات الطبيعية، كلية الآداب والعلوم ببلجرشي، قسم الأحياء، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية، متوفر على موقع أكاديمية نايف، <https://www.academia.edu/>، تاريخ الإطلاع: 2021/08/30، ص11.

²كمال قويدر، المرجع السابق، ص135.

إذن هنالك شروط لاعتبار منطقة ما محمية، تفترض حماية خاصة، لأهمها الغنى بالتنوع البيولوجي والحيوي، أهمية الكائنات النباتية والحيوانية التي تعيش فيها، إمكانية استغلالها كموقع سياحي بيئي دون الإضرار بما تحتويه من طرف السكان المحليين وكذلك السياح، وأخيرا يجب أن يتوفر شروط تلائم إنشاء المحمية الطبيعية.

ثانيا: مقومات بيئية اصطناعية

يقصد بالمقومات البيئية الاصطناعية كل ما يشيده الإنسان في المحيط الذي نعيش فيه، والذي يجسد علاقة التفاعل بين الموارد البيئية والإنسان وهي تتمثل في:¹

- 1- مشاريع البنى التحتية كالمولدات الكهربائبة، والمجاري المائية، والطرق،..... وغيرها.
- 2- مشاريع البنى الفوقية والمتمثلة في المظاهر العمرانية والحضارية الحديثة كالمدن والقرى السياحية والمنتجعات، الحدائق والفنادق، والموتيلات،...
- 3- وسائل النقل المختلفة البرية والبحرية والجوية.

يمكن القول أن المقومات البيئية الاصطناعية ترتبط البيئة الاصطناعية كمقوم للسياحة البيئية المستدامة بمدى التقدم الاقتصادي والتكنولوجي والحضاري للدول.

ثالثا: المقومات التاريخية والثقافية

سوف نتطرق إلى المقومات التاريخية في نقطة أولى، ثم المقومات الثقافية في نقطة ثانية:

¹مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى صناعة السياحة والتنمية الريفية - من منظور تنموي وبيئي، المرجع السابق، ص

1- المقومات التاريخية

يقصد بالمقومات التاريخية أو المواقع والآثار المصنفة التاريخية قديمة أو حديثة، فالقصور أو القلاع غالبا ما يحيط بها محيط بيئي من حدائق ومياه وأحيانا محميات تجذب السياح البيئيين، كما يمكن في حدود معينة استخدام القلاع والقصور التاريخية بمثابة نزل أو بيوت ضيافة للسياح البيئيين.

2- المقومات الثقافية

يقصد بالمقومات الثقافية تاريخ وديانات ومعطيات السكان المحليين، وعاداتهم وتقاليدهم، أنظمة عيشهم أزيائهم وفولكلورهم ولهجاتهم ولغاتهم وهي عناصر جذب قوية للسياح البيئيين اليوم.¹

وترتبط البيئة الاصطناعية كمقوم للسياحة البيئية المستدامة بمدى التقدم الاقتصادي والتكنولوجي والحضاري للدول.

الفرع الثاني: العلاقة التبادلية بين السياحة البيئية المستدامة والمحميات الطبيعية

تعتبر المحميات الطبيعية أهم المقومات الطبيعية للسياح البيئية، تلعب دورا فعالا في تنشيط السياحة البيئية المستدامة، شهدت السياحة البيئية تطورا كبيرا ونموا في عدد السائحين البيئيين في السنوات الأخيرة في المحميات الطبيعية، وهذا ما يوضح الارتباط الوثيق بين السياحة البيئية المستدامة ومناطق المحميات الطبيعية، حيث تؤثر السياحة البيئية سلبا وإيجابا على هذه المناطق.

¹فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص ص، 73، 74.

أولاً: التأثير الإيجابي والسلبى للسياحة البيئية على المحميات الطبيعية

يظهر التأثير الإيجابي للسياحة البيئية على المحميات الطبيعية من خلال اعتبارها أداة لحماية البيئة والتّقافات المحليّة إلى جانب الفوائد الماديّة، حيث تساعد السّياحة البيئيّة المناطق المحميّة في توفير الأموال اللاّزمة لحماية التنوّع البيولوجي والنّظام البيئي إجمالاً والتّراث الثقافي، كما تساهم إيرادات السياحة البيئية في تحسين نوعية حياة المجتمعات المحلية.

أما التأثير السّلبى فيتجلّى من خلال ضغط السّائحين على الموارد الطبيعيّة واستنزافها مثل التربة وموارد المياه، والغطاء النباتي والحياة الحيوانية البحرية، كتدمير الشواطئ بواسطة السفن و المراكب السياحية وتدمير الشعب المرجانية من خلال أعمال الغوص، أعمال البناء و التعمير وإزالة الغطاء النباتي لإقامة الطرق أو إنشاء المعسكرات الخاصة بإقامة السائحين.¹

من كل ما سبق يمكن القول أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين السّياحة البيئيّة والمحميات الطبيعيّة؛ المحميات الطبيعيّة تعدّ منطقة جذب سياحيّة ومن بين مقومات السّياحة البيئيّة، كما تساهم في نجاح السياحة البيئية، أما هذه الأخيرة فتؤثّر إيجاباً و سلباً على المحميات الطبيعيّة تبقى التأثيرات الايجابية هي العامل الفاعل، وتجب الإشارة إلى أنه توجد علاقة طردية بين السائحين وعدد المحميات وتنوعها.

ثانياً: مساهمة المحميات الطبيعيّة في تحقيق السّياحة البيئيّة المستدامة

تساهم المحميات الطبيعية في تحقيق سياحة بيئية مستدامة من خلال ما يلي:

- تحافظ على استقرار بيئة هذه المناطق بالتقليل من الفيضانات أو الجفاف كما تحمي التربة من الانجراف.
- ضمان الإنتاج واستمرار التوازن البيئي.
- المساهمة في تطوير البحوث العلمية المتعلقة بالأحياء البرية والنظم البيئية.

¹سلطان فولى حسن، المرجع السابق، ص ص، 218، 219.

- المساهمة في التنمية المستدامة للمناطق النائية والاستغلال الأمثل للأراضي الهامشية.
- المساهمة في التربية البيئية من خلال التوعية البيئية في مناطق المحميات.
- تسهيل التنزه والاستجمام.¹

من كل ما سبق: يمكن القول أن الاهتمام بإقامة المحميات الطبيعية أصبح حتمية ضرورية للدول التي تتطلع لتحقيق السياحة البيئية المستدامة و ترقيتها مع الحفاظ على الموارد والنظم البيئية. لكن لتحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء المحميات الطبيعية يجب مراعاة بعض الأمور منها: مراعاة الطاقة الاستيعابية للمحمية بتحديد عدد من الزوار الوافدين إليها و مواقيت الزيارات وردع كل من يحاول التعدي أو إتلاف مكوناتها، كذلك إدارتها إدارة تليق بمكانتها في السياحة البيئية المستدامة، وفيما يلي عرض لكيفية حماية المحميات الطبيعية وإدارتها:

أ- حماية المحميات الطبيعية:

حماية المحميات الطبيعية ضرورة حتمية لتحقيق وتطوير السياحة البيئية المستدامة، لذلك يجب اتخاذ الإجراءات التالية:

- تنفيذ خطط لإدارة المحمية وتتوافق هذه العملية مع تنفيذ إجراءات الحماية التي تمنع استخدام المحمية من طرف السكان الذين يستفيدون من الموارد الطبيعية للمحمية، وذلك بإيجاد بدائل معيشية للسكان المحليين لمواجهة حاجاتهم وتحسين مستوى معيشتهم.
- تفعيل دور الجمعيات البيئية كأن تقوم مثلا بتولي إدارة المحميات الطبيعية بصورة مباشرة تحت رقابة وزارة البيئة وتوجيهها.
- وضع سياسات وتشريعات تمنع التعدي على حدود المحمية الجغرافية أو عليها.
- منع استخراج أي من المواد إلا في حالة القيام بأبحاث علمية ويكون بموافقة السلطات المختصة.
- منع الرعي والصيد وقطع الأشجار.²

¹ عبد الرحمن محمد علي الغامدي، المرجع السابق، ص 10.

² جبار بوكثير، بسمة مناخ، المرجع السابق، ص 316.

- منع إحداث أي تغيير في هيئة المنظر أو الموقع الطبيعي، إلا بعد الحصول على ترخيص.¹

ب- إدارة المحميات الطبيعية:

كل دولة من دول العالم تسعى جاهدة لسن القوانين ووضع الأطر المناسبة لإنشاء المحميات الطبيعية والوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة المخصصة لكل محمية، ولا يخفى أن هناك تباين كبير في تطبيق نظام المحمية من بلد لآخر، وعموما فالنظام الإداري للمحميات الطبيعية يشمل العناصر الأساسية التالية:

- **الإدارة:** تعين السلطات الرسمية هيئة لإدارة المحمية سواء كانت لجنة أو مجلس أو أي هيئة تتولى تسيير المحمية من الناحية الإدارية والتنسيق مع مختلف الفاعلين في القطاع.

- **التجهيزات والبنى التحتية:** يجب أن تتوفر لدى المحمية التجهيزات الضرورية من آلات وعتاد، كما يجب شق الطرقات وتوفير المواصلات داخل المنتزهات وخارجها لتسهيل الوصول إليها، مع توفير مباني ومساكن للجهاز الإداري العامل في المحمية ومن الضروري كذلك تجهيز المحمية بالمباني الضرورية كالفنادق لاستقبال الزائرين القادمين من أماكن بعيدة.

- **الموارد المالية:** لكي تستمر المحمية الطبيعية وتتطور، يجب أن تتوفر ميزانية مالية كافية، قد تتعدد مصادر هذه الموارد المالية كان تكون من الوزارة الوصية، أو الجمعيات المعنية بحماية البيئة، وقد يساهم في تمويلها ماديا الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة والدول المتقدمة، كما أن بعض الموارد يمكن أن تأتي من الرسوم المفروضة على الزوار.²

¹ علي زين الدين، دور المحميات الطبيعية في تنمية السياحة البيئية في لبنان، مجلة الدفاع الوطني، العدد 81، سنة 2012، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content> تاريخ الاطلاع: 2021/11/11.

² علي زين الدين، المرجع السابق.

ثالثاً: تجارب واقعية عن السياحة البيئية المستدامة في المحميات الطبيعية

يتم فيما يلي عرض بعض تجارب السياحة البيئية المستدامة في المحميات الطبيعية، التي قامت بها بعض الدول:

1- تجربة محمية "ضانا" بالأردن في السياحة البيئية.

سنقوم في هذا الفرع بالتعريف بنموذج السياحة البيئية «ضانا» الأردن:

أ- التعريف بمحمية " ضانا " :

تقع محمية ضانا والقرية المجاورة لها في جنوب محافظة الطفيلة، وتبعد عن مدينة عمان حوالي 200 كم من جهة الجنوب، تأسست في عام 1989، وتم تسجيلها رسمياً لدى الدولة الأردنية كمحافظة محمية، ومنذ ذلك الوقت صمّم هذا الموقع كنموذجاً مستداماً للسياحة البيئية بالنسبة للعالم، وبرنامجاً اقتصادياً مربحاً للناس الذين يقطنون القرية المجاورة، يضمّ الموقع بيئة نباتية تتضمن 703 نوعاً مثل أشجار البلوط والصنوبر والشّيح والعرعر...، والعديد من الحيوانات ما يعادل 215 نوعاً مثل الغزال النوبي وغزال الجبل، الذئب والثعالب والأرانب البرية...، وغيرها بالإضافة إلى 38 نوعاً من الزواحف، ويمتاز الموقع بمناطق مناخية متنوعة حيث يزيد ارتفاع الجبال عن 1500 متر وتنزل منخفضة إلى صحراء وادي عربة¹، تغطّي المحمية مساحة 320 كم مربع، وفي عام 2009 أدرج اسمها في لائحة التراث العالمي الخاصة بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم². وتمحورت أهداف تجربة مشروع " ضانا" بالأردن في السياحة البيئية في:³

- إدارة الموقع بصورة مستدامة.
- تحديد نوعية الزوّار المستهدفة.
- إشراك المجتمع المحلي في المشروع.

¹مصطفى يوسف كافي، التنمية السياحية، المرجع السابق، ص193.

²المرجع نفسه، ص 194

³فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص 201.

ب- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشروع محمية "ضانا":

- يعمل في محمية ضانا ما يقارب 50 موظفا جميعهم من السكان المحليين، بحيث يكتسبون دخل مالي بالإضافة إلى خبرة وثقافة من خلال التدريب المتواصل لتأهيلهم علمياً وعملياً، ومن خلال اتصالهم بالزوار من مختلف أنحاء العالم.
- استطاعت مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي قامت بها المحمية أن توفر مصادر دخل بديلة لما لا يقل عن 70 عائلة من سكان المنطقة.¹
- إنشاء مشاريع اقتصادية صغيرة تمثلت في صناعة الحرف اليدوية من الحلي المصنوعة والمشكلة من تصاميم النباتات وحيوانات المحمية، هدفها التعبير عن ثقافة المجتمع المحلي كما وفرت فرص عمل للسكان.
- الاستفادة من ثمار أشجار المشمش في صناعة المربي، وتجفيف الأعشاب الطبية وبيعها في الدكاكين.
- صنع الشموع لاستخدامها في النزل البيئية كوسيلة إضاءة بدل الإضاءة الصناعية.²

2- مشروع "منتج كينغ فيشر" بجزر فريزر - أستراليا:

سنستعرض فيما يلي لمشروع "منتج كينغ فيشر" كنموذج للسياحة البيئية المستدامة:

أ- التعريف بمشروع "منتج كينغ فيشر":

يقع ميناء وقرية كينغ فيشر على الساحل الغربي من جزر فريزر المعلقة على قائمة التراث العالمي لليونسكو، على بعد 250 كم شمال برزين، يتكون الموقع من 65 هكتار و152 غرفة و75 فيلا و114 سريرا للاستخدام في نزل، وقاعة للزوار النهاريين، وقرية للموظفين، و3 مطاعم وقاعة مؤتمرات تتسع لحوالي 300 شخص. بني المنتج وفق إرشادات بيئية صارمة بهدف توفير مكان للزوار يتوافق مع حساسية النظم البيئية في الجزيرة.³

¹فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص 203.

²مصطفى يوسف كافي، التنمية السياحية، المرجع السابق، ص 197.

³فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص 204.

ب-التصميم:

- منذ البدء في تنفيذ هذا المشروعتم بذل جهد في التصميم لتخفيف الضغط البيئي والوصول إلى مستوى عال من التداخل البيئي، وذلك من خلال:¹
- 1- تم تصميم الطّرق والمباني متناسقة مع بيئة المنطقة، ونمطها المعماري ومحيطها الجغرافي والنباتي، بحيث تم تخطيطها وتنفيذها حول الأشجار الرئيسية تحاشيا لقطعها.
 - 2- تم تصميم المجمع المركزي للفندق بدون تكييف، وتم إدخال نظام التهوية الطبيعيّة من خلال الفتحات المتعدّدة، بحيث تفتح في الصيف، أما في الشّتاء تغلق لحصر الحرارة وتمثيل ظاهرة البيت الزجاجي.
 - 3- جميع الغرف والمناطق العامّة تم تصميمها بحيث يدخلها أكبر حجم من الإضاءة الطبيعيّة ولا تحتاج للإضاءة الصناعيّة.
 - 4- منع التدخين في جميع الغرف، لكن يمكن توفير غرف للمدخّنين عند الطلب.
 - 5- عمل ممرّات خشبيّة معلقة أو ممرّات أرضيّة مغطّاة بقطع خشبيّة، لتقليل الأثار السلبيّة على الكثبان الرّمليّة والمستنقعات.
 - 6- محطة لتنقية مياه الصرف الصحيّ بطريقة طبيعيّة.
- أ- المنافع البيئية والاقتصادية والاجتماعية للمشروع:
- تخفيف الأثر البيئي: تم تقادي أمراض التربة المستوردة، وذلك باستخدام تربة المنطقة أو تربة مصرح بنقلها من الأرض الرئيسيّة، والمواد الطبيعيّة التي أزيلت من الموقع تم استعمالها في إعطاء الموقع مظهره الطبيعي.
 - تشكيل التضاريس: تم استعمال النباتات الطبيعيّة من المنطقة ذاتها أو المناطق المحيطة كما أزيلت العديد من النباتات من موقع البناء ووضعت في مستنبت خاص بالمنتج ليم إعادة زراعتها لاحقا بحيث يعمل المستنبت على تزويد المنتج بالنباتات المحليّة لغرض تشكيل التضاريس.

¹ فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص ص، 205، 206.

- الماء: يتم معالجة المياه في محطة التنقية الخاصة بالمنتج، ومن ثم تصريفها عبر ممر رملي كبير، حتى لا تتأذى الطبيعة من مكوناتها.
- الطاقة: يوجد مفتاح على شكل بطاقة يشغل الطاقة في كل غرفة وهذا يضمن أن تغلق الطاقة بالكامل عندما تكون الغرفة شاغرة، أما وحدات التكييف فيتم التحكم بها يدويا مما وفر ما يقارب من 500.000 كيلو واط من الطاقة سنويا وهو ما يعادل استهلاك 100 منزل سنويا.
- النفايات: جميع النفايات المنتجة يتم فصلها وضغطها وتخزينها في الموقع، وإرسالها للأرض الرئيسية لإعادة تدويرها.
- خلق شراكات ومنافع: قام المنتج بإنشاء لجنة استشارية من المجتمع المحيط وجميع الفئات المستهدفة، لكي يضمن علاقات طيبة متواصلة مع جماعات البيئة والسكان الأصليين والمقيمين الذين تم تمثيلهم في هذه اللجنة كما شجع المنتج برامج الأبحاث المتعلقة بالبيئة والسياحة البيئية وقد اشتملت خطة المنتج على إقامة العديد من البرامج والمبادرات الثقافية لزيادة الوعي البيئي.
- الموظفون: يتوفر برنامج لتدريب الموظفين على كيفية التعامل مع البيئة، وذلك من خلال عرض أشرطة فيديو تثقيفية.
- التواصل مع الزوار: وظف المنتج 13 دليلا سياحيا لتوجيه وترويج وتطبيق التعليمات للزوار.¹

المطلب الثاني: معوقات، حلول واستراتيجيات تحقيق السياحة البيئية المستدامة

تواجه السياحة البيئية المستدامة العديد من المعوقات التي تعرقل تطورها وتقدمها، كما أنّها تضر بالمقومات السياحية سواء الطبيعية منها أو التاريخية أو الثقافية التي تعتبر عامل جذب أساسي للسياح، فالتلوث البيئي بجميع أنواعه يؤثر على النظم البيئية التي تعتبر من مقومات السياحة البيئية المستدامة، بالإضافة إلى المعوقات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية نتناولها

¹فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص 207، 206.

في الفرع الأول من هذا المطلب، أما المطلب الثاني خصصناه إلى الحلول المتوفرة لمواجهة هذه المعوقات وتحقيق سياحة بيئية مستدامة.

الفرع الأول: معوقات بيئية

الهدف الرئيسي للسياحة البيئية هو الحفاظ على البيئة ولكن لسوء الحظ غالبًا ما تكون تحديًا في حد ذاتها، السياحة البيئية تأخذ السياح إلى أماكن جديدة وفي بعض الحالات إلى النظم البيئية التي لم يمسهما البشر نسبيًا¹، وهذا ما يؤدي إلى حدوث معوقات بيئية نلخصها فيما يلي:

أولاً: التلوث البيئي

يؤثر التلوث البيئي بجميع أنواعه سلبيًا على المقومات السياحية، حيث يؤدي إلى تقويض جاذبيتها، كما أنّ تلوث المقاصد السياحية أيّ كان نوعها؛ شواطئ، غابات، حدائق، مناطق حضرية... يجعلها بيئات غير صحية وغير صالحة للاستجمام وهذا ما يجعل السياح البيئيين يجتنبونها.²

ثانياً: تدهور النظام البيئي وهبوط مستوى الثروات السياحية الطبيعية

التفاعل بين البيئة الجديدة والسياح يمكن أن يعطلها، فعلى سبيل المثال يمكن للبشر تخويف الفريسة وتعطيل أنماط صيد المفترس، كما يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الموارد مثل الطعام والماء... التي تشكل ضغطًا على البيئة وتؤدي إلى شح الموارد البيئية، كما ارتبطت زيادة حركة السير على الأقدام بإمكانه إلحاق الضرر بالنباتات وجودة التربة.³

¹السياحة البيئية، متوفر على الموقع: <https://e3arabi.com/?p=508773>، تاريخ الإطلاع: 2021/11/11

² مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى صناعة السياحة والتنمية الريفية - من منظور تنموي وبيئي، المرجع السابق، ص 253.

³ What is ecotourism, disponible sur le lien: <https://www.conserve-energy-future.com/challenges-solutions-future-trends-ecotourism.php>, consulté le: 11/11/2021.

إذن فنقص الموارد الطبيعيّة و الضغط على البيئّة، إلحاق الضرر بالحياة البريّة والنباتية كلّهُ يؤدي إلى التدهور البيئي وهبوط مستوى الثروات كعناصر جذب سياحيّ، يشكل عائقاً أمام استدامة السّياحة البيئيّة.¹

كذلك تعتبر التغيرات المناخية الزلازل والبراكين والكوارث الطبيعيّة، تدهور البيئّة بالتصحر وقطع الأشجار وحرق الغابات ، الصيد الجائر والاستهلاك غير الرشيد للكثير من الموارد الطبيعيّة والأحياء الفطريّة هذا ما يؤدي إلى تناقصها وانقراض الكثير منها وتدمير الكثير من المحميات الطبيعيّة وكل هذه تعدّ عوامل أساسيّة لاستدامة السّياحة البيئيّة.²

الفرع الثّاني: معوّقات أخرى

هناك معوّقات غير بيئيّة تؤثر سلباً على السّياحة البيئيّة المستدامة يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: معوّقات اجتماعيّة

1- نقص الوعي والتوعية الشّعبيّة بأهميّة السّياحة البيئيّة لدى معظم السّكان المحليين الأصليين يؤدي إلى انتشار السلوكيات الخاطئة التي تصدر سواء عن جهل أو عن عمد في بعض الأماكن السّياحيّة، تؤثر سلباً على السّياح وبالتالي تدمّر مجهودات ضخمة تبذلها الدّولة من أجل إنعاش السّياحة البيئيّة.³

2- التحوّل التدريجي في ثقافة السّكان الأصليين بسبب التفاعل المستمرّ بينهم وبين السّياح البيئيين الأجانب لأن أغلبهم يعملون كمرشدين سياحيين ، وهذا ما يؤدي إلى ذوبان وتلاشي الثقافة المحليّة التي تعتبر من مقومات السّياحة البيئيّة.⁴

¹مصطفى يوسف كافي، التنمية السّياحيّة، المرجع السابق، ص 119.

²مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى صناعة السّياحة والتنمية الريفيّة - من منظور تنموي وبيئي، المرجع السابق، ص 254.

³المرجع نفسه، ص 253.

⁴What is ecotourism, disponible sur le lien : <https://www.conserve-energy-future.com/challenges-solutions-future-trends-ecotourism.php>, consulté le : 11/11/2021.

3- النمو السكاني والزحف العمراني، فمع تزايد عدد السكان يزداد الطلب على الحاجات الأساسية مثل المياه، الوقود، الطعام، والحاجة أيضا إلى إقامة تجمعات سكنية بسرعة فائقة وبطريقة عشوائية غير منتظمة، لا يراعى فيها الذوق العام وهذا ما يشكل ضغطا كبيرا على البيئة الصناعية والطبيعية، كما أن الزحف العمراني يشكل خطرا كبيرا على مواقع التراث الحضري ويشوه المناطق السياحية.

ثانيا: معوقات سياحية

نقص الأمن والاستقرار السياسي وتواجد الإرهاب وانتشار الحروب التي تسبب الكثير من الكوارث و المشاكل وتؤدي إلى تدمير البيئات الطبيعية والاصطناعية وتدهورها وقد تستمر الحروب لمدة طويلة ويستمر معها الخراب و تشريد المجتمعات والعنصرية وتهديد البقاء البشري...، فالدول التي تعاني من نقص الاستقرار السياسي والاجتماعي وعدم الإحساس بالأمن يفقدها الطابع السياحي البيئي.¹

ثالثا: معوقات اقتصادية

- الافتقار إلى إستراتيجية واضحة المعالم حول السياحة البيئية وآفاق تطورها تحدّد ما يجب القيام به.²
- ضعف موقع السياحة البيئية في الخطط التنموية المحلية مما يقلل من أهميتها و يؤدي ذلك إلى قلة المشاريع المنجزة وتواضع نوعية المنشآت والخدمات وقصور في المرافق الأساسية والبنى التحتية السياحية كل هذا يضعف السياحة البيئية ويهددها.
- إهمال المناطق الأثرية ومناطق التراث والتقصير في أعمال الصيانة والترميم، انخفاض وتدني مستوى النظافة وانخفاض مستوى الوعي الصحي في المدن ومناطق السياحة البيئية.

¹مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى صناعة السياحة والتنمية الريفية - من منظور تنموي وبيئي، المرجع السابق، ص255.

² المرجع نفسه، ص 255.

- ضعف وعدم انتظام النقل البري والبحري والجوي وعدم وصوله إلى مناطق الجذب السياحي ، وزيادة تكاليفه وتكاليف الإيواء.¹
 - عدم الاستقرار الاقتصادي وما يتبعه من انخفاض في معدلات النمو، وارتفاع نسبة البطالة والتذبذبات في أسعار الصرف للعملة الرئيسية، يؤدي إلى العزوف عن القيام برحلات سياحية².
 - تزايد عدد منظمات السياحة البيئية التي تعمل من أجل الربح: تنمو السياحة البيئية كل عام مما يعني أن هناك المزيد من الشركات والمنظمات كل عام تنضم إلى عربة السياحة البيئية باسم الترويج للسياحة المستدامة، ومع ذلك فإن بعض هذه المنظمات تعطي الأولوية فقط لجني الأرباح على الحفاظ على النظم البيئية التي تقوم بجولاتها، أصبح البعض مهملًا في الالتزام بالسياسات الصديقة للبيئة مما جذب المزيد من السياح إلى إنفاق الأموال على خدمات المنظمة بدلاً من إعطاء الأولوية لمواقع السياحة البيئية.³
- يمكن القول مما سبق أن السياحة البيئية تواجه عدّة معوقات تحول دون تطوّرها، وهي عديدة يمكن تصنيفها إلى معوّقات بيئية وهي التي تؤثر سلباً على المقومات الطبيعية البيئية ولعلّ أخطرها على الإطلاق التلوث البيئي بكافة أشكاله وأنواعه، ومعوقات أخرى تضم المعوقات الاجتماعية أهمها نقص الوعي البيئي بأهمية السياحة البيئية لدى السكان المحليين، ذوبانوتلاشي الثقافة المحليّة في الثقافة الأجنبية، وفي بعض الأحيان عدم تقبل السكان المحليين ثقافة الأجانب وعدم تقبلهم، أما المعوقات السياسية فتتجلى بشكل واضح في مشكلة انعدام الأمن والحروب التي تضرب معظم الدول، عدم الاستقرار السياسي الداخلي وحدوث حروب أهلية، أما المعوقات الاقتصادية فأخذ النصيب الأكبر لعل أهمّها ضعف المشاريع التنموية المحلية وقلة المنشآت والهياكل في مواقع السياحة البيئية، هذه المعوقات تحتاج إلى حلول جذرية واستراتيجيات واضحة المعالم لتقويضها.

¹مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى صناعة السياحة والتنمية الريفية - من منظور تنموي وبيئي، المرجع السابق، ص 256.

²مصطفى يوسف كافي، التنمية السياحية، ص 116.

³السياحة البيئية، متوفر على الموقع: <https://e3arabi.com/?p=508773>، تاريخ الإطلاع: 2022/08/16

وهناك في رأي الباحثة ما هو أهم من هذه المعوقات ككل وهي انتشار الأمراض والأوبئة، مثلما حدث مع انتشار جائحة كوفيد 19 التي لم تعرقل السياحة فقط، بل عرقلت الحركة الاقتصادية العالمية، وعصفت باقتصاديات جميع دول العالم لذا يجب لأخذ بعين الاعتبار الوضعية الصحية الوبائية السائدة في العالم وفي الدول في التخطيط للسياحة، واستمرار اشتراط جواز السفر الصحي في السفر والسياحة.

المطلب الثالث: حلول واستراتيجيات تحقيق السياحة البيئية المستدامة

تستدعي التحديات والمشكلات التي تواجه مشاريع تطوير السياحة البيئية المستدامة، ضرورة القيام بحلول إجرائية فعالة للارتقاء بمعايير الاستدامة والمحافظة على مقومات السياحة البيئية المستدامة. كما أن الإيرادات السياحية في الدول المتقدمة كبيرة مقارنة بالدول النامية، رغم توفّر هذه الأخيرة على عناصر الجذب السياحي، وعلى مقومات سياحية كبيرة تفوق تلك الموجودة في الدول المتقدمة، وهذا راجع إلى مراعاة هذه الأخيرة توفر مجموعة من الشروط لممارسة السياحة البيئية المستدامة، والتي تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي، وعليه سوف نتطرق بالدراسة في الفرع الأول إلى الحلول، وفي الفرع الثاني إلى الاستراتيجيات.

الفرع الأول: حلول إجرائية لتحقيق السياحة البيئية المستدامة

تتضمن الحلول الإجرائية لتحقيق السياحة البيئية المستدامة مجموعة من الإجراءات التنظيمية للسيطرة على المشكلات والتحديات المتنامية، كسن التشريعات والقوانين اللازمة، وغيرها، كما يجب تبني إجراءات خاصة بالتوعية والتعليم البيئيين، وتوسيع دور السكان المحليين للحد من سيطرة الشركات الكبرى، وضع برامج وخطط تنمية لصيانة الموارد الطبيعية، وأخيرا العمل على إنشاء مكاتب ووكالات سفر متخصصة في السياحة البيئية.

أولاً: إجراءات تنظيمية

يرى المختصون في مجال البيئة والقضايا البيئية ضرورة تبني معايير دولية لاعتماد المؤسسات التي تمارس أنشطة في مجالات السياحة البيئية والبيئة، كما دعا هؤلاء المتخصصين

إلى سنّ تشريعات وقوانين وتنظيمات للسيطرة على المشكلات والتحديات المتنامية التي تواجهها أنشطة وبرامج السياحة البيئية المستدامة. كما طالبوا بإنشاء هيئة أو مجلس تنظيمي يشرف على القضايا البيئية وتنظيم الأنشطة المرتبطة بها.¹

يمكن القول أن الإجراءات التنظيمية تتعلق بتبني معايير دولية، وسن تشريعات وقوانين تحكم سير المؤسسات التي تمارس أنشطة في مجال السياحة البيئية والبيئة، للسيطرة على المشكلات المتنامية التي تواجهها أنشطة وبرامج السياحة البيئية المستدامة، كما يجب أن تخضع مؤسسات السياحة البيئية إلى هيئة أو مجلس تنظيمي يتولى الإشراف عليها وتنظيم الأنشطة المرتبطة بها، وهذه الإجراءات جدّ منطقية لتجنب الفوضى في التسيير، والخضوع لإجراءات منظمة منصوص عليها قانوناً، وتشرف عليها هيئة مختصة.

ثانياً: إجراءات خاصة بالتوعية والتعليم

تتميز مواقع السياحة البيئية بطبيعة خاصة، وجدّ حساسة، وبما أن السياحة البيئية تتضمن مكّون تربوي، فيجب وضع إجراءات خاصة بالتوعية البيئية للسياح والزوّار بالخصائص البيئية للمواقع السياحية المبرمج زيارتها في رحلاتهم السياحية، وتوعيتهم بكيفية التعامل مع الموارد البيئية الحساسة، كما تتضمن هذه الإجراءات تدريب وتكوين مرشدين سياحيين قادرين على الموازنة بين تلبية رغبات السياح من جهة، وحساسية مواقع السياحة البيئية من جهة أخرى.²

يمكن القول أن هذا النوع من الإجراءات تتعلق بالتوعية والتربية البيئية لكل من السياح المتوجّهين إلى مقاصد السياحة البيئية، من طرف مرشدين سياحيين يخضعون بدورهم لعملية تدريب وتكوين من أجل الموازنة بين تلبية رغبات السياح وبين عدم الإضرار بمواقع السياحة البيئية، وهنا من المفترض كذلك فتح مراكز تدريب مختصة في التربية البيئية، والتوعية بممارسات السياحة البيئية.

¹مصطفى يوسف كافي، التنمية السياحية، المرجع السابق، ص 156.

²المرجع نفسه، ص 157.

ثالثاً: إجراءات توسيع دور المجتمعات المحليّة والسيطرة على الشركات الكبرى التي تحتكر العوائد الماليّة لأنشطة السّياحة البيئيّة

هذا النوع من الإجراءات يتعلق بتوسيع دور المجتمع المضيف والسكان المحليين في عملية تنمية السياحة البيئية المستدامة، بالاستفادة من مشاريع اقتصادية صغيرة يتولون إدارتها لتجنب احتكار الشركات، حيث أشارت الإحصائيات إلى أن الشركات الاحتكارية في نيبال وزمبابوي تحصل على أكثر من 90% من عائدات السّياحة البيئيّة بينما يحصل السّكان على أقل من 5%.¹

إذن نستنتج أنه من الضروري اعتماد مثل هذه الإجراءات كتسهيل تقديم القروض بدون فوائد، وتقديم امتيازات لامتصاص البطالة والفقر، ووضع حد لاحتكار الشركات، لأن استدامة مشاريع السياحة البيئية يفترض مشاركة واسعة من السكان المحليين، المفترض فيهم الدراية بالمنطقة السياحية أكثر من غيرهم.

رابعاً: إجراءات صيانة وإدارة الموارد الطّبيعيّة

من أجل صيانة وحماية وإدارة الموارد الطبيعية، يجب وضع برامج وخطط تنمويّة فعّالة، كمنح منظمات و جمعيات المحافظة على البيئة أدواراً واسعة في التخطيط لمشاريع السياحة البيئية، وبتنفيذ برامجها.²

إذن هذه الإجراءات تتطلب المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمشاريع السياحة البيئية المستدامة، مشاركة جمعيات ومنظمات المحافظة على البيئة، وكذا جميع الأطراف الفاعلة كالسكان المحليين والباحثين والمختصين في مجال السياحة والبيئة.

¹مصطفى يوسف كافي، التنمية السّياحيّة، المرجع السابق، ص 157.

² المرجع نفسه، ص 157.

خامساً: إنشاء وكالات سفر ومكاتب سياحية متخصصة بالسياحة البيئية في جميع أرجاء العالم

يهدف تطوير برامج السياحة البيئية المستدامة، يفترض إنشاء وكالات سفر ومكاتب سياحية متخصصة في السياحة البيئية وعلى دراية بمواقعها في جميع أرجاء العالم، لها موارد بشرية مدربة ومؤهلة لتوجيه السياح لمواقع السياحة البيئية، وذلك على غرار ما تقوم به بعض الشركات العالمية المتخصصة مثل (Frontier) (World Expeditions) و Explore (Worldwide)¹.

نستنتج من هذا النوع من الإجراء أن خصوصية السياحة البيئية، واختلافها عن بقية أنواع السياحة الأخرى، يستدعي أن تكون وكالات السياحة ومكاتب السفر التي تنظم رحلاتها مختلفة عن الوكالات والمكاتب السياحية المروجة لأنواع السياحة الأخرى، من حيث عالميتها وتخصص مرشديها في مجال السياحة والبيئة لكي يستطيعوا أن يقدموا خدمة سياحية نوعية تتناسب مع مبادئ وممارسات السياحة البيئية.

الفرع الثاني: استراتيجيات تحقيق السياحة البيئية المستدامة

إن تطبيق مفهوم السياحة البيئية المستدامة، يستدعي إدراج البعد البيئي ضمن مرتكزات مشاريعها، لذلك اتجهت الدول حديثاً لتطبيق استراتيجيات حديثة شبيهة بالمحمية الطبيعية التي تعتبر قديمة نوعاً ما بالمقارنة مع هذه الاستراتيجيات التي تعتبر صديقة للبيئة، وذات جدوى اقتصادية عالية، مثل شواطئ الرابطة الزرقاء، شهادة الإيزو، والفندق البيئي.

أولاً: شواطئ الرابطة الزرقاء

العلم أو الرابطة الزرقاء هو برنامج تطوعي دولي رائد لإصدار شهادات بيئية، تملكه وتديره مؤسسة التعليم البيئي (FEE)، وهي مؤسسة عالمية غير حكومية، تمنح شهادة العلم الأزرق

¹مصطفى يوسف كافي، التنمية السياحية، المرجع السابق، ص 156، 157.

للشواطئ والمراسي التي تتبع معايير صارمة تهتم بجودة المياه، والتعليم والمعلومات البيئية والإدارة البيئية إلى جانب السلامة والخدمات.¹

ومنذ طرح "الراية الزرقاء" في سنة 1987 أصبحت معياراً مرجعياً دولياً معترفاً به، وشارةً منشودةً تحوّلت إلى رمزٍ للجودة يعرفه السياح وشركات الرحلات السياحية على حدٍ سواء.

1- شروط الحصول على العلم الأزرق

لكي يرفع العلم الأزرق على الشواطئ والفنادق السياحية يجب أن تتوفر شروط وهي: يجب أن يكون الشاطئ طبيعياً ولم يتمّ التدخّل فيه اصطناعياً، كما لا يجب المساس بمعالمه الطبيعيّة، ولم تستعمل فيه تكنولوجيات مضرّة بالبيئة.

2- التزامات شواطئ الراية الزرقاء

يترتب عن حمل الراية الزرقاء جملة من الالتزامات نوجزها فيما يلي:²

- أ- **جودة المياه:** وتعني أنّ المياه في هذه الشواطئ قد جرى فحصها، وقد اجتازت الفحص بدرجة مياه "ممتازة" للسباحة وخالية من مياه الصرف الصحي أو التلوث الصناعي.
- ب- **الإدارة البيئية:** وتعني أنّ كل شاطئ من هذه الشواطئ قد استوفى معايير النظافة، ويخضع على نحو دائم لنظام إدارة بيئية.
- ت- **السلامة والخدمات:** وتعني أنّ الشواطئ التي ترفع شارة "الراية الزرقاء" تتميز بتوفير ترتيبات ومعدّات السلامة الشاملة، مثل مُنقذِي السباحة أو معدّات الإنقاذ المتاحة للاستخدام.
- ث- **الوعي والإعلام البيئي:** تعرض هذه الشواطئ المعلومات المرتبطة بالنظم البيئية الساحلية ومدوّنات السلوك الخاصة بالشواطئ، وجودة المياه في أماكن بارزة لفائدة رواد الشواطئ.

¹ برنامج الرصد والتنبؤ لبلدية دبي الساحلية، متوفر على الموقع الإلكتروني:

<http://www.dubaicoast.dm.gov.ae/ar-ae/beaches/about-the-blue-flag-program>، تاريخ الإطلاع: 2020/04/22.

² شواطئ الراية الزرقاء في اليونان، متوفر على الموقع الإلكتروني:

<http://visitgreece-ar.com/ar/seaside/blue-flag-beaches/>، تاريخ الإطلاع: 2020/04/22.

إذن تعتبر الشواطئ الزرقاء اتجاها حديثا لممارسة السياحة البيئية المستدامة، وهو نظام بيئي حديث تنتهجه الدول للمحافظة على الحق في بيئة نظيفة وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: شهادة الإيزو

الإيزو IZO هو اسم المنظمة الدولية للتقييس (International Organization for Standardization) التي تأسست سنة 1947، وتقع إدارتها في سويسرا وهي عبارة عن سلسلة معايير بيئية توفر مقاييسا لمختلف نظم الإدارة البيئية التي تسعى لحماية البيئة.¹

وحتى يمكن الحصول على الفعالية يجب الحصول على شهادة الإيزو IZO 14000، IZO 9000، وذلك من خلال:²

- إنشاء نظام متكامل لإدارة حماية الحق في بيئة نظيفة و العمل على التحسين والتطوير المستمر لنظام إدارة البيئة.
- التأكد على الالتزام بمبدأ الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المختلفة.
- تنفيذ برامج التدريب ونشر الوعي البيئي.
- تطبيق كافة القوانين والتشريعات الصادرة بخصوص حماية الحق في بيئة نظيفة.

ثالثا: الفندق البيئي أو الإيكولوجي

برز الاهتمام العالمي في السنوات الأخيرة بتطبيق أحدث النظريات المعمارية التي تهدف إلى تحقيق التكامل بين العمارة والبيئة والتي سميت بالعمارة الخضراء (Green Architecture) وهي تصميم المبنى بأسلوب يحترم البيئة ويقلل من استهلاك الطاقة والموارد النافذة ومن تأثير الإنشاء والاستعمال على البيئة، وتعتبر العمارة البيئية أو العمارة الخضراء ثمرة التفاعل الكامل و الوثيق بين المواطن والعوامل البيئية من حوله وفريق التصميم البيئي، حيث تحقق للمواطن

¹ ماهو الإيزو، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.qrsegy.com/?news> ، تاريخ الإطلاع: 2022/08/30.

² مصطفى يوسف كافي، السياحة المستدامة (السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة)، المرجع السابق، ص 221.

الحدّ الكافي من متطلّباته البيئية والحدّ الأدنى من التلوث البيئي والحدّ المقبول من الشروط الصحيّة اللازمة لمعيشته، وهو ما ينعكس بدوره على درجة نوعيّة وكفاءة البيئة، ومدى انتماء المواطن لتلك البيئة والتزامه ووعيه بالمحافظة عليها،¹ ومن العمارة البيئية كفكرة وتصميم في مجال السياحة البيئية ظهر ما يسمى "بالفندق البيئي أو الإيكولوجي Ecolodge" حيث تتّجه معظم الفنادق العالميّة، خاصّة في المجتمعات الغربية نحو تطبيق شعار الفنادق الخضراء أو الفنادق البيئية Green Hotels لتحقيق مبادئ السياحة البيئية المستدامة، وهي تهتم بالبيئة وترشد استهلاك الموارد الطاقوية.²

1- تعريف الفندق البيئي

"الفندق البيئي (الإيكولوجي) مكان للإقامة يعتمد على الممارسات البيئية السليمة ويقدم نشاط الاستهلاك يكون وفق أشكال مبتكرة مع تشجيع الإنتاج بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعى البيئة إلى تحقيقها".³

كما يمكن تعريفه بأنّه: "نوع جديد من المباني السياحيّة والذي يوفر خبرة تعليميّة للسائح عن الحياة الطّبيعيّة والثّقافيّة المحيطة ويزيد العلم والمعرفة بالبيئة الطّبيعيّة المحيطة وما بها من مظاهر".⁴

¹ منصور سيد مرعي و أبو القاسم محمود طه، العمارة البيئية للمسكن التقليدي والمعاصر في ظل العمارة المستدامة، متوفر على الموقع: www.arch.sustainable.blospot.com، تاريخ الإطلاع: 2020/04/22.

² عبد القادر ابراهيم عطية حماد، " تعزيز مفهوم الممارسات الخضراء في القطاع الفندقي لضمان التنمية السياحية المستدامة- حالة دراسة الفنادق في محافظات قطاع غزة -"، مجلة العلوم الإسلامية للبحوث الإنسانية، غزة، فلسطين، المجلد 23، العدد 01، يناير 2015، ص 271.

³ حميدة بوعموشة، " الفنادق الخضراء كأداة لتحقيق السياحة المستدامة - دراسة حالة-"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 1، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص 321.

⁴ منير خروف، فريحة ليندة، ريم ثوامرية، الفنادق البيئية كأبرز أدوات السياحة البيئية المستخدمة لتحقيق التنمية المستدامة - نزل فينان الأردن عن شركة Ecohotels نموذجاً، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثاني المحكم ذو الترقيم الدولي ISBN حول: السياحة كآلية في للتنوع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة - الواقع والمأمول-، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة، يومي 11، 12 ديسمبر 2018، ص 10.

وعليه يمكن تعريف الفندق البيئي بأنه الفندق الذي يسعى أن يكون أكثر ملائمة للبيئة، من خلال الاستخدام الفعال للطاقة والمياه والموارد والحدّ من النفايات، والمصمم وفق معايير تتلاءم مع خصائص المنطقة.

2- العوامل التي يجب مراعاتها عند تصميم الفندق البيئي

يجب أن يراعى في تصميم الفندق البيئي عدّة عوامل نوجزها فيما يلي:

أ- العوامل العامة:

- إقامة الفنادق البيئية في منطقة طبيعيّة جذّابة بعيدا عن ضوضاء وصخب المدينة.
- توافق الفندق البيئي في شكله، ومضمونه مع البيئة المحيطة به، والحضارة الخاصة بالمنطقة، ومع اعتبارات المكان بشكل عام.
- أن يحترم الموارد الطبيعيّة والثّقافيّة للموقع، وأن يعمل على تقليل الأثر البيئي لمكوّناته ويزيد من قيمة هذه الموارد .
- استخدام المواد والمنتجات المعاد تدويرها، ومن الأحسن أن تكون محلية الصنع توفيراً في التكلفة
- عدم المغالاة في استخدام الأضواء ومصادر الترفيه الصّاخبة، أو التي تكون باعثة على نوع من الإزعاج.¹
- يستخدم وسائل تكنولوجية بسيطة لتوفير الاحتياجات الوظيفيّة بالاستعانة باستراتيجيات حفظ الطّاقة.
- أن يستخدم الموارد المحليّة بالموقع .
- تجنب المواد المستهلكة للطاقة والمؤثّرة سلباً على البيئة .
- مراقبة ومتابعة الأثر البيئي للمشروع في جميع مراحلها.
- السماح بالتوسع المستقبلي مع أقلّ تغيير في الموقع.²

¹حميدة بوعموشة، المرجع السابق، ص 322.

²ابراهيم بظلظو، المرجع السابق، ص 401.

ب- العوامل الطبيعيّة: وتتمثّل في:¹

- وذلك بتوفير مساحات كبيرة تكون تهويتها طبيعيّة، وعزل مناطق توليد الحرارة عن مناطق الإقامة.
- توجيه أسطح المباني بعيدا عن أشعة الشمس السّاخنة.
- تقليل حركة الرياح للحفاظ على أكبر قدر ممكن من الهواء الدافئ في المناطق الباردة، والأخذ بعين الاعتبار التهوية المطلوبة لخفض درجة الحرارة داخل المبنى طبيعيا وذلك في المناطق الحارّة والجافّة.
- احترام مبدأ التنوّع في الحياة الطبيعيّة، للارتقاء بالبيئة الحضريّة من خلال منظومات البيئة في مجال الهواء وفي مجال الأرض و مجال الماء.

ت- العوامل البشريّة: أهم هذه العوامل:²

- حماية الموارد التراثية والمقومات التاريخيّة، وذلك بإعادة استخدام المباني التاريخيّة للحفاظ عليها.
- الحفاظ على الخلفية العرقية والاجتماعيّة، بحيث يتم إدخال الثقافة المحليّة في التصميم العمراني للفندق البيئي، وتجنب إدخال تصاميم جديدة غريبة عن قيم المجتمع المحليّ.
- اتخاذ الإجراءات الأمنيّة اللازمة ضد الأوبئة والأمراض باستخدام وسائل طبيعيّة.

يمكن القول مما سبق أن؛ الفنادق الخضراء تراعي في إنجازها عدة عوامل تتفق كلها مع معايير الاستدامة، وهذا ما يؤدي إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتخفيض التأثيرات السلبية على البيئة وتوفير جو صحي وكسب رضا السياح، وهو ما تسعى لتحقيقه السياحة البيئية المستدامة.

¹ مصطفى يوسف كافي، السّياحة المستدامة (السّياحة الخضراء و دورها في معالجة ظاهرة البطالة)، المرجع السّابق، ص 242.

² المرجع نفسه، ص 243.

3- الفرق بين الفنادق التقليدية والفنادق الخضراء

أجريت دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية على مجموعة من الفنادق الفاخرة والصغيرة Small Luxury Hotels ، حيث أظهرت هذه الدراسة اتجاه رواد هذه الفنادق في المحافظة على البيئة ، وأكدت على أهمية اهتمام الفنادق بحماية البيئة والمحافظة عليها والاتجاه نحو السياحة المستدامة لكسب مزيدا من النزلاء.

اشتملت الدراسة على عينة مختارة من 270 فندقا فاخرا صغيرا في دول الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وأستراليا وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

- 70% من السياح الأمريكيين لديهم الرغبة بدفع 150 دولارا إضافيا في الفندق الذي يهتم بشؤون البيئة ويضعها ضمن أولوياته.¹

نستنتج من هذه الدراسة أن السائح لا يهتم مساحة الفندق بقدر ما يهتم مدى اهتمامه بشؤون البيئة، فهو على استعداد لدفع مبالغ إضافية مقابل الحصول على خدمات صديقة للبيئة، وهذا التوجه في حد ذاته يعدّ مكسبا لأصحاب الفنادق التي تهتم بالبيئة من أجل استقطاب مزيدا من السياح وتحقيق مزيدا من الربح المالي من جهة، والحفاظ على البيئة وحماية مواردها من جهة أخرى.

يمكن توضيح الفرق بين الفنادق الخضراء والفنادق التقليدية من خلال الجدول التالي:²

¹مصطفى يوسف كافي، السياحة المستدامة (السياحة الخضراء و دورها في معالجة ظاهرة البطالة)، المرجع السابق، ص 239.

²حميدة بوعموشة، المرجع السابق، ص 323.

الجدول رقم(2): المقارنة بين الفنادق التقليدية والفنادق البيئية (الخضراء)

عنصر المقارنة	الفنادق التقليدية	الفنادق البيئية الخضراء
متطلبات السائح	الفخامة	الفخامة المحليّة
الطابع العمراني والطرز المعماري	عالمي	محليّ
الأنشطة والتجارب الإنسانيّة	تعتمد على الاسترخاء، أنشطة ذات طابع خدمي (ملاعب، حمامات سباحة، مراكز غوص، صالات رياضية...)	تهتم بالأنشطة الطبيعية والترويحية والثقافية (مشاهدة الطبيعة، الحياة البحرية، مخيمات، سفاري...)
ملكية المنشأة	شركات أو مجموعات	أفراد
أسلوب التخطيط والتصميم	مغلقة ومنعزلة داخل حدود واضحة	مدمجة تماما مع البيئة المحليّة ويصعب ملاحظة حدودها
عوامل الجذب	أولا الخدمات المقدمة (إقامة، أنشطة، رفاهيّة،...) ثم ما يحيط بالمكان	أولا البيئة المحيطة بالمكان، ثم تأتي الخدمات والتسهيلات المقدّمة.
نوعية الغذاء وشكل الوجبات	خدمة متميّزة وطريقة عرض جذابة	خدمة أساسها الطابع والشكل المحليّ
أسلوب التسويق	من خلال الشبكات	من خلال الأفراد.

يتّضح من خلال الجدول أنّ الفنادق التقليديّة تختلف عن الفنادق الخضراء في كثير من العناصر التفصيليّة؛ فالفنادق التقليديّة تعتمد على الفخامة وهي ذات طراز عمراي عالمي وتعود ملكيتها للشركات أو مجموعات برؤوس ماليّة ضخمة هدفها هو إرضاء الزبائن وتحقيق أكبر مستوى من الربحيّة، تعتمد في تسويق خدماتها على الشبكات، بينما تتميّز الفنادق البيئية على البساطة في التصميم ، مدمجة في البيئة المحليّة باستثمارات فردية محدودة، تسوّق منتجاتها بشكل فردي كما تعمل تقديم خدمة تراعي فيها الثقافة المحليّة، هدفها الأساسي هو توفير ظروف ملائمة لتفاعل الفرد مع البيئة المحيطة .

4- أهمية الفنادق السياحية البيئية في تحقيق الاستدامة البيئية

تعتبر الفنادق البيئية عامل جذب للسياح، وهذا ما يساعد على تنشيط الاقتصاد الوطني، حيث يقدر صندوق النقد الدولي لحماية الحياة الفطرية والطبيعة أن حوالي 20% من الدخل المتولد عن السياحة في الدول النامية ناتج عن السياحة البيئية. إضافة للدور الاقتصادي الذي تلعبه السياحة البيئية، فإن الهدف الرئيس للفندق البيئي هو المحافظة على الموارد الطبيعية من خلال توفير احتياجاتها من الطاقة من خلال تصميمات طبيعية ومصادر متجددة كطاقة الشمسية وخفض تكاليف استعمال الطاقة، استخدام بدائل ووسائل مستدامة للحصول على المياه وتقليل الفاقد منها، خفض تكاليف التخلص من النفايات من خلال الاهتمام بطرق التعامل مع المخلفات الصلبة والصرف الصحي. إلى جانب ذلك، يراعى في نفقات الفندق البيئي ادخار جزء من أرباحه للإفاق على مجهودات حماية ووقاية البيئة والحفاظ عليها وذلك لتوسيع نطاق مرتاديه.

يشارك الفندق البيئي في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي من خلال الأبحاث والبرامج التعليمية، وكذا تقديم برامج توعوية لتثقيف كل من العاملين والسائحين بالبيئة الطبيعية والثقافية المحيطة¹، كما أن نجاح الفندق البيئي يعتمد على ايجاد التفاعل مع المجتمع المحلي، من خلال تشغيل وتأهيل الأيدي العاملة المحلية، بالإضافة إلى شراء المنتجات المحلية وتسويقها للسياح.²

إن تعدد الفنادق الخضراء أحد الاتجاهات الحديثة في تحقيق سياحة بيئية مستدامة من خلال إتباعها لمجموعة من الاستراتيجيات مكنتها من أن تكون خيارا استراتيجيا لمشاريع السياحة البيئية المستدامة والمتعلقة بأماكن إقامة السياح.

¹ منير خروف، فريحة ليندة، ريم ثومرية، المرجع السابق 11.

² ابراهيم بظاظو، المرجع السابق، ص 400.

خلاصة الفصل الثاني:

يظهر لنا من خلال دراسة هذا الفصل أن جوهر العلاقة بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، هو السياحة المستدامة، حيث تعتبر السياحة البيئية أحد أشكال السياحة المستدامة القائمة على الاستغلال الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية، أو هي مفهوم أكثر تحديدا يرتكز أساسا على الطبيعة ويدار وفقا لمبادئ الاستدامة، إذن فالسياحة البيئية تعدّ نشاطا مستداما يساهم في التنمية المستدامة، لأنها تقوم على العدالة الاجتماعية بين الأجيال، كما أنّها نافعة اجتماعيا وثقافيا، لكنها ليست مستدامة تلقائيا، إلا إذا تبنت جميع مبادئ السياحة المستدامة فتصبح سياحة بيئية مستدامة، هذه الأخيرة لها عدّة مقومات تعتبر عوامل جذب، وهي مقومات بيئية طبيعية، ومقومات بيئية اصطناعية، وأخيرا مقومات تاريخية وثقافية، وتعتبر المحميات الطبيعية أهم المقومات البيئية الطبيعية لما تلعبه من دور فعال في تنمية السياحة البيئية المستدامة، لكن بالرغم من توافر كل تلك المقومات إلا أن هناك معوقات تحول دون تحقيق السياحة البيئية المستدامة، ولكن في المقابل توجد حلول إجرائية تتعلق بتنظيم الأنشطة المرتبطة بالبيئة والسياحة البيئية المستدامة، وأخرى تتعلق بالتربية والتوعية بالخصائص البيئية لمواقع السياحة البيئية المستدامة، تفعيل دور السكان المحليين في عملية تنمية السياحة البيئية للحد من احتكار الشركات المهيمنة، وإجراءات تتعلق بحسن تسيير الموارد الطبيعية، وأخيرا إجراءات تعمل على إنشاء وكالات ومكاتب سفر متخصصة في السياحة البيئية. بالإضافة إلى الحلول السابقة ظهرت استراتيجيات تعتبر اتجاهات حديثة للسياحة البيئية المستدامة بتفعيل البعد البيئي وهي شواطئ الرابية الزرقاء، الفندق البيئي، وشهادة الإيزو.

تعتبر السياحة البيئية أحد أشكال السياحة المستدامة القائمة على الاستغلال الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية، أو هي مفهوم أكثر تحديدا يرتكز أساسا على الطبيعة ويدار وفقا لمبادئ الاستدامة، إذن فالسياحة البيئية تعدّ نشاطا مستداما يساهم في التنمية المستدامة، لأنها تقوم على العدالة الاجتماعية بين الأجيال، كما أنّها نافعة اجتماعيا وثقافيا وهذا ما يجعلها سياحة بيئية مستدامة.

وتعدّ شواطئ الراية الزرقاء، شهادة الإيزو والفنادق الخضراء من الاتجاهات الحديثة في السياحة البيئية نتيجة لزيادة الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة كما أن تجارب الدول في السياحة البيئية المستدامة في الأردن وأستراليا أوضحت مدى أهميتها في التنمية المحلية وإشراك المجتمعات المضيفة في ترقية الحفاظ على الحقّ في بيئة ونظيفة وتحقيق تنمية مستدامة.

خلاصة الباب الأول:

أفضت دراسة تطوّر الاهتمام الدولي بالعلاقة بين السياحة البيئية، التنمية، والحق في بيئة نظيفة إلى ما يلي:

إنّ الشيء المهم في أي تنمية، بما فيها التنمية السياحية، هو المحافظة على البيئة وصون الحق فيها المعترف به عالمياً، لذا فإن التنمية المطلوبة هي التنمية المستدامة، والتي تعني تلبية الحاجات الأساسية للجميع وطموحاتهم، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها وطموحاتها، ولكي تساهم السياحة البيئية في التنمية المستدامة، عليها تبني كل مبادئ السياحة المستدامة، لتصبح سياحة بيئية مستدامة.

ساهمت البيئة بشكل كبير في تقدم نشاط السياحة البيئية المستدامة وازدهاره، ويقصد بالبيئة كل من البيئة الطبيعية (المناخ، الموارد المائية، التربة، النبات الطبيعي، الحيوانات البرية...)، إلى جانب البيئة البشرية أو الاصطناعية، التي هي من صنع الإنسان (المباني، المنشآت، المواقع الأثرية والتاريخية، والبنية التحتية)، وتعدّ كل من البيئتين السابقتين، مقومات للسياحة البيئية المستدامة، وتعتبر كذلك عوامل جذب سياحي لمواقع السياحة البيئية. لكن بالرغم من توافر كل تلك المقومات إلا أن هناك معوقات تحول دون تحقيق السياحة البيئية المستدامة، لعلّ أهمّها تدهور النظام البيئي، وهبوط مستوى الثروات السياحية الطبيعية، بالإضافة إلى المعوقات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية.

ولكن في المقابل توجد حلول إجرائية واستراتيجيات تتعلق بتنظيم الأنشطة المرتبطة بالبيئة بالسياحة البيئية المستدامة، وأخرى تتعلق بالتربية والتوعية بالخصائص البيئية لمواقع السياحة البيئية المستدامة، تفعيل دور السكان المحليين في عملية تنمية السياحة البيئية للحد من احتكار الشركات المهيمنة، وإجراءات تتعلق بحسن تسيير الموارد الطبيعية، وأخيراً إجراءات تعمل على إنشاء وكالات ومكاتب سفر متخصصة في السياحة البيئية. أما الاستراتيجيات فهي تعتبر اتجاهات حديثة للسياحة البيئية المستدامة تتعلق بتفعيل البعد البيئي وهي شواطئ الرابية الزرقاء، الفندق البيئي، وشهادة الإيزو.

**الباب الثاني: فواعل تحقيق السياحة البيئية
المستدامة، ووضعيتها في الجزائر**

يشكل الحفاظ على البيئة وحماية التوازن الطبيعي في الوقت الحاضر أهم خطوة في مسار أي تنمية سياحية نوعية، وتشكل الموارد الطبيعية بمثابة الجوهر بالنسبة للعرض السياحي، وهذا ما جعل السياحة البيئية المستدامة تحظى بأهمية خاصة لدى الدول التي تعتمد في اقتصادياتها على السياحة بالدرجة الأولى، بل وحتى الدول التي تسعى لتنويع صادراتها بعيدا عن المحروقات، كما أصبحت السياحة البيئية المستدامة ضرورة حتمية وأكيدة، وموردا إضافيا مرتبطا بالوعي البيئي لدى المجتمع، لأن تحقيقها وتطبيق مبادئها وترسيخ ممارساتها، يعني وجود سياحة نظيفة رفيعة للبيئة وصديقة للمجتمع، وغير مكلفة من الناحية المالية، ولها عائدها المعنوي والمادي الذي يعود بالفائدة على المؤسسات السياحية.

لتحقيق السياحة البيئية المستدامة توجد مجموعة من الفواعل تتشارك فيما بينها من أجل تنمية السياحة البيئية المستدامة من جهة، وتعزيز فكرة المحافظة على الموارد الطبيعية التي تقوم عليها هذه الأخيرة من جهة أخرى، وهي تلعب دورا مهما في ترسيخ ممارسات السياحة البيئية المستدامة التي تتقاطع مع ممارسات السياحة المستدامة، كما تعمل على التخطيط والترويج للسياحة البيئية كمحرك للنمو الاقتصادي، والتنمية الشاملة والاستدامة البيئية، وإدراجها كأولوية في السياسات الوطنية والدولية.

تتفرد الجزائر بموقع جغرافي مميز ومساحة شاسعة، مقومات طبيعية وحضارية جد متميزة ترشحها لكي تكون وجهة سياحية بامتياز، لذلك سعت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال لاستغلال هذه الإمكانيات والنهوض بالقطاع السياحي، كبديل لقطاع المحروقات خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية الراهنة التي تهدد العالم، وفقا لهذا الطرح سوف يخصص الفصل الأول لدراسة ومناقشة فواعل السياحة البيئية المستدامة الدولية والوطنية، ثم سيتم التطرق إلى وضعية السياحة البيئية المستدامة في الجزائر ضمن الفصل الثاني.

الفصل الأول: فواعل تحقيق السياحة البيئية المستدامة

يقصد بالفواعل في مجال السياحة عناصر تحريك المنظومة السياحية، وتحفيزها، وفواعل السياحة البيئية المستدامة هي الأطراف ذات العلاقة والاهتمام المشترك بتفعيلها، حماية البيئة والموارد الطبيعية، تسويق منتجاتها وتطويرها.

وهناك نوعين من الفواعل في هذا المجال، فواعل دولية وهي الأشخاص القانونية المخاطبة بأحكام وقواعد القانون الدولي، الناشطة بشكل مؤثر في العلاقات الدولية ونحصرها في مجال السياحة البيئية المستدامة في المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والنوع الثاني هو الفواعل الوطنية وهي الأشخاص القانونية المخاطبة بأحكام القانون الوطني، ويتعلق الأمر بالجهات الفاعلة الأقرب للمجال السياحي، والتي تمتلك أدوات لتنمية السياحة البيئية المستدامة وتطويرها وتسويق منتجاتها.

وفقا لهذا الطرح سوف يتم دراسة الفواعل الدولية والوطنية ودورها في تنمية السياحة البيئية المستدامة في المبحث الأول، ثم التطرق إلى دراسة أدوات الفواعل الوطنية لتحقيق تنمية سياحية بيئية توازن بين متطلبات التنمية ومقتضيات حماية الحق في بيئة نظيفة في المبحث الثاني.

المبحث الأول: الفواعل الدولية والوطنية ودورها في تنمية السياحة البيئية المستدامة

تقسم الفواعل الدولية للسياحة البيئية المستدامة إلى نوعين؛ المنظمات الدولية الحكومية وهي التي تنشأ بموجب اتفاق بين الدول عن طريق معاهدة دولية، تسعى من خلالها إلى تحقيق اتصال فعلي بين الأفراد والجماعات الدولية على المستوى الدولي، ولعب هذا النوع من المنظمات دورا هاما في السياحة البيئية المستدامة، من خلال عقد المؤتمرات المتعلقة بها، والمساهمة في إبرام المعاهدات ذات العلاقة بالمحميات الطبيعية والتنوع البيولوجي، وتزويد الدول بالخبرات والمساعدات الفنية وغيرها. والنوع الثاني من الفواعل الدولية هو المنظمات الدولية غير الحكومية والتي بدأ دورها يتعاظم على كافة الأصعدة، بفضل تطور قدرتها في التعامل مع القضايا العالمية، كما أن لها تأثير قوي على الأجندات والسياسات، ولعبت دورا فعالا في ترسيخ ممارسات السياحة البيئية المستدامة.

ومن جهة أخرى، تنقسم الفواعل الوطنية في مجال السياحة البيئية المستدامة بدورها إلى نوعين وهما: فواعل القطاع العام وهي الدولة والمؤسسات العمومية السياحية، والمؤسسات التي لها علاقة بالسياحة، والتي تخضع لأحكام القانون العام، وفواعل القطاع الخاص، وكلاهما يلعب دورا بارزا في مجال السياحة البيئية المستدامة.

بناء على ما تقدم ذكره، سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى الفواعل الدولية للسياحة البيئية في المطلب الأول، والفواعل الوطنية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الفواعل الدولية للسياحة البيئية المستدامة

تلعب المنظمات الدولية الحكومية كفاعل في السياحة البيئية المستدامة دورا بارزا وهي متعددة، وتم حصرها في نطاق هذه الدراسة في الفواعل الأساسية فقط وهي: المنظمة العالمية للسياحة التي تعبر المنظمة الدولية الرائدة في مجال السياحة، وهي بمثابة محفل عالمي لقضايا

السياحة لذا سوف نتناولها بنوع من التفصيل مقارنة بالمنظمات الأخرى، ثم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التي ساهمت بشكل فعال في حماية الثروة الغابية، والتنوع البيولوجي، وأخيرا دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وسوف تناول بالدراسة والتحليل هذه المنظمات الدولية في الفرع الأول، أما الفرع الثاني فقد خصص للمنظمات الدولية غير الحكومية وحصرناها في فاعلين أساسيين هما: الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة، والجمعية الدولية للسياحة البيئية.

الفرع الأول: المنظمات الدولية الحكومية في مجال البيئة ودورها في تنمية السياحة البيئية المستدامة

تتمثل أهم الفواعل الأساسية للسياحة البيئية المستدامة في، المنظمة العالمية للسياحة، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مما يقتضي التعريف بها مع إبراز ومناقشة الدور الذي لعبته كل منها في تنمية السياحة البيئية المستدامة.

أولاً: المنظمة العالمية للسياحة ودورها في تنمية السياحة البيئية المستدامة World Tourism Organisation

المنظمة العالمية للسياحة وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، منبثقة عن الاتحاد الدولي لهيئات السياحة الرسمية، وهي المنظمة الدولية الرائدة في مجال السياحة، تروج للسياحة كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية الشاملة والاستدامة البيئية وتوفر القيادة والدعم للقطاع في النهوض بسياسات المعرفة والسياحة في جميع أنحاء العالم. وهي بمثابة محفل عالمي لقضايا السياحة،¹ ولاشك أنها تلعب دورا هاما ومحوريا في مجال السياحة البيئية المستدامة، لذا سيتم التطرق فيما يلي للإطار القانوني للمنظمة، دورها ووظائفها بشكل مفصل، لكي يتسنى لنا بسهولة ووضوح التعرف على الدور الذي تلعبه كفاعل في السياحة البيئية المستدامة.

¹ الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للسياحة، <https://www.unwto.org/about-us>، تاريخ الاطلاع: 2022/06/06

1- نشأة المنظمة العالمية للسياحة UNWTO

يعود تاريخ نشأت المنظمة العالمية للسياحة إلى سنة 1925، أين انعقد المؤتمر الدولي لاتحادات النقل السياحي الرسمي في لاهاي، وبعد الحرب العالمية الثانية؛ أصبح اسم هذا الاتحاد "الاتحاد الدولي لمنظمات السفر الرسمية" وهو منظمة دولية خاصة تخضع للقانون السويسري لا تربطها بالأمم المتحدة إلا صفة استشارية، مقرها جنيف.

في عام 1967 طالب أعضاء الاتحاد الدولي لمنظمات السفر الرسمية بتحويله إلى كيان حكومي دولي يعهد له إبرام اتفاقيات عالمية بخصوص المسائل المتعلقة بالسياحة، وكذا التعاون مع المنظمات الأخرى، خصوصا تلك التابعة للأمم المتحدة، مثل: منظمة الصحة العالمية، واليونسكو، ومنظمة الطيران المدني الدولية،...، فتبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع بتاريخ 1969/12/05 توصية بضرورة تحويل هذا الاتحاد إلى منظمة دولية حكومية تعمل في إطار منظمة الأمم المتحدة نظرا لأهمية السياحة في تحقيق الأمن والسلام الدوليين؛ وفي شهر سبتمبر من عام 1970 عقدت الجمعية العامة للاتحاد الدولي مؤتمرا في المكسيك من 17 إلى 28 سبتمبر 1970 أسفر عن قرار تحويل الاتحاد إلى منظمة حكومية تعمل في إطار منظمة الأمم المتحدة،¹ واعتماد نص النظام الأساسي للمنظمة العالمية للسياحة الذي أصبح ساري المفعول في 1975/01/02 بموجب نص المادة 36 منه،² وانعقدت أولى جمعياتها في سنة 1975 بمدريد، وأصبحت المنظمة وكالة تنفيذية ضمن برنامج الأمم المتحدة للتنمية في سنة

¹Marie-Françoise Lanfant, « l'appel à l'éthique et la référence universaliste dans la doctrine officielle du tourisme international », Revue Tiers Monde, Vol. 45, No. 178, Les masques du tourisme, avril-juin 2004, P.371.

² المنظمة العالمية للسياحة، الوثائق الأساسية للمنظمة العالمية للسياحة، النظام الأساسي، النظام الداخلي، الاتفاقيات، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مدريد، اسبانيا، 2013، ص 1.

1976، ووقعت في سنة 1977 بموجب القرار رقم 156/132 المؤرخ في 19 ديسمبر 1977 اتفاقية تعاون رسميّة مع الأمم المتحدة.¹

تحوّلت المنظمة إلى وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في 2003، وتضم المنظمة حالياً 160 دولة عضو، 6 أعضاء مشاركين، وأكثر من 500 عضو منتسب يمثلون القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والجمعيات السياحية السلطات السياحية المحلية.²

2- التعريف بالمنظمة العالمية للسياحة

المنظمة العالمية للسياحة هي وكالة متخصصة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، مسؤولة عن تعزيز السياحة المسؤولة، المستدامة و المتاحة للجميع.³

حسب الموقع الإلكتروني الرسمي للمنظمة، تعتبر المنظمة الحكومية الوحيدة التي تقوم بمثابة محفل عالمي لقضايا السياسات السياحية، ومصدر عملي للخبرة السياحية، مهمتها الأساسية دعم التنمية المستدامة للسياحة، التي تعتبر مصدر للثروة وخلق فرص العمل، ودعم التفاهم الاجتماعي بين البشر مهما اختلفت أديانهم وأعراقهم في كل مكان في العالم.⁴

تسعى المنظمة العالمية للسياحة، بصفتها المنظمة الدولية الرائدة في مجال السياحة إلى الترويج للسياحة كمحرك للنمو الاقتصادي، والتنمية الشاملة والاستدامة البيئية، وإدراجها كأولوية في السياسات الوطنية والدولية، تحسين القدرة التنافسية لأعضاء المنظمة من خلق المعرفة وتبادلها، تنمية الموارد البشرية، تطوير السياحة المستدامة، التسويق والترويج، وتطوير المنتجات،

¹شبكة قوانين الشرق، المنظمة العالمية للسياحة، متوفر على الرابط،

<http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=607686>، تاريخ

الإطلاع: 2022/06/06.

² الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للسياحة، <https://www.unwto.org/about-us>، تاريخ

الاطلاع: 2022/06/06.

³ المرجع نفسه.

⁴Marie-Françoise Lanfant, op .cit, P.372.

إدارة المخاطر والأزمات، دعم السياسات السياحية التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البيئية، وتحترم الأصالة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المضيفة، وتوفر المنافع الاجتماعية والاقتصادية للجميع، كما تعتبر الشراكة مع القطاع الخاص، ومنظمات السياحة الإقليمية والمحلية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة* من بين أولويات المنظمة العالمية للسياحة لبناء قطاع سياحي أكثر استدامة ومسؤولية وتنافسية.¹

مما سبق يمكن القول أن؛ المنظمة العالمية للسياحة هي منظمة حكومية دولية، وهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة منبثقة عن الاتحاد الدولي لهيئات السياحة الرسمية، تعمل على تشجيع السياحة المسؤولة، المستدامة والميسرة للجميع، وتدعم جميع السياسات السياحية التي تروج للاستخدام الأمثل للموارد البيئية، وتحترم المقومات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتشجع الشراكة مع القطاع الخاص.

في سبيل تحقيق أهدافها وأولوياتها، تعتمد المنظمة العالمية للسياحة على هيكل تنظيمي يتكون من مختلف الأجهزة سوف يتم يتناوله فيما يلي:

3- أجهزة المنظمة العالمية للسياحة

تتكون المنظمة العالمية للسياحة من ثلاثة أجهزة رئيسية هي: الجمعية العامة، المجلس التنفيذي، الأمانة العامة.²

*تعاون المنظمة العالمية للسياحة مع الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة، ومع وكالاتها المتخصصة، حيث تعتبر وكالة مشاركة ومنفذة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للاستزادة تصفح الموقع: <https://www.unwto.org/about-us>.

¹ الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للسياحة، <https://www.unwto.org/about-us>، تاريخ الاطلاع: 2022/06/15.

² المادة 08 من النظام الأساسي للمنظمة العالمية للسياحة، المنظمة العالمية للسياحة، الوثائق الأساسية للمنظمة العالمية للسياحة، النظام الأساسي، النظام الداخلي، الاتفاقيات، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مدريد، اسبانيا، 2013، ص 4، تكون صفة عضو فاعل في المنظمة بمتناول جميع الدول ذات السيادة، المادة 5 من النظام الأساسي، المرجع نفسه، ص2.

أ- الجمعية العامة:

الجمعية العامة هي الجهاز الأعلى للمنظمة، تتكون من مندوبين يمثلون الأعضاء الفاعلين¹، تجتمع الجمعية العامة للمنظمة العالمية للسياحة مرة كل سنتين في دورة عادية من أجل المصادقة على الميزانية وبرنامج العمل، كما تجتمع في دورة استثنائية بطلب من المجلس أو من أغلبية الأعضاء الفاعلين عندما تقتضي الظروف ذلك²، وتنتظر الجمعية العامة في جميع القضايا التي تقع ضمن اختصاصات المنظمة العالمية للسياحة، وتقدم توصيات بشأن ذلك، كما تقوم بإعداد اتفاقيات دولية مع الحكومات والمنظمات الدولية في المسائل والقضايا التي تهم قطاع السياحة في العالم³.

ب- المجلس التنفيذي:

يتألف المجلس من أعضاء فاعلين تنتخبهم الجمعية العامة بنسبة عضو واحد من بين كل 5 أعضاء فاعلين، وفقا للنظام الداخلي الذي تضعه الجمعية، وفق توزيع جغرافي عالمي منصف وعادل⁴، يجتمع المجلس مرتين في السنة على الأقل⁵، ينتخب المجلس من بين أعضائه رئيسا له ونوابا له تدوم ولايتهم سنة واحدة⁶، ويسهر المجلس على اتخاذ التدابير اللازمة بالتشاور مع الأمين العام من أجل تنفيذ مقررات وتوصيات الجمعية، استلام التقارير عن نشاطات المنظمة من الأمين العام، تقديم اقتراحات للجمعية، مراقبة عمل المنظمة، النظر في برنامج العمل العام

¹ المادة 09 من النظام الأساسي للمنظمة العالمية للسياحة، المنظمة العالمية للسياحة، الوثائق الأساسية، المرجع السابق، ص 5.

² المادة 10 من النظام الأساسي للمنظمة العالمية للسياحة، المرجع السابق، ص 5.

³ المادة 12 من النظام الأساسي للمنظمة العالمية للسياحة، المرجع السابق، ص 5.

⁴ المادة 14 الفقرة 1 من النظام الأساسي للمنظمة العالمية للسياحة، المرجع السابق، ص 7.

⁵ المادة 16 من النظام الأساسي للمنظمة العالمية للسياحة، المرجع السابق، ص 7.

⁶ المادة 17 من النظام الأساسي للمنظمة العالمية للسياحة، المرجع السابق، ص 7.

للمنظمة الذي أعده الأمين العام، وذلك قبل عرضه على الجمعية، التأكد من احترام الميزانية، إنشاء أي هيئة فرعية عند الاقتضاء لتلبية متطلبات المجلس.¹

ت-الأمانة العامة:

تتكون الأمانة العامة من الأمين العام و من الموظفين اللازمين للمنظمة²، يعين الأمين العام بأغلبية ثلثي الأعضاء الفاعلين الحاضرين والمصوتين في الجمعية، لولاية تدوم أربع سنوات ويكون تعيينه قابلاً للتجديد³، يعمل الأمين بتوجيهات الجمعية والمجلس، ويرفع للمجلس التقارير عن أنشطة المنظمة، وعن حساباتها ومشروع برنامج العمل العام وتقديرات ميزانية المنظمة. ويعتبر الأمين العام الممثل القانوني للمنظمة.⁴

بالإضافة إلى أجهزة المنظمة السالفة الذكر، تتكون المنظمة من ستة لجان إقليمية وهي: لجنة إفريقيا، لجنة أمريكا، لجنة آسيا والمحيط الهادي، لجنة جنوب آسيا، لجنة أوروبا، لجنة الشرق الأوسط، وتعتبر هذه اللجان همزة وصل بين المنظمة العالمية للسياحة ودولها الأعضاء من جهة، وبين البلدان الأعضاء في المنظمة القريبين جغرافياً من جهة أخرى، بغرض التشاور وصياغة المقترحات لتقديمها إلى الجمعية العامة، كما تحتوي المنظمة على لجان تقنية.⁵

يمكن القول مما سبق؛ أن المنظمة العالمية للسياحة تعمل وفق هيكل تنظيمي منظم يتكون من ثلاث أجهزة رئيسية وست لجان إقليمية، تتمثل الأجهزة الرئيسية في الجمعية العامة التي تعتبر الجهاز الأعلى للمنظمة، المجلس التنفيذي الذي يتخذ جميع التدابير بالتشاور مع الأمين

¹ المادة 19 من النظام الأساسي للمنظمة العالمية للسياحة، المرجع السابق، ص 8.

² المادة 21 من النظام الأساسي للمنظمة العالمية للسياحة، المرجع السابق، ص 8.

³ المادة 21 من النظام الأساسي للمنظمة العالمية للسياحة، المرجع السابق، ص 8.

⁴ الفقرتين 01 و02 من المادة 22 من النظام الأساسي للمنظمة العالمية للسياحة، المرجع السابق، ص 9.

⁵ الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للسياحة، <https://www.unwto.org/about-us>، تاريخ

العاملتفيذ قرارات وتوصيات الجمعية العامة والتقارير المقدمة لها، أما اللجان الإقليمية فهي همزة الوصل بين المنظمة العالمية للسياحة وأعضائها المتواجدين في قارات العالم.

4- دور المنظمة العالمية للسياحة كفاعل في السياحة البيئية المستدامة

يتجلى دور المنظمة العالمية للسياحة في مجال تعزيز السياحة البيئية المستدامة في رعاية وحضور مختلف المنابر والندوات الدولية، التي تستهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورعاية القمم العالمية المتعلقة بالسياحة، والسياحة البيئية المستدامة، والتي نذكر أهمها فيما يلي:

أ- المؤتمر العالمي حول السياحة سنة 1980:

بدعوة من المنظمة العالمية للسياحة، انعقد في مانيلا بالفلبين المؤتمر العالمي حول السياحة في الفترة من 27 سبتمبر إلى 10 أكتوبر سنة 1980، بمشاركة 107 وفد عن الدول الأعضاء، ووفود أخرى بصفة مراقب، بهدف توضيح الطبيعة الحقيقية للسياحة، والدور الذي يجب أن تلعبه هذه الأخيرة في عالم ديناميكي مليء بالتغيرات.

تمخض عن هذا المؤتمر إعلان مانيلا الذي أشار إلى أهمية العلاقة بين السياحة والبيئة، ونص على أن الموارد السياحية المتاحة في مختلف البلدان لا يمكن ترك استخدامها بدون رقابة، لأن ذلك يعرضها للتدهور والتدمير، كما أن إرضاء متطلبات السياحة لا يجب أن يكون على حساب المصالح الاجتماعية والثقافية والموارد الطبيعية للسكان في المناطق السياحية، لأن المواقع السياحية التاريخية والثقافية هي جزء من التراث المشترك للبشرية و يجب الحفاظ عليها باتخاذ التدابير اللازمة وطنيا ودوليا، في أوقات السلم والنزاع وهي مسؤولية تقع على عاتق الدول.¹

ما يمكن قوله إن المؤتمر العالمي حول السياحة لم يتطرق لموضوع السياحة البيئية المستدامة بالتحديد، ولكن إعلان مانيلا المتمخض عنه نص في فحواه على مبادئ السياحة

¹World Tourism Organization, Manila Declaration on world tourism (textes en français, en espagnol et en anglais), UNWTO Declarations, volume 1, number 1, Madrid, Spain, 1980, P. 4.

البيئية المستدامة، وهي الاستغلال الأمثل للأماكن والمواقع السياحية الطبيعية والتراثية والأثرية، وعدم تلبية الاحتياجات السياحية على حساب المصالح المشتركة للسكان المحليين، كما أن إعلان مانيلا أبرز أن العلاقة بين السياحة والبيئة هي علاقة توافق بين التنمية وحماية البيئة، وهو ما تهدف إليه السياحة البيئية المستدامة.

إذن يستنتج أن إعلان مانيلا مهّد بشكل غير مباشر لتزايد الاهتمام بمفهوم السياحة البيئية المستدامة في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، ويعود الفضل إلى صياغته للمنظمة العالمية للسياحة بالدرجة الأولى والدول المشاركة في مؤتمر مانيلا.

ب- القمة العالمية حول السياحة البيئية لسنة 2002:

في إطار سنة الأمم المتحدة الدولية للسياحة البيئية (2002)* كخطوة تشجيعية من أجل تكثيف جهود التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لتحقيق أهداف أجندة القرن 21 والمتمثلة في تعزيز التنمية وحماية البيئة¹، وتحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والمنظمة العالمية للسياحة، انعقدت القمة العالمية للسياحة البيئية في مدينة كيبك بكندا في الفترة من 19 إلى 22 ماي 2002، شارك فيها أكثر من ألف مشارك من 132 دولة بمن فيهم وزراء و مسؤولين حكوميين، وشركات سياحية، وجمعيات تجارية، وسلطات محلية، ومدراء حدائق وطنية، ومنظمات غير حكومية، وشخصيات أكاديمية وآخرين، استضافت هذه القمة اللجنة الكندية للسياحة و هيئة السياحة في كيبك التي كانت أول وأكبر ملتقى عالمي على الإطلاق يجمع كافة الأطراف المعنية بهذا النوع من السياحة.

*منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، قرار رقم: 200/53، المؤرخ في 15 ديسمبر 1998، يتضمن إعلان سنة 2002 سنة دولية للسياحة البيئية.

¹نبيل دبور، " مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي مع إشارة خاصة إلى السياحة البيئية المستدامة"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2004، ص 18، متوفر على

الرابط: <https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/208.pdf>، تاريخ

الاطلاع: 2018/12/02.

الغرض من هذه القمة فتح المجال أمام النقاش وتبادل الأفكار لإنشاء برنامج أولي وسلسلة من التوصيات لتطوير أنشطة السياحة البيئية في إطار التنمية المستدامة، وارتكزت الأبحاث حول أربعة مواضيع مهمة وهي:

- سياسات السياحة البيئية وتخطيطها.
- تنظيم السياحة البيئية.
- تطوير منتج السياحة البيئية، وتسويقها والنهوض بها.
- رصد تكاليف السياحة البيئية وفوائدها.¹

كان الهدف العام للقمة والروح السائدة فيها، متماشيين مع فلسفة منظمة الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة، ومع مبادئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالسياحة المستدامة، كما استندت القمة إلى المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة، التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للسياحة بالإجماع، خلال الدورة الثالثة عشر لجمعيةها العامة التي انعقدت في سنتياغو بشيلي عام 1999، وتعتبر هذه المدونة إطارا مرجعيا في بداية الألفية الجديدة، تستند إليه الجهود الرامية لتنمية سياحة مستدامة، تقلل من الآثار السلبية للسياحة على البيئة، والتراث الثقافي مع تعظيم المنافع بالنسبة للمراكز السياحية المضيفة.²

اعتمد المشاركون في نهاية القمة إعلان كيبيك حول السياحة البيئية أدرجت فيه النتائج والتوصيات التي تمخضت عن هذه القمة، والتي هدفت إلى تطوير وتخطيط وإدارة السياحة البيئية المستدامة على نحو مستدام. أصبحت هذه الوثيقة بمثابة المرجع الأساسي لكافة النقاشات التي دارت حول السياحة البيئية المستدامة،³ كما تم طرحها رسميا للمزيد من التداول خلال القمة

¹Philippe Lemaistre, « Année internationale de l'écotourisme : un premier bilan », Téoros, Revue de recherche en tourisme, Volume 21, numéro3, Université du Québec, Montréal, 2002, P.15 .

² نبيل دبور، المرجع السابق، ص 20.

³ المرجع نفسه، ص 21.

العالمية حول التنمية المستدامة (SMDD) التي انعقدت في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا خلال شهري أوت/ سبتمبر 2002.¹

من كل ما سبق يستنتج أن؛ قمة كيبيك للسياحة البيئية أتاحت الفرصة للمشاركين بالتعرف على أهمية السياحة البيئية المستدامة كفاعل في التنمية المستدامة، والتي يجب أن تحظى بأولوية على المستويين الدولي والوطني بالتخطيط لسياساتها وترقيتها وتسويق منتجاتها والنهوض بمشاريعها، كما أظهرت المنظمة العالمية للسياحة بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومن خلال رعايتها لقمة كيبيك، أن لها دور مركزي حاسم في تعزيز السياحة البيئية المستدامة، بإشراك كافة الأطراف المعنية تحقيقاً للهدف الرئيسي، وهو زيادة الوعي بأهمية هذا النوع من السياحة، وقدرتها على المحافظة على التراث الطبيعي والثقافي في المناطق الطبيعية وتحسين مستوى معيشة السكان المحليين، كما أنها تشجع على تبادل الخبرات الناجحة في مجال السياحة البيئية.

شاركت المنظمة العالمية للسياحة بالإضافة إلى ما تم ذكره آنفاً في جل المنابر والندوات المتعلقة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة من أمثلتها: قمة الأرض بريو دي جانيرو عام 1992، القمة العالمية حول التنمية المستدامة بجوهانسبورغ سنة 2002، ندوات الكرة الأرضية بكندا، وغيرها، وهذا دليل على أن المنظمة العالمية للسياحة ومنذ توقيعها على اتفاقية تعاون رسمية مع الأمم المتحدة سنة 2003، والتي بموجبها أصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، أخذت على عاتقها مهمة المساهمة في إيجاد الحلول للمعضلات البيئية والنهوض بالاستدامة في القطاع السياحي، وتنفيذ برامج الأمم المتحدة بما فيها تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عن طريق السياحة المستدامة بما فيها السياحة البيئية المستدامة.

ج-نشاطات أخرى:

تقوم المنظمة العالمية للسياحة بنشاطات كثيرة ومتنوعة، ففي كل سنة تختص بشعار معين يتبعه برنامج متنوع، ومن بين النشاطات في مجال السياحة البيئية المستدامة سنة الأمم المتحدة

¹World Tourism Organization, Québec Déclaration on Ecotourism (textes en français, en espagnol et en anglais), UNWTO Déclarations, volume 12 , number 2, Madrid , Spain, 2002, p.8.

للتنوع البيولوجي 2010، حيث قامت وحدة المنظمة الاستشارية للسياحة والتنوع البيولوجي بعدة نشاطات منها:¹

- نشر دليل عملي لتنمية السياحة ومنتجات التنوع البيولوجي.
- وثيقة مشروع حول ربط السياحة بالتنوع البيولوجي في البلدان المتضررة من التسونامي.
- تنفيذ مشاريع للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي من أجل تنمية السياحة في الجمهورية السلوفاكية.

بالإضافة إلى الأنشطة والبرامج التي تنفذها المنظمة كل سنة بحسب الموضوع المبرمج، تقوم المنظمة بأنشطة دورية نوجزها فيما يلي:²

- إصدار المجلات والبحوث عن السياحة الدولية، والعديد من المطبوعات مثل المختصر في الإحصاء السياحي، ودليل تطوير المحميات الطبيعية، وغيرها.
- نشر التقارير والاتفاقيات عبر الشبكة المعلوماتية الإلكترونية.
- توقيع اتفاقيات شراكة مع محركات البحث العالمية لتطوير المعلومات والمعطيات والإحصائيات السياحية وتوظيفها للنهوض بالقطاع السياحي ككل بما فيه قطاع السياحة البيئية المستدامة، مثل اتفاقية الشراكة مع شركة "غوغل الأمريكية" التي تستهدف الإنعاش المستدام للسياحة وتدعم قيادة تعافي السياحة من تبعات جائحة كورونا.

يستنتج من خلال النشاطات والبرامج التي تقوم بها المنظمة العالمية للسياحة في مجال النهوض باستدامة القطاع السياحي ككل، أنها فاعل أساسي ورائد في السياحة البيئية المستدامة،

¹ المنظمة العالمية للسياحة، المجلس التنفيذي، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل للعام للفترة 2010-2011، الدورة التاسعة والثمانون، رقم CE/ 89/4a،:26-24 أكتوبر 2010، إيران، ص ص 5،6.

² روان لحسن، كمال دريد، " المنظمة العالمية للسياحة بين أهداف ومعوقات تحقيق الاستدامة السياحية "، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية، جامعة المسيلة، المجلد 7، العدد 1، 2022، ص ص 131،132.

من خلال تطوير مفهوم السياحة البيئية المستدامة ووضع شروط لها، تزويد الدول بالإحصائيات السياحية، ترقية المحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي.

ثانيا: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ودورها في السياحة البيئية المستدامة FAO

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تهدف أساسا إلى ضمان الأمن الغذائي ومكافحة الجوع، لكن في المقابل تلعب دورا رائدا في حماية الثروة الغابية، ومصايد الأسماك، التي تعزز ممارسات السياحة البيئية المستدامة، وقبل التطرق إلى دور الفاو كفاعل في السياحة البيئية المستدامة، نتطرق بإيجاز لتعريفها ونشأتها لكي نتمكن من التعرف على دورها في السياحة البيئية المستدامة.

1- نشأة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

نشأت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في 16 أكتوبر 1945 في مدينة كيبيك بكندا، وتم تعيين واشنطن مقر مؤقت لها، وفي عام 1949 في الدورة الخامسة للمؤتمر العام، قررت الدول الأعضاء في المنظمة نقل مقرها إلى روما بإيطاليا، فأصبحت روما مقرا رسميا بها في سنة 1951.

تتكون المنظمة من 194 دولة عضو بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وتعمل في أكثر من 130 دولة، وتضم هياكل إقليمية، وخبراء وإطارات متخصصة في الزراعة ومصايد الأسماك والغابات.¹

2- التعريف بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

حسب الموقع الرسمي الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة، تعرف هذه المنظمة بأنها: "وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، تقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع"، هدفها الرئيسي

¹الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة، <https://www.fao.org/about/en>، تاريخ الاطلاع: 2022/06/06.

تحقيق الأمن الغذائي للجميع والتأكد من أن البشر يحصلون بانتظام على ما يكفي من الغذاء عالي الجودة لقيادة حياة نشطة وصحية.¹

أخذت منظمة الفاو في سبيل تحقيق أهدافها على عاتقها مساعدة الدول على زيادة الإنتاج الزراعي، والحفاظ على المصادر الطبيعية ذات الصلة الوثيقة بالبيئة، وتحسين الممارسات المتعلقة بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك، والعمل على إدارة قاعدة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو مستدام لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، وغيرها من الاحتياجات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وساهمت في سبيل ذلك في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو سنة 1992، كما شاركت في المؤتمر العالمي السادس للغابات في باريس سنة 1991، وساهمت في إبرام الاتفاقية الدولية حول مكافحة التصحر سنة 1994.²

أما في مجال التنوع البيولوجي، فاعتمدت في دورتها السابعة والعشرين المنعقدة في نوفمبر 1993 المدونة الدولية للسلوك حول جمع مادة وراثية واستخدامها المستدام، حيث نصت المادة الثالثة من الفصل الثالث على أن: "للدولة حقوق سيادية على الموارد الوراثية النباتية في كامل إقليمها، وترتكز على مبدأ الحفاظ وتواصل توافر هذه المواد التي تعدّ من قبيل الاهتمام المشترك للبشرية، ولا يجوز استخدام هذه الموارد الوراثية النباتية، على نحو غير ملائم".³

يلاحظ أن الأهداف التي تسعى منظمة الفاو إلى تحقيقها تصب كلها في مصلحة السياحة البيئية المستدامة، لأن إدارة قاعدة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، وتحسين الممارسات المتعلقة بالزراعة والغابات والثروة السمكية، وهي كلها مقومات طبيعية أساسية للسياحة البيئية المستدامة، تؤدي بالضرورة إلى تعزيز السياحة البيئية المستدامة وحماية مواردها وصون مبادئها القائمة على استدامة الموارد والنظم الطبيعية والإيكولوجية.

¹الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة، المرجع السابق.

² حاجة وافي، الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، السنة الجامعية 2018-2019، ص ص 136، 137.

³الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة، المرجع السابق.

3- دور منظمة الأغذية والزراعة كفاعل في السياحة البيئية المستدامة

تؤدي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة دوراً رائداً في مجال حماية وإدارة الثروة الغابية¹، وهي ترى أن السياحة البيئية المستدامة تحفز المجتمعات المحلية للحفاظ على الثروة الغابية أو الحياة البرية المهددة بالانقراض، فعندما يحصل السكان المحليون على الدخل والعمالة من السياحة البيئية المستدامة، يقللون من الممارسات السلبية التي تجعل الموارد الطبيعية عرضة للتدمير، كما أن فوائد السياحة البيئية المستدامة للشركات المحلية أعلى بكثير من السياحة الجماعية؛ فيمكن لأنشطة السياحة البيئية المستدامة المحلية التي توظف محلياً، أن تحقق 95% من الإيرادات للاقتصاديات المحلية.

قدمت منظمة الأغذية والزراعة المساعدة الفنية لعدد من البلدان، بما في ذلك مصر والمجر والفلبين وتونس، لتطوير السياحة البيئية المستدامة في إطار الاستخدام المستدام للغابات، وبدعم من مرفق البيئة العالمية، بدأت منظمة الأغذية والزراعة مؤخراً في تنفيذ برنامج قيمته 18 مليون دولار بالتعاون مع جزر المحيط الهادئ يهدف إلى تطوير السياحة البيئية المستدامة باعتبارها مكوناً رئيسياً للإدارة المستدامة للغابات.²

كما تقوم الفاو بدور بارز في حماية الصيد حيث تمتلك المنظمة لجنة تدعى هيئة الصيد، أنشئت في سنة 1965، وهي الجهاز الوحيد على المستوى الدولي الذي يعمل بصفة منتظمة ومستمرة. تصدر هذه اللجنة توصيات تقترق للقوة الإلزامية لكنها تساعد الدول في إعداد تشريعات وطنية خاصة بالصيد، كما تبنى مؤتمر الأطراف في سنة 1995 بالإجماع مدونة السلوك لصيد

¹ عمر مخلوف، النظام القانوني لحماية التراث الغابي على ضوء مبدأ الاستدامة وعلاقته بالتنوع البيولوجي، أطروحة دكتوراه علوم في القانون، تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجبلالي اليابس، جامعة سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2018-2019، ص 349.

² FAO, Ecotourism can play vital role in maintaining healthy forests, Available on the link, <https://www.fao.org/news/story/fr/item/90192/icode>, consulted at: 06/07/2022.

مسؤول يأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة، وهو نص غير إلزامي ومع ذلك طبق من طرف الدول بإرادتها الحرة، وحث المنظمات الدولية للأخذ بتوصياتها.¹

يمكن القول من كل ما سبق أن؛ منظمة الأغذية والزراعة ساهمت فنيا وماليا في تطوير ممارسات السياحة البيئية المستدامة باعتبارها مكونا رئيسيا لاستدامة الثروة الغابية، كما كان للمنظمة دور تشريعي بارز بالمساهمة في إعداد الاتفاقية الدولية حول مكافحة التصحر لسنة 1994، واعتماد المدونة الدولية للسلوك حول جمع مادة وراثية واستخدامها المستدام في مجال التنوع البيولوجي، ومدونة السلوك لصيد مسؤول، وهذه الجهود كلها تساعد في المحافظة على مقومات السياحة البيئية المستدامة وتعزز تطويرها وممارستها.

ثالثا: برنامج الأمم المتحدة للبيئة ودوره في السياحة البيئية المستدامة UNEP

أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أعقاب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم سنة 1972، وسوف يتم التعرف على دوره كفاعل في السياحة البيئية المستدامة، ولكن قبل ذلك يقتضي منطوق الدراسة التطرق لنشأته وتعريفه:

1- نشأة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية بستوكهولم عام 1972 قرار رقم 2997، تضمن إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفي سنة 1973 بدأ عمل البرنامج واتخذ مدينة نيروبي في كينيا مقرا له، يتفرع البرنامج إلى ست مكاتب إقليمية في مناطق مختلفة في العالم.²

¹ صافية زيد المال، المرجع السابق، ص 173.

² حاجة وافي، المرجع السابق، ص 123.

يعتبر هذا الجهاز أول مؤسسة دولية أنشئت بغرض حماية البيئة، ويعدّ مركز الحكامة البيئية الشاملة، والسلطة العالمية الرائدة التي تحدد جدول الأعمال البيئي العالمي.¹

2- التعريف ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو السلطة البيئية العالمية الرائدة التي تضع جدول الأعمال البيئي العالمي، وتعزّز التنفيذ المتسق للبعد البيئي للتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتعمل كمناصر رسمي للبيئة العالمية.

يعمل البرنامج على توفير القيادة وتشجيع الشراكة في مجال الاهتمام بالبيئة، وتمكين الأمم والشعوب من تحسين نوعية حياتهم دون المساس بمستقبل الأجيال القادمة، ويقوم بالتنسيق مع أمانات الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف كاتفاقية التنوع البيولوجي، اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية، وهيئات البحث العامة التي تجمع بين الأمم والمجتمع البيئي للتصدي لأعظم تحديات العصر.

تصنف أعمال هذا البرنامج إلى سبعة مجالات واسعة النطاق ألا وهي: تغير المناخ، الكوارث والنزاعات، إدارة النظم البيئية، الإدارة البيئية، المواد الكيميائية والنفايات، كفاءة الموارد، والبيئة قيد الاستعراض، ويحافظ في جميع أعماله على الالتزام الشامل بالاستدامة.²

يتكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة من الأجهزة التالية: مجلس الإدارة وهو جهاز حكومي ينتخب لمدة ثلاث سنوات، يتكون من ممثلي 58 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يجتمع مرة في السنة لرسم سياسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهو مسؤول عن النهوض بالتعاون الدولي بين الحكومات في مجال البيئة، ثاني جهاز وهو؛ أمانة البيئة وهي الجهاز الإداري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يرأسها مدير تنفيذي منتخب من الجمعية العامة للأمم المتحدة لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد، يتولى الإشراف على البرامج المتعلقة بالبيئة، وتنسيق العمل بين

¹ عمر مخلوف، المرجع السابق، ص 342.

² الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، <https://www.unep.org>، تاريخ الاطلاع: 2022/07/06.

أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى التي يسند إليها مجلس إدارة البرنامج القيام بالدراسات أو الأبحاث أو تنفيذ المشروعات. ثالث جهاز وهو صندوق البيئة يشجع الدول على تطبيق الإجراءات الخاصة بحماية البيئة عن طريق تقديم التمويل اللازم لها من المساهمات الاختيارية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أما الجهاز الأخير فهو لجنة التنسيق يرأسها المدير التنفيذي للبرنامج، تتولى مهمة التنسيق بين جميع الأجهزة التي تشترك في تنفيذ البرامج البيئية، وتقدم تقريرا سنويا إلى مجلس الإدارة.¹

من خلال ما سبق، يستنتج أن؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو جهة تابعة للأمم المتحدة حديثة النشأة تعنى بالنشاط المعنى بالبيئة، وهو ما يفسر نشأته في أعقاب مؤتمر ستوكهولم حول البيئة البشرية سنة 1972، يعتبر جهاز توجيهي لأنشطة الدول في شؤون البيئة، يشجع الشراكة بين الدول والمنظمات الدولية للمحافظة على البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، ويقدم المساعدة للدول في سبيل تحقيق ذلك.

3- دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة كفاعل في السياحة البيئية المستدامة

قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع المنظمة العالمية للسياحة بإعداد وتنسيق نشاطات مساندة للسنة الدولية للسياحة البيئية 2002، بتكليف من الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، تحقيقا للأهداف التالية:²

- توعية القطاع العام والخاص، المجتمع المدني والمستهلكين بأهمية السياحة البيئية المستدامة في المحافظة على التراثين الطبيعي والثقافي في المناطق الطبيعية والريفية وتحسين مستوى المعيشة.
- شرح أساليب التخطيط للسياحة البيئية وإدارتها ضمنا لاستدامتها.
- تشجيع تبادل الخبرات الناجحة في مجال السياحة البيئية المستدامة، والترويج لمنتجاتها في الأسواق الدولية.

¹ حاجة وافي، المرجع السابق، ص 124.

²Philippe Lemaistre, op.cit, P.15.

في سبيل تحقيق هذه الأهداف، اتفقت المنظمة العالمية للسياحة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على تنفيذ النشاطات التالية:

بالتعاون مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة، تم نشر دليل حول المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة وتهيئة الحدائق الوطنية والمناطق المحمية بوصفها المراكز الرئيسية للسياحة البيئية،¹ كما تم عقد العديد من المؤتمرات والحلقات العلمية تدور حول التعريف بأهمية السياحة البيئية المستدامة وجوانبها المتعددة خلال العام الذي يسبق سنة السياحة الدولية (2001)، وخلال السنة الدولية للسياحة البيئية (2002)، إنشاء موقع خاص على شبكة الإنترنت لتمكين مختلف المعنيين من الحصول على المعلومات حول النشاطات المختلفة في مجال السياحة البيئية المستدامة لتبادل الخبرات المقامة في هذا الشأن.²

كما قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاشتراك مع الجمعية الدولية للسياحة البيئية بتنظيم ندوات حضرها أكثر من 3000 مندوب، أقيمت خلالها أكثر من 300 مداخلة حول السياحة البيئية المستدامة، أما الحدث الأبرز الذي شارك في تنظيمه ورعايته بالشراكة مع المنظمة العالمية للسياحة هو قمة كيبك حول السياحة البيئية المستدامة كما رأيناه سابقاً.³

بالإضافة إلى النشاطات السالفة الذكر، التي شارك في تنظيمها ورعايتها بتوصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تطوير قواعد القانون الدولي للبيئة حيث شكل منتدى لمناقشة مختلف الاتفاقيات الدولية البيئية وتشجيع الامتثال لمبادئها، من بين هذه الاتفاقيات نذكر تلك التي ساهمت في حماية المجالات المحمية كأحد أهم مقومات السياحة البيئية المستدامة، من بين أهمها؛ اتفاقية التنوع البيولوجي لسنة 1992، واتفاقية مكافحة

¹Philippe Lemaistre, op.cit, P.15.

² نيل دبور، المرجع السابق، ص 19.

³Philippe Lemaistre, op.cit, P.15.

التصحر لسنة 1994، اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية 1975.¹

يمكن القول من كل ما سبق؛ أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعب دورا هاما إلى جانب المنظمة العالمية للسياحة في إنجاح قمة كيبيك حول السياحة البيئية المستدامة لسنة 2002، التي كرست للاعتراف الدولي بالسياحة البيئية المستدامة، وشرحت مبادئها وضرورتها في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، كما ساهم بصفة غير مباشرة في تطوير قواعد قانونية دولية تتعلق بحماية مقومات السياحة البيئية المستدامة عن طريق متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية للتنوع البيولوجي، مكافحة التصحر، اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية،.. وغيرها.

الفرع الثاني: دور المنظمات غير الحكومية كفاعل في السياحة البيئية المستدامة

يتم التركيز في هذه الجزئية علنا لاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة والجمعية الدولية للسياحة البيئية، كفواعل أساسية للسياحة البيئية، مع إبراز ومناقشة الدور الذي لعبته كل منها في تنمية السياحة البيئية المستدامة.

أولاً: الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة ودوره في السياحة البيئية المستدامة IUCN

الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة هي المنظمة البيئية الأولى في العالم تأسست في سنة 1948، وسوف يتم التطرق فيما يلي إلى نشأتها، وتعريفها وصولاً إلى الدور الذي لعبته كفاعل في السياحة البيئية المستدامة.

1- نشأة الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة

تأسس الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة في سنة 1948، بمبادرة من دولة فرنسا ومنظمة اليونيسكو، والرابطة السويسرية لحماية الطبيعة (LSPN)، الذين قاموا بدعوة جميع

¹الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، <https://www.unep.org>، تاريخ الاطلاع: 2022/07/06.

الدول والمنظمات الدولية التي تنشط في مجال حماية البيئة إلى عقد مؤتمر تأسيسي، الذي حضرته ثلاثة وثلاثين (33) دولة، و قامت لجنة صياغة قانونية بتحرير نص النظام الأساسي للاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة، وتم توقيع هذا النظام يوم الخامس أكتوبر من سنة 1948 من طرف ممثلي ثمانية عشر (18) دولة، ومنظمة دولية واحدة هي اليونيسكو، و ست (6) منظمات دولية غير حكومية، و 107 منظمة وطنية غير حكومية، واتخذ مدينة بروكسل مقرا له، ثم في سنة 1961 أصبح مقره سويسرا،¹ وهو يضم حاليا 160 دولة، 200 منظمة حكومية، 1100 منظمة غير حكومية،² كما يضم أكثر من 18000 خبير³ ليصبح أول اتحاد عالمي يضم فواعل مختلفة تعمل على تشجيع التعاون الدولي، وتوفير المعارف والأدوات العلمية للمحافظة على الطبيعة.⁴ وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة الوطنية لصون الطبيعة، وجمعية بومرداس الإيكولوجية، الحركة الإيكولوجية الجزائرية هم أعضاء في الاتحاد الدولي لصون الطبيعة.⁵

2- التعريف بالاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة

يعرف الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة حسب موقعه الرسمي الإلكتروني بأنه: "السلطة العالمية بشأن حالة العالم الطبيعي والتدابير اللازمة لحمايته، يعتبر منصة عالمية توفر الأدوات الضرورية لضمان ازدهار المجتمعات، والاقتصاديات، والطبيعة معا بشكل متوازن."

وهي المؤسسة الوحيدة التي تجمع الحكومات والمجتمع المدني لتحقيق هدف واحد ألا وهو تعزيز التنمية المستدامة، وخلق عالم عادل يقدر الطبيعة ويحافظ عليها.⁶

¹ عمر مخلوف، المرجع السابق، ص360.

² الموقع الرسمي لوزارة البيئة التونسية، <http://www.environnement.gov.tn> ، تاريخ الاطلاع : 2022/07/09.

³Site officiel de l'IUCN, <https://www.iucn.org/about-iucn/history>, consulté le : 09/07/2022.

⁴ عمر مخلوف، المرجع السابق، ص360.

⁵الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة، https://www.iucnmed.org/nabp/ar_iucn_mem.html ، تاريخ

الاطلاع: 2022/07/10.

⁶ Site officiel de l'IUCN, <https://www.iucn.org/about-iucn/history>, consulté le : 09/07/2022.

يتكون الاتحاد من هيئتين؛ هيئة مركزية هي المؤتمر العالمي للاتحاد، وأخرى غير مركزية تنفيذية هي مجلس الاتحاد، بالإضافة إلى أمانة الاتحاد وست لجان موضوعاتية هي: لجنة التربية والاتصال، لجنة السياسات البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية، اللجنة العالمية للقانون البيئي، لجنة إدارة الأنظمة الإيكولوجية، لجنة الحفاظ على الأصناف، اللجنة العالمية للمناطق المحمية.¹

تتمثل مهامه أساسا في تقديم المشورة بشأن السياسة البيئية، تقديم المساعدة الفنية لوضع استراتيجيات وخطط عمل خاصة بالتنوع البيولوجي على المستوى الوطني؛ وتوفير الدعم الفني لصياغة قوانين بيئية واستراتيجيات التصرف في الموارد الطبيعية.²

3- دور الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة كفاعل في السياحة البيئية المستدامة:

لعب الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة دورا محوريا في تطوير العديد من الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالسياحة البيئية المستدامة في المحميات الطبيعية ويتعلق الأمر باتفاقية رامسار بشأن المناطق الرطبة لسنة 1971، واتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض، واتفاقية التنوع البيولوجي لسنة 1992.³

كما يولي الاتحاد أهمية بالغة لحفظ التنوع البيولوجي، ويعتبره من أولويات اهتمامه لوقف أزمة الانقراض وإدارة النظم البيئية والحفاظ عليها، واستعادتها على نحو مستدام، إذ يرى أن التنوع البيولوجي أمر بالغ الأهمية لرفاهية الإنسان، وهو مهدد بشكل متزايد، بسبب تدمير الموائل، والاستغلال المفرط، والاتجار غير المشروع في الحياة البرية، والتلوث، وتغير المناخ وهو ما يعرّض بقاء الأنواع في جميع أنحاء العالم للخطر.⁴

¹Juliette Olivier, l'Union Mondiale pour la Nature une organisation singulière au service dudroit de l'environnement, Bruylant, Bruxelles, 2005, P.P .28, 60.

²الموقع الرسمي لوزارة البيئة التونسية، <http://www.environnement.gov.tn> ، تاريخ الإطلاع : 2022/07/09.

³عمر مخلوف، المرجع السابق، ص361.

⁴Site officiel de l'IUCN, <https://www.iucn.org/our-work/biodiversity>, consulté le : 09/07/2022.

وفي سبيل المحافظة على التنوع البيولوجي، يقدم الاتحاد يد العون للدول ويوفر لهم قاعدة بيانات، خدمة للطبيعة، وتحسين الرفاهية وسبل العيش للناس.¹

كما أطلق الاتحاد الدولي لمحافظة على الطبيعة القائمة الخضراء لصون الطبيعة، تهدف منذ إطلاقها في سنة 2014 إلى قياس مدى فعالية المحميات الطبيعية، بالاعتماد على مؤشرات تقنية تركز حول أربعة محاور هي: الحوكمة، التخطيط الملائم، التصرف الرشيد ونتائج جهود المحافظة على الطبيعة، تمنح الجوائز لأفضل المواقع في جميع أنحاء العالم وتقدم الحوافز للمواقع الأخرى للمساعدة على تطوير إدارتها، كما تُمنح المواقع المدرجة على القائمة الخضراء شهادة تثبت أنها تدار بشكل فعال وناجح، وذات تأثير إيجابي على الناس والطبيعة والمحيط المجاور.²

وفي هذا الخصوص، صرح المدير العام للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بما يلي: "إذا كنا جادين بشأن الأهداف العالمية لعكس مسار فقدان التنوع البيولوجي، فإنه يتوجب علينا التأكد من تمكن المناطق المحمية حول العالم من تأدية المهام المنوطة بها - وهي توفير البيئة اللازمة للتنوع البيولوجي". وأضاف: "لقد حققت المواقع المدرجة على القائمة الخضراء للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة معيار التميز، إلى جانب ما تقدمه من فوائد واضحة وقابلة للقياس للطبيعة والمجتمعات المحلية، وإنما في الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة نهى جميع المواقع المدرجة حديثاً على القائمة الخضراء، لكونهم مثلاً ملهماً تحتذي به المناطق المحمية حول العالم أجمع".³

فعلى سبيل المثال، تقدم محمية أرز الشوف في لبنان الحماية لشجر الأرز المهدد بالانقراض، الذي يعد الرمز الثقافي للبلد، وذلك بفضل المشروعات القائمة على صيانتته وحفظه، حيث نجحت إدارة المحمية في التكيف مع تدفق اللاجئين من سوريا ومشاركة بعضهم في أعمال

¹ Site officiel de l'IUCN, <https://www.iucn.org/our-work/biodiversity>, consulté le : 09/07/2022.

² الموقع الرسمي لوزارة البيئة التونسية، <http://www.environnement.gov.tn> ، تاريخ الاطلاع : 2022/07/09.

³الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة بتاريخ 2018/11/28، متوفر على

الرابطة: <https://www.iucn.org/ar/news/protected-areas/2018> ، تاريخ الاطلاع: 2022/07/10.

الحماية البيئية، كما تساهم المحمية في دفع عجلة الاقتصاد المحلي عن طريق توفير الموارد المستغلة في تصنيع المنتجات التقليدية والطعام العضوي.¹

تمتلك فرنسا حصّة الأسد من حيث عدد المواقع المدرجة على القائمة الخضراء للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، بدءًا من المناطق الصغيرة المجاورة للمدن وصولاً إلى المحميات البحرية، على سبيل المثال؛ تحقق إدارة المحمية الطبيعية بالأراضي الفرنسية الجنوبية بالقرب من أنتاركتيكا نجاحًا متواصلًا في السيطرة على إمكانية وصول البشر إلى هذه المحميات والسيطرة على النشاطات، على الرغم من مساحة الموقع الهائلة التي تصل إلى 2.2 مليون هكتار. حيث يتم رصد الأنشطة غير القانونية لصيد الأسماك والأنواع الغازية* والحد منها، ومن هنا تأتي أهمية هذا الموقع للبحث العلمي بالإضافة إلى توفير الأسماك ذات الجدوى التجارية.²

تظهر أهمية انضمام المواقع للقائمة الخضراء للاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة في الاستفادة من الدعم والنصائح من طرف خبراء الاتحاد بإبرام اتفاقيات تشاركية تدعم أنشطة السياحة البيئية المستدامة، داخل المحميات الطبيعية والمناطق المجاورة.³

خلاصة القول أن؛ الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة يؤدي دور محوري في مجال تعزيز ممارسات السياحة البيئية المستدامة في المحميات الطبيعية، من خلال مساهمته الفعالة في حماية هذه المناطق بتقديم المساعدة الفنية من طرف خبراءه الذين فاق عددهم 18000 خبير يساعدون الدول في سبيل تحقيق تقدم فعلي في مجال حماية المحميات الطبيعية.

¹الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة بتاريخ 2018/11/28، متوفر على

الرابط: <https://www.iucn.org/ar/news/protected-areas/2018>، تاريخ الاطلاع: 2022/07/10.

*الأنواع الغازية: هي الأنواع النباتية والحيوانية والفطريات التي يتم إدخالها (من غير الأصليين) إنظام بيئي وينتشر بسرعة مما يتسبب في تلف الحيوانات والنباتات، وبالتالي البيئة بأكملها، هذه الأنواع ليست أصلية في مكان معين ولكن يتم إدخالها عن غير قصد أو عن قصد، متوفر على الرابط:

<https://ar.history-hub.com/ma-hy-alanoaaa-alghazy>، تاريخ الاطلاع: 2022/09/03.

²الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة بتاريخ 2018/11/28، المرجع السابق.

³المرجع نفسه.

ثانيا: الجمعية الدولية للسياحة البيئية ودورها في السياحة البيئية المستدامة TIES

الجمعية الدولية للسياحة البيئية منظمة غير ربحية مكرسة لحماية البيئة، وسوف يتم دراسة كل من نشأتها، تعريفها ثم دورها كفاعل في السياحة البيئية المستدامة.

1- نشأة الجمعية الدولية للسياحة البيئية

تعود الجذور التاريخية لنشأة الجمعية الدولية للسياحة البيئية، إلى مؤتمر انعقد في فلوريدا سنة 1989 برئاسة الناشطة في مجال الحفاظ على البيئة، وقائدة الأبحاث في مجال السياحة المستدامة، والسياسة البيئية المستدامة Megan EplerWoo ، حيث أعلن أعضاء المؤتمر إطلاق أول منظمة عالمية غير ربحية، مخصصة للسياحة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. وفي سنة 1990، عينت Megan EplerWoo أول رئيس مجلس إدارة للجمعية وهو David Western ، وجمعت أولى التبرعات الخاصة بالجمعية.¹

2- التعريف بالجمعية الدولية للسياحة البيئية

يعرف الموقع الرسمي الإلكتروني للجمعية الدولية للسياحة البيئية بأنها: "منظمة غير ربحية مكرسة لتعزيز السياحة البيئية ، تأسست TIES في عام 1990 مقرها واشنطن، وكانت في طليعة تطوير السياحة البيئية ، حيث توفر الإرشادات والمعايير والتدريب والمساعدة الفنية والموارد التعليمية، وهي شبكة عالمية يقودها مجموعة من المتخصصين في السياحة البيئية ، والمسافرين يبذلون مجهودا لجعل السياحة أداة تنفيذية للحفاظ على التنوع البيولوجي الثقافي وحمايته، وتحقيق تنمية محلية مستدامة".²

تلتزم الجمعية الدولية للسياحة البيئية بالتعاون مع أعضائها بمساعدة المنظمات، والمجتمعات، والأفراد على الترويج لمبادئ السياحة البيئية وممارساتها. تضم TIES حاليًا

¹ The international ecotourism society, our story, Available on the link: <https://ecotourism.org/our-story/>, consulted at: 10/07/2022.

² الموقع الرسمي للجمعية الدولية للسياحة البيئية، <https://ecotourism.org>، تاريخ الاطلاع: 2022/07/10.

أعضاء في أكثر من 190 دولة ، يمثلون مختلف المجالات المهنية وقطاعات الصناعة بما في ذلك: الأكاديميين، المستشارين، الجمعيات المتخصصة في مجال حفظ الطبيعة، المنظمات، الحكومات، المهندسين المعماريين ومنظمي الرحلات، وأصحاب النزل والمديرين وخبراء التنمية العامة والسياح البيئيين¹.

تؤكد الجمعية على ضرورة توحيد جهود المجتمعات لتشجيع السفر المستدام، وعلى أهمية مشاركة المجتمع في تسهيل الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإيجاد الآليات المناسبة لضمان الحفاظ على التنوع البيولوجي والمستقبل المستدام للعالم الذي يعتمد عليه.²

إن يمكن القول أن الجمعية الدولية السياحة البيئية المستدامة (TIES) هي منظمة غير حكومية أمريكية مكرسة لتعزيز السياحة البيئية المستدامة على مستوى العالم، تأسست المنظمة في عام 1990 وساهمت بشكل كبير في نمو السياحة البيئية المستدامة وتطويرها، تتكون شبكة TIES العالمية من المتخصصين في السياحة البيئية.

3- دور الجمعية الدولية للسياحة البيئية كفاعل في السياحة البيئية المستدامة:

عملت الجمعية الدولية للسياحة البيئية منذ تأسيسها سنة 1990 على شرح مفهوم السياحة البيئية ومبادئها، وإبراز أهمية الاتجاه للفنادق والنزل البيئية كاتجاهات مستقبلية للسياحة البيئية تساهم في السياحة المستدامة، وذلك من خلال تنظيم ندوات، مؤتمرات، وملتقيات، بمبادرة منها، أو بالاشتراك والتعاون مع المنظمات الأخرى مثل الاتحاد العالمي لصون الطبيعة وغيره من الجمعيات، كما قامت بإصدار المطبوعات والمنشورات والكتب، باعتبارها شبكة معرفية عالمية مختصة في السياحة البيئية ، وسوف يتم التطرق فيما يلي إلى أهم المؤتمرات والندوات، التي نظمتها الجمعية حول السياحة البيئية ، وإيجاز أهم إصداراتها حسب تسلسلها الزمني :

¹الموقع الرسمي للجمعية الدولية للسياحة البيئية، المرجع السابق.

²The international ecotourism society, our mission, Available on the link: <https://ecotourism.org/our-mission>, consulted at :.2022/07/10

- في سنة 1991 بعد تأسيسها مباشرة، قام مجلس إدارة الجمعية بتحديد مهامها، وبالاشتراك مع مؤسسة داروين Charles Darwin Foundation، عملت الجمعية على إيجاد الحلول لنمو السياحة غير المنضبط في جزر غالاباغوس بالإكوادور. كما قدمت الجمعية الدولية بالاشتراك مع جامعة جورج واشنطن ندوة بعنوان "إدارة السياحة البيئية المستدامة" بالعاصمة واشنطن.¹
- أصدرت الجمعية الدولية سنة 1992، أول مجموعة إرشادات شاملة خاصة بمشغلي السياحة البيئية Ecotourism Operators، بناء على دراسات استقصائية دولية وأعمال المجموعات المتمركزة في مواقع السياحة البيئية.
- أحدثت الجمعية الدولية للسياحة البيئية نقلة نوعية سنة 1993، بنشرها لأول كتاب بعنوان "السياحة البيئية: دليل المخططين، المدراء والشعوب، منشور إرشادات السياحة البيئية لمنظمي الرحلات في الطبيعة".²
- سنة 1994: رعاية أول منتدى دولي حول الفنادق البيئية أو النزل البيئية، وعقد ندوة ميدانية حول تصميم النزل البيئية، وذلك بمخيم ماهوياي سانت جوي في جزر فيرجن الأمريكية.
- كما عقد اجتماع بعنوان " شركاء السياحة البيئية المستدامة الدولية" بجزر فيرجن في نفس السنة، يهدف إلى تعزيز دور جمعيات السياحة البيئية المستدامة الوطنية والإقليمية.³
- سنة 1995: أطلقت الجمعية الدولية للسياحة البيئية خدمة أخبار السياحة البيئية المستدامة، ونشر أبحاثها في مجال السياحة البيئية المستدامة، وذلك عن طريق إصدار صحائف وحزم معلوماتية، كما قامت بنشر كتاب حول النزل والفنادق البيئية خاص بمجال التخطيط للسياحة البيئية وتطويرها.
- وترأست الجمعية منتدى في كوستاريكا بمشاركة أكثر من 30 بلد لتحديد معايير النزل البيئية الدولية.¹

¹The international ecotourism society, our story, Available on the link: <https://ecotourism.org/our-story/>, consulted at :2022/07/10

²Ibid.

³Ibid.

- في سنة 1996: نشرت الجمعية الدولية للسياحة البيئية بالتعاون مع الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة إصدارا حول السياحة، السياحة البيئية المستدامة، والمناطق المحمية.²
- سنة 1997: بالاشتراك مع مؤسسة الحياة البرية، وجمعية السياحة البيئية في كينيا، قامت الجمعية برعاية المؤتمر الإقليمي حول "السياحة البيئية عند مفترق الطرق: رسم الطريق إلى الأمام"، في نيروبي بكينيا.
- في سنة 1998: عقد ورشة عمل إقليمية بالمكسيك بعنوان " تخطيط وتطوير وجهة السياحة البيئية المستدامة"، لتدريب لمنظمي الرحلات السياحية في تاهيتي حول السياحة البيئية المستدامة.³
- سنة 1999: إصدار إرشادات السياحة البيئية المستدامة البحرية، وعدد بعنوان حماية ثقافة السكان الأصليين والأراضي من خلال السياحة البيئية.⁴

يلاحظ مما سبق؛ أن الجمعية الدولية للسياحة البيئية، كثفت جهودها في بداية نشأتها والعشر سنوات التالية لها، فيما يتعلق بالتعريف بمفهوم السياحة البيئية، مبادئها وتعزيز ممارساتها المستدامة، وذلك بتنظيم ندوات وورشات عمل لمنظمي الرحلات السياحية وأصحاب المصلحة، وإصدار الحوليات والكتب والمقالات، ويعود السبب في ذلك إلى أن السياحة البيئية في هذه الفترة كانت في بداية ظهورها وانتشارها، ولم تكن هنالك كتابات وبحوث كثيرة حول موضوعها، فأخذت الجمعية الدولية للسياحة البيئية مهمة التعريف بها والترويج لها.

بداية من سنة ألفين، بدأت الجمعية الدولية للسياحة البيئية، تربط في مختلف ندواتها وكتابتها بين السياحة البيئية والسياحة المستدامة، ويرجع ذلك ربما إلى تبني المدونة العالمية لأخلاق السياحة سنة 1999، التي تعتبر إطارا مرجعيا في بداية الألفية الجديدة، لتنشيط سياحة

¹The international ecotourism society, our story, Available on the link: <https://ecotourism.org/our-story/>, consulted at :2022/07/10

²Ibid.

³Ibid.

⁴Ibid.

مسؤولة ومستدامة، وكذلك استعدادا لعقد القمة العالمية حول السياحة البيئية في سنة 2002، ونذكر فيما يأتي أهم نشاطات الجمعية بداية من سنة 2000:¹

- المشاركة في ورشة عمل حول السياحة البيئية المستدامة والسياحة المستدامة، بنيويورك سنة 2000.

- عقدت اجتماع مشترك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول السنة الدولية للسياحة البيئية، في سنة 2001 ببليز والسيشل، كما أطلقت مجلة إلكترونية جديدة بعنوان مشاهد السياحة البيئية المستدامة، وقامت بنشر مقال بعنوان السياحة البيئية المستدامة: مبادئ وممارسات وسياسات الاستدامة.

- عقد اجتماعات إقليمية إضافية حول السنة الدولية للسياحة البيئية في الهند وتايلند وكينيا، البيرو والسويد في سنة 2002، المشاركة في قمة كيبك حول السياحة البيئية المستدامة.

- القيام بورشات عمل تدريبية ودورات تعلم عن بعد حول شهادة السياحة المستدامة، مع جامعة جورج واشنطن في سنة 2003.

- رعاية المؤتمر الأول حول السياحة البيئية المستدامة في الولايات المتحدة الأمريكية، بالاشتراك مع الغرفة المحلية للتجارة في سنة 2005.

- في السنوات من 2008 إلى 2014: رعاية المؤتمرات حول السياحة المستدامة والسياحة البيئية المستدامة تقريبا في كل سنة مؤتمر في بلد معين مثل: كندا(2008)، الولايات المتحدة الأمريكية (2010-2011)، كاليفورنيا (2012)، نيروبي(2013)، البرازيل (2014).

أكدت هذه المؤتمرات على أهمية ممارسة الأعمال المسؤولة بيئيا في ضمان الاستدامة المالية، الاجتماعية، والبيئية للسفر والسياحة (كونك صديقا للبيئة أمر مريح).²

يستنتج من كل ما سبق أنّ الجمعية الدولية للسياحة البيئية بالرغم من حداثة تأسيسها، دورا هاما في تطوير مفهوم السياحة البيئية المستدامة، وتعزيز ممارساتها، وكيفية تسيير وبناء

¹The international ecotourism society, our story, Available on the link: <https://ecotourism.org/our-story/>, consulted at :2022/07/10.

²Kelly Bricker, «The International Ecotourism Society », Travel and Tourism Research Association: Advancing Tourism Research Globally, University of Massachusetts Amherst, 2017, P.2.

الفنادق الخضراء أو النزل البيئية كمواقع للسياحة البيئية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات البيئية والممارسات الصديقة للبيئة، وركزت هذه الجمعية على الجانب التطبيقي، فنظمت العديد من الورشات والدورات التكوينية لمنظمي الرحلات السياحية للحصول على شهادات السياحة المستدامة بالتعاون مع الجمعيات المختصة في هذا المجال، والجامعات وغيرها، كما تختص هذه الجمعية أساسا في موضوع السياحة البيئية المستدامة وأنشأت أصلا من أجلها، عكس بقية الفواعل الدولية الأخرى ماعدا المنظمة العالمية للسياحة، التي تهتم بتطوير السياحة البيئية المستدامة كموضوع له علاقة بمهامها وأهدافها الأساسية.

المطلب الثاني: الفواعل الوطنية للسياحة البيئية

تقسم الفواعل الوطنية للسياحة البيئية إلى فواعل تنتمي إلى القطاع العام، وأخرى للقطاع الخاص، يقصد بفواعل القطاع العام المؤسسات العمومية التي تتعلق بالسياحة سواء علاقة مباشرة، أو غير مباشرة وتكون تابعة للحكومة، أما فواعل القطاع الخاص فهي الأشخاص الطبيعية أو المعنوية التي لها علاقة بالسياحة البيئية المستدامة، وسوف يتم التطرق في الفرع الأول إلى فواعل السياحة البيئية المستدامة في القطاع العام، وفواعل السياحة البيئية المستدامة في القطاع الخاص في الفرع الثاني.

الفرع الأول: فواعل السياحة البيئية المستدامة في القطاع العام

يقصد بفواعل السياحة البيئية المستدامة في القطاع العام، السلطات الإدارية العمومية في الدولة على المستوى الوطني والمحلي، الموظفين العموميين للمحميات الطبيعية، مؤسسات التكوين في مجال السياحة.

أولاً: السلطات الإدارية العمومية في الدولة على المستوى الوطني، والمحلي

يقصد بالسلطات الإدارية العمومية في الدولة؛ السلطات التنفيذية على المستوى المركزي أو المحلي، المكلفة بتسيير قطاع السياحة، والمؤسسات الحكومية الإدارية الأخرى المكملة لهذا

القطاع، لأن قطاع السياحة يفترض تعاون وشراكة مع كل قطاعات الدولة خاصة قطاع البيئة، الأمن، الصحة، الثقافة وغيرها...¹

على المستوى الوطني أو المركزي يقصد بها مختلف الوزارات أو الهيئات المتعلقة بالسياحة، مثل؛ وزارة السياحة، وزارة البيئة، مؤسسات المصادر الطبيعية والمناطق المحميّة، مؤسسات الحياة البرية، وزارات المالية، النقل، وزارة الصحة خصوصا في ظل انتشار جائحة كورونا، وزارة الإعلام والثقافة، وزارة الداخلية والأمن لتوفير المناخ الآمن، قطاع الضرائب والجباية البيئية، وغيرها....، أما على المستوى المحليّ يقصد بها مختلف الجماعات المحلية، وهي تختلف من دولة إلى أخرى، ، تقوم بالتخطيط، إدارة وتطوير السياحة البيئية على المستوى المحليّ.²

وتجدر الإشارة إلى أنّ الإدارات الحكومية للسياحة تختلف من دولة إلى أخرى من حيث هيكلها التنظيمي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تتبع الإدارة الحكومية للسياحة الخارجية وزارة التجارة الفيدرالية، بينما تتبع السياحة الداخلية لمؤسسة حكومية مستقلة تسمى "إكتشف أمريكا" DiscoverAmerica، أما في يوغسلافيا فكانت تتبع وزارة الاقتصاد، في حين ترتبط في أقطار أخرى بوزارة الثقافة والإعلام، وفي الجزائر الإدارة المركزية التي تضطلع بشؤون السياحة هي وزارة السياحة وتهيئة الإقليم.³

إنّ يختلف ارتباط نشاط السياحة بالإدارة المختصة من دولة إلى أخرى تبعا للنظرة التي تلائم فلسفة تلك الدولة وطبيعة نظامها وما تتوخاه من السياحة وأهداف المقصد السياحي.

¹OMT, PNUE, Déclaration de Québec sur l'Écotourisme, disponible sur le lien : https://belsp.uqtr.ca/id/eprint/705/1/PNUE_OMT_2002_%C3%A9cotourisme_d%C3%A9claration_de_qu%C3%A9bec_A.pdf , P.3 ,consulté le :06/04/2021.

²Ibid.

³مصطفى يوسف كافي، التنمية السياحية، المرجع السابق، ص125.

وتحدد مسؤوليات المؤسسات الحكومية في السياحة البيئية المستدامة في النقاط التالية:

- صياغة السياسات والاستراتيجيات الوطنية، والمحلية، لتطوير السياحة البيئية المستدامة المتوافقة مع الأهداف العامة للتنمية المستدامة، والتشاور الواسع مع الأطراف المشاركة في السياحة البيئية المستدامة، أو التي تتأثر بها.
- الشراكة مع القطاع الخاص، المجتمع المحلي، المنظمات غير الحكومية، وجميع الجهات الفاعلة في السياحة البيئية المستدامة، في حماية الموارد الطبيعية.
- ضمان التشاور مع المجتمعات المحلية المضيفة بشأن التخطيط السياحي البيئي وسياسات السياحة البيئية المستدامة،¹ والتأكد من قدرتها على المشاركة في أنشطة السياحة البيئية المستدامة، وكفالة احترام رغبات هذه المجتمعات وثقافتها وممارساتها الاجتماعية.²
- إصدار التراخيص للأنشطة التنموية الخاصة بالسياحة البيئية المستدامة حماية للتنوع البيولوجي، ووضع العلامات البيئية عليها، ويجب أن تتضمن عمليات التخطيط للسياحة البيئية، والسياسات البيئية قيوداً على استخدام الأنظمة الإيكولوجية.³
- توجيه الاستثمار دائماً في إطار حماية التنوع البيولوجي، الذي يقوم به مستثمري القطاع العام والخاص، والمستثمرون متعددي الأطراف، في قطاع السياحة البيئية المستدامة، نحو المشاريع والبرامج التي تعتمد مبادئ السياحة المستدامة.⁴
- تسهيل الحصول على التمويل في مجال الاستثمار في السياحة البيئية المستدامة، وتخفيض الرسوم الإدارية، وتقديم أسعار فائدة مناسبة مع مشاريع السياحة البيئية المستدامة.⁵

¹ OMT, PNUE, op.cit, P.P.3, 4..

² الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تشجيع السياحة البيئية المستدامة من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة، تقرير رقم A/67/228، بتاريخ 2012/01/03، ص 14.

³ المرجع نفسه، ص 14.

⁴ OMT, PNUE, op.cit, P. 4.

⁵ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تشجيع السياحة البيئية المستدامة من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة، المرجع السابق، ص 15.

- التّسيق بين جميع المؤسسات الحكومية العامة، لاسيما على المستوى الوطني، والمحلي، وإنشاء مجموعات عمل بينية إذا اقتضى الأمر، في جميع مراحل صنع قرارات البيئية، مع تسهيل مشاركة الجهات الفاعلة في هذه العملية، وإنشاء آليات مناسبة للميزانية، والأطر التشريعية، التي تكفل تحقيق أهداف الجهات الفاعلة في السياحة البيئية المستدامة في عملية صنع القرار.¹
- وضع ميكانيزمات وآليات تنظيم ورقابة على المستوى المحلي، والوطني، دراسة تقييم الأثر البيئي لمشاريع السياحة البيئية المستدامة، وإعلام نتائجها لكافة الأطراف المعنية بما فيها السكان المحليين، ونشر خطط السياحة البيئية المستدامة على أوسع نطاق بين أفراد المجتمع، المنظمات غير الحكومية، الوكالات السياحية، وغيرها من الفاعلين.²
- تقديم الحوافز لمنظمي الرحلات ومقدمي الخدمات الآخرين الذين يتبنون مبادئ السياحة البيئية المستدامة، ويسطرون الأنشطة السياحية التي تتسم بروح من المسؤولية فيما يتعلق بالبيئة، المجتمع والثقافة المحلية.
- دمج مؤسسات السياحة البيئية المستدامة، الصغيرة والمتوسطة، العامة والخاصة، جمعيات، المنظمات غير الحكومية الفاعلة في مجال السياحة البيئية المستدامة، في استراتيجيات وبرامج الترويج والتسويق للسياحة البيئية، التي تنفذها الإدارة الوطنية للسياحة في الأسواق الدولية والداخلية..
- تشجيع ودعم التعاون على المستوى المحلي لترويج وتسويق منتجات السياحة البيئية المستدامة على المستوى الوطني والدولي.³
- وضع السياسات المناسبة لتسيير المحميات الطبيعية، من حيث إدارة عدد الزوار المسموح لهم في اليوم بالزيارة، وكذلك المقابل المالي للدخول، وكيفية توزيع العائدات على المجتمع المحلي.⁴

¹ OMT, PNUE, Déclaration de Québec sur l'Ecotourisme, op.cit, P. 4.

²The international ecotourism society, our story , Available on the link:<https://ecotourism.org/our-story/>, consulted at :2022/07/10, P. 4.

³ Ibid. P.5

⁴ كوثر جيلاني، المرجع السابق، ص 51.

- تعزيز وتطوير البرامج التربوية للأطفال والشباب من أجل زيادة وعيهم بحماية الموارد الطبيعية، والاستخدام المستدام لها، واحترام الثقافات المحلية والأصلية، وكل ما يرتبط بالسياحة البيئية المستدامة.¹

يمكن القول مما سبق، أن المؤسسات العمومية الإدارية تضطلع بدور أساسي في سبيل تنمية، تطوير وترسيخ ممارسات السياحة البيئية المستدامة، يظهر لنا هذا الدور من خلال ممارسة مسؤولياتها في هذا المجال والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تسويق منتجات السياحة البيئية المستدامة وترويجها، وضع السياسات المناسبة لتنظيم دخول الزوار والسياح البيئيين إلى المحميات الطبيعية، تشجيع الاستثمار في مجال السياحة البيئية المستدامة عن طريق تسهيل الإجراءات الإدارية، تخفيض الضرائب وتسهيل الحصول على القروض المالية، تدعيم الشركات السياحية ومقدمي الخدمات، ومنظمي الرحلات السياحية، ووكالات السياحة والأسفار، التخطيط السياحي البيئي بإشراك المجتمعات المحلية، تقييم الأثر البيئي لمشاريع السياحة البيئية المستدامة وإعلام المعنيين بها، إشراك القطاعات المعنية في عملية اتخاذ القرارات، وأخيرا التربية البيئية والتوعية بأهمية السياحة البيئية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية.

ثانيا: موظفو المناطق المحمية:

يعتبر موظفو المناطق المحمية، الحداثق، والأوساط الطبيعية، فاعلا أساسيا في تطوير السياحة البيئية المستدامة، والمحافظة على الموارد والمساحات الطبيعية، والتنوع البيولوجي،² وغالبا ما يكون هؤلاء الموظفين من المختصين في علم الأحياء، أو البيولوجيا، أو الزراعة، أو علوم النبات، وبالتالي لهم دراية في كيفية التعامل مع المناطق البيئية المهدة، الحياة

¹ OMT, PNUE, Déclaration de Québec sur l'Écotourisme, op.cit, P. 6.

² Maurice Couture, « L'écotourisme : un concept en constante évolution », Revue de recherche en tourisme, TEOROS, 2002, P.10.

البرية، الفطرية والنباتية، المتوفرة في المناطق والمجالات المحمية، ومن جهة أخرى تزويد الزوار بالمعلومات الكافية، لتجنب تهديد مكونات المناطق المحمية.¹

إن يقصد بموظفي المناطق المحمية، الموظفين الإداريين الذين يعملون في المحميات الطبيعية، وهم غالبا من أصحاب الاختصاص في مجال علم الأحياء، أو البيولوجيا أو علوم الزراعة، وهو ما يفسر بضرورة توافر عنصر الاختصاص نظرا للطبيعة الخاصة للمحميات الطبيعية.

يمكن إيجاز دور موظفي المناطق المحمية كفاعل في السياحة البيئية المستدامة فيما يلي:²

- وضع الضوابط اللازمة، واتخاذ الإجراءات المناسبة التي تتلاءم مع حساسية بيئة المناطق المحمية، لتنظيم الحركة السياحية، وذلك بالتنسيق مع السلطات المحلية.
- توعية الزوار والسياح وإرشادهم إلى كيفية التعامل مع الحيوانات، والنباتات، والحياة الفطرية داخل المحميات الطبيعية، إذن فهؤلاء الموظفين يساهمون في التعليم والتربية البيئية للزوار.
- التعاون مع السلطات المحلية لوضع آليات رقابة لحماية المحميات الطبيعية من أي انتهاكات.

يفهم مما سبق؛ أن موظفي المحميات الطبيعية يلعبون دورا أساسيا في حماية المحميات الطبيعية، بالشراكة مع السلطات المحلية، لتنظيم عملية دخول وخروج الزوار من وإلى المحميات الطبيعية، لأنهم يملكون المعرفة العلمية والخبرة العملية، كما أنهم يعتبرون بمثابة مرشدين داخل المحميات بتوعية الزوار، وإرشادهم إلى كيفية التعامل مع أنواع الحيوانات والطيور والحياة الفطرية داخل المحميات الطبيعية، كذلك مساعدة السلطات العمومية المحلية لوضع آليات الرقابة لحماية المحميات الطبيعية من أي انتهاكات.

¹ عبد السلام محمول، دور السياحة البيئية المستدامة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2013-2014، ص 99.

² كوثر جيلاني، المرجع السابق، ص 49.

ثالثاً: المؤسسات التعليمية

تعتبر الجامعات، المعاهد، والمدارس التابعة للقطاع العام، التي تكوّن الطلبة في مجال السياحة بصفة عامة، والسياحة البيئية المستدامة خاصة، فاعل في تنمية وتطوير السياحة البيئية المستدامة، لأنها تساهم في تكوين الموارد البشرية المتخصصة التي لها دراية كافية بخصوصية السياحة البيئية المستدامة ومبادئها¹، وهناك العديد من التخصصات التي لها علاقة بالسياحة البيئية المستدامة وتدرّس في العديد من الجامعات منها: التخطيط والتطوير السياحي، الإدارة الفندقية والإرشاد السياحي، إدارة مكاتب ووكالات السياحة والسفر،... وتعدّ دول إيطاليا، إسبانيا، تايلاندا، سويسرا، تركيا، أفضل الدول التي تحتوي على أحسن الجامعات التي تدرّس السياحة، بالإضافة إلى دول أخرى لها أهميتها في مجال التكوين في السياحة، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، وفرنسا وصولاً إلى المملكة المتحدة.²

كما تعتبر وحدات البحث العلمي في مختلف الجامعات، الخاصة بالبحث في مجالات؛ البيئة، البيولوجيا، والتنمية المستدامة، فاعل مهم في السياحة البيئية المستدامة، عن طريق البحوث العلمية التي تساهم في ترقية وحماية المحميات والحدائق الطبيعية³، فأغلبية مدراء المحميات الطبيعية هم من دارسي البيولوجيا، وعلم البيئة، وعلم الأحياء، والنبات، كما يستفاد من بحوثهم واكتشافاتهم التي تساعد على ضبط ووضع الآليات المناسبة لتسيير المحميات الطبيعية، عن طريق عمليات الجرد والمسوحات للحياة الحيوانية والنباتية، التي تساهم في التخطيط الأفضل لحماية مواقع السياحة البيئية المستدامة.⁴

إذن تعتبر المؤسسات التعليمية في مجال السياحة، أو التي لها علاقة بها، فاعلاً أساسياً في مجال تكوين الكوادر والموارد البشرية المتخصصة في مجالات التسويق السياحي البيئي،

¹Maurice Couture, op.cit, P.10.

²المنصة الإلكترونية لتقديم المعلومات، متوفر على الرابط: <https://lookinmena.Com> ، تاريخ الاطلاع:

.2022/07/17

³Maurice Couture, op.cit, P. 10.

⁴ عبد السلام محصول، المرجع السابق، ص99.

التخطيط السياحي البيئي، الإدارة السياحية والفندقية، الإرشاد السياحي، وغيرها من التخصصات، كما تعتبر هذه المؤسسات مصدرا للبحوث والدراسات التي تساهم بفضل نتائجها العلمية في وضع الآليات المناسبة لتسيير المحميات الطبيعية، والتخطيط السليم لحماية مواقع السياحة البيئية المستدامة.

الفرع الثاني: فواعل السياحة البيئية المستدامة في القطاع الخاص

يقصد بفواعل السياحة البيئية المستدامة في القطاع الخاص كل من السكان المحليين الذي يقيمون في مواقع السياحة البيئية المستدامة، أو بالقرب من المحميات الطبيعية، أصحاب المشاريع السياحية الذين يقدمون الخدمة السياحية ويمثلون مختلف المنشآت السياحية، المجتمع المدني بكافة أطيافه، السائح البيئي المتميز عن السائح العادي والذي تقع على عاتقه جملة من الواجبات، وسيتم تناول هذه الفواعل تباعا.

أولا: السكان المحليين

السكان المحليين، أو ما يعرف بالمجتمع المحلي، أو المجتمع المضيف (lacommunauté hôte) هو مجموعة من الناس يقيمون في حيز أو منطقة جغرافية محددة، ويكوّنون فيما بينهم وحدة اجتماعية تسودها قيم عامّة، ويشعرون بالانتماء إليها. وللمجتمع المحلي طابع خاص ومجموعة من العادات والتقاليد (مراسيم العرس، الفلكلور الخاص بكل منطقة كرقصات معينة يتميزون بها، واللهجات الخاصة أو الأكلات وغيرها..)، تختلف من منطقة إلى أخرى، فالسكان المحليين مثلا في الصحراء الشرقية يختلفون عن السكان المحليين في الصحراء الغربية، بل حتى أنّ العادات والتقاليد في المجتمع المحلي الواحد تختلف¹، كذلك يختلف السكان المحليين في وجهة نظرهم للسياحة البيئية، فالبعض الذي تعود على الحياة الهادئة في المناطق الطبيعية، يجد نفسه فجأة أمام أناس لا يعرفهم، يتقاسمون معهم المنطقة والمناظر الطبيعية، يطلّعون على ثقافتهم،

¹ هبة عادل، "دور المجتمعات المحلية في المحافظة على البيئة"، الباحث البيئي، متوفر على الرابط: <https://www.facebook.com/legacy/notes/10150220802094720> ، تاريخ الإطلاع: 2022/07/17.

عاداتهم وتقاليدهم، فالبعض لا يرحب بتلك التغيرات التي جلبتها إليهم السياحة البيئية المستدامة، والبعض الآخر يتقبل بل ويرحب بذلك، ويصبح فاعلا أساسيا في تعزيز السياحة البيئية المستدامة، خاصة إذا أدرك مدى مساهمتها في خلق فرص العمل، وقدرتها على المحافظة على الموارد الطبيعيّة مصدر عيشهم وقوتهم.¹

ويرحب العديد من السكان المحليين القاطنين في مواقع السياحة البيئية المستدامة، أو على أطراف المحميات الطبيعية خاصة في الدول النامية بالسياح، ويلعبون دورا بارزا في السياحة البيئية المستدامة، باعتبار أن مواقع ومناطق الجذب السياحي هي موطنهم، ومكان عملهم، وبالتالي يفترض فيهم أن يكونوا فاعلين، وبالتالي يشاركون في عملية اتخاذ القرارات، والتخطيط والإدارة البيئية، وكذلك في الحفاظ على الموارد الطبيعيّة لمنطقتهم، ويتحمل السكان المحليين العبء الأكبر في تنشيط السياحة البيئية المستدامة، وتعريف السائح بالجوانب السياحية، وتعزيز الاستثمار.²

إذن مادامت السياحة البيئية المستدامة تعود بالمنفعة على المجتمع المحلي بتوفير فرص عمل للشباب والسهر على الحفاظ على الموارد الطبيعية، ودعم التراث المحلي، إذن فالسكان المحليين هم أول من يحافظ على الموارد الطبيعية من التلوث، ويشارك في عملية توعية وتنقيف السياح، ويعول عليه في اتخاذ قرارات السياحة البيئية المستدامة.

ثانيا: أصحاب المشاريع السياحية

المشاريع السياحية هي ممارسة نشاط اقتصادي في مجال السياحة يكون مملوكا ملكية خاصة، يستخدم رؤوس أموال، يوظف يد عاملة، ويستخدم موارد محلية،...، وسواء كانت مشاريع السياحة البيئية المستدامة صغيرة أم كبيرة، فهي تعتبر عامل هام جدا لتطوير مناطق

¹عبد السلام محمول، المرجع السابق، ص100.

²كوثر جيلاني، المرجع السابق، ص 50.

جذب سياحية جديدة، سواء في المواقع السياحية المعروفة، أو بخلق أماكن جذب جديدة، تساهم في زيادة العرض السياحي، الذي يؤدي إلى خلق تنمية في المنطقة.¹

والنشاط الاقتصادي الناجم على المشاريع السياحية يشترك فيه عدة فاعلين نذكر منهم: شركات السياحة ووكالات الأسفار، المرشدين السياحيين، موظفي شركات الطيران والرحلات البحرية، شركات نقل المسافرين، موظفي الفنادق والنزل البيئية، صناع الحرف التقليدية، أصحاب المطاعم....، وتلعب هذه الأطراف الفاعلة دوراً أساسياً في تسويق مواقع السياحة البيئية المستدامة، والحفاظ على الموارد الطبيعية²، حيث تقع على عاتقهم جملة من المسؤوليات في سبيل إنجاح تجربة السياحة البيئية المستدامة يتم إنجازها فيما يلي:

- يجب أن يتم التخطيط والتصميم المادي للبنية التحتية للسياحة البيئية، لاسيما الفنادق، ومراكز الإقامة، والمطاعم، ومراكز المعلومات السياحية في المنتزهات الطبيعية، بطريقة تقلل إلى حد أدنى من العواقب السلبية على البيئة الطبيعية.
- يجب أن تكون مواد البناء والأنماط المعمارية، والمفروشات والديكور محلية، ويجب استخدام مصادر طاقة منخفضة التلوث.
- يجب أن تكون وسائل النقل المستعملة في نقل السياح إلى مناطق السياحة البيئية المستدامة، أو وسائل النقل الخاصة بالشركات التي تقدم الخدمات، صديقة للبيئة وذات تأثير بيئي منخفض.
- حظر تنظيم الألعاب الرياضية التي تتطلب وسائل نقل شديدة التلوث، أو مزعجة بشكل دائم.
- يجب الخضوع للقوانين واللوائح التي تنظم السياحة البيئية المستدامة داخل المحميات والمنتزهات الطبيعية، في حالة تنظيم رحلات سياحية إليها من طرف الوكالات السياحية.³

¹ المشاريع السياحية الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية، موقع تجارنتا، متوفر على الرابط <https://tjaratuna.com/>، تاريخ الاطلاع: 2022/06/19.

² كوثر جيلالي، المرجع السابق، ص 50.

³Philippe Lemaistre, op.cit, P.18.

- الأخذ بعين الاعتبار القدرة الاستيعابية للنظم الإيكولوجية المرتبطة بالسياحة في الخطط والاستراتيجيات طويلة الأجل.
- يجب أن يكون أصحاب المشاريع السياحية على دراية كافية بالتكاليف من أجل تقليل الآثار السلبية المحتملة لهذا المشروع، بحيث يجب تقدير هذه التكاليف مسبقاً، وإدراجها في تحليل التكلفة والعائد لأي مشروع استثماري خاص بالسياحة البيئية المستدامة.¹
- التركيز على توظيف العمالة المحلية في كافة المشاريع التي تتعلق بالسياحة البيئية المستدامة، والعمل على تعليمهم وتدريبهم بما يتلاءم مع هذا النوع من السياحة.
- التركيز على تنوع المستويات في مشروعات السياحة البيئية المستدامة حتى يمكن لجمع الفئات، ارتياد هذه المشاريع.²

خلاصة القول أن:

- يلعب أصحاب المشاريع السياحية دوراً أساسياً في تفعيل السياحة البيئية المستدامة، عن طريق المساهمة في توفير البنية التحتية اللازمة لتنمية وتطوير مواقع السياحة البيئية المستدامة، التي تتلاءم مع حساسية وطبيعة هذه المناطق، تحقيق تنمية محلية يشارك فيها السكان المحليين بتوظيف الأيدي العاملة المحلية، نشر ثقافة السياحة البيئية المستدامة، ورفع مستوى المعيشة.

ثالثاً: المجتمع المدني

يعتبر المجتمع المدني بكافة أطرافه شريكاً أساسياً في تنمية السياحة البيئية المستدامة والمحافظة على البيئة، ويعرفه البنك العالمي بـ " المجتمع المدني هو مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية التي غير الربحية، تنشأ الحياة العامة، وتدافع عن مصالح وقيم أعضائها وعلى الغير، بناءً على اعتبارات أخلاقية، ثقافية، سياسية، علمية، دينية أو خيرية، إذن المجتمع المدني مجموعة واسعة من المنظمات مثل: المجموعات المجتمعية، المنظمات غير

¹Philippe Lemaistre, op.cit, P.18.

² سفيان إدريس، " السياحة البيئية ودورها في تحقيق التنمية الريفية"، مجلة سوسولوجيا، جامعة زيان بن عاشور، الجلفة، المجلد 01، العدد 01، 2017، ص 121.

الحكومية النقابات العمالية، منظمات الشعوب الأصلية، الجمعيات الخيرية، المنظمات الدينية، الجمعيات المهنية، الشركات الخاصة".¹

يلاحظ على هذا التعريف أنه ذكر مكونات المجتمع المدني، ووظيفته المتمثلة في تنشيط الحياة العامة وتدافع عن مصالح وقيم بناء على اعتبارات أخلاقية، ثقافية، علمية سياسية، خيرية، دينية،... إلخ

وهناك تعريف واسع للمجتمع المدني بأنه "المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في عملية الارتقاء بالمستوى الأدائي للوظائف العامة المتعلقة بالتنمية البشرية، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمتقنين، والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي كمؤسسات الضمان الاجتماعي وحماية ذوي الاحتياجات الخاصة ورعاية الأيتام وكبار السن،...".²

يلاحظ أن هذا التعريف قدم تفصيلا وأمثلة عن كثير من تنظيمات المجتمع المدني، ما يؤدي إلى توضيح واسع لمدلول هذا المصطلح، كما وضع أهداف للمجتمع المدني ومنها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والتي يمكن أن تندرج ضمنها التنظيمات المتعلقة بالسياحة البيئية المستدامة.

¹ La société civile, disponible sur le lien :

https://www.grainesdepaix.org/fr/ressources/dictionnaire/societe_civile, consulté le :19/07/2022.

² سعيد علي حسين التميمي، " البناء الديمقراطي في العراق والمجتمع المدني، رؤية تحليلية"، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 40، 2012، ص70.

يمكن تعريف المجتمع المدني باختصار بأنه مجموعة فواعل لا تستهدف الربح المادي، تنشط في مجال معين، للدفاع على الصالح العام على أساس اعتبارات أخلاقية، سياسية، ثقافية، بيئية، وتلتزم في أداء مهامها بمعايير التسامح، والتراضي، والاحترام.

يساهم المجتمع المدني في مجال السياحة البيئية المستدامة في تنشيط المجتمع المحلي، وجعله شريكا أساسيًا في تنفيذ البرامج التي يسطرها القطاع العام في مجال تنمية السياحة البيئية المستدامة وحماية البيئة¹، المساهمة في التربية البيئية، والتوعية الثقافية لدى أفراد المجتمع بضرورة ترقية السياحة وحماية البيئة، التأثير على السياسات العامة في المجال البيئي وحماية المحميات الطبيعية، الدفاع على المصالح الجماعية في حالة وجود اعتداء على البيئة أو أحد عناصرها.²

رابعاً: السائح البيئي

يتميز السائح البيئي بمجموعة من المواصفات الخاصة المذكورة سابقا والتي تجعله فاعلا أساسيا إلى جانب الفواعل الأخرى في تنمية السياحة البيئية المستدامة، وتقع على عاتقه بهذه الصفة مجموعة من الواجبات نوجزها فيما يلي:³

- احترام مواقع السياحة البيئية المستدامة الطبيعية، والتعامل مع الكائنات الحية الموجودة فيها بحرص وحذر.

- تجنب إلحاق الضرر بالمواقع السياحية خصوصا التلوث.

¹La société civile un partenaire fondamental dans la protection de l'environnement, Algérie Presse service, disponible sur le lien :<https://www.aps.dz/societe/128015-la-societe-civile-un-partenaire-fondamental-dans-la-protection-de-l-environnement>, consulté le :19/07/2022.

² لطفي دهيبة، " مساهمة المجتمع المدني في ترقية السياحة البيئية المستدامة نموذج جمعية Oxy- jeune لحماية وترقية التراث الطبيعي والتاريخي لدرقينة ولاية بجاية "، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص ص57،58.

³ مصطفى يوسف كافي، السياحة البيئية المستدامة (تحدياتها وآفاقها المستقبلية)، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2014، ص 43.

- التقيد بالتدابير المنصوص عليها في زيارة المحميات الطبيعية.
- احترام المجتمع المحلي، والاندماج معه في الفترة السياحية.
- عدم استغلال القدرات الاقتصادية للسكان المحليين.
- إبداء التقدير والاحترام للتقاليد والجوانب المجتمعية، وخاصة المتعلقة بالموروث الثقافي والحضاري والطبيعي.

مما سبق يستنتج اختلاف السائح البيئي عن السائح الطبيعي بتميزه بمجموعة من المواصفات التي تتماشى مع مبادئ السياحة البيئية المستدامة، وتقع على عاتقه مجموعة من الواجبات، تجعل منه في حالة التقيد بها فاعلا أساسيًا إلى جانب فواعل القطاع العام والخاص المذكورة آنفاً، وهي تتعلق في معظمها باحترام مواقع السياحة البيئية المستدامة وعدم تلويثها، وكذلك احترام ثقافة وخصوصية المجتمع المحلي من جهة أخرى.

المبحث الثاني: أدوات الفواعل الوطنية لتحقيق سياحة بيئية مستدامة

تلعب السياحة البيئية المستدامة دورا كبيرا في الحفاظ على البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك، تعتمد فواعل السياحة البيئية المستدامة الوطنية على أدوات عدّة للحفاظ على الموارد البيئية لفترة طويلة، باعتبارها من مقومات السياحة البيئية المستدامة التي لا يمكن الاستغناء عنها، ولعل أهم هذه الأدوات التي يشترك في تحقيقها القطاع العام، والقطاع الخاص، وتلعب دورا هاما في تحقيق السياحة البيئية المستدامة وضمان استدامتها، التخطيط السياحي البيئي الذي يهدف إلى حماية مواقع السياحة البيئية المستدامة التي تستقطب السياح والزائرين، لمقابلة طلب سياحي مسؤول بيئيا، والتسويق السياحي البيئي الذي يهدف إلى الترويج لمواقع السياحة البيئية المستدامة، ونشر التوعية بأهمية المحافظة على الموارد الطبيعية.

بناء على ما تقدم سوف يتم تناول بالدراسة والتحليل التخطيط السياحي البيئي في المطلب الأول، والتسويق السياحي البيئي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: التخطيط السياحي البيئي Planning Ecotourism

تعتبر المناطق الطبيعية المتوازنة نسبياً والمحميات الطبيعية مقاصد للسياحة البيئية ومكان لإقامة مختلف مشاريعها، لذا وجب الاهتمام بهذه المناطق وإعطائها العناية اللازمة، خاصة لكونها تستقطب السياح والزائرين، وبالتالي نكون أمام معادلة طرفاها العرض والطلب، فتقديم خدمات سياحية داخل وبجوار تلك المناطق والمحميات الطبيعية يجب أن يكون بناء على احترام وحماية تلك المناطق والمجتمعات المضيفة، لمقابلة طلب سياحي مسؤول بيئياً.

وحتى نوازن بين طرفي هذه المعادلة فإننا نحتاج إلى تخطيط بيئي سليم لتلك المشاريع التي تتم في المناطق الطبيعية المتوازنة نسبياً، والذي سنتناول مفهومه في الفرع الأول، أما الفرع الثاني فسنتناول فيه وسائل التخطيط السياحي البيئي.

الفرع الأول: مفهوم التخطيط السياحي البيئي Planning Ecotourism

التخطيط السياحي هو نوع من أنواع التخطيط التنموي، وهو مجموعة من الإجراءات في مرحلة محدّدة (مرحليّة)، مشروعة ومنظمة، تهدف إلى تحقيق استغلال أمثل لعناصر الجذب السياحي وتحقيق أكبر منفعة ممكنة¹.

وظهرت في الآونة الأخيرة آليات حديثة للتخطيط بسبب زيادة المشكلات التي تتعرض لها البيئة من جراء ممارسة الأنشطة غير المسؤولة، ويعدّ التخطيط السياحي البيئي أهم هذه الآليات وظهر بسبب تفاقم المشكلات البيئية التي لم يثبت التخطيط السياحي التقليدي فعاليته في التعامل معها.²

¹ بسام سمير عبد الحميد الرميدي، يحي شحاته حسن الزق، " التخطيط السياحي المستدام كمدخل لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في مصر"، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 01، جوان 2018، ص 43.

² أسماء سعيد أحمد الأسرج، " التخطيط السياحي البيئي كآلية لتنمية السياحة البيئية المستدامة المستدامة: بالتطبيق على قطاع مرسى علم السياحي"، المجلة العلمية لكلية السياحة والفنادق، جامعة الاسكندرية، العدد 17، الإصدار الثاني، 2020، ص 48.

لذا سوف يتم التطرق إلى تعريف التخطيط السياحي البيئي، الأهداف التي يتوخى تحقيقها، وأخيرا مستوياته.

أولاً: تعريف التخطيط السياحي البيئي

اكتسبت السياحة البيئية المستدامة في العصر الحالي كُنشاً إنسانياً أهمية كبيرة لم تحظ بها في العصور السابقة، مما استدعى توجيه الاهتمام إلى ضرورة تنظيم وضبط وتوجيه نشاطاتها للتقليل من الآثار السلبية لها خاصة في المجال البيئي، وترتب على ذلك اعتماد التخطيط السياحي البيئي كأداة لتعزيز سياحة بيئية توازن بين حماية الموارد البيئية، وبين متطلبات التنمية.

قبل التطرق إلى تعريف التخطيط السياحي البيئي، يجب أولاً تعريف التخطيط السياحي حسب وجهة نظر بعض الفقهاء، ومن ثم نتطرق لتعريف التخطيط السياحي البيئي.

ارتبط ظهور التخطيط السياحي بتطور السياحة كظاهرة حضارية وثقافية، ولكن أيضاً كظاهرة اقتصادية واجتماعية، ويعرف بأنه: "نوع من أنواع التخطيط التنموي، وهو مجموعة من الإجراءات المرحلية، مشروعة ومنظمة، تهدف إلى تحقيق استغلال أمثل لعناصر الجذب السياحي وتحقيق أكبر منفعة ممكنة".¹

إن حسب هذا التعريف يعتبر التخطيط السياحي أداة لتحقيق التنمية من جهة، والاستغلال الأمثل لعناصر الجذب السياحي من جهة أخرى، ويتميز بأنه مرحلي ومنظم.

كما يعرف أيضاً بأنه "رسم صورة تقديرية ومستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة، وفي فترة زمنية معينة محددة، ويقضي ذلك حصر الموارد السياحية في الدولة، من أجل تحديد أهداف

¹ بسام سمير، عبد الحميد الرميدي، يحي شحاته حسن الزق، المرجع السابق، ص 43.

الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنتظمة، من خلال إعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحي ومناطق الدولة السياحية".¹

يفهم من هذا التعريف أن؛ التخطيط السياحي هو عملية تقديرية للنشاط أو المشروع السياحي في دولة معينة، قبل البدء في تنفيذه، وذلك لإعطاء صورة واضحة عنه تحقيقاً للتنمية السياحية السريعة.

أما التخطيط السياحي البيئي، هو التخطيط الذي يحكمه البعد البيئي بالدرجة الأولى، والآثار البيئية للمشاريع السياحية على المدى القريب والبعيد. ويتّصف بالشمولية والواقعية من حيث معالجة كافة المشاكل البيئية الناجمة أو التي قد تنجم عن عملية التنمية، وهو يهدف الموازنة بين الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية والبيئية.²

إن التخطيط السياحي البيئي أسلوب يقوم خطط التنمية السياحية من منظور بيئي، ويحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية السياحية، حيث لا يسمح أن تتعدى مشروعات التنمية السياحية وطموحاتها الحد البيئي الحرج، حتى لا تحدث نتائج عكسية قد تعصف بثمار مشروعات خطط التنمية السياحية.³

يفهم من التعريف أن التخطيط السياحي البيئي، هو التخطيط للتنمية السياحية التي تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي، حيث لا يجب أن تتعدى مشروعات التنمية الحد البيئي الحرج، حيث يجب الاهتمام بالقدرات أو الحمولة البيئية للنشاط السياحي حتى لا نلحق الضرر بالمواقع السياحية.

¹ عبد الباسط علي عبد الجليل داوود، بالعيد محمد يونس عبد الرحمان، "التخطيط السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بإقليم الجبل الأخضر"، مجلة كلية السياحة والفنادق - جامعة المنصورة، العدد 5، يونيو 2019، ص ص 189، 190.

² أسماء سعيد أحمد الأسرج، "المرجع السابق، ص 49.

³ إبراهيم بظاظو، المرجع السابق، ص 242.

يكن الفرق بين التخطيط السياحي التقليدي والتخطيط السياحي البيئي، الذي يعرف بالتخطيط السياحي المستدام، في: أن التخطيط السياحي يسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق الربح الاقتصادي من وراء الأنشطة السياحة وزيادة مساهمة القطاع السياحي في الدخل القومي، أما التخطيط السياحي البيئي، فهو يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف المتكاملة اقتصادية، بيئية واجتماعية. ويكون في إطار خطة شاملة تلبي جميع الاحتياجات المحلية قبل أي اعتبارات أخرى.¹

بناء على ما سبق، يتميز التخطيط السياحي البيئي بجملة من الخصائص يتم إيجازها فيما يلي:²

- 1- **تخطيط مرن:** يتقبل أي إجراءات تعديل إذا ما تطلب الأمر، بناءً على المتابعة المستمرة والتغذية الراجعة، ويتسم بالاستمرارية والتدرج.
- 2- **تخطيط شامل:** يشمل جميع الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية في التنمية السياحية.
- 3- **تخطيط تكاملي:** تعتبر السياحة فيه نظام متكامل، يكمل كل جزء فيها الجزء الآخر.
- 4- **تخطيط تشاركي:** تشارك في عملية التخطيط السياحي البيئي بكافة مراحلها جميع الجهات ذات العلاقة.
- 5- **تخطيط بيئي:** يحول دون تدهور عناصر الجذب السياحية الطبيعية والتاريخية، كما يعمل على صيانتها بشكل مستمر، ويضمن المحافظة عليها لأطول فترة زمنية ممكنة.
- 6- **تخطيط واقعي وقابل للتنفيذ:** لا تتجاوز أهدافه حدود الإمكانيات المتاحة من موارد طبيعية ومالية وبشرية.
- 7- **تخطيط مرحلي منظم:** خلال مرحلة أو فترة زمنية معينة، ويتكون من مجموعة من الخطوات والنشاطات المتسلسلة والمتتابعة.

¹نسرين عروس، المرجع السابق، ص 42.

²إبراهيم بظاظو، المرجع السابق، ص ص، 256، 257.

وفقا لما سبق، يتميز التخطيط السياحي البيئي بخصائص تجعله مميّزا عن التخطيط السياحي التقليدي، تكمن في كونه تخطيط مرّن يستجيب للظروف المستجدة، يمكن تعديله في أي مرحلة، يشمل كافة الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والبيئية، ويعتبرها مكملة لبعضها ولا يجوز التخلي عن أي جانب منها، وهو تخطيط تشاركي يتطلب مشاركة جميع فواعل القطاع العام، والقطاع الخاص، وهو تخطيط واقعي لا يخرج عن حدود الإمكانيات المتاحة، والأهداف المسطرة.

ثانيا: أهداف التخطيط السياحي البيئي

الأهداف هي النتائج المطلوب تحقيقها في المستقبل، فإذا كان المستقبل بعيدا تسمى غايات أو أهدافا استراتيجية، أما إذا كان تحقيقها في الأجل القصير، فإنها تسمى أهدافا تكتيكية.¹

في الوقت الحالي أصبح التخطيط السياحي البيئي مطلبا لا غنى عنه لأنه يرتكز أساسا على تحقيق التوازن بين تحقيق التنمية السياحية وحماية البيئة، ويحدث التخطيط السياحي البيئي في عدة مستويات مكانية تبعا لأهمية مشاريع السياحة البيئية المستدامة.²

يمكن إيجاز أهداف التخطيط السياحي البيئي فيما يلي:

- 1- وضع سياسات فعّالة لحماية مناطق الجذب الحساسة بطبيعتها، كالمحميات الطبيعيّة ومناطق التراث الثقافي.
- 2- تقليل التأثيرات السلبية على الموارد السياحيّة الطبيعيّة.
- 3- كفاءة استخدام الطاقة والبحث عن مصادر متجدّدة للطاقة لها.
- 4- حل مشاكل التجمعات العمرانية، مثل تداخل استعمالات الأراضي، النمو غير المنتظم لبعض الأحياء، مشاكل النقل والطرق المروريّة داخل مناطق السياحة البيئية المستدامة.

¹ إبراهيم بظاظو، المرجع السابق، ص 258.

² أسماء سعيد أحمد الأسرج، المرجع السابق، ص 49.

5- تعزيز روح المواطنة وخفض معدلات الفقر لدى المجتمعات المضيفة، من خلال دعم وتشجيع الاستثمار ورفع معدلات الفوائد والأرباح.¹

وعلى العموم يرى David A. Fennel, and Ross K. Dowling أن أهداف التخطيط السياحي متغيرة تحولت من التركيز على الاعتبارات الاقتصادية (تحقيق الربح الاقتصادي)، إلى الاهتمام بالمجتمع والجوانب البيئية (حماية الموارد وتقليل التأثيرات السلبية).²

إن تتلخص أهداف التخطيط السياحي البيئي، في تحقيق تنمية اقتصادية، تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي، وحماية مناطق الجذب السياحية الحساسة، وتقليل التأثيرات السلبية عليها. وهذا ما يفيد أن التخطيط السياحي البيئي يهدف إحداث التوازن بين الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة لتحقيق الاستدامة في السياحة البيئية المستدامة.

ثالثاً: المستويات المكانية للتخطيط السياحي البيئي

تتعدد المستويات المكانية للتخطيط السياحي البيئي، ولكن بشكل عام يمكن الحديث على أربع مستويات رئيسية للتخطيط السياحي وهي: المستوى المحلي، المستوى الإقليمي، المستوى الوطني، أما المستوى الرابع فهو مستوى دولي يضم دولتين أو أكثر تقع في منطقة واحدة تتشارك حدودها في مناطق طبيعية.

1- المستوى المحلي للتخطيط السياحي البيئي Local Level

يحدّد التخطيط السياحي البيئي في هذا المستوى المكاني، السياسات والاستراتيجيات المحليّة الملائمة، نقاط الوصول السّياحيّة الرئيسيّة (الأماكن السياحية المطلوبة بكثرة)، شبكة النقل الداخلي، عوامل الجذب السّياحي، المنتجعات والمواقع السّياحيّة الأخرى، و يعتمد هذا التّخطيط على إشراك المجتمع المحليّ لتعظيم الفوائد الاجتماعيّة والاقتصاديّة للسّكان

¹أسماء سعيد أحمد الأسرج، المرجع السابق، ص ص 49، 50.

²David A. Fennel, Ross K. Dowling, Ecotourism policy and planning, CABI Publishing, London, UK, 2003, P.P.8, 9.

المحلّين،¹ ويكون التخطيط السياحي البيئي في المستوى المحلي أكثر تخصّصاً وتفصيلاً منه في المستويات المكانية الأخرى.²

إنّ يظهر لنا أنّ التخطيط السياحي البيئي على المستوى المحلي، يكون متخصّصاً وتفصيلاً لأنه يتعلّق بحيز جغرافي صغير مقارنة بالمستويات الأخرى، زيادة على ذلك يساهم في وضع معالمه المجتمع المحلي الذي يكون على دراية كافية بالإمكانيات السياحية المحلية، وطبيعتها الخاصة.

2- المستوى الإقليمي للتخطيط السياحي البيئي Regional Level

يتميّز التخطيط السياحي البيئي في هذا المستوى بتخصّصه وتفصيله بدرجة أقلّ من المستوى المحلي وأكبر من المستوى الوطني، لأنّ ذلك يعتمد على حجم الدولة وحجم الإقليم، فخطّة وطنية في دولة صغيرة المساحة قد تحتوي من التفاصيل ما تحتويه خطّة إقليمية في دولة صغيرة، ويمكن الاستغناء عن هذا المستوى من التخطيط السياحي البيئي إذا كانت الدولة صغيرة المساحة والاكتماء بالمستوى المحلي، والوطني للتخطيط السياحي البيئي. يهدف هذا النوع من التخطيط إلى وضع السياسات والخطط والبرامج لمواجهة الحركة السياحية الضخمة في مواقع السياحة البيئية المستدامة التي تزيد من الضغط على الموارد الطبيعية في الموقع، بهدف الحفاظ على الموارد الهامة المعرضة للنفاذ وحق الأجيال القادمة فيها.³

إنّ يهدف التخطيط السياحي البيئي على المستوى الإقليمي، ضبط الدخول إلى مواقع السياحة البيئية المستدامة، وتحديد الاستغلال الأمثل لها، حماية للموارد البيئية الهشة والحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية فيها.

¹David A .Fennel, Ross K .Dowling, Ecotourism policy and planning, op.cit, P.9.

² فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص 178.

³ إبراهيم بظاظو، المرجع السابق، ص ص، 262، 263.

3- المستوى الوطني للتخطيط السياحي البيئي National Level

يشتمل التخطيط السياحي البيئي على المستوى الوطني على الجوانب التفصيلية للأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للسياحة البيئية المستدامة، التي تتناسب مع الاستراتيجيات وأهداف التخطيط الوطنية، كالتخطيط لمناطق الجذب السياحي الرئيسية، وضبط استراتيجيات الوصول والتنقل إليها، وعادة ما يخضع هذا المستوى من التخطيط السياحي لقوانين العرض والطلب، ويوضع التخطيط السياحي البيئي لمدة 10 أو 15 سنة تراجع بصفة دورية.¹

إذن يستنتج أن هذا المستوى من التخطيط السياحي البيئي يغطي جميع الجوانب التي يغطيها التخطيط السياحي البيئي على المستوى الإقليمي، ولكن يكون على مستوى القطر الوطني للدولة بجميع أقاليمها ومناطقها، لذا يمكن الاكتفاء بالتخطيط السياحي البيئي على المستوى الوطني.

يتضمن هذا المستوى من التخطيط، المستوى المحلي، والمستوى الإقليمي إن وجد، ثم يتفرّع على هذه المستويات ليفصل فيه أكثر، لذا نجد المستويات الأقل أكثر تفصيلاً من المستويات الأعلى.

4- المستوى الدولي للتخطيط السياحي البيئي International Level

يهدف المستوى الدولي للتخطيط السياحي البيئي تطوير وتنمية بعض عناصر الجذب الطبيعي السياحي التي تتوزع جغرافياً في عدة دول متجاورة، كما هو الحال في جبال الألب في القارة الأوروبية، والصحراء الكبرى في الوطن العربي.² هذا المستوى من التخطيط يعتبر بين دولي أو عبر دولي Intra national لتنظيم مناطق الجذب السياحي للسياحة البيئية.

يستنتج من كل ما سبق، أن التخطيط السياحي البيئي بكافة مستوياته، يهدف أساساً إلى حماية مواقع السياحة البيئية المستدامة، بوضع خطط وبرامج تنظم كيفية تسييرها، والدخول إليها،

¹David A. Fennel, Ross K. Dowling, op.cit, P.9.

²ابراهيم بظاظو، المرجع السابق، ص ص 261، 262.

خاصة المواقع الحساسة كالمحميات الطبيعية، ولتحقيق سياحة بيئية مستدامة، تساهم في التنمية المحلية، ودفع عجلة الاقتصاد، ولكن أيضا لحماية مناطق الجذب السياحية تحقيقا للتنمية المستدامة لا بد من أن يعتمد التخطيط السياحي البيئي على وسائل تدعم تحقيق أهدافه، وهو ما سنتناوله تباعا.

الفرع الثاني: وسائل التخطيط السياحي البيئي لحماية مواقع السياحة البيئية المستدامة

تشكل مواقع السياحة البيئية المستدامة جزءا أساسيا من رسم سياسات التخطيط السياحي البيئي الذي يساهم في الحد من التهديدات التي قد تطرأ على الموقع على المدى البعيد. ويمكن تحديد أهم وسائل التخطيط السياحي البيئي الخاصة بحماية مواقع السياحة البيئية المستدامة من خلال ما يلي:

أولا: تقييم الأثر البيئي لمشروعات السياحة البيئية المستدامة

يعتبر تقييم الأثر البيئي في مجال السياحة البيئية المستدامة هو بمثابة الإنذار المبكر للمحافظة على الموارد البيئية وتحقيق التنمية الاقتصادية، وهو من أهم الوسائل التي تستجيب لفكرة التنمية المستدامة، لذا سوف نقوم بتعريفه، ثم تبيان أهدافه، وأخيرا مراحلها.

1- تعريف تقييم الأثر البيئي لمشروعات السياحة البيئية المستدامة

هناك عدة تعريفات لتقييم الأثر البيئي، سيتم اختيار ما يلي:

تقييم الأثر البيئي: "يعني دراسة وتحليل الجدوى البيئية للمشاريع السياحية المقترحة، والتي قد تؤثر على سلامة البيئة وصحة الإنسان وعلى الموارد الطبيعية داخل موقع السياحة البيئية المستدامة".¹

¹ ابراهيم بظاظو، المرجع السابق، ص 494.

يفهم من هذا التعريف أن تقييم الأثر البيئي، يعني القيام بدراسة قبلية لتحليل الجدوى البيئية للمشاريع السياحية، ومدى تأثيرها على سلامة البيئة وصحة الإنسان في مواقع السياحة البيئية المستدامة، أي أنه يتعلق بالجدوى البيئية دون الاقتصادية لذا سمي تقييم الأثر البيئي.

ويعرف أيضا بأنه "آلية جديدة تهدف إلى تجسيد مفهوم الإدارة البيئية التي تتطلب الاستغلال العقلاني والأمثل للأماكن البيئية باعتبارها إرث مشترك للإنسانية".¹

ويمكن تعريفه بناء على ما سبق أنه، دراسة مسبقة عن الآثار السلبية لمشاريع السياحة البيئية المستدامة على الموارد البيئية في المواقع السياحية، ليس باعتبارها فقط موردا هاما تقوم عليه السياحة البيئية المستدامة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ولكن أيضا باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية، وهو أداة تساعد في اتخاذ القرار حول مشاريع السياحة البيئية المستدامة.

ويقصد بتقييم الآثار البيئية من الناحية القانونية، إخضاع كافة المشاريع التنموية لدراسة التأثير أو موجز تأثيرها على البيئة بمكوناتها، وهذا ما يستشف من نص المادة 15 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة²، الفصل الرابع تحت عنوان: نظام تقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية دراسات التأثير، ولم يعرف هذا القانون تقييم الأثر البيئي بصفة دقيقة وإنما أشار إلى دراسة التأثير أو موجز التأثير في المادتين 15 و16 وأحال على التنظيم محتوى دراسة التأثير، وهو بلا شك المرسوم رقم 07-145 المحدد لمجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة³، حيث نصت المادة الثانية منه على: "تهدف دراسة أو موجز التأثير على البيئة إلى تحديد مدى ملائمة إدخال المشروع في

¹ العربي زروق، جميلة حميدة، "التقييم البيئي كآلية قانونية لصناعة السياحة المستدامة"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 12، العدد 02، 2020، ص 242.

² القانون رقم 03-10، مؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، 20 يوليو 2003.

³ مرسوم تنفيذي رقم 145/07 مؤرخ في 19 ماي 2007، الموافق لـ 2 جمادى الأولى 1428هـ، يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، 22 مايو 2007.

بيئته مع تحديد وتقييم الآثار المباشرة و/أو غير المباشرة للمشروع والتحقيق من التكفل بالتعليمات المتعلقة بحماية البيئة في إطار المشروع المعني".

أما القانون المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة،¹ فلم يتطرق كذلك لتقييم الأثر البيئي للنشاطات السياحية التي تسعى لتكريس السياحة المستدامة، إلا أنه تضمن مجموعة من المبادئ العامة يفهم من خلالها ضرورة احترام المشاريع التنموية السياحية للاعتبارات البيئية، لاسيما المادة الخامسة منه التي نصت على إلزامية إخضاع تنمية الأنشطة السياحية لقواعد ومبادئ حماية الموارد الطبيعية والمحميات الثقافية والتاريخية وهذا بغرض حماية أصالتها وضمان القدرة التنافسية للعرض السياحي وديمومته.

من كل ما سبق يمكن القول أن تقييم الآثار البيئية يقصد به من الناحية القانونية دراسة مسبقة لمدى تأثير مختلف المشاريع الاقتصادية بما فيها المشاريع السياحية على البيئة لمنع الآثار السلبية أو تخفيضها، لأن المشاريع السياحية هي من أهم المشروعات الاقتصادية التي نالت اهتماما واسعا في الألفية الثالثة.

وترى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تقييم الأثر البيئي يعتبر من بين الاعتبارات الرئيسية لتعزيز السياحة المستدامة، بما فيها السياحة البيئية المستدامة، وأنه شرط من شروط القوانين المتعلقة بالتخطيط القومي التي تتعلق بجميع القطاعات بما فيها قطاع السياحة، وتنطبق على تقييم الأثر البيئي في مجال السياحة البيئية المستدامة المعايير الوطنية المطبقة لتقييم الأثر البيئي، ونوهت بأنه لا يشترط تقييم الأثر البيئي لجميع مشاريع السياحة البيئية المستدامة في إطار عملية التخطيط، لأن غالبية مشاريع السياحة البيئية المستدامة تكون في البداية على نطاق صغير أو متوسط، وقد تكون دون العتبة الدنيا وبالتالي لا تحتاج إليه.²

¹ القانون رقم: 01/03 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423هـ، الموافق لـ 17 فبراير 2003، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، 19 فبراير 2003.

² الجمعية العامة للأمم المتحدة، تشجيع السياحة البيئية المستدامة من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة، المرجع السابق، ص 16.

ويفهم من وجهة نظر الأمم المتحدة أن تقييم الأثر البيئي في مجال مشروعات السياحة البيئية المستدامة، لا يطبق إلا المشاريع التي تتخطى العتبة، ومنه وجب تحديد العتبة في برامج التخطيط السياحي البيئي.

2- أهداف تقييم الأثر البيئي لمشروعات السياحة البيئية المستدامة

يهدف تقييم الأثر البيئي للمشروعات السياحية إلى حماية مواقع السياحة البيئية المستدامة من مختلف التهديدات، يوازن بين عملية التنمية وحماية الحق في بيئة نظيفة تحقيقا لسياحة بيئية مستدامة، ويمكن تلخيص أهداف تقييم الأثر البيئي لمشروعات السياحة البيئية المستدامة فيما يلي:

أ- الأهداف ذات البعد البيئي:

تتلخص الأهداف ذات البعد البيئي في تقديم صورة واقعية للموارد الطبيعية المتاحة في مواقع السياحة البيئية المستدامة، وكيفية استغلالها برشادة وعدم استنزافها، وحماية المواقع ذات الوضع الخاص كالمحميات الطبيعية،¹ تحقيقا للعدالة الاجتماعية وصيانة لحقوق الأجيال المستقبلية في الانتفاع بالموارد الطبيعية السياحية التي تمتلكها الدولة، توفير المعلومات التي تعزز من عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بالجانب البيئي للمشاريع السياحية.²

يمكن مما سبق تلخيص أهداف التقييم البيئي لمشاريع السياحة البيئية المستدامة في هدفين جوهريين وهما: إعلام السلطات المعنية بالمخاطر البيئية لمشاريع السياحة البيئية المستدامة قبل البدء في تنفيذها، لكي يتسنى لها اتخاذ القرار المناسب، حماية مواقع السياحة البيئية المستدامة، وترشيد استغلالها حفاظا على حقوق الأجيال المستقبلية تحقيقا للتنمية المستدامة.

¹ أسماء سعيد أحمد الأسرج، المرجع السابق، ص 49.

² العربي زروق، جميلة حميدة، المرجع السابق، ص 243.

ب- الأهداف ذات البعد الاقتصادي:

- بالإضافة إلى الأهداف ذات البعد البيئي، يهدف تقييم الأثر البيئي لمشاريع السياحة البيئية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ذات البعد الاقتصادي نوجزها فيما يلي:
- تنمية مشاريع السياحة البيئية المستدامة، التي تعتبر مصدر تمويل إضافي للدولة، وتحقيق مداخيل من العملات الأجنبية.
 - دعم ومساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في التنمية المحلية لاسيما الناتجة عن النشاطات الفندقية الخاصة بالسياحة البيئية المستدامة.
 - تحقيق صادرات جديدة للدولة، لاسيما الناتجة عن النشاطات السياحية الترفيهية التي يمارسها السياح من خلال إقامتهم بمواقع السياحة البيئية المستدامة لاسيما الحظائر والمحميات الطبيعية.¹

يمكن القول مما سبق؛ يهدف تقييم الأثر البيئي للمشروعات السياحية إلى زيادة الوعي البيئي لدى صناع القرارات في مواقع السياحة البيئية المستدامة، وإيجاد التوازن بين حماية الحق في بيئة نظيفة للأجيال الحاضرة والمستقبلية من جهة، وخطط تنمية المواقع السياحية من جهة أخرى لتحقيق سياحة بيئية مستدامة التي تساهم في التنمية المستدامة.

ثانيا: الطاقة الاستيعابية لمواقع السياحة البيئية المستدامة

أدى التوسع الكبير في الحركة السياحية العالمية إلى تفاقم المشاكل البيئية في مواقع السياحة، والسياحة البيئية المستدامة أشد تأثراً بهذه الحركة كون مواقعها حساسة ومتوازنة نسبياً، الأمر الذي أدى إلى الإضرار بالتنوع الحيوي الذي تتمتع به المحميات الطبيعية، وتدهور المواقع الأثرية والتراثية، وهنا ظهر مصطلح الطاقة الاستيعابية لمواقع السياحة البيئية المستدامة، ويحدّ هذا المفهوم عدد السياح أو المستخدمين الذين يمكنهم استخدام الموقع السياحي، دون التسبب في إحداث آثار سلبية على الموارد والمجتمع والاقتصاد والثقافة، ودون تدني تجربة السائح.

¹العربي زروق، جميلة حميدة، ص ص 243، 244.

1- تعريف الطاقة الاستيعابية:

عرّفتها المنظمة العالمية للسياحة سنة 1990 على أنه " المستويات التي يمكن الحفاظ عليها دون تدمير البيئة المادية، ودون توليد مشاكل اجتماعية ثقافية واقتصادية للمجتمع، مع الحفاظ على التوازن البيئي تبعاً لعدد الزوار المتوافق مع صورة المنتج السياحي وأنواع التجارب البيئية والثقافية التي يتطلّع إليها الزوار".¹

يستشف من هذا التعريف أن الطاقة الاستيعابية هي المستوى الأعلى من الزوار الذي يمكن للمنطقة السياحية أن تستوعبه، دون أن يؤدي إلى الإضرار ببيئة المنطقة السياحية، ودون المساس برضا السائح عن تجربته، أي يجب إحداث التوازن بين عدد الزوار الذين يمكنهم استخدام الموقع، وبين التجارب البيئية والثقافية التي يتطلع السائح إليها من وراء تجربته السياحية.

يتميّز أسلوب الطاقة الاستيعابية بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:²

- يتميز بأنه مفهوم غير واضح، لأن معظم المشاكل التي تتعرض لها مواقع السياحة البيئية المستدامة، ليست بسبب حجم الحركة، أو عدد الزوار، بل نتيجة نوعية النشاطات السياحية التي يمارسها السياح وسلوكياتهم داخل الموقع السياحي، مما يؤدي إلى صعوبة التنبؤ بهذه السلوكيات وقياسها.

- تختلف المعايير التي يمكن من خلالها تحديد الطاقة الاستيعابية للمواقع السياحية، لأنها تختلف من حيث الموقع الجغرافي والفلكي، التنوع الحيوي والمقومات الحضارية داخل الموقع السياحي، فلا يمكن نقل تجربة الطاقة الاستيعابية ونجاحها في موقع سياحي معين وتطبيقها في موقع سياحي آخر، مما يصعب وضع معايير مماثلة تنطبق على جميع المواقع السياحية.

¹ابراهيم بظاظو، المرجع السابق، ص 440.

² المرجع نفسه، ص ص، 443، 442.

- يتم وضع معايير الطاقة الاستيعابية من طرف صناع القرار في الموقع السياحي، دون إشراك المجتمع المحلي الذي يتأثر مباشرة بعملية دخول وخروج الزوار.

يستنتج مما سبق، أن أسلوب تحديد الطاقة الاستيعابية هو أسلوب مرن يختلف من موقع سياحي إلى آخر، بحسب مميزات ومقومات كل موقع سياحي، يوضع من قبل صانعي القرار في الموقع السياحي وعلى العموم هنالك عدة معايير تتحكم في تحديد الطاقة الاستيعابية نذكرها تباعاً.

2- المعايير المتحكمة في تقدير الطاقة الاستيعابية:

يرتبط تقدير الطاقة الاستيعابية لمواقع السياحة البيئية المستدامة بعدة معايير نذكر منها:¹

أ- **المعيار المادي:** ويعني كثافة الخدمات والمرافق السياحية في الموقع: مثال عدد الغرف الفندقية، كثافة الاستخدام، عدد السياح،.....

ب- **المعيار السيكولوجي:** كالتلوث البصري، الازدحام، القلق، الانزعاج، الضوضاء.

ت- **المعيار البيولوجي:** التغيير في استخدامات الأراضي، القضاء على التنوع الحيوي، انجراف التربة، تدمير الحياة البرية،....

ج- **المعيار الاجتماعي:** مدى التفاعل والاندماج مع المجتمع المحلي، ومدى تقبل السياحة والسائح بالنسبة للمجتمع المحلي.

ح- **المعيار الاقتصادي:** يشمل الفوائد العامة من السياحة، كتوفير فرص العمل، وغيرها.

إن يجد صناع القرار و المستثمرون في قطاع السياحة البيئية المستدامة أنفسهم ملزمون بتخطيط عملية دخول وولوج السياح إلى داخل الموقع الطبيعي، خاصة أن العدد المتزايد الذي قد

¹ أمير جيلالي، " السياحة البيئية المستدامة الوجه الآخر للتنمية المستدامة"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان بن عاشور، الجلفة، المجلد 1، العدد 1، 2007، ص 14.

يتوافد داخل المنطقة المحمية قد يساهم في تدهور النظام البيئي لها، وبالتالي ظهر مفهوم تقدير القدرة الاستيعابية للموقع السياحي، الذي يسمح بالتقليص من عدد الأفراد الذين يتوافدون على الموقع، بما يسمح بتنظيم الحركة داخل المنطقة المحمية، وتخفيف من حجم الضغط عليها من جهة، ومن جهة أخرى السماح للزوار بالتمتع إلى أقصى درجة من مقومات الجذب فيها واندماجهم في التجربة بشكل أريح. وتقدير القدرة الاستيعابية يختلف من موقع سياحي إلى آخر، تتحكم فيها عدة عوامل، يتم أخذها بعين الاعتبار، لكي يتم تحديد القدرة الاستيعابية لكل موقع سياحي.

المطلب الثاني: التسويق السياحي البيئي

مقومات السياحة البيئية المستدامة التي يمتلكها أي بلد مهما تعددت وكانت فريدة من نوعها، ليس باستطاعتها استقطاب السياح البيئيين المحليين والأجانب، مالم تتدخل فواعل القطاع العام، والقطاع الخاص، لإقامة برامج تسويقية هادفة في سبيل تنشيط الطلب إليها والعمل على تطويرها بما يضمن المحافظة على الموارد الطبيعية، وسوف نتعرض فيما يلي إلى مفهوم التسويق السياحي البيئي كأداة لتحقيق سياحة بيئية توازن بين متطلبات التنمية ومقتضيات حماية الحق في بيئة نظيفة في الفرع الأول، ودور الإعلام السياحي البيئي في التسويق السياحي البيئي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مفهوم التسويق السياحي البيئي

ظهر مفهوم التسويق السياحي البيئي كأداة هامة تعتمد عليها الدول السياحية إلى جانب التخطيط السياحي البيئي، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للسياحة، ولكن أيضا للمحافظة على مواقع السياحة البيئية المستدامة ومواردها الطبيعية من خلال برامج تسويقية تهدف إلى أخذ الاعتبارات البيئية بالحسبان ونشر ثقافة الوعي البيئي والحفاظ على البيئة، لذا سوف نتناول بالدراسة من خلال هذا العنصر تعريف التسويق السياحي البيئي، وأسباب الاهتمام به، ثم أخيرا دوره في السياحة البيئية المستدامة.

أولاً: تعريف التسويق السياحي البيئي

قبل التطرق إلى تعريف التسويق السياحي البيئي، وجب تعريف التسويق السياحي لكي يتسنى لنا فهم واستيعاب التسويق السياحي البيئي.

التسويق السياحي هو " ذلك النشاط الإداري والفني الذي تقوم به المنظمات والمنشآت السياحية داخل الدولة وخارجها لتحقيق لتحديد الأسواق السياحية المرتقبة، والتعرف عليها، والتأثير فيها، بهدف تنمية الحركة السياحية القادمة منها وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإيرادات السياحية."¹

وفقا لهذا التعريف التسويق السياحي هو نشاط إداري أي يقوم على التنسيق والتخطيط، وفني الذي هو عبارة عن الأساليب والاستراتيجيات المتبعة في عملية التسويق السياحي يهدف أساسا إلى زيادة عدد السياح وتحقيق أكبر قدر من الإيرادات السياحية.

كما يعرف أيضا بأنه: " التنفيذ العملي المنسق لسياسة الأعمال من قبل المشاريع السياحية، سواء كانت خاصة أو عامة، على المستوى المحلي الإقليمي أو الدولي، وهذا بهدف تحقيق الإشباع لمجموعة من المستهلكين (السياح)، وبما يحقق عائدا ملائما يضمن استمرارية النشاط."²

يفهم من هذا التعريف أن التسويق السياحي أداة لتحقيق رغبات السياح، لتحقيق المنفعة الاقتصادية وضمان استمرارية النشاط السياحي.

¹ ريان زير، مساهمة التسويق السياحي في تطوير السياحة في الوطن العربي دراسة مقارنة الجزائر تونس الإمارات، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2017-2018، ص 107.

² المرجع نفسه، ص ص 108، 109.

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف التسويق السياحي على أنه أداة لتحقيق التنمية السياحية بإشباع رغبات السياح، لزيادة أعدادهم وتحقيق الإيرادات السياحية التي تضمن استمرارية النشاط السياحي.

إن السعي الدائم إلى تقديم السلع والخدمات التي تشبع رغبات السياح، وتحقق أكبر قدر من الإيرادات السياحية نتج عنه ظهور منتجات وخدمات تضر بالبيئة والمجتمع، ظهر التسويق السياحي البيئي كتوجه جديد نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، في إطار يضمن لهم العيش في بيئة نظيفة، فما هو التسويق السياحي البيئي؟

يعرف التسويق السياحي البيئي على أنه: " ذلك النشاط الإداري والفني الذي تقوم به المنظمات والهيئات السياحية في الأسواق الداخلية والخارجية بهدف التأثير في تلك الأسواق، لجذب أكبر حركة سياحية اعتمادا على ارتفاع مستوى الاهتمام بالبيئة في الدول المستقبلية ".¹

يتضح من هذا التعريف أن التسويق السياحي البيئي يعتمد أساسا على مستوى الاهتمام بالبيئة في الدول المستقبلية، حيث يعمل على التأثير على قرارات السياح من أجل اختيار المقصد السياحي البيئي، وتوعيتهم في نفس الوقت بأهمية المحافظة على التوازن البيئي للمقصد السياحي، بتجنب تلويثه، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية.

كما يعرف أيضا بأنه : " أحد الفروع الحديثة للتسويق، ويعتبر عاملا أساسيا في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، نظرا لما يقوم به من دور هام في المحافظة على البيئة، كما يعتبر الحل الأمثل لترويج مواقع السياحة البيئية المستدامة، إلى جانب تحقيق أهداف المنشآت السياحية والفندقية ".²

¹أحسن العايب، عبود زرقين، المرجع السابق، ص 152.

² إبراهيم بظاظو، المرجع السابق، ص 598.

يعتبر هذا التعريف التسويق السياحي البيئي هو المفتاح الأمثل لترويج مواقع السياحة البيئية المستدامة، إلى جانب تحقيق أهداف المنشآت السياحية والفندقية، من خلال الاعتماد أساساً على البعد البيئي لتحقيق سياحة بيئية مستدامة.

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف التسويق السياحي البيئي بأنه أحد الفروع الحديثة للتسويق السياحي، يعتمد أساساً على الحفاظ على البيئة، ونشر الوعي البيئي في الترويج لمواقع السياحة البيئية المستدامة، بهدف خلق التوازن بين متطلبات السياح ومتطلبات البيئة وهدف تحقيق الربح.

ثانياً: أسباب ظهور التسويق السياحي البيئي

نوجز أسباب ظهور فكر التسويق السياحي البيئي فيما يلي:

- الاهتمام العالمي المتزايد بالقضايا البيئية في النصف الثاني من القرن العشرين، ووضع البعد البيئي كمحدد أساسي في العمليات الإنتاجية، وعنصراً مؤثراً ضمن الأنشطة الترويجية في الأسواق المختلفة، ولم يقتصر هذا البعد على المنتجات الصناعية والزراعية فقط، بل شمل أيضاً المنتج السياحي، وأصبحت البيئة بكافة عناصرها هي الأساس التي ترتكز عليه صناعة السياحة في العالم.¹

- ارتفاع مستوى الوعي البيئي لدى مختلف الدول السياحية، و اقتناع المستهلكين السياحيين بضرورة تحقيق المتطلبات البيئية على مستوى المقاصد السياحية، بانخفاض مستوى التلوث بكافة أنواعه، كالتلوث الجوي الناتج عن وسائل النقل والمصانع وغيرها، التلوث الهوائي الذي يمس الأنهار والمسطحات المائية، والتلوث السمعي والبصري نتيجة لأشغال الورشات وأصوات السيارات والآلات، وعدم مراعاة التخطيط العمراني الجيد الذي يتناسب مع عادات وثقافات البلد المضيف.²

¹أحسن العايب، عبود زرقين، المرجع السابق، ص 151.

²مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى صناعة السياحة والتنمية الريفية، المرجع السابق، ص 235.

- اهتمام الحكومات بقضايا البيئة، ومشكلات التلوث في مجال السياحة وتأثيره السلبي على حركة السياحة الدولية، والعمل على إيجاد بدائل للترويج السياحي، تتلاءم ومتطلبات المحافظة على البيئة، واقتراح خدمات صديقة للبيئة.

- التطور الكبير في وسائل الإعلام السياحي والانفتاح الإعلامي العالمي، الذي أصبح قادرا على نقل الأوضاع البيئية في صورتها الحقيقية، من وإلى مختلف الدول السياحية، الأمر الذي يستلزم من الدول المستقبلية مراعاة القواعد البيئية في الترويج عن منتجاتها السياحية في الأسواق المستهدفة.¹

يمكن القول مما سبق، أن زيادة الوعي بالمشاكل البيئية، والاهتمام العالمي المشترك لإيجاد حلول للتلوث البيئي، ووضع البعد البيئي كمحدد أساسي في العمليات الإنتاجية لاسيما المنتج السياحي، مع التطور الكبير لوسائل الإعلام المرئية، المقروءة والمكتوبة، كلها أسباب ساهمت في ظهور وزيادة الاهتمام بالتسويق السياحي البيئي.

ثالثا: دور التسويق السياحي البيئي في السياحة البيئية المستدامة

يلعب التسويق السياحي البيئي دورا هاما في السياحة البيئية المستدامة، ويظهر هذا الدور من خلال مايلي:

- الترويج لمواقع السياحة البيئية المستدامة من خلال التعريف بالمقصد السياحي البيئي لدى السائح البيئي وعامة الجمهور، ودفعهم لزيارته من خلال عمليات الإشهار، الإعلام، النشر، الاتصال المجتمعي الواسع.

¹أحسن العايب، عبود زرقين، المرجع السابق، ص 153.

- يساهم في نشر ثقافة المحافظة على البيئة في مواقع السياحة البيئية المستدامة التي تتمتع بالتنوع الحيوي، من خلال الاعتماد على برامج سياحية تعمل على المحافظة على المقومات الطبيعية والحضرية في المواقع السياحية، وتساند جهود استعادة التنوع الحيوي والتوازن البيئي.¹
- يعمل التسويق السياحي البيئي على إرضاء رغبات السياح بما يتلاءم وطبيعة الموقع السياحي البيئي، بمعنى الموازنة بين رغبات السائح من جهة، وتحقيق سياحة بيئية مستدامة من جهة أخرى.²

يستنتج مما سبق، أن الدور الأساسي للتسويق السياحي البيئي يكمن أساساً في تحسين السائح البيئي بمدى هشاشة المحيط البيئي في مواقع السياحة البيئية المستدامة، وأهمية موارده الطبيعية النادرة، من خلال تبني عمليات الترويج وسياسات الإعلان والنشر تحقق التوازن بين متطلبات السياح، وتحقيق الاستدامة في مواقع السياحة البيئية المستدامة.

الفرع الثاني: الإعلام السياحي كأداة للتسويق السياحي البيئي

الإعلام السياحي هو التعريف بالمعالم السياحية للبلدان، بطريقة موضوعية بعيداً عن التهويل أو التضخيم، وذلك باستخدام الوسائل اللازمة، وفيما يلي ندرس مفهوم الإعلام السياحي، وأشكاله التي يظهر عليها.

أولاً: مفهوم الإعلام السياحي

الإعلام بشكل عام هو تزويد الناس بالمعلومات الصحيحة والحقائق الثابتة، التي تمكنهم من فهم الحقائق والمشكلات، ويتميز بالوضوح والصدق والأمانة، أما الإعلام السياحي فهو تزويد الناس بالمعلومات المتعلقة بالمنتج السياحي، وسوف نتناول فيما يلي، تعريف الإعلام السياحي، خصائصه في مجال السياحة البيئية المستدامة، وأشكاله، وأخيراً دوره في التسويق السياحي البيئي.

¹ عمار علي العربي، " التسويق السياحي ومتطلبات الحفاظ على البيئة: نظرة شمولية في ضوء فلسفة الاستدامة "، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 03، 2009، ص 52 .

² إبراهيم بظاظو، المرجع السابق، 624.

1- تعريف الإعلام السياحي:

هناك عدة تعاريف للإعلام السياحي، وفيما يلي يتم التركيز على أهمها: يعرف الإعلام السياحي بأنه: "الدليل المادي للصناعة السياحية من خلال وظيفته الأساسية وجوهرها هو التعريف بما يحتويه البلد من معالم سياحية، سواء كانت طبيعية أم أثرية تاريخية، أم فندقية، أو أي مظهر آخر أو مجال من مجالات الجذب السياحي، وذلك باستخدام كافة الوسائل الإعلامية، والاتصالية المتطورة من أفلام وإعلانات قادرة على جذب السياح الأجانب، ومواطني البلد"¹.

يركز هذا التعريف على الوظيفة الأساسية للإعلام السياحي، وهي التعريف بالمعالم السياحية في البلد، ومظاهر الجذب السياحي، وذلك باستعمال كافة الوسائل الإعلامية، من أفلام وإعلانات، إذ يعتبر الإعلام السياحي صفة لازمة لصناعة السياحة في أي دولة.

كما يعرف أيضا: "الإعلام السياحي هو كافة أوجه النشاط الاتصالية المخططة والمستمرة التي يمارسها إعلاميون متخصصون، بهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق، والأخبار الصحيحة، والمعلومات السليمة عن القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الأمور المتعلقة بالسياحة بطريقة موضوعية وبدون تحريف، عن طريق وسائل وأشكال الاتصال المختلفة وبكافة الأساليب الفنية للإقناع والتأثير من أجل تنمية الوعي السياحي لدى الجمهور من ناحية، ومن ناحية أخرى من أجل اجتذاب أكبر عدد من الأفراد للإقامة بعيدا عن مواطن إقامتهم، سواء داخل البلاد أو خارجها"².

يستشف من هذا التعريف أن الإعلام السياحي هو تزويد الجمهور بالمعلومات الصحيحة عن مجريات الأمور المتعلقة بالسياحة، من طرف إعلاميين متخصصين يستعملون كافة وسائل الاتصال، وأساليب الإقناع من أجل تنمية الوعي السياحي وجذب أكبر عدد من السياح.

¹ أمينة بكار، سميرة كتفي، "الإعلام المتخصص ودوره في تنمية السياحة البيئية المستدامة في الجزائر - دراسة وصفية في إطار صياغة استراتيجية إعلامية وطنية -"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 05، العدد 02، جامعة ابن خلدون تيارت، 2018، ص 456.

² مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم السياحة، المرجع السابق، ص 173.

مما سبق يمكن تعريف الإعلام السياحي بأنه: ذلك النشاط الإعلامي، عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، تقوم به مختلف الجهات الفاعلة في القطاع السياحي في الدولة، بواسطة إعلاميين متخصصين، من أجل التعريف بالمنتج السياحي وجذب أكبر عدد ممكن من السياح من داخل البلد وخارجه، وهو عامل محوري في صناعة السياحة.

2- خصائص الإعلام السياحي:

يتميز الإعلام السياحي في مجال السياحة البيئية المستدامة بأنه إعلام متخصص (سياحي- بيئي)*، ييسق بيئيا للمنتج السياحي، ويحث على حماية البيئة، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، يعتمد في نجاحه على جودة مضمونه، الذي يجب أن تتوفر فيه المقومات التالية¹:

أ- الصدق: يجب أن تكون المعلومات السياحية حقيقية، غير مبالغ فيها، لأن السائح سرعان ما يكتشف الحقائق عند زيارته البلد السياحي، وهنا يظهر مدى صدق الرسالة الإعلامية، ولاشك أنها تفقد مصداقيتها في حالة إثبات العكس، وحينها قد يصل الأمر بالشركات السياحية التي تنظم رحلات إلى هذا البلد السياحي أن توقف التعامل معه، مما يلحق ضررا بليغا بالمؤسسات السياحية.

ب- الدقة: الإعلام السياحي يعتمد على دقة الحقائق التي تقال فعلا للجمهور، فيجب الإعلان مثلا بدقة عن سعر الرحلات، والفنادق والنزل البيئية للجمهور.

ت- التخطيط والاجتهاد: الإعلام السياحي نشاط ترويجي يحتاج إلى تخطيط مسبق، ومرونة في التنفيذ، كما يعتمد على المثابرة والاجتهاد والقدرة على الصمود أمام المنافسين.

* عرف البنك العالمي الإعلام البيئي بأنه: "نقل المعلومات ذات طابع بيئي من وكالات أو منظمات غير حكومية، من أجل إثراء معارف الجمهور والتأثير على آرائه وسلوكاته اتجاه البيئة". إذن فالإعلام البيئي هو الإعلام المتخصص في حماية البيئة، للاستزادة انظر:

Gilian Martin Machers, Manuel de planification de la communication Environnemental pour la région Méditerranéenne, éditeur suisse, suisse, 1992, P.1.

¹مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم السياحة، المرجع السابق، ص180.

ث- **التنوع والتطور:** تتميز برامج الإعلام السياحي بالتنوع للتاسب مع أذواق الجمهور، والظروف المناخية والاجتماعية التي يعيشها المجتمع المضيف، والتي يجب أن تشملها الدراسات مسبقاً، كما تتميز بالتطور المستمر للتفاعل مع الاحتياجات المتغيرة للسياح.

ج- **الاستمرار:** تتميز برامج الإعلام السياحي باستمراريتها، وعدم توقفها أو إلغائها، وذلك لإحداث الغرض المقصود منه، فنتائج الدعاية السياحية تظهر بوضوح على فترات طويلة نوعاً ما لا تقل عن خمس سنوات.¹

إذن يستنتج مما سبق أن؛ الإعلام السياحي كي يكون ناجحاً ومؤدياً للغرض الذي وضع من أجله، يجب أن يتميز بخصائص مجتمعة تتمثل في، صدق ودقة المعلومات السياحية، لخلق جو من الثقة والمصادقية بين الجمهور والمؤسسات الترويجية الإعلامية، التخطيط المسبق للبرامج الإعلامية السياحية الذي يتماشى مع احتياجات العصر، وأخيراً يتميز الإعلام السياحي بالاستمرارية لأنه من غير المعقول تنفيذ برامج إعلامية في فترة قصيرة، لتحقيق الأهداف لا يمكن أن يتحقق في مدة أقل من 5 سنوات.

ثانياً: أشكال الإعلام السياحي

تعتبر أشكال الإعلام السياحي بمثابة همزة وصل بين المؤسسة السياحية والجمهور، وهي ثلاثة الإعلان، الدعاية، العلاقات العامة، وهي تتكامل فيما بينها لتحقيق أهداف الحملة السياحية كتتمية الوعي السياحي البيئي بأهمية السياحة البيئية المستدامة ودورها، توعية المواطنين بضرورة تحسين سلوكهم اتجاه السياح، وحماية الثروة السياحية، التأثير في الجمهور الخارجي وزيادة عدد السياح البيئيين.²

وعليه سوف يتم التطرق لأشكال الإعلام السياحي فيما يلي:

¹مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم السياحة، المرجع السابق، ص ص180، 181.

²المرجع نفسه، ص 181.

1- الإعلان:

يعرف الإعلان بشكل عام على أنه: " كل نشاط يقوم بنشر المعلومات والبيانات عن السلع والخدمات، والمنشآت بقصد إثارة بعيده للمستهلكين للتعرف على حاجاتهم، وعلى كيفية إتباعها، ومن أجل مساعدة المنتجين لاكتساب عملاء جدد عبر تعريف هؤلاء العملاء المرتقبين على السلع والخدمات".¹

يفهم من هذا التعريف أن الإعلان نشاط يعتمد على إثارة المشاعر وجذبها نحو سلعة معينة بنشر معلوماتها وبياناتها.

ويعرّف الإعلان السياحي على أنه: " هو وسيلة اتصال تعمل على إثارة المشاعر، وتهييج النفوس وتوقها للزيارة والتسوّح في منطقة معينة²، عبر إبراز مقومات البلد السياحية، مع التركيز على دوافع الزيارة لدى السّياح".³

كما يعرف الإعلان السياحي أيضا بأنه: "وسيلة اتصال غير شخصية موجهة إلى جمهور السائحين المستهدفين مقابل أجر مدفوع، لتعريفهم بالمقصد السياحي وإثارة اهتماماتهم ورغباتهم، وإقناعهم بزيارته بحيث يزورونه فعلا محققين بذلك الهدف من الإعلان".⁴

يفهم من التعاريف السابقة أن الإعلان السياحي وسيلة إعلامية مدفوعة الأجر تقدم معلومات عن المقصد السياحي بأسلوب يؤثر في المتلقي ويثير اهتمامه لإقناعه بزيارته.

ويكمن دور الإعلان السياحي في تقديم بيانات للسياح والجمهور المستهدف، تتضمن الأماكن التي يمكن زيارتها، أسعار الإقامة ومدتها، وبرامج الزيارات السياحية للمعالم الأثرية... إلخ، ويقوم بالإعلان السياحي إما القطاع العام لتسويق الأماكن السياحية في البلد، وإما القطاع الخاص من وكالات السياحة والسفر، شركات الطيران والفنادق، وكل من له منفعة

¹ مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم السياحة، المرجع السابق، ص 181.

² محمد خطاب، الإعلام السياحي والعلاقات العامة، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 81.

³ خالد بن عبد الرحمن آل دغيم، الإعلام السياحي وتنمية السياحة الوطنية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 66.

⁴ مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم السياحة، المرجع السابق، ص 187.

مباشرة من الإعلان السياحي،¹ وقد يكون مرئياً، وقد يكون مسموعاً، وطنياً موجهاً للسياح داخل الوطن، أو عالمياً خاص بالسياح الأجانب.²

يستنتج من كل ما سبق أن الإعلان السياحي يؤثر بشكل كبير في التسويق السياحي البيئي، بتوفير المعلومات وتقديم البيانات عن الأماكن والخدمات السياحية، فهو يعرف بالمنتج السياحي ويؤثر في قرارات الجمهور بالعمل على إقناعهم بزيارته.

2- الدعاية:

تعرف الدعاية على أنها " أداة الاتصال المجانية وغير الشخصية لعرض السلع والخدمات، و الأفكار السياحية للجماهير المستهدفة بواسطة طرف ثالث أو جهة غير ذات مصلحة مباشرة."³

يستنتج أن الدعاية هي شكل من أشكال الإعلام السياحي، مجانية تعمل على نشر المعلومات والبيانات المتعلقة بالسلع والخدمات السياحية، لجذب الانتباه، والتأثير على قرارات السياح وجذبهم لخدمة سياحية معينة.

وتختلف الدعاية عن الإعلان في النقاط التالية:⁴

- الدعاية تكون غير مباشرة فيها طرف ثالث بين المنتج والجمهور، ولا يتحكم في موضوعها المنتج بل هو متلقي كغيره، بينما في الإعلان يوجد طرفين فقط المعلن والمعلن له، وأن هذا الأخير له الحق في السيطرة والعلم بما يكون في الإعلان، ويختار الإعلان بكل تفاصيله قبل عرضه.

- تهدف إلى تعريف الجماهير دون الإقناع، والإعلان يهدف بالتعريف والإقناع.

¹ خالد بن عبد الرحمن آل دغيم، المرجع السابق، ص 66.

² محمد خطاب، المرجع السابق، ص 81، 82.

³ خليل أحمد الدباس، الإعلان والترويج الفندقي، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 165.

⁴ مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم السياحة، المرجع السابق، ص 193، 194، للاستزادة حول الدعاية والإعلان انظر: عمرو محمد سامي عبد الكريم، فن الدعاية والإعلان (رؤية فنية معاصرة)، رسالة ماجستير في الفنون الجميلة، كلية الفنون الجميلة، جامعة حلوان، مصر، 1998.

- الدعاية غير متكررة لها فرصة واحدة لنقلها من خلال وسائل الاتصال، بينما الإعلان يمكن تكراره بين الحين والآخر.

- الدعاية مجانية أو قد تكون بتكلفة بسيطة، بينما الإعلان يتطلب تكاليف مرتفعة.

وفيما يخص وسائل الإعلان الدعاية والإعلان، فهي نفسها وسائل الإعلام المقروءة، المسموعة والمرئية.¹

يمكن القول مما سبق أنه؛ بالرغم من الاختلافات الموجودة بين الدعاية والإعلان إلا أنهما يتكاملان للتعريف بمواقع السياحة البيئية المستدامة، ومختلف المنتجات السياحية، وحث المجتمع المحلي باتباع السلوك اللائق اتجاه السياح، والمساهمة في حماية الثروات الطبيعية السياحية، والتصدي للسلوكات السلبية، فالدعاية تقوم باستقطاب الجمهور، وإيجاد اتجاه عام للقيام بالرحلات السياحية، ويتكفل الإعلان بعرض تكلفة الرحلة ووسائل الإقامة، ومستوى الأسعار، والمدد الكافية لنجاح الزيارة.

3- العلاقات العامة:

عرفت جمعية العلاقات العامة الدولية العلاقات العامة بأنها: " تلك الوظيفة الإدارية المستمرة والمخططة والتي تسعى بها المؤسسات والمنظمات الخاصة والعامة، لكسب تفاهم وتعاطف وتأييد الجماهير التي تهتمها، والحفاظ على استمرار هذا التفاهم والتعاطف والتأييد، وذلك من خلال قياس اتجاه الرأي العام لضمان توافقه قدر الإمكان مع سياستها وأنشطتها وتحقيق المزيد من التعاون الخلاق و الأداء الفعال للمصالح المشتركة باستخدام الإعلام الشامل والمخطط".²

¹ للاستزادة حول وسائل الإعلام السياحي في الدعاية والإعلان، انظر: مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم السياحة، المرجع السابق، من ص 194 إلى ص 209.

² خالد بن عبد الرحمان آل دغيم، المرجع السابق، ص 71.

يفهم من هذا التعريف أن العلاقات العامة بصفة عامة هي وظيفة إدارية مستمرة ومخطط لها من قبل المؤسسات سواء كانت خاصة أم عامة، لكسب تفاهم الجمهور المعني بها، وتحقيق الأداء الفعال لمصلحتها باستخدام الإعلام.

وتعرف العلاقات العامة السياحية بأنها: " عبارة عن حلقة اتصال لتوجيه وتنمية علاقات المهتمين والمنتهجين بالسياحة في بلد ما أو بلدين أو أكثر، وتغذية كل طرف للآخر بالمعلومات السياحية الصحيحة بأصلح الطرق مع العمل على تنمية وتحسين واستمرار هذه العلاقات مما ينتج عنه زيادة في عدد السياح " ¹.

كما تعرف أيضا على أنها: " الجهود الإدارية الخلاقة والمدروسة والمستمرة من قبل المسؤولين المؤهلين والمدربين داخل أجهزة السياحة الرسمية وخارجها في المؤسسات والشركات السياحية لنشر الحقائق والمعلومات والأفكار والآراء المتعلقة بالسياحة بما يساعد على إقامة جسور الصداقة والتفاهم والثقة مع أبناء البلدان الأخرى لتحسين الصورة الذهنية عن بلد ما لتحقيق زيادة كبيرة في عدد السائحين " ².

يستشف من هذين التعريفين أن العلاقات العامة السياحية نشاط إداري يقوم على تحقيق علاقات قوية مبنية على الثقة والتفاهم داخل أجهزة المنشأة السياحية نفسها، وبين مختلف المتعاملين معها، لتحقيق تكامل الصورة التي تظهر عليها السياحة لدى الجماهير، وزيادة عدد السياح.

وتلعب العلاقات العامة السياحية دورا مهما في مجال السياحة البيئية المستدامة حيث تقدم تسهيلات السفر، من استقبال وتوديع، وتصاريح إقامة وزيارة، واستضافة، وتوفير المعلومات الخاصة بالنشاط السياحي، ورسم المخططات العلمية والواقعية للمنشأة السياحية، بغرض التأثير في الجمهور لتحقيق أهدافها.

¹مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم السياحة، المرجع السابق، ص 210.

²المرجع نفسه، ص 211.

كما تقوم بالحملات الإعلامية، والاستعانة بمختلف وسائل الاتصال وأشكاله، وتدريب العاملين مع السياح على كيفية التعامل مع السياح، وكيفية التحضير للمؤتمرات واللقاءات والندوات، والاتصال بوسائل الإعلام وتوطيد العلاقات مع القائمين عليها، وبث الأخبار اليومية عن المنشأة السياحية، وجمع الأخبار التي تنشرها وسائل الإعلام عن المنشأة وتحليلها، والاستفادة منها في خدمة أهدافها.¹

يستنتج أن العلاقات العامة شكل من أشكال الإعلام السياحي، تعتبر حلقة وصل بين المنشأة السياحية والجمهور، وهي التي تعطي صورة طيبة عن المنشأة السياحية، وتتمثل أهم وظائفها في استقبال الضيوف وتوديعهم في محطات الوصول والمغادرة، حجز الأماكن والغائها بالطائرات والبواخر بما يتناسب مع مواقيت الزيارة، مرافقة الضيوف السياح وتزويدهم بكافة المعلومات، والإجابة على تساؤلاتهم والعمل على راحتهم وتحقيق رغباتهم، ونشر المعلومات الخاصة بالمنشأة السياحية في وسائل الإعلام ومتابعتها.

ثالثاً: دور الإعلام السياحي في التسويق السياحي البيئي

الإعلام السياحي إعلام متخصص (سياحي - بيئي)، يتعدى دوره في مجال التسويق السياحي البيئي من مجرد تغطية فعاليات المهرجانات السياحية، إلى رفع مستوى الوعي السياحي والبيئي، التعريف بالمنتج السياحي البيئي داخل البلد وخارجه، ونشر السياحة البيئية المستدامة، وثقافة التوعية البيئية، بتسخير كافة الإمكانيات الاتصالية والإعلامية للجهات الحكومية وغير الحكومية، كما يعمل على تحديد العلاقة بين الإعلام وتنمية السياحة البيئية المستدامة، وتأمين البيئة المعلوماتية حول القطاع السياحي البيئي.²

إن الدور الأساسي للإعلام السياحي بكافة أشكاله (الدعاية، الإعلان والعلاقات العامة)، ووسائلها لمقروءة، المسموعة والمرئية، هو رفع مستوى الوعي السياحي البيئي داخليا وخارجيا،

¹ خالد بن عبد الرحمن آل دغيم، المرجع السابق، ص 73.

² المرجع نفسه، ص 74.

ونشر ثقافة السياحة البيئية المستدامة والحفاظ على البيئة بتسخير كافة الإمكانيات الاتصالية الحكومية وغير الحكومية.

خلاصة الفصل الأول:

يتضح من خلال دراسة هذا الفصل أن فواعل السياحة البيئية المستدامة متعدّدة وهي نوعان، فواعل دولية وفواعل وطنية، أما الفواعل الدولية فهي المنظمات الدولية الحكومية والتي تم حصرها في مجال هذه الدراسة في المنظمة العالمية للسياحة التي تشكل محفل عالمي للقضايا المرتبطة بالسياحة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التي لعبت دورا محوريا في المحافظة على الثروة الغابية والتنوع البيولوجي ومصائد الأسماك، وأخيرا برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي أظهر تنسيقا وتعاوننا كبيرا مع المنظمة العالمية للسياحة فيما يخص رعاية السنة الدولية للسياحة البيئية التي أسست لظهور وانتشار مبادئ السياحة البيئية المستدامة، كما لعب أدورا أخرى في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي.

أما النوع الثاني من الفواعل الدولية هو المنظمات الدولية غير الحكومية، وتم حصرها في مجال دراستنا على الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة، الذي لعب دورا هاما في السياحة البيئية المستدامة بإصداره سنويا للقائمة الحمراء لأنواع المهدّدة بالانقراض، والجمعية الدولية للسياحة البيئية التي ساهمت بشكل فعال بالتعريف بالسياحة البيئية المستدامة والمبادئ التي تقوم عليها.

والفواعل الوطنية فهي مقسمة لفواعل القانون العام وفواعل القانون الخاص وكلاهما لعب دورا فعالا في تنمية السياحة البيئية المستدامة وتثمين مقاصدها، والمساهمة في نشر ثقافة الوعي البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية، باستعمال أدوات متمثلة في التخطيط السياحي البيئي الذي يتضمن تقييم الأثر البيئي للمشروعات السياحية على الموارد الطبيعية، وتحديد الطاقة الاستيعابية لمواقع السياحة البيئية المستدامة، والتسويق السياحي البيئي الذي يتخذ من الإعلام السياحي الذي

يوفر المعلومات الصحيحة عن مواقع البيئية، ويحث على الممارسات الصديقة للبيئة، وسيلة لتحقيق أهدافه.

الفصل الثاني:

وضعية السياحة البيئية المستدامة في الجزائر

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات التي حظيت باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، بسبب الدور الذي يلعبه في ازدهار اقتصاديات الدول، وأدركت الجزائر منذ بداية القرن الحالي على غرار معظم الدول العربية أن النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يتطلب إيجاد بدائل من شأنها أن تساعد في استقرار هذه الأوضاع بمختلف جوانبها، وتساهم بشكل مباشر في التنمية المستدامة، ومن البدائل التي يمكن أن تستغلها الجزائر للمحافظة على الموارد الطبيعية، والبيئية، وتحقيق التنمية المستدامة، الاهتمام بقطاع السياحة بشكل عام، وإعطاء أهمية خاصة لنموذج السياحة البيئية بشكل خاص، خاصة في ظل المقومات والمؤهلات الكبيرة التي تزخر بها بفضل موقعها الجغرافي المميز، ومساحتها الشاسعة، التي ترشحها أن تكون وجهة سياحية بامتياز.

شرعت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا في تحسين وتطوير هذا القطاع، فانتهجت عدة برامج ومخططات تنموية، وبادرت إلى إحصاء ثرواتها السياحية وترقيتها، وشرعت الوزارة الوصية في سنة 2000 في إعداد خطة لتطوير قطاع السياحة في إطار التنمية المستدامة لآفاق 2010 ثم ظهر مشروع جديد سمي بآفاق 2013، ليتم بعدها وضع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025، أصبحت تعلق آمالا كبيرة عليه باعتباره أول إستراتيجية شملت كافة الجوانب السياحية، وتمتد على عدة مراحل قريبة ومتوسطة وبعيدة الأجل.

وعليه يتم التطرق في الفصل الأول لمقومات السياحة البيئية في الجزائر، الطبيعية والاصطناعية مع دراسة مفصلة للمجالات المحمية التي أساس السياحة البيئية، أما الفصل الثاني فإنه يخصص لدراسة السياحة البيئية في الجزائر بين الواقع والمأمول، بالتطرق لمكانة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، واستراتيجية تطوير السياحة البيئية.

المبحث الأول: مقومات السياحة البيئية في الجزائر

تزخر الجزائر بمقومات سياحية متنوعة طبيعية واصطناعية، جعلتها من أهم الوجهات السياحية في العالم، بفضل التنوع المناخي، حيث تحتوي الجزائر على ثلاثة أنواع من المناخ؛ مناخ متوسطي على السواحل، مناخ شبه قاري في الهضاب العليا، مناخ صحراوي في الجنوب، ويمتد الساحل الجزائري على مسافة 1200 كم، يحوي عدة فضاءات سياحية نادرة، وشواطئه مرتفعة صخرية وأخرى رملية، وهو ما يؤكد استمرارية النشاط السياحي في جميع فصول السنة، كما تزخر الجزائر بمناطق جبلية، وأخرى صحراوية، الجبلية تتمثل في سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، والمرتفعات كمرتفعات الشريعة، وتكجدة التي تمارس فيها رياضة التزلج، وجبال الأوراس بالشرق، قمة لآلا خديجة بجبال جرجرة بمنطقة القبائل، بالإضافة إلى الكهوف والمغارات والحيوانات والطيور والينابيع المائية العذبة،¹ وهي كلها عوامل جذب للسياحة البيئية الجبلية، أما المناطق الصحراوية فتتربع مساحة الصحراء الجزائرية على حوالي 2 مليون كم² أي ما يعادل نسبة 80% من إجمالي مساحة الجزائر متعددة التضاريس، التي تعتبر عوامل جذب للسياحة البيئية الصحراوية، كما تحتوي الجزائر على العديد من المعالم التاريخية والثقافية.²

بالإضافة للمقومات الطبيعية السالفة الذكر، توجد المجالات المحمية* التي اكتسبت أهمية متزايدة خلال العقد الأخير بفضل أهميتها البيئية، وقيمتها الوجودية.

أما المقومات الاصطناعية، فتتمثل في البنى التحتية التي تدعم المقومات الطبيعية السابقة، وكذلك المؤسسات المكلفة بتسيير شؤون قطاع السياحة.

¹ عائشة عزوز، "السياحة البيئية كآلية لدعم التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، المجلد 17، العدد 25، 2021، ص 410.

² أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، "دور وكالات السياحة والأسفار في تشجيع السياحة الداخلية - دراسة حالة وكالة النجاج للسياحة والأسفار بولاية شلف"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، العدد 03، المجلد 08، 2019، ص 103.

* يستعمل الكثير من الفقهاء مصطلح المحميات الطبيعية للدلالة على المجالات المحمية، أما في الجزائر فالمحميات الطبيعية هي جزء من المجالات المحمية.

وعليه سوف يتم التطرق إلى المجالات المحمية في المطلب الأول، ثم عرض المقومات الاصطناعية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: المجالات المحمية في الجزائر

قامت الجزائر على غرار بقية دول العالم، في إطار المحافظة على مناطقها الطبيعية وصيانة التنوع البيولوجي، بإقامة مجالات وفضاءات محمية Aires Protégées، مثل الحظائر والمحميات الطبيعية، ثم استغلال هذه الفضاءات في تنشيط السياحة البيئية من جهة، وخلق موارد كافية لتغطية نفقات واحتياجات هذه المناطق من جهة أخرى.

تتمتع المجالات المحمية في الجزائر بخصائص حيوانية ونباتية وايكولوجية نادرة ومنفردة، تجعلها موطنًا للجمال والراحة والترفيه والسياحة والتربية والبحث العلمي ومورداً اقتصادياً هاماً، وسوف يتم التعرض لمفهوم المجالات المحمية في التشريع الجزائري في الفرع الأول، الحماية القانونية لها في الفرع الثاني، تعدادها في الجزائر في الفرع الثالث، وأخيراً التطرق للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر والمتعلقة بالمجالات المحمية.

الفرع الأول: مفهوم المجالات المحمية في التشريع الجزائري

لمعرفة مفهوم المجالات المحمية كجزء لا يتجزأ من مكونات البيئة، يجب أولاً تحديد تعريفها، ثم الوقوف على خصائصها ومميزاتها من خلال التطرق لأصنافها وأقسامها، ثم التطرق لتعدادها في الجزائر، وأخيراً الاتفاقيات الدولية المتعلقة بها والتي صادقت عليها الجزائر.

أولاً: تعريف المجالات المحمية

عرف المشرع الجزائري المجالات المحمية من خلال الفقرة 1 من المادة 4 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،¹ إذ جاء في أحكامه العامة بأن المجال المحمي منطقة مخصصة

¹قانون رقم 03-10، مؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، 20 يوليو 2003.

لحماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية المشتركة، كما عرف ما أسماه "الفضاء الطبيعي" في الفقرة 2 من نفس المادة بأنه: "كل إقليم أو جزء من إقليم يتميز بخصائصه البيئية ويشتمل بصفة خاصة على المعالم الطبيعية والمناظر والمواقع".¹

ونلاحظ أن المشرع الجزائري عرف المجالات المحمية من خلال المادة 29 من القانون 10/03، الملغاة مع المواد 30، 31، 32، 33، 34، بموجب المادة 46 من القانون الحالي الخاص بالمجالات المحمية رقم 02/11، وعرف المجالات المحمية في هذا الأخير بموجب المادة 2 على أنها إقليم كل أو جزء من بلدية أو بلديات وكذا المناطق التابعة للأملاك العمومية البحرية الخاضعة لأنظمة خاصة يحددها هذا القانون من أجل حماية الحيوان والنبات والأنظمة البيئية البرية والبحيرية والساحلية و/ أو البحرية المعنية.²

وهنا يلاحظ أن المشرع الجزائري عرف المجالات المحمية كمفهوم عام كلي، إلا أن تعريفه تميز بالتنوع حيث عدّد أصنافا للمحميات الطبيعية، وتطرق للمحميات الطبيعية بالمعنى التقني للعبارة.

ثانيا: أصناف المجالات المحمية وأقسامها

تصنف المجالات المحمية في الجزائر إلى سبعة أصناف، وتقسّم إلى ثلاثة أقسام يتم إيجازها فيما يلي:

1- أصناف المجالات المحمية:

صنف المشرع الجزائري في القانون الحالي رقم 02/11 المجالات المحمية إلى سبعة أصناف حسب المادة الرابعة منه، وهي:

¹ للاستزادة راجع: نصر الدين هونوي، الحماية الراشدة للساحل في القانون الجزائري، دار هومة، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، الهامش رقم 3، ص 98.

² قانون رقم 02-11، مؤرخ في 17 فبراير 2011، يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، 28 فبراير 2011.

أ- الحظيرة الوطنية

تعد الحظيرة الوطنية مجال طبيعي ذو أهمية وطنية ينشأ بهدف الحماية التامة لنظام بيئي أو عدة أنظمة بيئية، وهو يهدف أيضا إلى ضمان المحافظة على المناطق الطبيعية الفريدة من نوعها وحمايتها، بحكم تنوعها البيولوجي، وذلك مع جعلها مفتوحة أمام الجمهور للتربية والترفيه.¹

ب- الحظيرة الطبيعية

هي مجال يرمي إلى الحماية والمحافظة والتسيير المستدام للأوساط الطبيعية والحيوان والنبات والأنظمة البيئية والمناظر التي تمثل المنطقة أو تميزها أو كلاهما معا.²

ت- المحمية الطبيعية الكاملة

تعد المحمية الطبيعية الكاملة مجال ينشأ لضمان الحماية الكلية للأنظمة البيئية، أو عينات حية نادرة للحيوان أو النبات التي تستحق الحماية التامة، ويمكن أن تتواجد داخل المجالات المحمية الأخرى حيث تشكل منطقة مركزية لها³، وهذا يعني بأن مكونات المحمية الطبيعية الكاملة تتميز بمواصفات نادرة غير موجودة في مناطق أخرى، لذلك يجب أن تنفرد بحماية خاصة.

ث- المحمية الطبيعية

يعتبر مجال ينشأ لغايات الحفاظ على الأنواع الحيوانية والنباتية والأنظمة البيئية والمواطن وحمايتها أو تجديدها أو كلاهما معا.⁴

¹المادة 5 من القانون رقم 11-02.

²المادة 6 من القانون رقم 11-02.

³المادة 7 من القانون رقم 11-02.

⁴ المادة 10 من القانون رقم 11-02.

ج- محمية تسيير المواطن والأنواع

يهدف هذا المجال لضمان المحافظة على الأنواع ومواطنها والإبقاء على ظروف المواطن الضرورية للمحافظة على التنوع البيولوجي وحمايته،¹ حيث أن المواطن هو المكان أو الموقع الذي يتواجد به كائن أو مجموعة حيوانية أو نباتية في وضعها الطبيعي، ويبيّن المواطن كذلك كل شروط الحياة وكذا العوامل البيئية التي تسمح لهذه المجموعة بالبقاء في هذا المكان بالتحديد.²

ح- الموقع الطبيعي

يُوصف بالموقع الطبيعي كل مجال يضمّ عنصرا أو عدة عناصر طبيعية ذات أهمية بيئية، لاسيما منها شلالات المياه والفوهات والكثبان الرملية.³

خ- الرواق البيولوجي

يوصف بالرواق البيولوجي كل مجال يضمن الربط بين الأنظمة البيئية أو بين المواطن المختلفة لنوع أو لمجموعة أنواع مترابطة ويسمح بانتشارها وهجرتها، ويكون هذا المجال ضروريا للإبقاء على التنوع البيولوجي الحيواني والنباتي وعلى حياة الأنواع.⁴

كما أقرّ المشرع الجزائري بموجب نص المادة 14 من نفس القانون إمكانية تصنيف المنطقة الرطبة ضمن أحد الأصناف المذكورة في المادة الرابعة من القانون 02/11، وهذا يعني أن المنطقة الرطبة يمكن أن تتدرج ضمن الحظائر الوطنية أو المحميات الطبيعية بأنواعها الثلاث، مع العلم أنّ المنطقة الرطبة هي كل منطقة تتميز بوجود ماء عذب أو مالح أو شديد الملوحة بصفة دائمة أو مؤقتة على السطح أو في العمق القريب، راكدا أو جاريا، طبيعيا أو اصطناعيا، في

1 المادة 11 من القانون رقم 02-11.

2 المادة 3 الفقرة 1 من القانون رقم 02-11.

3 المادة 12 من القانون رقم 02-11.

4 المادة 13 من القانون رقم 02-11.

موضع فاصل أو انتقالي أو كلاهما معا، بين الأوساط البرية والمائية، وتأوي أنواعا نباتية و/أو حيوانية بصفة دائمة أو مؤقتة.¹

وتقع أغلب المناطق الرطبة الأساسية في الجزائر بشمال البلاد، مثل قناة طونقة و أوبيرة وملاح

بنواحي القالة، سهل قرياس بولاية سكيكدة، المنطقة الرطبة لبحيرة رغاية بولاية بومرداس.²

2- أقسام المجالات المحمية

تقسم المجالات المحمية المنشأة بموجب أحكام المواد 05 و 06 و 10 و 11 و 12 إلى ثلاثة أقسام:³

أ- المنطقة المركزية

هي منطقة تحتوي على مصادر فريدة لا يسمح فيها إلا بالأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي، فهي أكثر المناطق حساسية بالمحمية، غالبا ما تكون في وسط المحمية لكن قد تكون في أحد جوانبها، وذلك حسب طبيعة المكان والموقع،⁴ وبالنظر إلى حساسيتها الشديدة لا يسمح فيها بممارسة أي أنشطة باستثناء تلك المتعلقة بالبحث العلمي.

ب- المنطقة الفاصلة

هي منطقة تحيط بالمنطقة المركزية أو تجاورها وتستعمل من أجل أعمال إيكولوجية حية، بما فيها التربية البيئية والتسلية والسياحة الإيكولوجية والبحث التطبيقي والأساسي، وهي مفتوحة أمام الجمهور في شكل زيارات اكتشاف للطبيعة برفقة دليل، ولا يسمح بأي تغيير أو بأي عمل من شأنه إحداث إخلال بتوازن المنطقة.⁵

¹ المادة 03 من القانون رقم 11-02.

² حياسين لعميري، جمال بوشنافة، المرجع السابق، ص 131.

³ المادة 15 من القانون رقم 11-02.

⁴ ورده خلاف، " النظام القانوني للمجالات المحمية في الجزائر"، المرجع السابق، ص 7.

⁵ المادة 15 من القانون رقم 11-02.

ت- منطقة العبور

هي منطقة تُحيط بالمنطقة الفاصلة وتحمي المنطقتين الأوليتين وتستخدم مكانا لكل أعمال التنمية البيئية للمنطقة المعنية، ويرخص فيها بأنشطة الترفيه والراحة والتسلية والسياحة.¹ غير أن المشرع الجزائري استثنى المحمية الطبيعية الكاملة من مناط هاته الأقسام فلا تتسحب عليها، معناه أن المحمية الطبيعية الكاملة لا تتكون من منطقة مركزية ومنطقة فاصلة وأخرى للعبور ، ذلك أنه سبق و أن قرر بموجب نص المادة السابعة من القانون رقم 02/11 ، إمكانية تواجد المحمية الطبيعية الكاملة داخل المجالات المحمية الأخرى حيث تشكل منطقة مركزية ،ومن هنا يكون المشرع قد أعطى عناية دقيقة وحماية عميقة للمحمية الطبيعية الكاملة فلا يسمح فيها إلا الأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي.²

ثالثا: تسيير المجالات المحمية

منح المشرع الجزائري صلاحية تسيير المجالات المحمية إلى المؤسسة التي أنشئت بمبادرة من السلطة التي قامت بإجراء عملية تصنيف المجال المحمي بموجب التشريع والتنظيم المعمول به، ويكون التسيير عن طريق إعداد مخطط تسيير يحدّد التوجّهات الكبرى والأهداف المنتظر تحقيقها على المدى البعيد³، ويوضح مخطط تسيير المحمية على الخصوص العناصر الآتية:

- خصائص التراث وتقييمه،
- الأهداف الاستراتيجية والعملية،
- وسائل الحماية والتسيير الواجب تنفيذه،
- برنامج التدخل على المدى القصير والمتوسط،
- برنامج البحث.

¹المادة 15 من القانون رقم 11-02.

² ياسين لعميري، جمال بوشنافة، المرجع السابق، ص 131.

³عبد القادر علاق، " نظام المجالات المحمية في التشريع الجزائري ودوره في حماية العقار البيئي"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة ابن خلدون، تيارت، العدد 05، 2015، ص49.

- تدابير حماية المجال المحمي.¹

تحدد كفاءات إعداد هذا المخطط والموافقة عليه ومراجعته عن طريق التنظيم.

إذن حماية وتسيير المجالات المحمية في الجزائر من صميم صلاحيات وزير البيئة وتهيئة الإقليم، حيث تعود له مهمة المحافظة على الفضاءات الحساسة والهشة وتأمينها وترقيتها، حيث توجد على مستوى الوزارة الوصية مديرية المحافظة على التنوع البيولوجي و الوسط الطبيعي والمجالات المحمية والساحل والتغيرات المناخية، وتضم أربع مديريات فرعية تختص ب:²

- إعداد سياسة المحافظة على التراث الطبيعي والبيولوجي وترميمه.
- المساهمة في وضع سياسة وطنية في مجال الأمن البيولوجي.
- المساهمة في مراقبة التراث الطبيعي والبيولوجي والمحافظة عليه.
- المساهمة في جرد واقتراح تصنيف المواقع الطبيعية ذات الأهمية.
- المساهمة في جرد وترقية المواقع والمناظر المتميزة.
- المساهمة في إعداد قواعد تسيير المساحات ذات الأهمية الطبيعية.

الفرع الثاني: الحماية القانونية للمجالات المحمية

تتعلق الحماية القانونية للمجالات المحمية بتصنيف المجالات المحمية كآلية قانونية لاكتساب صفة المجالات المحمية، يترتب على تصنيف المجالات المحمية خضوعها لأنظمة الضبط الإداري وهي الترخيص والحظر، وأخيرا العقاب الجنائي.

أولاً: آلية التصنيف

التصنيف آلية قانونية لاكتساب صفة المجالات المحمية الطبيعية، ومعرفة المناطق المحمية وجردها كما أنه يعد وسيلة لتكريس فكرة الحماية النوعية، لذلك يُعد التصنيف الخطوة الأولى في

¹عايدة مصطفى، "دور المحميات الطبيعية في الحفاظ على الطبيعة"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تامنغاست، المجلد 09، العدد الأول، 2020، ص316.

²حسينة غواس، "المجالات المحمية في ظل التشريع الجزائري"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، المجلد 30، العدد 03، ص493.

حماية المجالات المحمية، وهو يمر بعدة إجراءات طبقا لأحكام القانون 02/11، سيتم التطرق لها فيما يلي:

1- تقديم طلب تصنيف المجال المحمي

حسب المادتين 19 و20 من القانون 02-11 يلزم على الإدارات العمومية أو الجماعات الإقليمية أن تبادر بتصنيف إقليم ما كمجال محمي، وذلك بتقديم طلب التصنيف إلى اللجنة الوطنية للمجالات المحمية، ويمكن للشخص المعنوي الخاضع للقانون الخاص أن يبادر بتصنيف المجال المحمي الذي يتولى تسييره وفقا للمبادئ والإجراءات المحددة في هذا القانون.

يتضمن طلب التصنيف تقريرا مفصلا يبيّن على الخصوص أهداف التصنيف المقرر والفوائد المرجوة منه ومخطط وضعية الإقليم.¹

وتنشأ بالموازاة للجنة الوطنية لجنة ولائية تضم القطاعات المعنية، تتولى إبداء الرأي حول اقتراح وجدوى التصنيف والموافقة على دراسات التصنيف للمجال المحمي، الذي ينشأ بموجب قرار من الوالي بالنسبة للمجالات المحمية التي تمتد على بلديتين أو أكثر، أو من رئيس المجلس الشعبي البلدي بالنسبة للمجالات المحمية المتواجدة داخل إقليم البلدية المعنية، على أن يبلغ هذا الرأي إلى اللجنة الوطنية للمجالات المحمية.²

والجدير بالملاحظة أن المشرع الجزائري استبعد الشخص الطبيعي من إمكانية طلب التصنيف بالرغم من أنه يعدّ عنصرا جوهريا لتجسيد نظام الحماية النوعية في مجال المجالات المحمية بصفة خاصة، وحماية البيئة ككل بصفة عامة، وهذا الأمر من المفروض أنه يحتاج إلى إعادة نظر، كما أن المجالات المحمية تصنف بغض النظر عن طبيعة ملكيتها³، ومن جهة ثانية استبعد المشرع مرحلة جدّ مهمة في عملية التصنيف وهي التحقيق العمومي الذي كان

¹ المادة 21 من القانون رقم 02-11.

² المادتين 18 و28 من القانون رقم 02-11.

³ حسن حميدة، نظام حماية المساحات والمواقع المحمية في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة البلية، 2001، ص8.

موجودا في النصوص السابقة التي مازالت سارية المفعول ولم تلغ.¹ و يعد كذلك خرقا واضحا لمبدأ أساسي من مبادئ قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وهو مبدأ الإعلام والمشاركة.²

يمكن القول مما سبق، أن طلب التصنيف يعتبر الخطوة الأولى لاكتساب صفة المجالات المحمية التي أولى لها المشرع اهتمام خاص وأفردها بقانون مستقل عن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، لذا فمن المفروض أن يولي اهتمام للمواد القانونية السارية المفعول ولم تلغى أو يلغها تقاديا للتعارض مثل؛ تقديم طلب التصنيف من طرف الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي نصت عليه المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 87-143 الذي يحدد قواعد تصنيف الحظائر والمحميات الطبيعية ، وكذلك مرحلة التحقيق العمومي الذي لم ينص عليهما بموجب القانون رقم 11-02، وهي مازالت سارية المفعول بموجب نص المادة 06 من المرسوم التنفيذي 87-143.

2- دراسة طلب تصنيف المجال المحمي

بعد مداولة اللجنة الوطنية للمجالات المحمية وموافقتها على طلب التصنيف،³ يعهد بدراسة التصنيف على أساس اتفاقية أو عقود إلى مكاتب دراسات أو إلى مراكز بحث تنشط في ميدان البيئة والتنوع البيولوجي والإيكولوجي على أساس الشروط المرجعية التي بادرت بها اللجنة،⁴ والتي من بينها الواقع الإيكولوجي والأهداف البيئية الموكلة إليها،⁵ وبعد الانتهاء من الدراسة تقدم إلى

¹راجع المادة 06 والمواد من 10 إلى 17، من المرسوم التنفيذي رقم 87/143 المؤرخ في 16 يونيو 1987، يحدّد قواعد تصنيف الحظائر والمحميات الطبيعية ويضبط كلفياته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، 17 يونيو 1987.

² نصت المادة 03 الفقرة 08 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، القانون رقم 10/03: "يتأسس هذا القانون على المبادئ العامة الآتية:.....- مبدأ الإعلام والمشاركة، الذي يكون بمقتضاه، لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة، والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة"

³ المادة 23 من القانون رقم 11-02.

⁴ المادة 24 من القانون رقم 11-02.

⁵ المادة 4 من القانون رقم 11-02.

اللجنة الوطنية التي تتداول بشأن مدى جدوى تصنيف المجال المحمي، وبناء على ذلك تبدي رأيها بالموافقة أو بغير ذلك.

وفي هذا الإطار اشترط المشرع الجزائري أن توضح دراسة التصنيف بالخصوص¹:

- وصف وجرد الثروة النباتية والحيوانية والمنظرية،
- تحليل التفاعلات المتعلقة باستعمال المجال من طرف السكان المحليين،
- تقييم الثروة وتوضيح الرهانات الرئيسية،
- تحديد العوامل التي تشكل تهديدا للمجال المعني،
- اقتراح تقسيم للمجال إلى مناطق، وإعداد مشروع مخطط عمل يحدد الأهداف العامة والميدانية.

يلاحظ أن المشرع اشترط أن تؤخذ في الحسبان التفاعلات المتعلقة باستعمال المجال المحمي من طرف السكان المحليين، ذلك أن انقاء السلوكيات الضارة بالمجالات المحمية المستقبلية، تقتضي الاهتمام بالتحاور والتشاور مع السكان المحليين، ومشاركتهم في اتخاذ القرارات المناسبة بخصوص إنشاء مجالات محمية بجوارهم أو على أراضيهم، أو تعويضهم ومقدار التعويض وأشكاله، خاصة إذا تعلق الأمر بمصدر أرزاقهم وأسباب رفايتهم، لكنه لم يوضح في القانون 02-11 الآلية القانونية التي تمكنهم من إبداء آرائهم والدفاع عن حقوقهم، خصوصا وأنه لم ينص على مرحلة التحقيق العمومي .

3- إعداد تصنيف المجال المحمي وإصدار وثيقة التصنيف

بمجرد الموافقة على دراسة التصنيف من قبل اللجنة الوطنية، تبادر السلطة التي طلبت التصنيف بإعداد تصنيف المجال المحمي بموجب قانون بالنسبة للمحميات الطبيعية الكاملة أو مرسوم بالنسبة للمجالات المحمية الأخرى، أو قرار رئيس المجلس الشعبي البلدي بالنسبة للمجالات المحمية المتواجدة داخل إقليم البلدية المعنية، أو قرار الوالي بالنسبة للمجالات المحمية

¹ المادة 26 من القانون رقم 02-11.

التي تمتد على بلديتين أو أكثر، أوقرار مشترك بين وزير الداخلية والجماعات المحلية بالنسبة للمجالات المحمية التي تمتد على ولايتين أو أكثر.¹

وسواء اتخذت وثيقة التصنيف شكل القانون أو المرسوم أو القرار، فإنه يشترط فيها أن تحدد حدود ومساحة المجال المحمي، صنف المجال المحمي، تقسيم المجال المحمي إلى مناطق، أحكام المحافظة على المجال المحمي وحمايته وتنميته المتخذة تطبيقا لهذا القانون، قائمة الثروة النباتية والحيوانية الموجودة داخل المجال المحمي المراد تصنيفه.²

يلاحظ مما سبق أن إجراءات تصنيف المجالات المحمية طويلة ومعقدة، ولتجنب البيروقراطية كان الأجدر بالمشروع الجزائري أن يخفف منها للحدّ المقبول.

ثانيا: الترخيص الإداري والحظر

تخضع المجالات المحمية بعد تصنيفها لأنظمة الضبط الإداري المتمثلة في الترخيص الإداري والحظر.

1- الترخيص الإداري:

الترخيص الإداري من أهم الوسائل التي تستعملها الإدارة للموازنة بين حماية البيئة وفي موضوع حماية المجالات المحمية واستغلال الموارد الطبيعية، وهو الإذن الصادر من الإدارة والذي تسمح بمقتضاه للأفراد بممارسة نشاط معين، قصد حماية أي عنصر من عناصر البيئة³ وبالرجوع إلى النظام القانوني للمجالات المحمية في الجزائر نجد تطبيقاته في:

- ما نصّت عليه المادة 22 من المرسوم رقم 87-143 من أن كل تغيير لحالة الأماكن أو مظهرها داخل تراب الحظيرة الوطنية أو المحمية الطبيعية يجب أن يخضع لترخيص خاص يسلمه الوزير المكلف بحماية البيئة، على أن يرسل الطلب إلى الوالي المختص إقليميا مشفوعا بمذكرة تبين الهدف من العملية ودوافعها ومداهها، وتصميم مفصل للموقع، وتصميم عام للمنشآت المطلوب

¹ المادة 28 من القانون رقم 02-11.

² المادة 29 من القانون رقم 02-11.

³ وردة خلاف، " النظام القانوني للمجالات المحمية في الجزائر " المرجع السابق، ص 11.

انجازها والمناطق التي تشملها التعديلات، بالإضافة إلى دراسة تسمح بتقدير نتائج التعديلات التي تدخل على تراب المحمية وعلى البيئة.

يوزع بعدها طلب التعديل على البلديات قصد دراسته وإبداء الرأي فيه، وأخيرا يرسل الملف كاملا مصحوبا برأي الوالي إلى الوزير المكلف بحماية البيئة الذي يبت فيه بعد استشارة الوزراء المعنيين.¹

- يرخّص في المحمية الطبيعية الكاملة بأخذ عينات نباتية أو حيوانية أو أنشطة منتظمة من أجل البحث العلمي أو ذي طابع استعجالي أو ذي أهمية وطنية،² ويطرح السؤال هنا عن معيار النشاط ذي الطابع الاستعجالي أو ذي الأهمية الوطنية، لأن عدم توضيحه يحد من فعالية الترخيص كأسلوب للحماية.³

- يمكن إقامة المشاريع ذات المنفعة الوطنية داخل المحمية الطبيعية الكاملة أو توسيعها أو تغيير نمطها بعد موافقة مجلس الوزراء،⁴ غير أن ربط إقامة هذا النوع من المشاريع وإمكانية توسيعه أو تغييره بموافقة مجلس الوزراء يُعبر في الواقع على حقيقتين، الأولى تفيد بأن المشرع أولى عناية خاصة لهذا النوع من المحميات لاحتوائها على أصناف منفردة ومتميزة، والثانية معاكسة للأولى وتعبّر عن ضعف هذه الحماية لأن المصالح الخاصة تتفوق أحيانا على المصلحة الوطنية خاصة بالنسبة لذوي النفوذ.⁵

- يرخّص في منطقة العبور بأنشطة الترفيه والراحة والتسلية والسياحة.⁶

- يخضع الإدخال بصفة إرادية لكل نوع حيواني أو نباتي لرخصة من السلطة المسيرة بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية للمجالات المحمية، وهذا تفاديا للمساس بالأوساط الطبيعية وبالحيوانات والنباتات.⁷

1 المادة 23 من الرسوم رقم 87-143.

2 المادة 8 الفقرة الأخيرة من القانون رقم 11-02.

3 وردة خلاف، النظام القانوني للمجالات المحمية، المرجع السابق، ص 11.

4 المادة 9 من القانون رقم 11-02.

5 وردة خلاف، " النظام القانوني للمجالات المحمية "، المرجع السابق، ص 11.

6 المادة 15 الفقرة الأخيرة من القانون رقم 11-02.

7 المادة 32 من القانون رقم 11-02.

- لا يمكن التخلص من الحيوانات والنباتات من أجل الحفاظ على استدامة النظام البيئي إلا برخصة تسلم من السلطة المسيرة بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية للمجالات المحمية.¹

خلاصة القول أن المجالات المحمية هي موطن للتنوع البيولوجي الطبيعي والجمالي، ولأنواع الحيوانات والنباتات النادرة، لذلك اشترط المشرع الجزائري خضوع بعض الأنشطة فيها لنظام الترخيص الإداري من طرف الجهة الإدارية المختصة، وهو ما يعكس رغبته في توفير الحماية لها.

2- الحظر:

"يعتبر الحظر وسيلة قانونية تقوم الإدارة بتطبيقه عن طريق قرارات إدارية تهدف من خلاله إلى منع إتيان بعض التصرفات بسبب الخطورة التي تتجم عن ممارستها".² من تطبيقاته:

- ما نصت عليه المادة 8 من القانون رقم 02-11 والتي منعت كل الأنشطة في المحمية الطبيعية الكاملة لاسيما الإقامة أو الدخول أو التنقل أو التخيم، وكل أنواع الصيد البري أو البحري، وقتل أو ذبح أو القبض على الحيوان، وتخریب النبات أو جمعه، وكل استغلال غابي أو فلاحي أو منجمي، وجميع أنواع الرعي، وكل أنواع الحفر أو التقيب أو الاستطلاع أو تسطيح الأرض أو البناء، وكل الأشغال التي تغير من شكل الأرض أو الغطاء النباتي، وكل فعل من شأنه الإضرار بالحيوان أو النبات وكل إدخال أو تهريب لأنواع حيوانية أو نباتية.

- يحظر التسبب في تدهور المجالات المحمية عن طريق صب أو تصريف أو رمي أو تفريغ أو وضع لكل المواد التي تؤدي إلى تغيير خصائصها الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والبكتيرية.³

- يحظر القيام بأي نشاط من شأنه أن يمس بالمنطقة المركزية وبالتنوع البيولوجي الفريد الموجود فيها، باستثناء الأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي، كما لا يسمح بأي تغيير أو بأي عمل من شأنه إحداث إخلال بتوازن المنطقة الفاصلة.⁴

¹ المادة 33 من القانون رقم 02-11.

²وفاء عز الدين، الضبط الإداري لحماية البيئة في التشريع الجزائري، المرجع السابق، ص164.

³ المادة 44 من القانون رقم 02-11.

⁴ المادة 15 من القانون رقم 02-11.

يمكن القول مما سبق أن نظام الحظر يساهم في حماية المجالات التي تتميز بأهمية كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة باستغلالها في مجال السياحة البيئية، الراحة الترفيه، التسلية، البحث العلمي، وبالتالي فالمشروع الجزائري أحسن التصرف عندما منع إتيان بعض التصرفات التي تلحق بها أضرار.

ثالثا: العقاب الجنائي

لم يكتف المشرع الجزائري بوضع قواعد الضبط الإداري الوقائي وإنما فرض نظام الضبط القضائي الردعي، فخصص الباب الرابع من القانون رقم 11-02 للأحكام الجزائية التي تطبق على مرتكبي الأفعال المحظورة بموجب نصوصه، وتجسدت في شكل جنح ومخالفات، تتمثل الجنح فيما يلي:

1- جنحة ممارسة الأنشطة المحددة في المادة 08 في المحمية الطبيعية الكاملة

تتمثل عقوبة جنحة ممارسة الأنشطة المحددة في المادة 8 في الحبس من ستة (06) أشهر إلى ثلاث (03) سنوات وبغرامة من مائتي ألف دينار (200.000 دج) إلى مليوني دينار (2.000.000 دج) لكل من يقوم بإحدى النشاطات المحظورة كالإقامة أو التنقل أو القتل أو الذبح أو أخذ عينات نباتية أو حيوانية أو أنشطة منتظمة خارج البحث العلمي أو الطابع الاستعجالي أو الأهمية الوطنية وغيرها من الأفعال التي منع المشرع القيام بها في المحمية الطبيعية الكاملة.¹

جمع المشرع الجزائري بين عقوبتي الغرامة والحبس لكل من يقوم بإحدى النشاطات المحظورة في المحمية الكافية، وهي عقوبة مضاعفة يهدف من خلالها ردع الممارسات والأنشطة المضرة بالمحمية الطبيعية الكاملة، وهي عقوبة معقولة بالنظر لأهمية هذا النوع من المحميات.

1 المادة 39 من القانون رقم 11-02.

2- جنحة الإضرار بالأنواع الحيوانية والنباتية والأنظمة البيئية والمواطن بالمحمية الطبيعية:

يعاقب عليها بالحبس من شهرين (02) إلى ثمانية عشر شهرا (18) وبغرامة من مائتي ألف دينار (200.000 دج) إلى مليون دينار (1.000.000 دج)¹.

والملاحظ هنا أن المشرع قد اكتفى بالمعاقبة على المخالفات التي تتم داخل المحمية الطبيعية الكاملة والمحمية الطبيعية، دون الصنف الثالث وهو محمية تسيير المواطن و الأنواع بالرغم من أهميتها، وهو ما يجب تداركه.

3- جنحة عدم مراعاة واحترام وتقسيم المجالات المحمية إلى ثلاثة مناطق؛ المنطقة

المركزية، المنطقة الفاصلة، ومنطقة العبور

يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى سنة وبغرامة من مائة ألف دينار (100.000 دج) إلى خمسمائة ألف دينار (500.000 دج) كل من مارس أنشطة داخل المنطقة المركزية لا تتعلق بالبحث العلمي، أو قام بأي تغيير أو عمل من شأنه الإخلال بتوازن المنطقة الفاصلة، أو قام بأنشطة الترفيه والراحة والتسلية والسياحة في منطقة العبور بدون ترخيص.²

4- جنحة الإدخال بصفة إرادية لكل نوع حيواني أو نباتي بدون رخصة من السلطة المسيرة

يعاقب بالحبس أيضا من شهرين (02) إلى ثمانية عشر شهرا (18) وبغرامة من مائتي ألف دينار (200.000 دج) إلى مليون دينار (1.000.000 دج) كل من أدخل بصفة إرادية أي نوع حيواني أو نباتي للمجالات المحمية بدون رخصة من السلطة المسيرة.³

وهنا تظهر أهمية الترخيص الإداري كنظام وقائي يجب التقيد به، فقد ضرب المشرع الجزائري بيد من حديد كل من يتصرف بإرادته المنفردة ويدخل أنواع حيوانية أو نباتية دون الرجوع إلى السلطة المسيرة.

1 المادة 40 من القانون رقم 11-02.

2 المادة 41 من القانون رقم 11-02.

3 المادة 42 من القانون رقم 11-02.

1- جنحة التخلص من الحيوانات والنباتات وعرقلة استدامة النظام البيئي بدون رخصة من السلطة المسيرة

يعاقب بالحبس من ستة أشهر(06) إلى سنتين (02) وبغرامة من مائتي ألف دينار(200.000 دج) إلى مليون دينار(1.000.000دج) كل من تخلص من الحيوانات أو النباتات بدون رخصة من السلطة المسيرة.¹

هذه العقوبة تساهم بشكل كبير في حماية التنوع البيولوجي، واستدامة النظام البيئي داخل المجالات المحمية

2- جنحة التسبب في تدهور المجالات المحمية

وأخيرا عاقب المشرع الجزائري بالحبس من سنة (1) إلى ثلاث سنوات(03) وبغرامة من خمسمائة ألف (500.000 دج) إلى ثلاثة ملايين دينار (3.000.000 دج) كل من تسبب في تدهور المجالات المحمية.²

ولقد نصّ المشرّع الجزائري في القوانين ذات الصلة لاسيما قانون الغابات،³ وقانون المناجم،⁴ على العديد من الجنح والمخالفات.

يظهر من خلال ما سبق؛ مدى حرص واهتمام المشرع الجزائري بحماية المجالات المحمية لما لها من فضائل لعل أهمها مساهمتها في تنمية السياحة البيئية المستدامة، فأفرد لها قانون خاص بها بعدما كانت مدرجة في قانون البيئة، جمع فيه الأحكام الخاصة بها وكذا العقوبات الناجمة عن الإضرار بها، ولعل هذا يساهم في تسهيل مهمة القاضي الذي ينظر القضايا الخاصة بها، كما أن المشرع الجزائري شدد في العقوبة المقررة على خرق القانون المتعلق بالمجالات

¹المادة 43 من القانون رقم 11-02، السالف الذكر.

² المادة 44 من القانون رقم 11-02، السالف الذكر.

³ راجع مثلا المادة رقم 88، من القانون رقم 12/84، المؤرخ في: 1984/06/23، المتضمن قانون الغابات، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 26، 26 يونيو 1984.

⁴ مثلا المادتين رقم 179، 189، من القانون رقم 10/01، المؤرخ في: 2001/07/03 المتضمن قانون المناجم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، 8 يوليو 2001.

المحمية، حيث جمع بين الحبس والغرامة المالية، رغبة منه في توفير الحماية القصوى لهذه المناطق. وسأوى في العقاب بين الجرائم العمدية والجرائم المرتكبة عن طريق الخطأ، وهذا غير منطقي لذا فيفترض إعادة النظر في هذه المواد، لكن بالرغم من تشديد العقوبات إلا أن الانتهاكات تظل قائمة بسبب شساعة مساحة المجالات المحمية مما يصعب عملية المراقبة المستمرة، وكذلك غياب الفعالية في تطبيق نصوص المواد السابقة.

الفرع الثالث: المجالات المحمية بالجزائر

قبل التطرق لأنواع المجالات المحمية الموجودة في الجزائر، تجدر الإشارة إلى المراحل الأساسية التي مرت بها، قبل أن يخصصها المشرع الجزائري بقانون خاص.

أولاً: المراحل التي مرت بها المجالات المحمية في الجزائر

مرت المجالات المحمية في التجربة الجزائرية بمرحلتين أساسيتين، مرحلة ما قبل سنة 2003 تاريخ صدور قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ومرحلة ما بعد صدور هذا القانون.

1- مرحلة ما قبل صدور القانون 10/03:

سارعت الجزائر بعد الاستقلال كغيرها من الدول على اتخاذ بعض الإجراءات للمحافظة على المجالات المحمية، فصدر الأمر رقم 67-281 المتعلق بالحفريات وحماية المواقع والآثار التاريخية و الطبيعية.¹

ثم القانون رقم 03/83 المتعلق بحماية البيئة الذي أفرد فصلاً خاصاً بالمحميات الطبيعية والحظائر الوطنية، والذي ألغي بموجب القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار

¹الأمر رقم 67-281 المؤرخ في 20/12/1967 المتعلق بالحفريات وحماية المواقع والآثار التاريخية والطبيعية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22، 07 يناير 1968.

التمتية المستدامة، في هذه المرحلة لم يكن للمجالات، نظام قانوني خاص نوعي قائم بذاته، وإنما اندرج في إطار السياسة التشريعية العامة لحماية البيئة.¹

2- المرحلة اللاحقة لصدور القانون رقم 10/03:

شهدت في هذه المرحلة المجالات المحمية نظاما قانونيا قائما بذاته، ونظم المشرع الجزائري أحكامها في الفرع الثاني من الفصل الخامس من الباب الثاني بموجب المواد من 29 إلى 34، من القانون رقم 10/03، وهي المواد الملغاة، بموجب المادة 46 من القانون رقم 02/11 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التتمية المستدامة.

وأمام عدم صدور النصوص التنظيمية التي نصت عليها المادة 113 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التتمية المستدامة، فإن كل من المرسوم 143/87 الذي يحدد قواعد تصنيف الحظائر الوطنية و المحميات الطبيعية ويضبط كفاءات ذلك، والرسوم رقم 87-144 المتعلقة بكفاءات إنشاء المحميات الطبيعية² يبقى ساريا المفعول.

ثانيا: أنواع المجالات المحمية في الجزائر

يوجد لدى الجزائر حاليا ثلاثة أنواع من المناطق المحمية سيتم تناولها فيما يلي:

1- الحظائر الوطنية:

تحتوي الجزائر على حظائر وطنية متنوّعة حيويا، وهذه الحظائر يمكن توضيحها فيما يلي:

أ- الحظيرة الوطنية للقالبة:

تقع الحظيرة الوطنية للقالبة في الشمال الشرقي للجزائر أنشئت سنة 1983، تقدّر مساحتها بـ 76438 هكتار، تعدّ هذه الحظيرة واحدة من بين أكبر الحظائر في الشمال الجزائري³، والأكثر

¹ياسين لعميري، جمال بوشنافة، المرجع السابق، ص 129.

²المرسوم 144/87 المؤرخ في 16 يونيو 1987 يحدد كفاءات إنشاء المحميات الطبيعية وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 25، 17 يونيو 1987.

³ جبار بوكثير، بسمة مناخ، المرجع السابق، ص 316.

تتوّعا وغنا حيث تتوفر على ثروة حيوانية ونباتية معتبرة (1156 رأس حيواني و 1393 نوع نباتي) ، تشمل غابات الفلين وبحيرات الأبيرةوتانقا والمالح المصنفة من المناطق الرطبة عالميا حسب اتفاقية رامسار، وتمّ تصنيفها من طرف منظمة اليونيسكو كحظيرة عالمية للمحيط الحيوي سنة 1990، يرتادها سنويا مايقارب 30000 زائر.¹، ووصفتها اليونيسكو بأنها بفسيفساء من النظم البيئية البحرية.

تعرضت هذه الحظيرة لحرائق مهولة بتاريخ 18 أوت 2022، أتت على نحو 10 آلاف هكتار من المساحة الكلية، وبمرور الوقت تضعف الحرائق غابات الحظيرة مما يجعلها عرضة لمخاطر الحشرات الضارة، كما أنها تتعرض أيضا لمخاطر الأنشطة البشرية، حيث تم تجزئة الغابات بمدّ شبكة من الطرق الكثيفة الذي شجع الإنشاءات المتنافرة ، وظهور مناطق جديدة مع مدّ شبكات الغاز الطبيعي والكهرباء، وهو ما يعرض الحظيرة لمخاطر السلوكيات اليومية للأشخاص.²

ب- الحظيرة الوطنية للشريعة:

تقع حظيرة الشريعة في جنوب غرب الجزائر العاصمة في قلب الأطلس البلدي، أنشئت سنة 1983، تتربّع على مساحة قدرها 26 ألف هكتار، تحوي الحظيرة ما لا يقلّ عن 1358 نوع نباتي وحيواني أبرزها غابات الأرز الأطلسي ، البلوط الفليني وصنوبر حلب ،...، منها 70 نوع محمي، صنفت كحظيرة عالمية للمحيط الحيوي من طرف اليونيسكو سنة 2002.³

ت- الحظيرة الوطنية لجرجرة:

تقع في الشمال الشرقي للجزائر في منطقة جبلية عالية الانحدار بين ولايتي "تيزي وزو" و"البويرة" ،أنشأت سنة 1983، تتربّع على مساحة قدرها 18550 هكتار، يوجد فيها حوالي 400

¹ محمد زبير، مراد بريك، فتيحة بوزيان، المرجع السابق، ص 92.

² محمية القالة أكبر ضحايا حرائق الجزائر، سكاى نيوز العربية، متوفر على

الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=Z3fcaLKCNOw>، تاريخ الإطلاع: 2022/09/01.

³ الحظيرة الوطنية للشريعة، متوفر على الرابط: <https://yacineby.wordpress.com>، تاريخ الإطلاع: 2022/09/01.

رأس حيواني و1242 نوع نباتي، وتضمّ غابات الأرز الأطلسي والصنوبر و الأسود، تقع فيها أعلى قمة لجمال الأطلس التليّ قمة لآلا خديجة بعلو 2308 متر، تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط و المناخ القاري وهذا ما يجعلها واحدة من بين أعلى البيئات الجبلية.¹

ث- الحظيرة الوطنية ثنية الحد بتيسمسيلت:

تقع في الشمال الغربي للجزائر بولاية "تيسمسيلت"، أنشأت سنة 1983 تغطي مساحة 3425 هكتار منها 2968 هكتار مغطاة بالنباتات، تتوفر على أكثر من 1030 مابين رأس حيواني ونوع نباتي، تشمل غابة الأرز الأطلسي على امتداد الأطلس التليّ. تكسوها أشجار الأرز بنسبة 87%، تحوي موقع أثري يعود تاريخه إلى 8000 سنة مضت.²

ج- الحظيرة الوطنية تازة بجيجل:

تقع الحظيرة في شمال شرق الجزائر في غابة Guerrouche ولاية جيجل، أنشأت سنة 1984، تتربع على مساحة تقدر بـ3807 هكتار، تعتبر فريدة من نوعها في البحر الأبيض المتوسط نظرا لتنوعها، تضمّ 953 رأس من الثروة الحيوانية و816 نوع نباتي. صنفت من طرف اليونسكو كمحمية عالمية للمحيط الحيوي سنة 2004.³

ح- حظيرة قورايا ببجاية:

أنشأت سنة 1984، تتربع على مساحة قدرها 2080 هكتار إضافة إلى 7842 هكتار من المنطقة البحرية، تضم 953 رأس من الثروة الحيوانية و816 نوع نباتي وينتشر فيها القرد المغربي

¹ أ. رادفورد، ج كاتولو، ب دي مونتمولان، المناطق النباتية الهامة في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، الإتحاد الدولي للطبيعة، سويسرا، 2011، ص30.

² المرجع نفسه، ص93.

³ جبار بوكثير، بسمة مناخ، المرجع السابق، ص317.

بقوة، تتمتع بثروة طبيعية وأثرية جذابة، فهي مجمع لمعالم تاريخية تقدر بحوالي 13 موقع أثري. صنفت من طرف اليونسكو كمحمية طبيعية سنة 2004.¹

د - حظيرة بلزمة بباتنة:

أنشأت هذه الحظيرة سنة 1984، تتربع على مساحة 26250 هكتار، هي مجموعة جبلية وعرة مزينة بغطاء نباتي متنوع وثرى، وهي تمثل بوابة لسلسلة تضاريس الأوراس.²

ذ - حظيرة تلمسان:

تقع شمال غرب الجزائر، تغطي مساحة قدرها 8225 هكتار، صنفت سنة 1993، الحظيرة غنية بالتنوع البيولوجي النباتي والحيواني، كما تزخر بآثار ومعالم تاريخية قيمة منها؛ المنصورة، سيدي بومدين، يرتادها ما يقارب 15000 سائح سنويا.

ر - حظيرة الطاسيلي:

تقع في الجنوب الشرقي من الجزائر في جبال "طاسيلي ناجر" في "جانت" ولاية إليزي تتربع على مساحة 80000 كلم مربع، تتمتع بثروة كبيرة من اللوحات الصخرية والنقوش تمتد إلى آلاف السنين. كما تنتشر فيها حيوانات نادرة منها السرو الطاسيلي والبطم الأطلس والغزال. صنفت كحديقة وطنية سنة 1972، وصنفت من طرف اليونسكو مع مواقع التراث العالمي سنة 1982، وضمن المحيط الحيوي للإنسان سنة 1986.³

ز - الحظيرة الوطنية للأهقار:

تقع حظيرة الأهقار بولاية "تمنراست" بجبال الأهقار، حيث صنفت كحظيرة وطنية منذ عام 1987، وصنفتها اليونسكو كتراث عام مشترك للإنسانية سنة 1988. تمتد هذه الأخيرة على مدى 450000 كم مربع، توجد بها أعلى قمة جبلية في الجزائر وهي قمة تاهات أتاكور 3013

¹صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011، ص 201.

² جبار بوكثير، بسمه مناخ، المرجع السابق، ص 317.

³محمد زبير، مراد بريك، فتحة بوزيان، المرجع السابق، ص 94.

كم، كما تحتوي على تراث ثقافي وطبيعي فريد من نوعه تعود حقبته إلى مليون سنة كمرّ الأسكرام الذي يمكن رؤية أجمل شروق وغروب الشمس في العالم.¹

2- محميات الصيد

محميات الصيد في الجزائر هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري (EPA) تمتلك مقر خاص بها، مدير وعمال إداريين وتقنيين من مختلف التخصصات، تغطي محمية الصيد منطقة محدّدة وضعت تحت إشراف وزارة الزراعة والتنمية الريفيّة ممثلة بالمديرية العامة للغابات (DGF).

تهدف محميات الصيد في الجزائر تحقيق مايلي:

- حماية وترقية الثروة الحيوانية.
 - تهيئة كل الإمكانيات و المرافق التي تمكن الثروة الحيوانية من العيش في ظروف مثلى (تهيئة نقاط المياه الشروب، توفير الغذاء الصّوري لعيش الحيوانات،...).
 - وتتجلى وظائف محميات الصيد في:
 - جرد الثروة الحيوانية الموجودة في المحمية.
 - توفير أماكن للمراقبة والبحث والتجربة لسلوك الحيوانات الموجودة.
 - وضع خطة سنوية لعملية الصيد، لتعزيز ممارسة الصيد العقلاني وحماية الثروة الحيوانية.
- وتوجد في الجزائر حاليا 04 محميات للصيد يتم إيجازها فيما يلي:²

- أ- **محمية زرالدة:** بالعاصمة أنشأت في 18/02/1984، تبلغ مساحتها 1034 هكتار، تحتل المساحة الغابيّة فيها ما يقدر بـ520 هكتار، وتبلغ نسبة التشجير فيها 59,29%.
- ب- **محمية معسكر:** أنشأت في 02/5/1983، تبلغ مساحتها 6530 هكتار، تغطي المساحة الغابيّة فيها 6130 هكتار، وتبلغ نسبة التشجير فيها 94%.

¹المرجع نفسه، ص 94.

²Stratégie nationale de Conservation de la Biodiversité, Les réserves de chasse, disponible sur le cit : <https://elearn.univ-tlemcen.dz>, consulté le :24/11/2021 .

ت- محمية تلمسان: أنشأت في 12/02/1983، تبلغ مساحتها 2159 هكتار، تغطي المساحة الغابية فيها 900 هكتار، وتبلغ نسبة التشجير فيها 41.68%.

ث- محمية الجلفة: أنشأت في 05/02/1983، تبلغ مساحتها 31866 هكتار، تغطي المساحة الغابية فيها 15384 هكتار، وتبلغ نسبة التشجير فيها 48.27%¹.

والملاحظ أن محميات الصيد في الجزائر موزعة بين وسط وغرب البلاد بإجمالي مساحة 41589 هكتار، وقدّر نسبة التشجير بها 58%. والجزائر باستطاعتها امتلاك أكثر من 04 بالنظر إلى ما تزخر به من مقومات طبيعّية، كما نلاحظ أنّ تاريخ إنشاء هاته المحميات يعود إلى فترة الثمانينيات ومنذ ذلك الوقت لما لا تفكّر الجزائر في إنشاء محميات أخرى تفعيلا للسياحة البيئية؟.

ورغم العدد المعتبر للمجالات المحميّة بالجزائر، إلا أنها غير مستغلة كما يجب اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وسياحيا، ما يجعلها تلعب دورا هامشيا في تنشيط السياحة بصفة عامّة والسياحة البيئية بصفة خاصّة وربما يرجع ذلك إلى العوامل التالية:

- غياب ثقافة السياحة في المحميات الطبيعيّة بسبب نقص الإشهار والتّسويق السياحي الذي يعرف بهذا النوع من السياحة الصّديقة للبيئة.
- تغييب الدور السياحي للمجالات المحميّة واقتصارها على الدور البيئي.
- نقص إن لم نقل انعدام المرافق الأساسيّة والخدمات أدّى إلى عزوف السّياح عن زيارتها.
- ضعف مساهمة المجتمع المدني في الترويج للسياحة البيئية في هذه المحميات.

الفرع الرابع: الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر والمتعلّقة بالمجالات المحمية

بغرض حماية التنوّع البيولوجي وصيانة الأحياء النباتيّة والحيوانيّة الموجودة بالمجالات المحميّة والاستثمار في مجال السياحة البيئية، انضمت الجزائر على غرار غيرها من الدّول إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمجالات المحمية نوجز فيما يلي:

¹محمد زبير، مراد بريك، فتحة بوزيان، المرجع السابق، ص 94.

أولاً: الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي:

وقعت عليها الجزائر بربو ديجانيرو في 05 جوان 1992، وصادقت عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 163/95 المؤرخ في 7 محرم 1416هـ، الموافق لـ 07 جوان 1995.¹

تقوم الموارد البيولوجية على الأرض بدور حيوي للتنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية. ونتيجة لذلك، هناك اعتراف متزايد بأن التنوع البيولوجي يشكل قيمة عالمية ضخمة للأجيال الحالية والمقبلة، وفي الوقت ذاته، بلغ التهديد الذي تواجهه الأنواع الحية والأنظمة الإيكولوجية حالياً درجات عالية غير مسبوقة. فانقراض الأنواع الذي تسببه الأنشطة البشرية متواصل بمعدل مقلق للغاية.

واستجابة لذلك، دعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إنشاء فريق الخبراء العامل المخصص للتنوع البيولوجي في نوفمبر 1988 للبحث في إبرام اتفاقية دولية بشأن التنوع البيولوجي، وبعد ذلك بقليل، وتحديدًا في ماي 1989، شكل البرنامج فريق الخبراء العامل المخصص في الشؤون التقنية والقانونية لإعداد صك قانوني دولي لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام. وشدد الخبراء على ضرورة مراعاة الحاجة إلى تقاسم الكلفة والمنافع بين البلدان المتطورة والنامية، وإيجاد الوسائل والسبل اللازمة لدعم المجتمع المحلي للابتكار.

وبحلول شهر فيفري من سنة 1991، أصبح الفريق المخصص العامل معروفاً باسم لجنة التفاوض الحكومية الدولية، وتوج هذا الفريق ذروة أعماله في شهر ماي 1992 في مؤتمر نيروبي إبان اعتماد النص المتوافق عليه لاتفاقية التنوع البيولوجي.

وقد فُتح باب توقيع الاتفاقية في 5 جوان 1992 في أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض في ريو)، وظل باب التوقيع مفتوحاً حتى 4 جوان 1993 حيث وضع حتى ذلك الوقت 168 توقيعاً، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 29 ديسمبر 1993، أي بعد تسعين

¹ مرسوم رئاسي رقم 95-163، مؤرخ في 06 جوان 1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 32، 14 يونيو 1995.

يوماً من التصديق الثلاثين. وُحدت الجلسة الأولى لمؤتمر الأطراف في المدّة من 28 نوفمبر إلى 9 كانون ديسمبر 1994.¹

والجزائر كانت من البلدان الأوائل الذين صادقوا على هذه الاتفاقية، وهو ما شكل خطوة نوعية في المحافظة على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته وعناصره.

ثانياً:قوانين المعاهدة المتعلقة بالمحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية في 23 يونيو 1979 ببون والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 108/05 المؤرخ في 20 صفر 1426هـ الموافق لـ 31 مارس 2005.²

تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز الإجراءات الدولية للحفاظ على الأنواع المهاجرة، كما تشجع الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من هذه الاتفاقية الدول الموقعة على إبرام اتفاقيات لحماية أية أعداد من الأنواع المهاجرة، بما في ذلك الاتفاقيات الإدارية غير الملزمة قانوناً.

ثالثاً:القوانين الأساسية للاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة وثرواتها وعلى التنظيم ذات الصلة، والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 121/06 المؤرخ في 12 صفر 1427هـ الموافق لـ 12 مارس 2006.

الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة المعروف بالاتحاد العالمي للطبيعة وهو جمعية دولية يضم أعضاء حكومية وغير حكومية، يشكل تحالفات لحماية الطبيعة، يشجع البحث العلمي

¹الأمم المتحدة، اليوم الدولي للتنوع البيولوجي، متوفر على الرابط:

<https://www.un.org/ar/observances/biological-diversity-day/convention>، تاريخ الاطلاع:2021/06/11.

² مرسوم رئاسي رقم 108/05 ، مؤرخ في 31 مارس 2005، يتضمن المصادقة على المعاهدة المتعلقة بالمحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية في 23 يونيو 1979 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، 20 أبريل 2005.

الخاص بالمحافظة على الطبيعة، يتدخل لدى الحكومات والمنظمات للتأثير على السياسات البيئية وهناك أهداف أخرى تدور في مجملها حول ترقية المحافظة على الطبيعة وثروتها.¹

رابعا: الاتفاقية المتعلقة بالحفاظ على طيور الماء المهاجرة الإفريقية- الأورو آسيوية المحررة بلاهاي في 15 ماي 1996، والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 140/06 المؤرخ في 16 ربيع الأول عام 1427 الموافق 15 أبريل سنة 2006.²

إن طيور الماء المهاجرة تشكل جزءاً هاماً من التنوع الحيوي العالمي، وهذا ما يتوافق مع روح معاهدة التنوع الحيوي للعام 1992، والأجندة رقم 21، مما يوجب على أطرافها حمايتها خدمة للأجيال الحالية والقادمة.

وهناك العديد من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترويحية الناتجة عن حماية أنواع معينة من طيور الماء المهاجرة، ومن تعزيز القيم البيئية والوراثية والعلمية والجمالية والترويحية والحضارية والتربوية والاجتماعية التي تمثلها طيور الماء عموماً.

تحت هذه الاتفاقية أن أي جهد يخص طيور الماء المهاجرة يجب أن يتم على أسس الإستدامة، لأن طيور الماء المهاجرة معرضة للأذى بشكل خاص، كونها تقطع مسافات طويلة في هجراتها وتعتمد على شبكات الأراضي الرطبة الواقعة في خطوط هجرتها، والتي تتناقص وتندهر باستمرار وذلك من جراء النشاطات البشرية غير المستدامة، كما أكدت عليها معاهدة المناطق الرطبة ذات الأهمية العالمية (1971)، وبوجه أخص موائل طيور الماء.

¹ مرسوم رئاسي رقم 121/06، مؤرخ في 12 مارس 2006، يتضمن التصديق على القوانين الأساسية للإتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة وثروتها وعلى التنظيم ذات الصلة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18، 22 مارس 2006.

² مرسوم رئاسي رقم 140/06، مؤرخ في 15 أبريل 2006، يتضمن المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالحفاظ على طيور الماء المهاجرة الإفريقية- الأورو آسيوية المحررة الجريدة الرسمية رقم 25، 19 أبريل 2006.

إن تنفيذ الاتفاقية من خلال تنسيق الجهود أو العمل الدؤوب سيسهم بشكل فعال في الحفاظ على طيور الماء المهاجرة، وموائلها بأفضل السبل وسيصب ذلك في مصلحة الكثير من الأنواع الحيوانية والنباتية الأخرى.

كما أن التطبيق الفعال لهذه الاتفاقية يتطلب دعم دول المجال المستهدفة في جوانب البحث والتدريب وتحسين المؤسسات العلمية والإدارية من أجل تنفيذ الاتفاقية.¹

خامسا: اتفاقية رامسار بإيران المبرمة في 1971 المتعلقة بالحفاظ والاستخدام المستدام للمناطق الرطبة، والمصادق عليها بموجب المرسوم رقم 432/82 المؤرخ في 25 صفر 1403 هـ الموافق لـ 11 ديسمبر 1982.²

هي اتفاقية دولية للحفاظ والاستخدام المستدام للمناطق الرطبة من أجل وقف الزيادة التدريجية لفقدان الأراضي الرطبة في الحاضر والمستقبل، وتدارك المهام الإيكولوجية الأساسية للأراضي الرطبة وتنمية دورها الاقتصادي والثقافي والعلمي وقيمتها الترفيهية. وتحمل الاتفاقية اسم مدينة رامسار في إيران.

اعتمدت الاتفاقية في مدينة رامسار الإيرانية في عام 1971 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1975. ومنذ ذلك الحين، ما يقارب من 90% من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من المناطق الجغرافية كافة في العالم، قد انضمت لتصبح "الأطراف المتعاقدة".

وتعتبر رامسار من أقدم الاتفاقيات البيئية الحكومية الدولية العالمية الحديثة، وتعرف الأراضي الرطبة حسب ما جاء في الاتفاقية كما يلي: "الأماكن الرطبة التي يكون الماء فيها هو العامل المؤثر الرئيسي على البيئة والحياة النباتية والحيوانية المتواجدة فيها". والأراضي الرطبة تشمل

¹برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية حماية طيور الماء الأفريقية أور-آسيوية المهاجرة AEWA ، متوفر على الرابط:

<https://www.unep-aewa.org/download-all-file>، تاريخ الإطلاع: 2022/06/11.

²مرسوم رقم 439/82 مؤرخ في 11 ديسمبر 1982، المتضمن المصادقة على اتفاقية رامسار للحفاظ والاستخدام المستدام للمناطق الرطبة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 51، 11 ديسمبر 1982.

المستنقعات الطبيعية والصناعية والمناطق الساحلية الواقعة بالقرب من الأراضي الرطبة والجزر وأجزاء من البيئة البحرية التي يكون عمقها أكثر من ستة أمتار مثل الجزر، وتشمل الأراضي الرطبة بيئات الأنهار والبحيرات والشعاب المرجانية.

تهدف الاتفاقية إلى الحفاظ والاستعمال الحكيم لجميع الأراضي الرطبة من خلال الإجراءات المحلية والوطنية والتعاون الدولي، لتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.¹

المطلب الثاني: مقومات اصطناعية

تعتبر البنى التحتية* بصفة عامة العمود الفقري للحياة اليومية وركيزة الأنشطة الاقتصادية، وهي مجموعة مترابطة من العناصر الهيكلية التي توفر إطارا لدعم هيكل كامل²، وفي مجال السياحة البيئية تدعم الإمكانيات والبنى التحتية المقومات الطبيعية السابقة الذكر، وتعتبر الدعامة الرئيسية لتطوير قطاع السياحة بصفة عامة والسياحة البيئية بصفة خاصة، ونقطة الانطلاق التي يتم من خلالها تحقيق الاستفادة من عوامل الجذب التي تتمتع بها وجهات السياحة البيئية، والإسهام في رفع مستوى كفاءة تقديم الخدمات السياحية.³

الفرع الأول: البنى التحتية في الجزائر

تزرخ الجزائر ببنية أساسية مهمة تدعم النشاط السياحي نوجزها فيما يلي:

¹ اتفاقية رامسار، الموقع الرسمي: <https://www.ramsar.org>، تاريخ الإطلاع: 2022/06/11.

* يمكن التمييز بين نوعين من البنى التحتية؛ البنى التحتية الصلبة وتجمع بين المنشآت والتجهيزات الأساسية والمباني والطرق، والشبكات الكهربائية والمرافق الصحية والمطارات والموانئ والسكك الحديدية، ووسائل الاتصال، نظام الصرف الصحي وتمديد شبكة المياه، البنا المرنة: وتجمع بين شبكات الخدمات و تكنولوجيا المعلومات والقوانين التي تنظم الاستثمار وتحمي البنى التحتية، للاستزادة: أهمية تأسيس البنية التحتية في بعث صناعة السياحة في الجزائر"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، جوان 2018، ص 107.

² يزيد تفرات، أسماء عدة، نسرین كزیز، المرجع السابق، ص 106.

³ رحمة غزالي، زينب غزالي، " البنية التحتية كأحد متطلبات صناعة السياحة وترقيتها في الجزائر"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 06، العدد 03، جانفي، 2020، ص 147.

أولاً: النقل

يعدّ النقل أهم الركائز التي يعتمد عليها النشاط السياحي وأهم انجازات الجزائر في مجال النقل مايلي:

1- **النقل الجوي:** تمتلك الجزائر 36 مطار، منها 16 مطارا دوليا،¹ وتغطي شبكة الخطوط الجوية 96400 كم، ويعد مطار هواري بومدين بالجزائر العاصمة الأكثر نشاطا حيث يستقطب 6 ملايين مسافر سنويا².

2- **الطرق البرية:** يصل طول شبكة الطرقات في الجزائر 102.452 كلم تتمركز أغلبها في شمال البلاد، الطرق الوطني 28.275 كم، الطرق الفرعية الولائية 23.936 كم، الطرق البلدية 57.251 كم، الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1216 كم.³

كما تتوفر الجزائر في مجال النقل الحضري على خدمات المترو بالجزائر العاصمة على مسافة 15.2 كم، في حين يبقى مشروع مترو وهران قيد الدراسة ولم تتطرق به الأشغال بعد، إضافة لخدمات الترامواي بكل من :الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران، سيدي بلعباس، ورقلة، سطيف، ومستغانم، ضف إلى ذلك النقل المعلق أو مايسمى بالتلفريك في كل من الجزائر العاصمة، البلدية، قسنطينة، عنابة، سكيكدة، وهران، وتلمسان.⁴

3- **شبكة السكك الحديدية:** يقارب طول السكك الحديدية 45000 كم حول 200 محطة تأتي معظمها في شمال البلاد، تمتلك الشركة الوطنية للنقل 200 محطة مفتوحة تختصّ بنقل السلع والمسافرين، و 200 فرع يربط بين الوحدات والمناطق الصناعية بأهم الموانئ(الجزائر، عنابة، وهران، أرزيو، سكيكدة، بجاية).⁵

¹Ministère des transports, Direction de la Planification et du Développement, bulletin Statistiques, 2eme Trimestre 2014, P.6, disponible sur le site : <http://www.ministere-transport.gov.dz/images/stories/>, consulté le 15/02/2018.

² فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص 238.

³ يزيد تفرات، أسماء عدّة، نسرين كزيز، المرجع السابق، ص 107.

⁴ بسمة كحول، المرجع السابق، ص 85.

⁵ يزيد تفرات، أسماء عدّة، نسرين كزيز، المرجع السابق، ص 107.

4- النقل البحري: يعتمد النشاط البحري في الجزائر على 11 ميناء للعديد من الخدمات كالتجارة والصيد البحري إضافة إلى ميناءين للمحروقات، إلى جانب الكثير من الصّغيرة للصيد البحري والترفيه أهمّها: الجزائر، وهران، عنابة، جيجل، والتي تستحوذ على 75% من حركة الملاحة.¹

ثانيا: الاتصالات

يحتوي سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية بالجزائر على ثلاث متعاملين للهاتف النقال (موبيليس، جيزي، أوريدو) الذين يقدمون خدمات الجيل الثالث والرابع للاتصالات والانترنت. ووصل عدد مشتركى الهاتف النقال في الجزائر إلى 47 مليون مشترك سنة 2016. تغطّي الشبكة الهاتفية 96%، ويعرف القطاع تحديثا لشبكة الهاتف النقال والأرضي.³

ثالثا: الفنادق

تمتلك الجزائر فنادق متنوّعة يمتلكها القطاع العام والخاص، حيث بلغ عدد المؤسسات الفندقية 1502 مؤسسة إيواء، بمعدّل 266132 سرير.⁴

رابعا: الوكالات السياحية

تمتلك الجزائر عددا معتبرا من وكالات السياحة والأسفار يقدر بـ4267 وكالة سياحة وأسفار موزعة عبر القطر الجزائري، توفر 11506 منصب شغل.⁵

والملاحظ مما سبق أن النشاط السياحي في الجزائر يعاني من تأخر في قطاع البنى التحتية المختلفة كمشاريع الطرق والنقل والمطارات والمرافق العمومية والطاقة الفندقية والاتصالات،

¹ يزيد تفرات، أسماء عدّة، نسرين كزيز، المرجع السابق، ص 107.

² Autorité de régulation de la poste et des télécommunications Algérie, rapport annuel 2016, P.33, disponibles sur le lien : https://www.arpt.dz/fr/doc/pub/raa/raa_2016.pdf, consulté le 16/02/2018

³ يزيد تفرات، أسماء عدّة، نسرين كزيز، المرجع السابق، ص 107.

⁴ الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية، <https://www.mta.gov.dz/>، تاريخ الاطلاع:

2022/09/05

⁵ المرجع نفسه.

فبالرغم من المبالغ الضخمة المستثمرة في هذا المجال في ظل برامج التنمية إلا أنّها لم ترتق بعد إلى الجودة التي يبحث عنها السياح والمستثمرين من توفير خدمات البنية الأساسية وتقديم امتيازات ذات جودة.

كما تعاني الجزائر من نقص فادح في إمكانيات البنى التحتية وخدمات المرافق العمومية في مناطق الصحراء التي تحتوي على جميع المقومات الطبيعية السياحية وهو ما يشكل عائقا أمام ترقية وتطوير السياحة بهذه المناطق التي تعد موردا هاما للسياحة،¹ ومن هنا تظهر العلاقة الطردية بين كل من توفر البنية التحتية وازدهار السياحة.

الفرع الثاني: الإمكانيات المؤسسية

يعهد بالأنشطة السياحية في الجزائر على المستوى المركزي إلى وزارة السياحة والصناعة التقليدية، يساعدها في ذلك مصالح غير مركزية، ومؤسسات تحت الوصاية.² يقترح وزير السياحة إطار السياسة العامة للحكومة وبرنامج عملها، عناصر السياسة الوطنية في ميادين السياحة والصناعة التقليدية، ويتولى متابعة تطبيقها ومراقبتها طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها. وعليه سوف يتم التطرق بالدراسة إلى كل من الهيكل التنظيمي لوزارة السياحة أولا، ثم المصالح غير المركزية لوزارة السياحة والصناعات التقليدية، وأخيرا المؤسسات تحت وصاية الوزارة.

أولا: الهيكل التنظيمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية

تشمل الإدارة المركزية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية على الهيئات التالية:

1- وزير السياحة والصناعة التقليدية:

يقترح وزير السياحة والصناعات التقليدية إطار السياسة العامة للحكومة وبرنامج عملها، عناصر السياسة الوطنية في ميادين السياحة و الصناعة التقليدية، ويتولى متابعة تطبيقها ومراقبتها

¹يزيد تفرات، أسماء عدة، نسرين كزيز، المرجع السابق، ص 111.

² الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية: <https://www.mta.gov.dz/>، تاريخ الاطلاع 2021/12/05.

طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها،¹ ونظراً لتبعية الأنشطة السياحية وتداخلها مع القطاعات الأخرى، يمارس وزير السياحة صلاحياته بالاتصال مع القطاعات والهيئات المعنية في حدود اختصاصات كل منها انطلاقاً من منظور التنمية المستدامة في ميادين السياحة والصناعة التقليدية،² كما يتمتع وزير السياحة والصناعة التقليدية طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 10-254 المؤرخ في 20 أكتوبر 2010، بعدة اختصاصات نوجز أهمها بالنسبة للسياحة البيئية فيما يلي:³

- إعداد واقتراح آليات التهيئة السياحية والتدابير المرتبطة بالحصول على العقار السياحي والمحافظة على التراث السياحي.
- اقتراح كل التدابير التقييمية المخصصة للمحافظة على العقار السياحي ومناطق التوسع والمواقع السياحية وتثمينها.
- المبادرة بالدراسات الاستشرافية المتعلقة بتنمية القدرات الوطنية في مجال السياحة والحمامات المعدنية والمناخية والعلاج بمياه البحر والفروع الجديدة وأعشاش المنتوجات السياحية وتنفيذها.
- المشاركة في وضع الآليات الضرورية للمحافظة على الفضاءات الحساسة ذات جلب سياحي قوي وترقيتها.
- السهر على تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 والمخططات التوجيهية للولاية.
- المبادرة واقتراح تدابير حماية وتنمية والمحافظة على العقار السياحي وضمان توسعته دورياً بالتنسيق مع القطاعات المعنية.
- المشاركة في تنفيذ برامج الأعمال الرامية إلى تحسيس فاعلي ومهنيي السياحة قصد ترقية ثقافة سياحية حقيقية، بالتنسيق مع القطاعات والشركاء المعنيين.⁴

¹ المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 254/10 المؤرخ في 12 ذو القعدة 1431هـ الموافق لـ 20 أكتوبر 2010، المحدد لصلاحيات وزير السياحة والصناعات التقليدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 63، 26 أكتوبر 2010.

² المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 254/10.

³ المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 254/10.

⁴ المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 254/10.

2- هياكل الإدارة المركزية:

تشمل الإدارة المركزية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية ما يلي:

أ- **الأمين العام:** ويساعده 03 مديري دراسات، ويلحق به مكتب التنظيم العام والمكتب الوزاري للأمن الداخلي للمؤسسة.

ب- **رئيس الديوان :** ويساعده 08 مكلفين بالدراسات والتلخيص.

ت- **المفتشية العامة :** التي يحدد تنظيمها ومهامها بموجب نص خاص.

ث- **المديرية العامة للسياحة:** تضم 4 مديريات:

- مديرية مخطط جودة السياحة والضبط.

- مديرية التهيئة السياحية والمحافظة على العقار السياحي.

- مديرية تقييم ودعم المشاريع السياحية.

- مديرية الحمامات المعدنية والنشاطات الحموية.

بالإضافة إلى المديرية العامة للصناعات التقليدية التي تضم 03 مديريات، ومديريات أخرى.

ثانيا: المصالح اللامركزية:

المصالح اللامركزية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، هي مصالح خارجية حيث يوجد على

مستوى كل ولاية مديرية للسياحة والصناعة التقليدية تتلخص مهامها فيما يلي:

- إعداد مخطط سنوي يتعلّق بالنشاطات السياحية والتنمية السياحية.

- السهر على التنمية المستدامة للسياحة من خلال العمل على تهمين القدرات المحلية.

- تطوير السياحة المعدنية وتطوير نتائجها.

- المساهمة في تطوير الخدمات السياحية، والسهر على تلبية احتياجات السياح في مجال

الترفيه والاستجمام.¹

¹ الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية: <https://www.mta.gov.dz/>، تاريخ الاطلاع 2021/12/05.

- تأطير المصالح الخارجية والحركة الجمعوية، التي تنشط في السياحة على المستوى المحلي.

- المساهمة في إعداد المخططات السنوية لتنمية السياحة على المستوى الولائي.¹

ثالثا: المؤسسات تحت الوصاية:

وهي الديوان الوطني للتنشيط السياحي، الوكالة الوطنية لتنمية السياحة

1- الديوان الوطني للسياحة ONT :

أنشأ الديوان الوطني للسياحة بالمرسوم التنفيذي رقم 214 /88 المؤرخ في 31/10/1988 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 المتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 409/90 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990، والمرسوم التنفيذي رقم 402/92 المؤرخ في 31 أكتوبر 1992، و يعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي²، ويعدّ الديوان أداة للوزارة لترقية السياحة ودراسة السوق والعلاقات العامة³. للديوان الوطني عدّة مهام نوجزها فيما يلي:⁴

- جمع وتحليل واستغلال المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالترقية السياحية وتقييم نتائج الأعمال المقررة.
- إجراء البحوث والدراسات لضبط الأساليب وتحولات السوق السياحية الداخلية والخارجية.
- المشاركة في ترقية السياحة.
- المشاركة في التظاهرات الدولية المرتبطة بالسياحة المناخية والحمامات المعدنية.

¹ الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية: <https://www.mta.gov.dz/>، تاريخ الاطلاع 2021/12/05.

² المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 214/88 المؤرخ في 20 ربيع الأول 1409 الموافق لـ 31 أكتوبر 1988 المعدل والمتمم المتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، 44 نوفمبر 1988.

³ المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 402/92 مؤرخ في 5 جمادى الأولى 1413 الموافق لـ 31 أكتوبر 1992 يعدل ويتمم المرسوم رقم 214/88 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988، والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، 2 نوفمبر 1988.

⁴ المادة الثانية من المرسوم التنفيذي 402/92 .

2-الوكالة الوطنية لتنمية السياحة ANDT :

أنشأت الوكالة الوطنية لتنمية السياحة بالمرسوم التنفيذي رقم 70/98 مؤرخ في 24 شوال عام 1418 الموافق لـ 21 فبراير 1998 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وتحديد قانونها الأساسي، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي¹، تكلف هذه الوكالة بتنشيط وترقية وتأطير النشاطات السياحية في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والتهيئة العمرانية.

للكوكالة الوطنية لتنمية السياحة عدة مهام نوجزها فيما يلي:²

- تسهر على حماية وترقية مناطق التوسع السياحي.
- اقتناء الأراضي الضرورية لإنشاء الهياكل السياحية وملحقاتها.
- المساهمة في ترقية الأماكن داخل مناطق التوسع السياحي وحول منابع المياه المعدنية، كما تقوم بالدراسات والتهيئة المخصصة للنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية.
- تسهر وبالتنسيق مع المؤسسات والهيئات المعنية على التسيير العقلاني للأماكن والتجهيزات ذات المنفعة المشتركة، وتقديم كل اقتراح يهدف إلى ضرورة تحديثها وتوسيعها.

3- الديوان الوطني للتنشيط والإعلام في الميدان السياحي:

أنشأ الديوان الوطني للتنشيط والإعلام في الميدان السياحي بالمرسوم التنفيذي رقم 77/80 المؤرخ في 24 شوال 1418 الموافق لـ 21 فبراير 1998 المتضمن إنشاء الديوان الوطني للتنشيط والإعلام في الميدان السياحي، وهو مؤسسة وطنية ذات طابع اقتصادي ويمارس اختصاصه في

¹المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 70/98 مؤرخ في 24 شوال عام 1418، الموافق لـ 21 فبراير 1998 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 11، 1 مارس 1998.

² المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 70/98 السالف الذكر.

إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،¹ له عدّة مهام في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها متعلقة بتطوير السياحة، والإعلام والإشهار السياحي والتنشيط والتسليّة نوجزها فيما يلي:²

أ- في ميدان تطوير السياحة:

- المساهمة في دراسة الصفقات، بعد أخذ رأي سلطة الوصاية، لفحص شروط توسيع السياحة الجزائرية ومدى ملائمتها الداخليّة والخارجيّة.
- جمع المعلومات المتعلقة بتصرفات السياح، والخدمات السياحيّة، والمساهمة في التظاهرات التي لها علاقة بالسياحة.
- التوعية بالمنتوج السياحي الجزائري والمساهمة في تطويره.

ب- في ميدان الإعلام، والإشهار السياحي:

- جمع المعلومات ذات الطابع السياحي، والعمل على نشرها على نطاق واسع.
- انجاز النشريات والمطويّات ذات الطابع السياحي ونشرها.
- استغلال الوسائل السمعية والبصرية في تطوير السياحة الجزائرية.

ج- في ميدان التنشيط والتسليّة:

- تعمل بالتنسيق مع النقابات السياحية، وتحث الجماعات المحلية والمنظمين في ميدان السياحة على إعداد برنامج سنوي للتنشيط السياحي، وتساعد التظاهرات الفنية والثقافية بالتنسيق مع المؤسسات المعنية.
- تقوم بالدراسات والبحوث العامة المرتبطة بهدفها.³

¹المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 77/80 المؤرخ في 24 شوال 1418، الموافق لـ 21 فبراير 1998 المتضمن إنشاء الديوان الوطني للتنشيط والإعلام في الميدان السياحي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 12، 18 مارس 1980.

²المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 77/80 السالف الذكر.

³المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 77/80 السالف الذكر.

بالإضافة إلى ما سبق، يجب الإشارة كذلك إلى مؤسسات التكوين التابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، والتي يعهد لها تكوين وتدريب الطلبة في هذا المجال وهي ثلاثة: المدرسة الوطنية العليا للسياحة¹، المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية²، مركز الفنادق والسياحة³.

كما تمتلك الجزائر عددا معتبرا من وكالات السياحة والأسفار يقدر بـ 4276 وكالة سياحة وأسفار موزعة عبر كافة القطر الجزائري، ويبلغ عدد المرشدين السياحيين 165 مرشد سياحي وهو عدد ضئيل مقارنة بعدد وكالات السياحة والأسفار⁴.

المبحث الثاني: مكانة قطاع السياحة البيئية في الجزائر واستراتيجية تطويره

تتوفر الجزائر عبر مختلف مناطقها على طاقات سياحية معتبرة سواء موجهة للسياحة البيئية، أو القطاع السياحي ككل، وهي بمثابة الركائز الأساسية للعرض السياحي، وتعتبر شروط كافية لتحقيق الجذب السياحي، لكن في الواقع لا يمكن الحديث في الجزائر عن السياحة البيئية بمعزل عن القطاع السياحي ككل، الذي يلعب دورا في الاقتصادي الجزائري، على غرار بقية دول العالم، كما أن القطاع السياحي عرف عدّة تقلبات ومرّ بمراحل عديدة منذ الاستقلال إلى يومنا، والسؤال المطروح هو متى بدأ الاهتمام الفعلي بالسياحة البيئية في الجزائر؟ وماهي الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع، وما هو دور المجتمع المدني في الجزائر في السياحة البيئية؟

¹ المرسوم التنفيذي رقم 255/94 مؤرخ في 09 ربيع الأول 1415، الموافق لـ 17 غشت 1994 المعدل والمتمم، المتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54، 24 غشت 1994.

² المرسوم التنفيذي رقم 256/94 المؤرخ في 9 ربيع الأول 1415، الموافق لـ 17 غشت 1994 المعدل والمتمم، المتضمن إنشاء المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 54، 24 غشت 1994.

³ المرسوم التنفيذي رقم 257/94 المؤرخ في 9 ربيع الأول 1415 الموافق لـ 17 غشت 1994 المعدل والمتمم، المتضمن إنشاء مركز الفنادق والسياحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 54، 24 غشت 1994.

⁴ الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية: <https://www.mta.gov.dz/>، تاريخ الاطلاع 2021/12/08.

قبل الإجابة على هذه التساؤلات، وجب أولاً التطرق إلى مكانة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، بدراسة تأثيره على المؤشرات الاقتصادية، ومقارنته بدول الوطن العربي، في مطلب أول، ثم يتم تناول استراتيجية تطوير السياحة البيئية في الجزائر في مطلب ثاني.

المطلب الأول: مكانة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري

يساهم القطاع السياحي في الجزائر في الناتج المحلي، وتوفير مناصب الشغل حيث أن الجزائر على غرار بقية الدول العربية تعاني من مشكلة البطالة في أوساط الشباب، إذ يمكن توظيف عدد لا يستهان به بالنظر للإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، كما يساهم في الإيرادات بالعملة الصعبة، وهو ما سيتم تناوله من خلال الفرع الأول، أما الفرع الثاني فخصص لدراسة الأداء للجزائر مقارنة بالوطن العربي.

الفرع الأول: تأثير القطاع السياحي على المؤشرات الاقتصادية

ويمكن إيجاز مكانة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري من خلال تأثيره على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والتي تمثل في مجملها الركائز الأساسية للاقتصاد والمتمثلة في:

أولاً: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

تعتمد الكثير من الدول للوقوف باقتصادها على القطاع السياحي وتعتبره المصدر الأول والرئيسي لجلب العملة الصعبة¹، تعد مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي جد ضعيفة فهي لم تصل إلى حد 4 % . والجدول التالي² يوضح مساهمة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2008-2017.

¹ علي حميدوش، زهير بوعكريف: "تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنوع الاقتصادي في الجزائر - تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، العدد 13، 2014، ص 121.

²World Travel and Tourism Council, world tourism(2018), disponible sur le lien:

<https://www.wttc.org/research/economic-research/economic-impact-analysis/country-reports> 2017, consulté le:25/05/2020.

الجدول رقم 3: مساهمة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2008-2017

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة المساهمة	3.1	3.7	3.4	3.3	3.3	3.6	3.32	3.5	3.62	3.55

يلاحظ من الجدول رقم 3 أن نسب مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي سجلت ضعفا كبيرا إذ لم تتعدى نسبة 3.62% خلال الفترة من 2008 إلى غاية عام 2017، ويرجع هذا الضعف إلى اهتمام الدولة بقطاع المحروقات ومداخله وإهمال أهم مصدر للتنمية المستدامة وهو قطاع السياحة، بالإضافة إلى عدم وجود إرادة سياسية للوقوف به وتطويره ليصبح قطاع أساسي لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

ثانيا: مساهمة السياحة في التوظيف

تشكل البطالة تحديا اجتماعيا واقتصاديا للكثير من الدول، وبالمقابل تشكل صناعة السياحة المخرج المناسب لحل هذه المشكلة، إذ يمكن لأماكن السياحة البيئية مثل الحظائر والمحميات الطبيعية أن تساهم في توفير فرص العمل وتوظيف العاطلين، من خلال زيادة الاستثمارات في الصناعات الغذائية والمشروبات وصناعة الأثاث الفندقي، عن طريق إضافة خطوط إنتاج جديدة أو إنشاء مصانع جديدة نتيجة لزيادة الطلب على المنتجات السياحية سواء من جانب السائحين أو من جانب مالكي المنشآت السياحية، مما يؤدي إلى تشغيل عمالة إضافية لمسايرة زيادة الطلب الناتج عن زيادة الإنفاق السياحي.¹

¹ وردة خلاف، إلهام خرشي، " دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة لمقابلة في الملتقى الدولي المنظم من طرف قسم الاجتماع جامعة آكلي محند أولحاج، بالتعاون مع مديرية السياحة لولاية البليدة، حول موضوع السياحة بين متطلبات التنمية وترقية المجتمع، 2018، ص 15.

تعمل المشاريع السياحية في الدولة بمختلف أنواعها على خلق فرص عمل جديدة سواء كان تمويل هذه المشاريع برأسمال أجنبي أو وطني (خاص أو عام)، مما يؤدي إلى التخفيف من مشكلة البطالة في الكثير من الأحيان، ويعمل ولو ببطء على تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية إضافة إلى توفير فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة المداخل الفردية، بالإضافة إلى تنشيط قطاعات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة، وتوفير فرص عمل كثيرة خاصة للنساء.¹

إن نسبة مساهمة القطاع السياحي في التشغيل تبقى ضعيفة مقارنة بدول الجوار، والجدول التالي² يوضح نسبة مساهمة السياحة في التوظيف في الجزائر في الفترة 2008-2017:

الجدول رقم 4: مساهمة السياحة في التوظيف في الجزائر للفترة 2008-2017

السنوات	2008	2010	2012	2014	2016	2017
نسبة المساهمة	2.35	2.35	2.80	2.70	3.10	3.3

يلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مساهمة السياحة في التوظيف في الجزائر للفترة 2008-2017، لم تتعد 3.3%، وهي نسبة ضعيفة ولا تعبر على الإمكانيات المتاحة، رغم ذلك لا يمكن تجاهل أن القطاع أعطى حركية للتوظيف في مجال السياحة باعتباره قطاع فتي حديث الاهتمام من قبل الدولة، فحسب الإحصاءات المصريح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2016 وصل عدد المشاريع السياحية المصروفة إلى 298 مشروع مستحدثا 15647 منصب عمل لنفس السنة، وحسب تصريح مدير الاستثمار السياحي بوزارة السياحة أن قطاع السياحة حقق

¹رشيد سعيداني، "أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر-"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، العدد 02، الجزائر، 2017، ص10.

²World Travel and Tourism Council, available on the link :<https://www.wttc.org/research/economic-research/economic-impact-analysis/country-reports> 2017, consulted at : 2020 /04/25.

قفزة نوعية في امتصاص اليد العاملة بتحقيق ارتفاع من 256 ألف منصب شغل في سنة 2013 إلى من 320 ألف منصب شغل في سنة 2019.

وما يمكن قوله أن هناك استثمار سياحي في الجزائر لكن يبقى غير كاف، أي لو تم اعتماد هذا القطاع الاستراتيجي وتنفيذ المخططات الاقتصادية الخاصة به بشكل جدي لوصلت البطالة إلى معدلات ضعيفة بحكم توفر القطاع على أنواع مناصب عمل تخص بالدرجة الأولى فئة الشباب (عمال مقاهي، مطاعم، مسيري فنادق، مرشدين سياحيين...).

ثالثا: مساهمة السياحة في الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي

تساهم السياحة بدرجة ملموسة في جذب جزء مهم من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة من خلال أنواع التدفقات النقدية الأجنبية المحصلة سواء من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة أو الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول، والإيرادات الأخرى للفنادق من قبل السائحين، إضافة إلى الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية وفروق تحويل العملة.¹

أما بالنسبة للإيرادات السياحية بالعملة الصعبة تبقى ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالإمكانات المتاحة، والجدول التالي² يوضح تطور الإيرادات السياحية للفترة 2007-2017 ذلك:

الجدول رقم 05: تطور الإيرادات السياحية للفترة 2007 - 2017 الوحدة: مليون دولار

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات	219	323	246	246	209	217	367	347	304	320	330

¹سليم العمراري سعدي، "مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، العراق، 2013، ص 101.

²world travel and tourism, Council data(Algeria)2016 ,world development indicators November, available on the

link:<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/26447/WDI-2017-web.pdf>. consulted at: 15/03/2019

وكالات السياحة والأسفار حيث شهدت هذه الأخيرة مع المؤسسات الفندقية عجزا مقدرا بـ 81.9 مليون دينار في سنة 2020،¹ خاصة وأن معظمها ينشط في السياحة الدولية، والسياحة الدينية كالحج والعمرة، (تعلق تأشيرات العمرة في 04 مارس 2020، من طرف المملكة العربية السعودية).

الفرع الثاني: الأداء الاقتصادي لقطاع السياحة في الجزائر مقارنة بالوطن العربي

وضعت العديد من دول الوطن العربي قطاع السياحة بصفة عامة والسياحة البيئية بصفة خاصة ضمن أولوياتها واستراتيجياتها لتحقيق النمو الاقتصادي، باعتباره القطاع الرائد في الصادرات غير المنظورة في الفترة الماضية متفوقا على نظيرها الصادرات السلعية، واستمر الأداء السياحي في الوطن العربي في التزايد منذ بداية الألفية وحتى بداية الثورات التي شهدتها بعض الدول العربية، وحققت العديد من دول الوطن العربي معدلات نمو جيدة، وتحسن في ميزان المدفوعات من خلال تدفق العملات الأجنبية. وتعدّ مصر الدولة الرائدة في مجال السياحة في دول شمال إفريقيا²، وفيما يلي بعض مؤشرات السياحة في الوطن العربي مقارنة مع الجزائر.

أولا: أعداد السياح الوافدين إلى الوطن العربي

يوضح الجدول التالي³ تطور عدد السياح الوافدين إلى دول الوطن العربي بما فيها الجزائر خلال الفترة 2000-2018.

¹ المرجع نفسه، ص ص 435، 436.

² شريف محمد غالي، سمر حسن الباجوري، " دور السياحة البيئية في تعزيز اقتصاديات السياحة لدول الوطن العربي - دراسة في تعزيز فرص السياحة البيئية على تنمية القطاع السياحي -"، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، السياحة والبيئة في الوطن العربي أية مساهمة في التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، ألمانيا، أبريل 2021، ص 18.

³ زهرة سيدا عمر، " السياحة الميسرة نمط جديد لترقية السياحة في الوطن العربي، مبادرات وجهود بعض الدول العربية (مصر، لبنان، المغرب، دبي)،" مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة برج بوعريش، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 51.

الجدول رقم 06: تطوّر عدد السياح الزائرين للوطن العربي خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: مليون سائح

2018	2017	2016	2010	2000	سنة الدولة
12	4.04	4	1	0.8	البحرين
11.3	8.2	5.3	14.1	5.1	مصر
/	/	/	1.5	0.1	العراق
4.2	3.8	3.6	4.2	1.6	الأردن
/	/	0.2	0.2	0.1	الكويت
/	1.9	1.7	2.2	0.7	لبنان
3.1	2.4	2.3	1.4	0.6	عمان
/	0.5	0.4	0.5	0.3	فلسطين
1.8	2.3	2.9	1.7	0.4	قطر
21	16.1	18.0	10.9	6.6	السعودية
/	/	/	/	2.1	سوريا
15.9	15.8	14.9	7.4	3.1	الإمارات
/	/	/	1.0	0.1	اليمن
2.5	2.5	2.0	2.1	0.9	الجزائر
12.3	11.3	10.3	9.3	4.3	المغرب
0	0.5	0.8	0.5	0.0	السودان

8.3	7.1	5.7	7.8	5.1	تونس
-----	-----	-----	-----	-----	------

يتضح من الجدول أعلاه مايلي:

عند تتبع تطوّر عدد السّياح الوافدين إلى الوطن العربي في الفترة من 2008 إلى 2019 نجد أن الطلب السّياحي على دول العالم العربي يبقى ضعيفا حيث قدر عدد السّياح الوافدين إلى الوطن العربي سنة 2018 حوالي 130 مليون سائح أي ما يعادل تقريبا نسبة 10 % من إجمالي عدد السّياح في العالم ونسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالمقوّمات الطبيعية والإمكانات السّياحية التي تزخر بها بلدان الوطن العربي، كما نلاحظ انخفاض الطلب السّياحي بين سنة 2010 و 2016 مقارنة بالسنة التي قبلها، ويعود ذلك إلى الاضطرابات السّياسيّة أو ما يعرف بـ "ثورات الربيع العربي" التي شهدتها بعض الدول العربية وأثّرت خاصّة على مصر وتونس.

احتلت السعودية، الإمارات، المغرب ومصر المراتب الأولى في سنة 2018، أما الجزائر فحصلتها من السياحة الدولية لا تزال جد ضعيفة، ويعتبر عدد السّياح مؤشرا هاما يبرز مكانة القطاع السّياحي في البلد، إلا أن حصة الجزائر منه لم ترق إلى المستوى المطلوب مقارنة بما تملكه من مقومات فهي لم تتعدى 2.5 مليون سائح وافد، في الوقت الذي بلغ فيه عدد السّياح في العالم سنة 2017 حوالي 1.3 مليار سائح بحسب منظمة السياحة العالمية، ومن الواضح من خلال هذه الأرقام ومقارنة بدول الجوار فقط كتونس والمغرب أن الجزائر لا تضع قطاع السياحة ضمن أولوياتها الاقتصادية.¹

¹زهرة سيّدا عمر، المرجع السابق، ص ص 51، 52.

ثانيا: تنافسية السياحة والسفر

التنافسية السياحية حسب منظمة السياحة العالمية هي " الزيادة في الإنتاج والتحسين في نوعية إنتاج السلع والخدمات بما يرضي أذواق المستهلكين السياحيين وقدرة الدولة على توليد موارد وإمكانيات تتفوق بها على منافسيها في الأسواق العالمية".¹

في الوقت الراهن لم تعد أعداد السياح الوافدين أو العائدات السياحية هي المعايير الوحيدة للمقارنة بين الدول في مجال الأداء الاقتصادي للسياحة، حيث أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريرا عن تنافسية قطاع السياحة والسفر على المستوى العالمي والذي يضم عدد 140 دولة " تقرير التنافسية العالمية، تنافسية السياحة والسفر عام 2019"، ويعكس مؤشر التنافسية السياحية القدرات السياحية لكل دولة متضمن دمج العلاقة بين قطاعي السياحة والبيئة وغيرها من القطاعات ذات الصلة، بغرض تقييم إمكانيات وسياسات وموارد كل دولة، وتعتمد منهجية التصنيف أربع محاور أساسية هي البيئة التمكينية، وسياسات السياحة والسفر وشروط التمكين، والبنية التحتية، والموارد الطبيعية والثقافية مقسمة إلى 14 مؤشر،² تم التركيز على البعض منها نتناولها فيما يلي:

1- الترتيب العام:

احتلت السياحة الجزائرية ترتيباً متأخراً جداً في تقرير تنافسية السياحة والسفر، حيث صنفت في المرتبة 120 دولياً وما قبل الأخيرة عربياً بالمقارنة مع العربية السعودية التي احتلت المرتبة الأولى عربياً و33 عالمياً، ويرجع ذلك إلى الحملات الترويجية التي تقوم المتميزة التي تقوم بها، وفق رؤية وسياسات وثيقة صادرة عن الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني سنة 2015، بالإضافة على تمتعها ببنية تحتية جيدة، وبيئة ذات قدرة مستدامة، وأيضاً الأمن والأمان، تليها كل من قطر، سلطنة عمان، البحرين، مصر، المغرب، الإمارات.³

¹ محسن عبد الله الراجعي وآخرون، الميزة التنافسية للنشاط السياحي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص ص 122، 123.

² شريف محمد غالي، سمر حسن الباجوري، المرجع السابق، ص 20.

³ المرجع نفسه، ص 20.

هذا ما يؤكد أن السياحة الجزائرية لا تزال بعيدة كل البعد عن الأداء العربي والعالمي ولا تعكس حقيقة المقومات السياحية التي تتمتع بها.

2- مؤشر الأمن والأمان:

يعتبر مؤشر الأمن والأمان مهماً جداً في قرار تحديد الوجهة السياحية للسائح الدولي وضرورة ملحة من ضرورات السياحة والسفر، خاصة أن أغلب السياح من ذوي الإنفاق العالمي يعيشون في بلدان ترتفع فيها معايير السلامة العالمية، والأمان في مجال السياحة يعني خطر الإرهاب والعنف وارتفاع معدل الجريمة وقدرة الأسلاك الأمنية في البلد المضيف على توفير الحماية من الجريمة،¹ وكذلك يتعداه إلى معايير أخرى، منها العوامل الطبيعية والمناخية كالعواصف والحرائق حسن معاملة الشعوب للسياح. وفي الغالب تتفق الفئات العمرية المختلفة حول أكثر وجهات السفر أماناً، ولكن المسافرين الشباب أحياناً ما يختارون وجهات السفر ذات المناخ المعتدل المناسب للأطفال بينما يفضل كبار السن الشمس والحرارة، خصوصاً إذا كان سفرهم من بلدان باردة المناخ.²

وأظهر تقرير تنافسية السياحة والسفر لسنة 2019 أن دول؛ سلطنة عمان، الإمارات، قطر، السعودية، المغرب، تحتل المراتب الأولى عربياً في تحقيق تقدّم في هذا المؤشر وتصنّف عالمياً كذلك مع أفضل الدول، تليها مباشرة دول؛ البحرين، الأردن، الكويت والجزائر³، بينما تحتل باقي الدول مرتبة متوسطة، باستثناء دولتي لبنان واليمن التي لازالتا تواجهان تحديات عدم الاستقرار السياسي.⁴

والملاحظ أن تقرير تنافسية السياحة والسفر لسنة 2019 صنّف الجزائر مع أفضل عشر دول آمنة عربياً، ويعود ذلك إلى الاستقرار السياسي الذي عمّ الجزائر بعد العشرية السوداء، بالرغم

¹ World Economic Forum, the travel and tourism competitiveness report 2019 travel and tourism at a tipping point, PX.

² الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، "أكثر 10 وجهات أماناً حول العالم"، متوفر على الرابط: <https://aawsat.com/home/article/2149461/>، تاريخ الإطلاع: 2021/11/24.

³ World Economic Forum, op.cit, P.45.

⁴ شريف محمد غالي، سمر حسن الباجوري، المرجع السابق، ص 21.

من مرورها باضطرابات داخلية أو ما عرف بالحراك الشعبي الذي عرفته شوارع المدن الجزائرية بداية من 22 فيفري 2019 والذي لم يؤثر كثيرا في مؤشر الأمن والأمان، كذلك الجزائر تتمتع بمناخ متنوع يناسب جميع فصول السنة، ولا تمرّ بها العواصف وغيرها باستثناء بعض الحرائق التي عرفتها الجزائر مؤخرا لكنها كانت في مناطق محصورة.

3- مؤشر تنافسية الأسعار

يعتبر مؤشر تنافسية الأسعار (أسعار السلع والخدمات السياحية) عامل أساسي في اختيار الوجهة السياحية بالنسبة للسائح من جهة، ومن جهة أخرى تهتمّ الدول بسياسة تنافسية الأسعار من أجل زيادة العائدات السياحية، ويشير تقرير التنافسية العالمية أن مصر تعد الدولة الأولى في الوطن العربي، وأيضا من أفضل 5 دول على مستوى العالم¹، أما بالنسبة لباقي الدول العربية فهي تتشابه من حيث الترتيب،² حيث يعتبر هذا المؤشر الوحيد من ضمن المؤشرات التنافسية السياحية التي تتفق رؤيا وسياسات دول الوطن العربي في الأخذ بها في سياسات الأداء السياحي.

4- مؤشر البنية التحتية في السياحة

تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عربيا في كفاءة وتطوير البنية التحتية السياحية (البنية التحتية الجوية، البنية التحتية البحرية، البنية التحتية للخدمات السياحية) ، حيث استطاعت استضافة أكثر من 17 مليون سائح في 2019، وهي تتقارب مع دولة الإمارات المتحدة العربية التي استضافت في نفس السنة أكثر من 16,5 مليون سائح تليهما كل من دولة قطر، ودولة البحرين، أما بالنسبة للجزائر فهي تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة تليها دولة اليمن فهي لم ترق بعد للمستوى المطلوب للدول السياحية.³

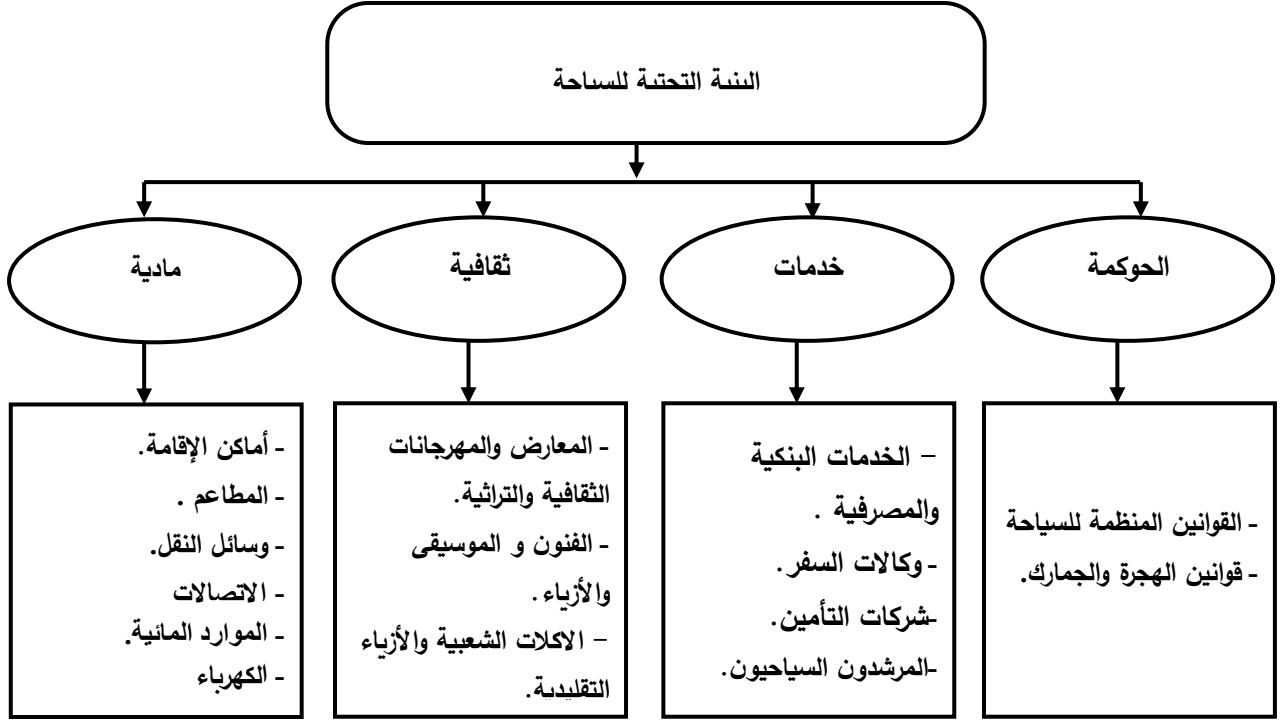
¹ المرجع نفسه، ص 22.

²World Economic Forum,op.cit ,P.45.

³شريف محمد غالي، سمر حسن الباجوري،المرجع السابق، ص 22.

وهناك عدة عناصر تتداخل فيما بينها لتساهم في تطوير البنية التحتية للسياحة نوجزها في الرسم البياني التالي:¹

الشكل رقم (05): أهم العناصر المتداخلة المكونة للبنية التحتية للسياحة



5- مؤشر الاستدامة البيئية والموارد الطبيعية والثقافية

يعتبر هذا المؤشر أهم المؤشرات ذات العلاقة الوثيقة بصناعة السياحة البيئية، ويقسم إلى

مؤشرات فرعية هي:

أ- مؤشر الاستدامة البيئية:

يعكس مؤشر الاستدامة البيئية مدى قدرة الدولة على استدامة مواردها البيئية في صناعة السياحة البيئية، كما يعكس مدى الارتباط الوثيق والعلاقة التفاعلية بين البيئة ومختلف الأبعاد

¹رحمة غزالي، زينب غزالي، "البنية التحتية كأحد متطلبات صناعة السياحة وترقيتها في الجزائر"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 06، العدد03، جانفي 2020، ص148.

الاقتصادية والاجتماعية، هذا ويعتبر مؤشر الاستدامة البيئية أحد المدخلات الأساسية لصناعة السياحة البيئية، وأيضاً السياحة المستدامة.¹

ب- مؤشر الموارد الطبيعية والثقافية:

يقصد بمؤشر الموارد الطبيعية مجموع المواقع والمحميات الطبيعية المصنفة عالمياً و كذا مظاهر التنوع البيولوجي والحيوي من طيور، ثدييات، برمائيات،...، أما الموارد الثقافية فهي مجموع المواقع التراثية والثقافية المسجلة عالمياً، والمعارض والمؤتمرات المقامة سنوياً.²

والجدول التالي³ يوضح الأرقام المتعلقة بمؤشر الاستدامة البيئية ومؤشر الموارد الطبيعية والثقافية.

الجدول رقم 07 يوضح مؤشر الاستدامة البيئية والموارد الطبيعية والثقافية

الدول	مؤشر الاستدامة البيئية	مؤشر الموارد الطبيعية	مؤشر الموارد الثقافية
مصر	4.7	3	3.3
المغرب	4.5	3.1	2.2
تونس	4.4	2.6	1.4
الجزائر	3.5	2.1	2
السعودية	4.5	1.9	1.9
الإمارات	4.5	2.4	2.2

¹ شريف محمد غالي، سمر حسن الباجوري، المرجع السابق، ص 23.

² المرجع نفسه، ص 23.

³ تم إعداد هذا الجدول من طرف الباحثة بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في:

World Economic Forum, op.cit, P.45.

1.1	1.8	4	الكويت
1.2	1.6	4.1	البحرين
2	2.3	4.4	عمان
1.3	2.2	4.5	الأردن
1.4	1.8	4.4	قطر
1.3	1.8	3.4	اليمن
1.4	2	4.1	لبنان

يستنتج من الجدول أعلاه:

تعتبر دولة مصر الأفضل من بين دول الوطن العربي في مؤشر الاستدامة البيئية ويقترّب منها كل من المغرب، السعودية، الإمارات، قطر، تونس، عمان والأردن، أما الجزائر فهي تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة وتليها اليمن، بينما تتقارب الدول العربية فيما بينها فيما يخص النسب المتعلقة بمؤشر الموارد الطبيعية والثقافية وتحتل مصر والمغرب الصدارة.

المطلب الثاني: إستراتيجية تطوير السياحة البيئية في الجزائر

عرف القطاع السياحي في الجزائر التفاتة جادة بداية من سنة 2001، حيث أبدت الجزائر اهتمامها بتنمية السياحة في إطار مبادئ التنمية المستدامة، نتيجة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي والداخلي، منها عقد القمة العالمية للسياحة المستدامة بإسبانيا سنة 1995، وصدور القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة سنة 2001، ثم تبني المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية سنة 2008، لكن النشاط السياحي ظهر في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية، وبعد

الاستقلال مباشرة ورثت الجزائر طاقات إيواء مقدرة بـ 5922 سرير، وأدمجت السياحة في المخططات التنموية بداية من سنة 1969 إلى غاية سنة 1999، وعليه ستم دراسة وضعية القطاع السياحي في الجزائر منذ سنة 1962 إلى غاية 1999 في الفرع الأول، ثم التطرق إلى الإستراتيجية الجديدة للسياحة (2000-2030).

الفرع الأول: وضعية القطاع السياحي في الجزائر في الفترة (1962-1999)

يعود ظهور النشاط السياحي في الجزائر إلى بداية القرن 19 إبان فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر فبعد إنشاء اللجنة الشتوية سنة 1897 التي تمكنت من تنظيم عدة قوافل سياحية من أوروبا إلى الجزائر¹، فكر المستعمر الفرنسي في تطوير الهياكل القاعدية لتلبية احتياجات السياح فأنشأ نقابة سياحية في مدينة وهران سنة 1914، وأخرى في قسنطينة سنة 1916 تمثلت مهامهما في العمل والتنسيق لتنظيم رحلات سياحية نحو الجزائر.

وفي سنة 1919 أنشأت فدرالية للسياحة جمعت تحت لوائها 20 نقابة سياحية، وأخرى خاصة بالفنادق، استفادت من دعم مالي من طرف الحكومة الفرنسية. وبعد مرور عشر سنوات، تم إنشاء القرض الفندقية سنة 1928 كلف بمنح القروض للمستثمرين في المجال السياحي.

وفي سنة 1931 أنشأت فرنسا الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي والسياحي هدفه تنمية السياحة واستمر نشاطه إلى ما بعد الاستقلال.

بلغ عدد السياح الذين زاروا الجزائر في سنة 1950 ، 150 ألف سائح، فقررت السلطات الفرنسية توسيع الحظيرة الفندقية لمواجهة أعداد السياح الأوروبيين فوضع برنامج لإنشاء 18500 غرفة فندقية في إطار مخطط قسنطينة 1957 تركز معظمها في الجزائر العاصمة والمدن الكبرى.²

1 خالد كواش، "مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 01، 2004، ص 223.

2يسمة كحول، المرجع السابق، ص 87.

وبعد الاستقلال مباشرة ورثت الجزائر طاقات إيواء مقدرة بـ 5922 سرير، تركزت نسبة 50% منها في السياحة الشاطئية، و 40 % في السياحة الحضرية، والباقي موزع مابين سياحة حضرية وسياحة أخرى حسب الطلب.¹

يتضح من كل ما سبق أن المستعمر الجزائري كان يدرك جيدا أهمية السياحة في الجزائر بالنظر إلى الإمكانيات والمقومات الطبيعية التي تمتلكها، لذا فقد عمل على تطويرها وخصوصا تطوير نوع السياحة الذي يكثر عليه الطلب من طرف السياح الأجانب.

أولا: وضعية القطاع السياحي غداة الاستقلال في الفترة (1962-1966)

تميّز القطاع السياحي في هذه الفترة بالركود وتردي الهياكل السياحية، نقص في اليد العاملة المؤهلة، وانعدام الوكالات السياحية المكلفة بالدعاية والإشهار، نقص الهياكل الفندقية، وتميزت هذه الفترة بصفة عامة في تدني المستوى المعيشي والثقافي للجزائريين وبالتالي انعدام ثقافة السياحة والترويج عن النفس لدى الجزائريين.²

أسندت مهام تسيير الهياكل السياحية الموروثة عن الاحتلال الفرنسي إلى الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT) الذي أنشأ سنة 1962 بموجب الأمر رقم 27/62 وكان تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة إلى غاية سنة 1964، وبالرغم من استحداث وزارة السياحة في سنة 1963 إلا أن هذه المرحلة لم تعرف أي إنجازات بارزة، واقتصرت على حصر وتقييم الممتلكات السياحية والهياكل الفندقية الموروثة عن فرنسا.³

بدأ الاهتمام الحقيقي بالسياحة في الجزائر في سنة 1966 بصدر ميثاق السياحة الذي يعتبر أول وثيقة رسمية متعلقة بالقطاع السياحي تمثلت توجهاته الأساسية في:

¹ خالد كواش، المرجع السابق، ص ص 224، 225.

² المرجع نفسه، ص 226.

³ عمر حوتية، " واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تطوره "، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية، أدرار العدد 2014، 29، ص 398.

- إدماج الجزائر في السوق الدولية للسياحة.
- توجيه النشاط السياحي نحو السياحة الدولية، من أجل جلب العملة الصعبة لتغطية وتمويل برامج التنمية.¹

ثانيا: إدماج السياحة في المخططات التنموية (1969-1990):

في هذه الفترة ظهرت السياحة ضمن أولويات المخططات التنموية في الجزائر كما يلي:

1- السياحة ضمن المخطط الثلاثي (1967-1969)

لم تتجاوز الاعتمادات المالية المخصصة للسياحة في المخطط نسبة 2.54% من إجمالي الاعتماد المالية الكلية، حيث تم التركيز في هذا المخطط على قطاع الصناعة (48.47%) وبالدرجة الأولى يليه قطاع الزراعة (16.87%).

هدف هذا المخطط إلى إنجاز هياكل فندقية للسياحة الساحلية والصحراوية كأولوية أولى بطاقة فندقية إجمالية تقدر بـ 13081 سرير موجهة أساسا للطلب الخارجي، إلا أنه تم إنجاز 2946 سرير فقط، أي تسجيل عجز يفوق عشرة آلاف سرير.²

2- السياحة ضمن المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

تواصل تهميش قطاع السياحة في هذا المخطط وعدم الاعتماد عليه كفاعل أساسي يعول عليه في عملية التنمية، واحتل المرتبة ما قبل الأخيرة، حيث لم يتجاوز المبلغ المخصص له نسبة 02,5%. على الرغم من زيادة الميزانية المخصصة للاستثمار في قطاع السياحة في هذا المخطط بسبب زيادة الغلاف المالي المخصص للمخطط الرباعي ككل، لأكثر من النصف مقارنة بالمخطط الثلاثي السابق أي ما يعادل 700 مليون دينار، إلا أنه لم يتم إنجاز سوى 6860

¹Charte de tourisme, Algérie 1966,P.4 .

²بسيمة كحول، المرجع السابق، ص 88.

سرير من بين 35000 سرير برمجت خلال هذا المخطط تلبية لمتطلبات السياحة الوطنية والدولية، وذلك يعود إلى غياب الرغبة الحقيقية للنهوض بقطاع السياحة.¹

3- السياحة ضمن المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

انخفضت في هذا المخطط نسبة الاستفادة من إجمالي الاعتمادات المالية مقارنة بالمخطط السابق، حيث قدرت بـ 01,04%، مع ميزانية تقدر بـ 1230 مليون دينار، بسبب زيادة حجم الميزانية العامة وارتفاع تكاليف الاستثمار في جميع القطاعات، بالرغم من أن هذه الفترة تميزت بارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية إلا أن القطاع السياحي بقي مهمّشا كما كان عليه في المخطط السابق.²

4- السياحة ضمن المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

اختلف هذا المخطط عن المخططات السابقة استجابة للتطورات الحاصلة على المستوى الوطني والدولي في مجال الانفتاح الاقتصادي، حيث صدر القانون رقم 82-11 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، والذي تبع في سنة 1988 بقانون يتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية سنة، وأبدى المسؤولون رغبتهم في إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية السياحية والتوجه نحو تشجيع السياحة الداخلية على حساب السياحة الدولية.

تحصل القطاع السياحي في هذه المرحلة على اعتمادات مالية إجمالية قدرها 3400 مليون دينار جزائري بهدف الوصول إلى طاقة إيواء تقدر بـ 16550 سرير فندقي عبر 89 مشروع سياحي موزعة في الجدول التالي:³

¹بسة كحول، المرجع السابق، ص 89.

²عبد القادر خليل، يوسف شرع، "مخططات التنمية السياحية وواقع الانجازات الحقيقية دراسة تقييمية مع الإشارة للمخطط التوجيهي للتنمية السياحية SDAT 2025"، مجلة التنظيم والعمل، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، العدد 4، المجلد 07، ص 73.

³ المرجع نفسه، ص 74.

جدول رقم 08 : توزيع المشاريع السياحية في المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

نوع المشروع	ساحلي	صحراوي	حضري	تخييم	حمامات	مناخي	المجموع
عدد المشاريع	02	01	32	40	09	05	89
عدد الأسرة	3300	2350	6900	1200	1650	1150	16550

الملاحظ من الجدول أعلاه أن هذا المخطط هدف إلى مواصلة التهيئة السياحية تشجيعا للسياحة الداخلية، لكن للأسف لم ينجز سوى 20 مشروع سياحي من أصل 89 مشروع مبرمج بسعة إجمالية مقدرة بـ4050 سرير بسبب الأزمة المالية التي مرت بها الجزائر بداية الثمانينيات.¹

5- السياحة ضمن المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

تلخصت أهداف هذا المخطط فيما يلي:

- مواصلة سياسة التهيئة السياحية بهدف إعداد مخطط وطني توجيهي يكون بمثابة دليل للاستثمار السياحي.
 - تطوير السياحة الحموية والمناخية بتهيئة الحمامات المعدنية ووجهات التخييم لتلبية للطلب المحلي المتزايد على هذا المنتج.
 - لامركزية الاستثمارات بتخلي الوزارة المكلفة بالسياحة عن وظيفة الاستثمار السياحي لصالح الجماعات المحلية والقطاع الخاص والمؤسسات العمومية الأخرى.
- وخصص لهذا المخطط مبلغ 1800 مليون دينار، في حين كانت تكلفة البرنامج المسطر مساوية لـ 3500 مليون دينار،² وذلك من أجل من إنجاز 22970 سرير فندقي تشمل المشاريع قيد التنفيذ والمشاريع المتأخرة من المخطط الخماسي الأول، تحقق منها 11076 سرير فندقي، لتبلغ سعة

¹ خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003-2004، ص 153.

² عبد القادر خليل، يوسف شرع المرجع السابق، ص ص، 74، 75.

الإيواء الفندقي الإجمالية في نهاية المخطط الخماسي (سنة 1989) 48302 سرير فندقي أي بنسبة 46,5%¹.

6- السياحة ضمن فترة اقتصاد السوق 1990 - 1999

تحولت الجزائر في هذه المرحلة من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وعليه شرعت في خصصة القطاع السياحي كغيره من القطاعات، وفتحت المجال للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وقامت بتشريع العديد من القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار إلا أن الاستثمار الخاص في مجال السياحة بقي محتشما بسبب تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد،² وانخفض عدد السياح من 685.815 سائح أجنبي سنة 1990 إلى 336.226 سائح أجنبي سنة 1994 و استمر بالانخفاض بعد ذلك سنة 1996 إلى 93.491 سائح أجنبي.³

الملاحظ من المخططات السابقة أن قطاع السياحة لم يرتق إلى المستوى المطلوب ولم يتطور خلال المراحل السابقة وربما يرجع ذلك إلى عدة أسباب يمكن إيجازها فيما يلي:⁴

- عدم الاهتمام بقطاع السياحة واعتباره قطاع ثانوي، وتخصيص له اعتمادات مالية غير كافية.
- غياب تكوين متخصص لإطارات السياحة في ظل النقص الكبير للمعاهد والمدارس السياحية.
- نقص الثقافة السياحية وقلة الاستثمارات في مجال السياحة.
- غياب الاستقرار السياسي في البلاد لاسيما سنوات العشرية السوداء.
- عدم وجود إستراتيجية سياحية واضحة للنهوض بقطاع السياحة.

الفرع الثاني: الإستراتيجية الجديدة للسياحة (2000 - 2030):

شمل البرنامج الحكومي في سنة 2000 تطوير القطاع السياحي⁵ ، واعتمدت الجزائر في هذه الفترة إستراتيجية جديدة لتطوير السياحة بصفة عامة، والاهتمام بالسياحة المستدامة والسياحة

¹ Ministère du tourisme, Plan quinquennal 1985 - 1989, Algérie, P.10.

²بسمة كحول، المرجع السابق، ص 92.

³ عمر حوتية، المرجع السابق، ص 399.

⁴المرجع نفسه، ص 399.

⁵المرجع نفسه، ص 400.

البيئية بصفة خاصة، خصوصا بعد التغير الذي عرفته السياحة الجزائرية والتحول الاقتصادي بعد التخلي عن الاقتصاد الموجه، والانفتاح على السوق العالمية السياحية، والمشاركة في المعارض العالمية للسياحة والأسفار، وتحسين صورة الجزائر دوليا بفضل الاستقرار السياسي الذي ساد البلاد، و إلى جانب ذلك صدور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين كما يلي:

أولاً: بداية الاهتمام بالسياحة البيئية: 2000-2007

أبدت الجزائر في هذه الفترة اهتمامها بتنمية قطاع السياحة في إطار مبادئ التنمية المستدامة استجابة للتطورات الدولية الحاصلة انطلاقاً من الندوة العالمية للسياحة المستدامة المنعقدة في اسبانيا سنة 1995، وصدور القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة¹ لاسيما المادة 11 التي نصت على أن المخطط الوطني لتهيئة لإقليم هو الذي يحدد مبادئ وأعمال التنظيم الفضائي المتعلقة بالفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية ومناطق التراث التاريخي والثقافي،² وكذا البنى التحتية السياحية.³

واعتمدت الجزائر في سنة 2001 إستراتيجية جديدة لتطوير قطاع السياحة، في شكل وثيقة سميت بمخطط أعمال التنمية السياحية المستدامة في الجزائر لآفاق 2010 وبعد المضي في تنفيذه أدخلت عليه بعض التعديلات بالنظر للتطورات الحاصلة على المستويين الداخلي والدولي قصد إعطاء حركية جديدة لقطاع السياحة ومدد ليصبح لآفاق سنة 2013.⁴

التطورات الحاصلة على المستوى الوطني لاسيما صدور القوانين التالية:

1 القانون 20/01 مؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ، الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، يتعلق بتنمية الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.

2 الفقرة 1 من المادة 11 من القانون رقم 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

3 الفقرة 2 من المادة 11 من القانون رقم 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة

4 عبد القادر لحسين، "إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025: الآليات والبرامج"، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، العدد 02، 2012، ص 176.

- القانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة الذي حدد شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وكذا تدابير و أدوات تنفيذها¹ ، "ويعتبر هذا القانون أول خطوة تشجيعية في الجزائر لتطوير السياحة واستدامتها"²،
- والقانون رقم 02/03 الذي حدد القواعد العامة المتعلقة بالاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ³،
- وكذا القانون رقم 03/03 الذي حدد مبادئ وقواعد حماية وتهيئة وترقية وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية⁴. حيث نصت المادة 10 منه على: "تصنف مناطق التوسع* والمواقع السياحية* كمناطق سياحية محمية*، وبهذه الصفة تخضع إلى إجراءات الحماية الخاصة الآتية:
- شغل واستغلال الأراضي الموجودة داخل هذه المناطق والمواقع في ظل احترام قواعد التهيئة والتعمير .
- الحفاظ على مناطق التوسع والمواقع السياحية من كل أشكال تلوث البيئة وتدهور الموارد الطبيعية والثقافية.

1 المادة الأولى من القانون رقم 01/03 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423هـ، الموافق لـ 17 فبراير 2003، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، 19 فبراير 2003.

2 رفعت عبد الله سليمان حسين ، صورية شنبي، السعيد بن لخضر، " تنمية السياحة الجزائرية وفق مبادئ الاستدامة"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد 17، العدد 3، 2019، ص 123.

3 المادة 1 من القانون 02/03 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423هـ الموافق لـ 17 فبراير 2003، المحدد للقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 11 فبراير 2003.

4 المادة 1 من القانون 03/03 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423هـ الموافق لـ 17 فبراير 2003، المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 11 فبراير 2003.

* مناطق التوسع السياحي: كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتميز بصفات أو بخصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة للسياحة، مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات مردودية، المادة 02 من القانون 03/03 السالف الذكر.

* الموقع السياحي: "كل منظر أو موقع يتميز بجاذبية سياحية بسبب مظهره الخلاب، أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصوصيات طبيعية أو بنايات مشيدة عليه، يعترف له بأهمية تاريخية أو فنية أو أسطورية أو ثقافية، والذي يجب تامين أصالته والمحافظة عليه من التلف أو الاندثار بفعل الطبيعة أو الإنسان" ، المادة 02 من القانون 03/03 السالف الذكر .

*منطقة محمية: "جزء من منطقة التوسع أو موقع سياحي غير قابل للبناء ويستدعي حماية خاصة قصد المحافظة على مؤهلاته الطبيعية أو الأثرية أو الثقافية." المادة 02 من القانون 03/03 السالف الذكر .

- إشراك المواطنين في حماية التراث والمتاحات السياحية.
 - منع ممارسة كل نشاط غير ملائم مع النشاط السياحي.
- الملاحظ مما سبق أن هذه الإستراتيجية سعت إلى تثمين التراث السياحي الوطني، والمحافظة على البيئة والفضاءات الهشة لتوسيع السياحة البيئية.

أما عن الأهداف الكمية لهذه الإستراتيجية، فتمثلت في إنجاز حوالي 50000 سرير جديد على مرحلتين قبل نهاية 2009 كأقصى تقدير، لكن في نهاية المطاف لم يتم إنجاز سوى 16337 سرير أي بنسبة إنجاز مقدرة ب 67.32% فقط في ظرف 10 سنوات.¹

ثانيا: السياحة البيئية ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT (2008-2030)

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025) الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، وهو يترجم نظرة الدولة للتنمية السياحية على المدى القصير (2009)، المدى المتوسط (2015)، والمدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستدامة، ثم مدد إلى غاية سنة 2030.²

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2025 (SNAT2025) من بين 19 مخطط توجيهي قطاعي آخر،³ الذي يبرز الكيفية التي تعتمد عليها الدولة لضمان التوازن بين الأبعاد الثلاثة (العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، الاستدامة الإيكولوجية) على الصعيد الوطني للعشرين سنة المقبلة.⁴

¹بسمة كحول، المرجع السابق، ص 93.

²وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "م.ت.ت.س SDAT2025"، الكتاب 1: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008، ص 4.

³المرجع نفسه، ص 11.

⁴ المرجع نفسه، ص 4.

كما يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزء من المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، التي تعتبر الجزء التنفيذي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.¹

1- أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

استهدف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025) تحقيق أهداف إستراتيجية يتم إنجازها فيما يلي:²

أ- جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي:

وذلك من خلال ترقية اقتصاد بديل عن المحروقات تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية، جعل الجزائر وجهة امتياز ومركز جذب في حوض المتوسط قصد خلق وظائف جديدة للمساهمة في الاقتصاد الوطني وتحسين التوازنات الكبرى.

ب- الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى على القطاعات الأخرى (الفلاحة، البناء، الأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية، الخدمات):

وذلك من خلال النظر إلى السياحة في إطار مقارنة عرضية تشمل مختلف العوامل كالنقل، التعمير، البيئة، التنظيم المحلي والتكوين، وتفتح المجال أمام جميع المتعاملين الخواص الجزائريين والأجانب وكذا العموميين، مع الانسجام مع باقي القطاعات الأخرى، وإحداث حركية شاملة على المستوى الإقليمي الوطني في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT.

ت- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة:

بإدماج مفهوم ديمومة واستمرارية البيئة في عملية التنمية السياحية من أجل المحافظة على الموارد البيئية.

¹ للاستزادة انظر: المادتين 22 و38 من القانون رقم 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

²وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المرجع السابق، ص ص، 22، 23.

ث- تّمين التراث التاريخي والثقافي الشعائري:

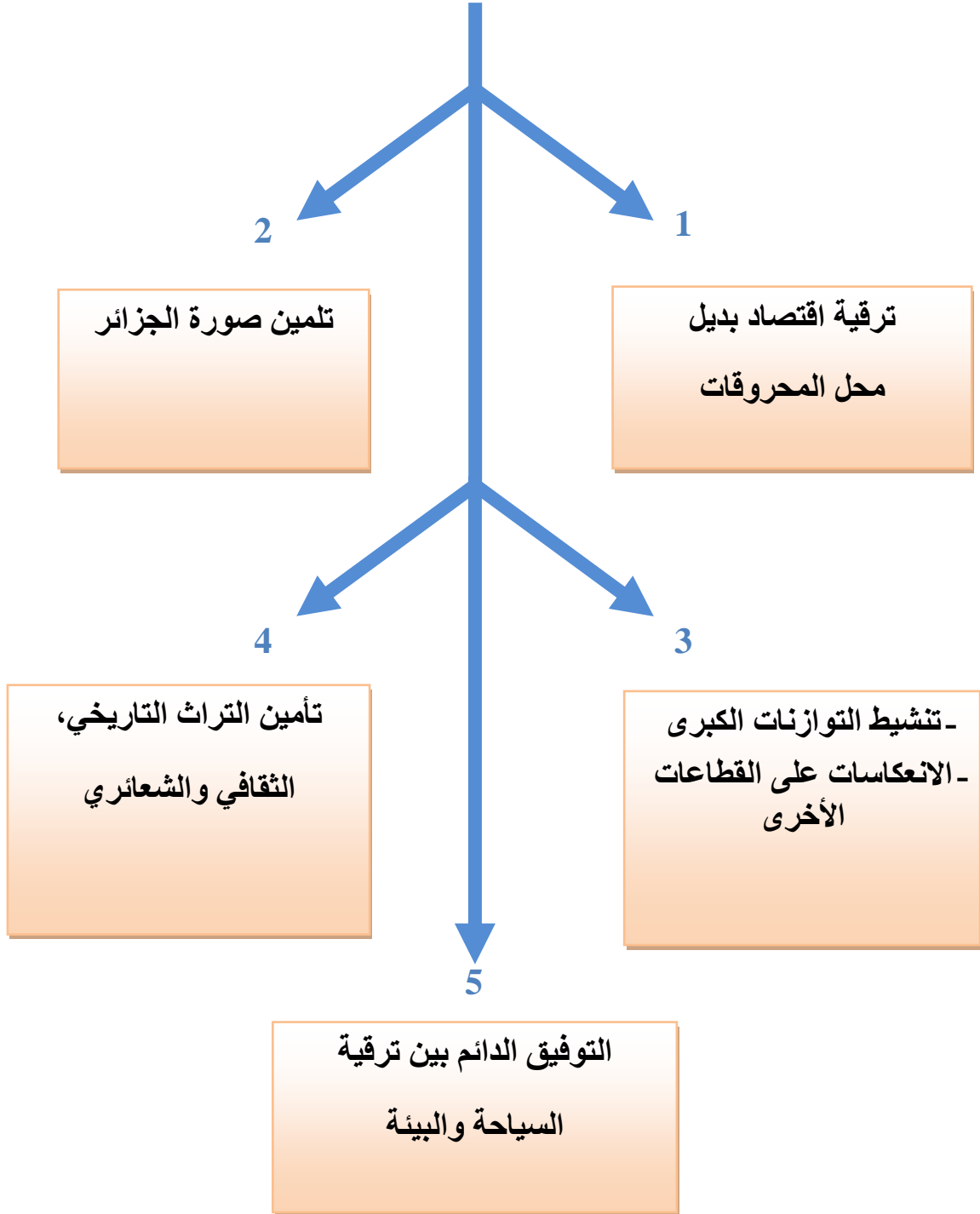
من خلال الاعتماد على إستراتيجية تنمية مستدامة تدمج الاهتمام بالحفاظ على التّراث التاريخي والثقافي وتساهم في التنمية المحليّة.

ح- التحسين الدائم لصورة الجزائر:

جعل السوق السّياحيّة الجزائريّة هامّة تستجيب لاحتياجات السكان المحليين والأجانب.

والشكل الموالي¹ يلخص الأهداف الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025

الأهداف الخمسة لـ :م.ت.س "SDAT 2025"



¹وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المرجع السابق، ص 24.

بتحليل أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية نلاحظ أنّ هذا المخطط يعتبر السياحة البيئية هدف يتوق الوصول إليه، وذلك من خلال الإشارة إلى ضرورة وجود سياحة مستدامة توفق بين ترقية السياحة وترشيد الموارد البيئية من جهة، ومن جهة أخرى تحافظ على التراث الثقافي والتاريخي للإقليم وتحترم خصوصية المجتمعات المحلية وتساهم في تنميتها.

ومن هنا تظهر لنا التحديات التي يسعى المخطط التوجيهي الوصول إليها والتي تعنى بمجالات السياحة البيئية نوجزها فيما يلي:¹

- ضمان إقليم مستدام من خلال العمل على استمرارية الموارد المائية، حماية الأراضي ومكافحة التصحر، تامين الأنظمة البيئية، التقليل قدر الإمكان من التهديدات الكبرى، الاهتمام بالموروث الثقافي.

وبالتالي فإن الإستراتيجية العامة للجزائر ونظرتها لترقية السياحة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تتجه نحو تسويق الجزائر داخليًا ودوليًا عن طريق السياحة المستدامة والتي تعتبر السياحة البيئية جزءا منها.

ثالثًا: معوقات السياحة البيئية المستدامة في الجزائر

تعرض السياحة بصفة عامة والسياحة البيئية خاصة العديد من المعوقات، التي تعرقل تنميتها واستدامتها يمكن إيجازها فيما يلي:

1- غياب نظام جيد للمعلومات والإحصائيات من توفر المعلومات والبيانات الخاصة بالحظائر الوطنية، والمحميات الطبيعية، والتي تسهل عملية التخطيط الجيد للسياحة.²

¹ نسرين عروس، المرجع السابق، ص 133.

² نوال وسار، " دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياحية بالجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، المجلد 7، العدد3، ديسمبر 2020، ص ص 330.

- 2- غياب مخطط تسيير جاد خاص بالحظائر والمحميات، وتركيز مسؤولي الحظائر على الفلاحة بدلا من السياحة.¹
- 3- ارتفاع أسعار المنتج السياحي حيث أنّ معظمها مقوم بالعملة الصعبة لأنه موجّه أساسا للسياح الأجانب، وبالتالي لا يمكن للسياح الدّاخلين الشراء أو زيارة المنطقة.²
- 4- ضعف نوعيّة وعدد الإقامات والفنادق وهياكل الاستقبال وعدم مطابقتها للمقاييس الدولية، وإن وجدت تكون تكلفتها غالية.
- 5- ضعف وسائل وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، والخدمات عن بعد.³
- 6- عدم مواكبة الخدمات المالية والبنكية للسياسة المعاصرة، عدم وجود مكاتب صرف للعملة معتمدة من طرف الدولة.⁴
- 7- عدم فعالية التسويق السياحي، في الترويج للمنتج السياحي عن طريق الدعاية والإعلان.⁵
- 8- نقص اليد العاملة المؤهلة، والتكوين المتخصص لدى المرشدين السياحيين، والموظفين في مجال السياحة والفندقة.⁶
- 9- وهناك معوقات أخرى تتعلق بغياب الأمن وانتشار الجريمة، واستغلال السياح الأجانب من طرف مقدمي خدمات النقل، سوء المعاملة،..... وغيرها.⁷

¹ مغشيش نور الهدى، "واقع السياحة البيئية في المجالات المحمية بالجزائر - الحظيرة الوطنية بلزمة نموذجاً"، مجلة الإحياء، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، المجلد 20، العدد 27، نوفمبر 2020، ص 999.

² عبد الله عياشي، استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة حظيرة الطاسيلي بولاية إليزي - نموذجاً، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2015-2016، ص 262.

³ بن تريح بن تريح، الغالي بوخروبة، عيسى معزوزي، واقع السياحة بالجزائر في ظل تطبيق استراتيجية المخطط التوجيهي للتنهية السياحية S.D.A.T: بين الواقع والمأمول، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية الرابعة حول واقع وآفاق صناعة السياحة في الجزائر، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 26 أبريل 2018، ص 16.

⁴ المرجع نفسه، ص 17.

⁵ نوال وسار، المرجع السابق، 330.

⁶ مغشيش نور الهدى، المرجع السابق، ص 999.

⁷ نوال وسار، المرجع السابق، 331.

ثالثا: دور المجتمع المدني في ترقية سياحة بيئية مستدامة في الجزائر

تعتمد السياحة البيئية على تنشيط المجتمع المحلي وجعله شريكا أساسيا، لذلك يلعب المجتمع المدني دورا بارزا في دعم المؤسسات الحكومية في تنشيط السياحة البيئية وترقيتها، وفي هذا السياق أولى القانون الجزائري عناية لحرية إنشاء الجمعيات، ولقد فاق عدد الجمعيات الأهلية في الجزائر 100 ألف جمعية، لكن الجمعيات التي تعنى بقضايا السياحة بصفة عامة والسياحة البيئية بصفة خاصة هي قليلة العدد مقارنة بالجمعيات الأخرى،¹ إلا أنها تلعب أدوارا جد مهمة في ترقية السياحة البيئية تتجلى فيما يلي:

أ- **التحسيس والتوعية بالمخاطر البيئية والتربية البيئية:** تحسيس المواطنين والسياح بأهمية المحافظة على الحق في بيئة نظيفة، والمحافظة على التراث الطبيعي والثقافي الذي يعتبر من المقومات الهامة للسياحة البيئية، وذلك من خلال توزيع المنشورات التثقيفية، استخدام وسائل الإعلام المتاحة، لحث المجتمع المضيف والسياح الزائرين على الاستخدام الأمثل للمواد الطبيعية بمواقع السياحة البيئية، خاصة المجالات المحمية.²

ب- **الدعاية والإعلام والإشهار:** حيث يعمل المجتمع المدني على تعريف العالم بمواقع السياحة البيئية و إبراز مختلف مقوماتها لجذب السياح البيئيين.³

ت- **المساهمة في تنمية مواقع السياحة البيئية:** يلعب المجتمع المدني إلى جانب السكان المحليين دورا هاما في دعم جهود المؤسسات الحكومية ومختلف الجهات الوطنية أو الدولية في

¹نوال وسار، المرجع السابق، ص 332.

²لطفى دهيبة، " مساهمة المجتمع المدني في ترقية السياحة البيئية نموذج جمعية Oxy- jeune لحماية وترقية التراث الطبيعي والتاريخي لدرقينة ولاية بجاية"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص 58.

³نوال وسار، المرجع السابق، ص 332.

إعادة الاعتبار وحماية وتنمية المواقع السياحية البيئية بصورة مستدامة، والحفاظ على البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية للمناطق السياحية.¹

ث- المشاركة في عملية التخطيط للسياحة البيئية، يتيح القانون للجمعيات المعتمدة قانونا والتي تمارس أنشطتها بشكل مباشر في هذا المجال، أن تقوم بإبداء رأيها والمشاركة في صنع القرارات في حدود ما ينص عليه القانون، إما عن طريق العضوية في بعض الهيئات الحكومية المعنية بشؤون البيئة والسياحة، أو عن طريق تقديم تقارير في مجال نشاطها تستند عليها الهيئات الحكومية في صناعة قراراتها.

ج- الدور القضائي للمجتمع المدني: يمكن للجمعيات أن تلجأ للقضاء من أجل الدفاع عن المصالح الجماعية في حال وجود اعتداء على البيئة، وتمارس حقوق الطرف المدني بسبب وقائع لها علاقة بهدف الجمعية وتلحق ضررا بمصالح أعضائها الفردية والجماعية.

ح- المساهمة المادية والمعنوية في مشروعات إعادة التأهيل للمناطق الطبيعية والتاريخية: يمكن للجمعيات المعتمدة قانونا والتي تهتم بشؤون حماية البيئة أن تساهم ماديا في حدود ما تملكه في رد الاعتبار، وإعادة تأهيل المناطق الطبيعية والتاريخية أو معنويا بالمساندة والدعم بالكوادر البشرية.²

بالإضافة إلى الأدوار الأساسية السالفة الذكر هناك أدوار أخرى مثل: القيام بتنظيم المهرجانات السياحية، والمعارض التراثية التي تروج للمنتوج السياحي المحلي، تنظيم أيام دراسية للتعريف بمواقع السياحة البيئية،... وغيرها.³

ومن أمثلة هذه الجمعيات التي تلعب دورا بارزا في تنشيط سياحة بيئية مستدامة ما يلي:

¹ عبد السلام محمول، المرجع السابق، ص 100.

² لطفي دهبينة، المرجع السابق، ص 58، 57.

³ نوال وسار، المرجع السابق، ص 332.

- الجمعية البيئية البحرية بربروس Association Ecologique Marine BARBAROUS: تأسست هذه الجمعية سنة 2011 بولاية وهران، وهي جمعية تهتم بالنشاطات البحرية كالغوص في أعماق البحر، لها مجهودات كبيرة في مجال السياحة البيئية كالتوعية والعمل على حماية الجزر القريبة من سواحل وهران نوجزها فيما يلي:
- تنظيم العديد من الأنشطة والخرجات الميدانية الهدف منها تنظيف قاع البحار واسترجاع الشباك المفقودة الخاصة بالصيادين وتدريب الغواصين على الحفاظ على البيئة.
- القيام بحملات توعية واسعة للمواطنين وصناع القرار حول أهمية الحفاظ على نظافة البحر والتداعيات السلبية التي يسببها الرمي العشوائي للنفايات على النباتات والحيوانات البحرية.
- إبلاغ المصالح المحلية عن أنواع الحيوانات البحرية السامة في السواحل مثل قنديل البحر، التي كانت السبب وراء اكتشافه في السواحل الغربية لوهران في مطلع شهر أفريل 2021.
- البحث العلمي في مجال المحافظة على البيئة، والعمل على تعزيز المناطق البحرية المحمية والصيد المستدام كوسيلة للحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد البحرية.¹
- الاستفادة من برنامج سويتش ميد، وهي مبادرة يمولها الاتحاد الأوروبي Switchmed تشجع الابتكارات في المجالين البيئي والاجتماعي ويعمل البرنامج على مساعدة صناع القرار السياسي والمؤسسات الصغرى والمتوسطة العاملة في مجال الابتكار البيئي والصناعات والمؤسسات الناشئة و رواد الأعمال في بلدان جنوب المتوسط ممن يعتبرون أنّ خلق فرص العمل و حماية الموارد الطبيعية تشكل مسائل ذات أولوية وتساهم في استقرارهم الاقتصادي، المنتفعون من برنامج سويتش ميد هم أفراد ومؤسسات أو منظمات من المجتمع المدني يعملون على إيجاد وتنفيذ حلول مبتكرة وصديقة للبيئة من خلال اقتراح أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة ومنصفة.

¹ يومية أفريقيا الإخبارية، متوفر على الموقع: <https://africanews.dz>، تاريخ الإطلاع: 2021/06/25.

يعمل هؤلاء في مجالات متعدّدة مثل الزراعة البيولوجية والصناعة المستدامة لمواد النسيج والتّجميل والسياحة الخضراء والطّاقات المتجدّدة وإدارة النّفايات.¹

- قامت الجمعية وبالشراكة مع الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة UICN بالعمل على إعادة تهيئة وتثمين أحد الجزر في ولاية وهران كان السياح يمارسون فيها أنشطة سياحية غير مسؤولة بيئياً، وهذا ما أثر سلباً على الطيور التي تشكل جزء من النظام البيئي الذي يكون هذه الجزيرة ، حيث قدمت تمويلاً قدر بـ 50 % قيمته 20000 أورو، وقام أعضاء هذه الجمعية بإنجاز مسلك أرضي، وضع كراسي وطاولات من صنع مواد بيئية وسلّات للمهمات ليستعملها السّياح أثناء تواجدهم بالموقع. هذه الجزيرة وبفضل مجهودات هذه الجمعية تم تصنيفها مؤخراً (أفريل 2017) كمحمية بحرية.

- إمضاء اتفاقية شراكة مع وزارة الموارد المائية والبيئة ضمن الاجتماع الذي عقد بمقر ولاية وهران بحضور والي الولاية الوزير والجمعيات الإيكولوجية في 23 مارس 2017 في إطار تنصيب الجمعية الوطنية لتوجيهه، متابعة وتقييم الشراكة السلطات العامة- المجتمع المدني.²

1- جمعية Oxy-Jeune درقينة ولاية بجاية

هي جمعية ذات طابع إيكولوجي تربوي، اعتمدت بتاريخ 12 أفريل 2016 من طرف بلدية درقينة، تهدف الجمعية أساساً إلى ترقية والحفاظ على التراث الطبيعي والتاريخي لدرقينة، النضال والمرافعة من أجل تصنيف التراث الإيكولوجي لمنطقة بابور، تشجيع وتكوين الشباب لتحديات التنمية المستدامة. كما تهدف الجمعية تحقيق أهداف ثانوية مثل تأطير المبادرات الهادفة إلى التربية البيئية والمواطنة، ترقية وتطوير السياحة البيئية والرياضات الجبلية.³

¹الإتحاد الأوروبي، برنامج سويتش ميد، متوفر على الرابط:

<https://www.euneighbours.eu/ar/south/eu-in-action/profiles/amyn-shkwry.le>: 10/06/2022

² نسرين عروس، المرجع السابق، ص 149.

³ لظفي دهينة، المرجع السابق، ص 58،59.

ومن أهم النشاطات التي قامت بها الجمعية لتنشيط السياحة البيئية ما يلي:

تسعى هذه الجمعية إلى تنمية حس المواطنة اتجاه البيئة، وتنمية شعور الفرد بالمسؤولية البيئية، ومن بين أهم نشاطاتها في مجال التربية البيئية والتحسيس والتكوين:

أ- **تنظيم أيام تكوينية:** من بين الأيام التكوينية التي نظمتها هذه الجمعية اليوم التكويني الوطني لسفراء البيئة، أقيم بدرقينة بالمركز الثقافي معطوب الوناس، بالتعاون مع مديرية الشباب والرياضة والمجلس الشعبي الولائي لبجاية والمجلس الشعبي الولائي لدرقينة، محافظ الغابات، الحظيرة الوطنية لقورايا، في الفترة من 5 إلى 8 سبتمبر 2018، قام بتأطير هذا اليوم أساتذة جامعيون، خبراء مكونون، وناشطون ومناضلون في مجال البيئة والعمل الجمعي، قام بتنشيط هذه الأيام 20 ناشطا إيكولوجيا ممثلا لـ 14 ولاية، وفي نهاية التكوين بالإمضاء على " ميثاق سفير البيئة " والذي سيكون التزاما أخلاقيا لحماية الطبيعة والمسؤولية البيئية، ودام هذا التكوين أربعة أيام متتابة مع تغطية كاملة لمصاريف الإقامة والإطعام.¹

ب- **المشاركة في إعادة تأهيل المعالم التراثية والطبيعية:**

قامت الجمعية بحملة كبيرة لبناء جسر تيغرة الجبلي الكائن بمنطقة " دوار أيث فلكاوي" ببلدية درقينة، وهو مشروع تضامني تشاركي ساهم في فك العزلة عن مساحات واسعة من الأراضي الفلاحية وحقول الزيتون، وتم تدشينه بتاريخ 2017/10/22، بحضور السلطات المحلية وأكبر معمر في القرية، وكذا ممثلي الأحزاب والجمعيات وسكان القرية. تم إنجازه دون أي تكلفة من الجهات الرسمية، حيث نظمت حوالي 19 عملية توزيع شارك فيها السكان وأعضاء الجمعية، تم إنجازه بالتعاون مع سكان المنطقة وبعض المتبرعين والمساهمين وبمشاركة السلطات المحليّة الممثلة في البلدية، وتسعى الجمعية إلى تعميم مثل هذه المشاريع في مناطق أخرى، وغرس ثقافة الاهتمام بالمحيط وتشجيع السياحة البيئية والتنمية المستدامة.²

¹ لطفي دهينة، المرجع السابق، ص 59.

² المرجع نفسه، ص 59.

ت- المشاركة في الحملات التطوعية والأيام التحسيسية:

شاركت الجمعية في العمل التطوعي ببجيرة "ميزاية" بدعوة من الحظيرة الوطنية لقورايا، وتعتبر هذه البحيرة قبلة سياحية رائعة تجذب هواة المناظر الطبيعية والطيور المائية، وذلك في يوم 2018/09/29، حيث قاموا بجمع النفايات الصلبة داخل البحيرة التي خلفها الزوار، صيانة النباتات الموجودة بالمحيط، القيام ببعض الأعمال التي تهدف المحافظة على المحيط، وتحضيرا لاقتراب موسم الهجرة للطيور المائية الذي يمتد من شهر أكتوبر إلى شهر مارس.

كما شاركت الجمعية كذلك في اليوم التحسيسي حول "البيئة والأخطار الصحية الناجمة عن تلوث المحيط" الذي نظّمته تنسيقية بلدية تاسكريوت بتاريخ 2018 /09/23، بحضور السلطات المحلية البلدية، تلاميذ المدارس والنشطاء الجموعيين والمواطنين، وقد عرف هذا اليوم مشاركة أساتذة ومتخصصين وأطباء وممثل المكتب البلدي للنظافة، وتمثلت محاوره الأساسية في موضوعات: التلوث، التربية البيئية، وتسيير النفايات.¹

من خلال التطرق لدور المجتمع المدني في الجزائر في تحقيق سياحة بيئية مستدامة تم التوصل إلى:

- يلعب المجتمع المدني دورا هاما في التوعية ونشر التربية البيئية وترسيخ مبادئ السياحة البيئية المستدامة، والتوعية من مخاطر التلوث والرمي العشوائي للنفايات على البيئة الطبيعية.
- شريكا مهما ومكملا لمؤسسات الدولة ماديا ومعنويا في مجال المحافظة وإعادة تأهيل مناطق التراث الطبيعي والتاريخي التي تعتبر مقوما أساسيا من مقومات السياحة البيئية.
- ترسيخ فكرة احترام الحق في بيئة نظيفة وسياحة مستدامة لدى السكان المحليين، من خلال تكوينهم وإرشادهم من خلال المختصين الإيكولوجيين.

¹ لظفي دهيبة، المرجع السابق، صص 60، 61.

- التعريف بمناطق السياحة البيئية لجذب السياح البيئيين و إرشادهم وتكوينهم لخلق حركية اقتصادية واجتماعية هامة، بشرط عدم الإخلال بالنظام البيئي ومحاولة حماية المواقع والحفاظ على استدامتها.

كما أن الجمعيات السالفتا الذكر فتيان، لكن لعبتا دورا بارزا في إبراز السياحة البيئية المحلية، والحفاظ على مقوماتها ومكوناتها، والتفاعل والمشاركة مع السلطات المحلية والسكان المحليين في الحملات التطوعية والتضامنية الرامية إلى تنمية السياحة البيئية، بالرغم من الصعوبات التي تعترض أمثال هاته الجمعيات كصعوبة الاعتماد، وتعيين المقر، ومشكل التمويل، وغيرها. لكن يبقى المجتمع المدني الجزائري بالرغم من مساهمته في تنمية السياحة البيئية باعتباره فاعلا أساسيا، إلا أنه يعمل في إطاره الجغرافي ولم يرق بعد إلى العقلية القائمة على الانفتاح الفكري والثقافي، الذي يتمتع به المجتمع المدني في الدول المتقدمة، لذا يجب أن تكون هناك علاقة متبادلة بين أجهزة المجتمع المدني، الحكومة، والقطاع الخاص قائمة على الشراكة من أجل إدارة أفضل للسياسات التنموية المتعلقة بالسياحة، وتزويد المجتمع المدني بالمعلومات اللازمة للقيام بدوره، مع تهيئة المناخ المناسب له للقيام بدوره، مع دعمه ماليا ومعنويا.

خلاصة الفصل الثاني

تمتلك الجزائر مقومات سياحية معتبرة تعدّ إحدى مقومات الجذب السياحي، تؤهلها لأن تكون مصدرا مهما للدخل الوطني وامتصاص البطالة، لذلك سعت الجزائر منذ استقلالها إلى يومنا هذا لتحسين وتطوير هذا القطاع، فانتهجت عدة برامج ومخططات تنموية، حيث بادرت إلى إحصاء ثرواتها السياحية بعد الاستقلال وترقيتها، ولكن كل هذه الجهود لم ترقى بالسياحة الجزائرية لدخول سوق السياحة الدولية، بسبب اعتماد الدولة على قطاع المحروقات بشكل كبير وإهمال باقي القطاعات وفي مقدمتها قطاع السياحة. ولكن بإعداد الجزائر للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 الذي يعتبر جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، أصبحت تعلق آمالا كبيرة عليه باعتباره أول إستراتيجية شملت كافة الجوانب السياحية، وتمتد على عدة مراحل؛ قريبة، متوسطة وبعيدة المدى. ولكن بشرط تفعيل هذا المخطط الذي تتدرج أهدافه ضمن الأهداف العامة للسياحة المستدامة، وتشجيع الشراكة بين القطاع العام، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، هذا الأخير الذي لعب دورا بارزا في تنمية سياحة بيئية مستدامة بالرغم من المعوقات التي تعترضه، والدور المحدود لجمعياته.

خلاصة الباب الثاني:

أفضت دراسة فواعل تحقيق السياحة البيئية المستدامة، ووضعيتها في الجزائر إلى أن:

فواعل تحقيق السياحة البيئية المستدامة على المستوى الدولي متعدّدة، اقتصرَت الدراسة الحالية على الفواعل الأساسية، وهي المنظمة العالمية للسياحة المحفل العالمي لقضايا السياحة، والتي لعبت دورا أساسيا في وضع المبادئ الأساسية للسياحة البيئية المستدامة، وترقية المحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي. وهناك فاعل دولي آخر لا يقل أهمية على المنظمة العالمية للسياحة، وهو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، التي ساهمت فنيا وماليا في تطوير ممارسات السياحة البيئية المستدامة باعتبارها مكونا رئيسيا لاستدامة الثروة الغابية، وحماية التنوع البيولوجي، أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعب دورا بارزا إلى جانب المنظمة العالمية للسياحة في إنجاح قمة كيبيك حول السياحة البيئية لسنة 2002، التي كرست للاعتراف الدولي بالسياحة البيئية، وشرحت مبادئها وضرورتها في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

النوع الثاني من الفواعل الدولية هو المنظمات غير الحكومية، وهي الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة الذي يقدم مساعدات للدول في سبيل المحافظة على المحميات الطبيعية التي تعتبر المقوم الأساسي للسياحة البيئية المستدامة، أما الجمعية الدولية للسياحة البيئية كثفت جهودها في بداية ظهور السياحة البيئية للتعريف بمبادئها، وشرح ممارستها، وبعدها أصبحت مختلف ندواتها وكتاباتها حول السياحة البيئية وعلاقتها بالسياحة المستدامة، واتجهت لتكريس مفهوم السياحة البيئية المستدامة.

الفواعل الوطنية بنوعها لعبت دورا هاما في تطوير ممارسات السياحة البيئية من خلال اعتماد أدوات كالتخطيط السياحي البيئي على المستوى الدولي، الوطني والمحلي، وكذلك التسويق السياحي البيئي الذي يستخدم الإعلام السياحي البيئي كأداة للترويج والتعريف بمقاصد السياحة البيئية.

أما فيما يخص وضعية السياحة البيئية في الجزائر؛ فإن قطاع السياحة لم يرق إلى المستوى المطلوب رغم توفرها على كل الإمكانيات السياحية، الطبيعية منها والثقافية والتاريخية من جهة، ومن جهة أخرى موقعها المتميز والثروات التي تزخر بها، إلا أنها تبقى غير مستغلة في معظمها، لذا فالقطاع السياحي في الجزائر لا يزال بحاجة إلى العناية ولاهتمام، لأنه يشهد تأخرا مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولعل الاستراتيجية الجديدة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية سيكون لها دفعا جديدا في التنمية السياحية بالجزائر في إطار التوجه البيئي.

الخاتمة

تعتبر السياحة أحد أهم القطاعات التي تعول عليها الدول في تنمية اقتصادها وتنويعه بل تعتبر ركيزة لاقتصاديات بعض الدول، وهي تعد واحدة من أكثر الصناعات نموا باعتبارها مصدرا للعملة الصعبة ومجالا كبيرا لتشغيل اليد العاملة، وبالتالي زيادة في الدخل الوطني.

إن الاهتمام الدولي بموضوع السياحة بصفة عامّة والسياحة البيئية بصفة خاصّة نابع أساسا من الدور الذي تلعبه السياحة البيئية في تنمية المجتمعات المحلية، وتحقيق تنمية مستدامة، إذ توجد هناك علاقة تفاعلية تبادلية بين كل من الحق في بيئة نظيفة والتنمية، ونتيجة لطبيعة هذه العلاقة ظهرت التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية.

كما توجد من جهة أخرى علاقة جدّ مهمّة تربط السياحة البيئية بالتنمية المستدامة، والتي نتجت عنها السياحة المستدامة وهي تختلف في مضمونها عن السياحة البيئية، لأن السياحة المستدامة يجب أن تتوفر في جميع أنواع السياحة، في حين أن السياحة البيئية ليست مستدامة تلقائيا لذا يجب أن تطبق مبادئ الاستدامة لكي تصبح سياحة بيئية مستدامة، لأن تطبيق هذه الأخيرة يحقق لنا سياحة بيئية توازن بين متطلبات التنمية ومقتضيات حماية الحق في بيئة نظيفة.

أولا: النتائج: تتمثل أهم النتائج التي تمّ التوصل إليها فيما يلي:

- 1- السياحة البيئية شكل من أشكال السياحة البديلة القائمة على الطبيعة، تختلف في مضمونها عن مفهوم السياحة التقليدية، لأنها تساهم في المحافظة على الحق في بيئة نظيفة، المعترف به عالميا، وتنمية المجتمعات المضيفة، كما أنّها مجال جيّد لنشر الوعي البيئي والتربية البيئية.
- 2- إن العلاقة بين التنمية، والحق في بيئة نظيفة، علاقة تفاعلية حظيت باهتمام متزايد على الصعيد الدولي، خاصة بعد ظهور مفهوم التنمية المستدامة سنة 1987 والمؤتمرات الدولية التي تلت هذا الظهور.
- 3- علاقة السياحة بالحق في بيئة نظيفة، هي علاقة توافق بين التنمية وحماية البيئة.
- 4- انتقال مبادئ التنمية المستدامة لتشمل السياحة

- 5- السياحة البيئية تعدّ أحد أشكال السياحة المستدامة لكنها غير مستدامة تلقائياً إلا إذا تبنت مبادئ السياحة المستدامة، لكي تصبح سياحة بيئية مستدامة.
- 6- تحقق السياحة البيئية المستدامة الربط بين متطلبات التنمية ومقتضيات حماية الحق في بيئة نظيفة.
- 7- المنظمة العالمية للسياحة هي المنظمة الدولية الرائدة في مجال السياحة، وهي بمثابة محفل عالمي لقضايا السياحة.
- 8- تعتبر المنظمات الدولية الحكومية الثلاثة؛ المنظمة العالمية للسياحة، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الفواعل الدولية الأساسية للسياحة البيئية المستدامة، من خلال مساهمتها في تطوير مفهوم السياحة البيئية، ووضع شروط لها، تزويد الدول بالإحصائيات السياحية، ترقية المحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي.
- 9- تؤدي المنظمات الدولية غير الحكومية المتمثلة أساساً في الإتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة، والجمعية الدولية للسياحة البيئية، دوراً أساسياً إلى جانب المنظمات الدولية الحكومية، في ترقية سياحة بيئية مستدامة.
- 10- بالإضافة إلى الفواعل الدولية للسياحة البيئية المستدامة، توجد فواعل وطنية، وهي مقسمة إلى فواعل في القطاع العام، وفواعل في القطاع الخاص.
- 11- تعتمد فواعل السياحة البيئية الوطنية على عدة أدوات لتحقيق السياحة البيئية وضمان استدامتها، لعلّ أهمّها التخطيط السياحي البيئي، والتسويق السياحي البيئي.
- 12- يساهم التخطيط السياحي البيئي بكافة مستوياته ووسائله في حماية مواقع السياحة البيئية، ويعتبر خطوة مهمة لتحقيق سياحة بيئية مستدامة.
- 13- الدور الأساسي للتسويق السياحي البيئي يكمن أساساً في التعريف بمواقع السياحة البيئية، وتوعية وتحسيس السائح البيئي بمدى هشاشة المحيط البيئي في هذه المواقع، من خلال الاعتماد على الإعلام السياحي البيئي.
- 14- لا تزال وضعية القطاع السياحي في الجزائر هشة وضعيف جداً لا ترقى إلى المستوى المطلوب، بالرغم من الإمكانيات والمقومات الطبيعية المتميزة التي تمتلكها الجزائر، والتي

تؤهلها لأن تكون من بين الدول المستقبلية والجاذبة للسياح بالدرجة الأولى، ومع ذلك حاولت الدولة الجزائرية تحسين هذا القطاع بعد الاستقلال، إلا أنها ركزت في دعمها على القطاعات الاقتصادية الأخرى، على حساب قطاع السياحة الذي لم يلق الدعم الكافي.

15- حاولت الجزائر تدارك الأمر بشأن القطاع السياحي، من خلال اعتماد إستراتيجية تنموية شاملة تتمثل في المخطّط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، والذي ركّز على تنمية قطاع السياحة عبر مراحل وأهداف مسطرة من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة، وترقية السياحة البيئية، وتعلق الجزائر آمالا كبيرة على هذا المخطط في ترقية قطاع السياحة، وتحقيق سياحة بيئية مستدامة، خاصة أن الإرادة موجودة في الوقت الراهن لإيجاد بديل عن قطاع المحروقات، مع توفر الإمكانيات والمقومات السياحية والترسانة القانونية.

16- انعدام الإعلام السياحي البيئي في الجزائر، في الترويج للحظائر والمحميات الطبيعية كمقومات أساسية للسياحة البيئية المستدامة.

ثانيا: الاقتراحات: تمّ التوصل إلى جملة من الاقتراحات التي بني التصور على إمكانية تحقيقها فيما يلي:

- 1- ترقية البنى التحتية، الهياكل والفندقة.
- 2- العمل على ضمان نجاح مشاريع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وذلك بإنجاز الاستثمارات لمدة لا تزيد عن 5 سنوات، وإطلاق المشاريع المرتبطة بالهياكل القاعدية وزيادتها لكونها تمثل الوجه الواضح لترقية السياحة وخاصة الفندقة.
- 3- فتح مجال الاستثمار أمام المستثمر الأجنبي وفق ضوابط دقيقة وآليات رقابة صارمة، لاسيما سلسلة الفنادق الدولية مثل هيلتون، تولىب، وغيرها...
- 4- المتابعة المستمرة والرقابة الفعالة لتنفيذ المشاريع السياحية المبرمجة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 .
- 5- إقامة التظاهرات والمعارض الدولية الخاصة بالترويج للسياحة والمنتوج السياحي سنويا.

- 6- وضع ضوابط وآليات قانونية تنظم صيغة الإقامة لدى الساكن، وتعريف المواطن بمفهوم الإقامة عند الساكن، التي تساهم في تغطية العجز الخاص بالإيواء، والتي بموجبها يضع صاحب المسكن تحت تصرف السياح جزءا أو كل مسكنه.
- 7- إعادة الاعتبار للمحميات الطبيعية والحضائر الوطنية التي تركز على الجانب البيئي في جاذبيتها، واعتبارها نموذجا مثاليا للسياحة البيئية.
- 8- تخصيص 3 إلى 4 سنوات للتكوين في المجال السياحي بمقاييس عالمية، والوقوف على تأهيل العنصر البشري سواء من حيث اللغات العالمية، أو من حيث ثقافة الاستقبال للسائح أو فنون الطبخ العالمية في الفنادق، كونها جزء من تحسين الخدمات السياحية وبه يمكن تغيير الصورة السياحية للجزائر بالإيجاب، بالإضافة إلى ضرورة إدخال التكوين السياحي ضمن التخصصات المتوفرة في الجامعات.
- 9- تطوير المنتج السياحي البيئي، وتهيئة مناطق سياحية جديدة واعدة لمواكبة متطلبات الأنماط المختلفة للنشاط السياحي، من خلال تحقيق تخطيط سياحي مستدام للموارد والإمكانيات السياحية والبيئية والطبيعية وحمايتها من السطو والهدر والاستخدام الجائر وتهديدات التلوث والتغيرات المناخية.
- 10- التسويق للمنتجات السياحية المتوفرة، وذلك بتخصيص مواقع الكترونية وصفحات على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي كونها وسيلة عالمية وسريعة لاستهداف أكبر قدر من الطلب السياحي.
- 11- تكثيف دور الإعلام بكل أنواعه خاصة المرئي من إشهار وإعلانات وأفلام قصيرة... لتعريف العالم بالمظاهر السياحية في الجزائر.
- 12- يجب الاستجابة للتطور التكنولوجي الحاصل، وذلك بتسريع تطبيق التعاملات التكنولوجية من عرض خدمات أو القيام بالحجوزات الكترونية في الفنادق إلى إمكانية الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى معالجة مشكلة منح التأشيرة للأجانب.

13- إيجاد قاعدة للشراكة الوطنية بين القطاع العام والقطاع الخاص والمؤسسات المدنية للمجتمع المحلي وتطوير أكثر للوكالات السياحية والأسفار عن طريق رفع مستوى التنسيق والتكامل بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: قائمة المصادر

1- النصوص الدولية:

أ- الاتفاقيات الدولية

1- اتفاقية رامسار للحفاظ والاستخدام المستدام للمناطق الرطبة 1971.

ب- الإعلانات

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

217 ألف (د-3)، المؤرخ في كانون الأول- ديسمبر 1948.

2- إعلان الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية ستوكهولم 1972.

3- إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992.

ج- التقارير الدولية

1- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع، GEO₄، البيئة من أجل

التنمية، 2007.

2- المنظمة العالمية للسياحة، المجلس التنفيذي، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل العام للفترة

2010-2011، الدورة التاسعة والثمانون، رقم: CE/ 89/4(a)، 24-26 أكتوبر 2010

إيران.

3- للأمم المتحدة، الجمعية العامة، تشجيع السياحة البيئية المستدامة من أجل القضاء على الفقر

وحماية البيئة، تقرير رقم A/67/228، نيويورك، بتاريخ 2012/01/03.

4- مجلس حقوق الإنسان، تقرير الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان

المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، الأمم المتحدة،

2012/12/24، A/HRC/22/43، متوفر على الرابط:

<http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSessi>

[on/Session22/A.HRC.22.43_ar.pdf](http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSessi/Session22/A.HRC.22.43_ar.pdf)

د- وثائق أخرى:

- 1- منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، قرار رقم: 200/53، المؤرخ في 15 ديسمبر 1998، يتضمن إعلان سنة 2002 سنة دولية للسياحة البيئية.
- 2- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة، الدورة السابعة والستون، قرار رقم 67 / 228 / A، بتاريخ 2012/08/03.
- 3- المنظمة العالمية للسياحة، الوثائق الأساسية للمنظمة العالمية للسياحة، النظام الأساسي، النظام الداخلي، الاتفاقيات، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مدريد، اسبانيا، 2013،

II- النصوص الداخلية:

أ- القوانين العادية:

- 1- القانون رقم 12/84، المؤرخ في: 23/06/1984، المتضمن قانون الغابات، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 26، 26 يونيو 1984.
- 2- القانون رقم 10/01، المؤرخ في: 03/07/2001 المتضمن قانون المناجم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، 8 يوليو 2001.
- 3- القانون رقم 20/01، المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ، الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، يتعلق بتنمية الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.
- 4- القانون رقم 01/03 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423هـ، الموافق لـ 17 فبراير 2003، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 11 فبراير 2003.
- 5- قانون رقم 03-10، مؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، 20 يوليو 2003.
- 6- قانون رقم 02-11، مؤرخ في 17 فبراير 2011، يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، 28 فبراير 2011.

ب- الأوامر الرئاسية:

1- الأمر رقم 67-281 المؤرخ في 20/12/1967 المتعلق بالحفريات وحماية المواقع والآثار التاريخية والطبيعية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، 22 يناير 1968.

ج- المراسيم الرئاسية:

1- مرسوم رقم 439/82 مؤرخ في 11 ديسمبر 1982، المتضمن المصادقة على اتفاقية رامسار للحفاظ والاستخدام المستدام للمناطق الرطبة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 51، 11 ديسمبر 1982.

2- مرسوم رئاسي رقم 95-163، مؤرخ في 06 جوان 1995، يتضمن المصادقة على الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي الموقع عليها في ريو دي جانيرو، في 05 جوان 1992، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 32، 14 يونيو 1995.

3- مرسوم رئاسي رقم 108/05، مؤرخ في 31 مارس 2005، يتضمن المصادقة على المعاهدة المتعلقة بالمحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية في 23 يونيو 1979 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، 20 أبريل 2005.

4- مرسوم رئاسي رقم 121/06، مؤرخ في 12 مارس 2006، يتضمن التصديق على القوانين الأساسية للإتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة وثروتاتها وعلى التنظيم ذات الصلة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22، 18 مارس 2006.

5- مرسوم رئاسي رقم 140/06، مؤرخ في 15 أبريل 2006، يتضمن المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالحفاظ على طيور الماء المهاجرة الإفريقية- الأورو آسيوية المحررة الجريدة الرسمية رقم 25، 19 أبريل 2006.

د- المراسيم التنفيذية:

1- المرسوم التنفيذي رقم 77/80 المؤرخ في 24 شوال 1418، الموافق لـ 21 فبراير 1998 المتضمن إنشاء الديوان الوطني للتنشيط والإعلام في الميداني السياحي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 12، 18 مارس 1980.

2- المرسوم التنفيذي رقم 144/87 المؤرخ في 16 يونيو 1987 يحدد كفاءات إنشاء المحميات الطبيعية وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 25، 17 يونيو 1987.

3- المرسوم التنفيذي رقم 143/87 المؤرخ في 16 يونيو 1987، يحدّد قواعد تصنيف الحظائر والمحميات الطبيعية ويضبط كفيّياته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، 17 يونيو 1987.

4- المرسوم التنفيذي رقم 255/94 مؤرخ في 09 ربيع الأول 1415، الموافق لـ 17 غشت 1994 المعدل والمتمم، المتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54، 24 غشت 1994.

5- المرسوم التنفيذي رقم 256/94 المؤرخ في 9 ربيع الأول 1415، الموافق لـ 17 غشت 1994 المعدل والمتمم، المتضمن إنشاء المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 54، 24 غشت 1994.

6- المرسوم التنفيذي رقم 257/94 المؤرخ في 9 ربيع الأول 1415 الموافق لـ 17 غشت 1994 المعدل والمتمم، المتضمن إنشاء مركز الفندقية والسياحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 54، 24 غشت 1994

7- مرسوم تنفيذي رقم 145/07 مؤرخ في 19 ماي 2007، الموافق لـ 2 جمادى الأولى 1428هـ، يحدّد مجال تطبيق ومحتوى وكفيّيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، 22 مايو 2007.

8- المرسوم التنفيذي رقم 254/10 المؤرخ في 12 نو القعدة 1431هـ الموافق لـ 20 أكتوبر 2010، المحدّد لصلاحيات وزير السياحة والصناعات التقليدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 63، 26 أكتوبر 2010.

و- التقارير الرسمية:

1- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "م.ت.ت.س SDAT2025"، الكتاب 1: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008.

ثانيا: قائمة المراجع

1- باللغة العربية:

أ- الكتب

- 1- إبراهيم بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها ، ط1 ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2010
- 2- إبراهيم بظاظو، محمد نايف الصرايرة، عمر جواهر الملكاوي، السياحة البيئية بين النظرية والتطبيق ، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012.
- 3- إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي- مفاهيم-عطاءات-موقوفات-أساليب، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، والتوزيع، بيروت، لبنان، 2006.
- 4- أحمد لكحل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2015.
- 5- أسود قادر أحمد، تأثير التلوث البيئي على رأس المال البشري، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، 2016.
- 6- إيمان عطية ناصف، مبادئ اقتصاديات الموارد البيئية، دار الجامعة الجديدة، عمان، 2007.
- 7- خالد بن عبد الرحمان آل دغيم، الإعلام السياحي وتنمية السياحة الوطنية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- 8- خالد مصطفى كامل، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظلّ العولمة المعاصرة، الدار الجامعيّة، 2007.
- 9- خليل أحمد الدباس، الإعلان والترويج الفندقي، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 10- رادفورد، ج كاتولو، ب د ي مونتمولان، المناطق النباتية الهامة في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، الإتحاد الدولي للطبيعة، سويسرا، 2011.

- 11- رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.
- 12- سلطان فولي حسن، "السياحة البيئية في مناطق المحميات الطبيعية في مصر"، الطبعة الأولى، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسة والاقتصادية، برلين، ألمانيا، السياحة والبيئة في الوطن العربي، أية مساهمة في التنمية المستدامة، أبريل 2021.
- 13- سمير حامد الجمال، الحماية القانونية للبيئة، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
- 14- سنكر داود محمد، التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث دراسة قانونية تحليلية، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، مصر - الإمارات، 2012.
- 15- علي أحمد خليفة، السياسات البيئية قواعد الحق والمسؤولية بين مشتملات الخيارات الممكنة وآفاق العالمية المرجوة، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت-لبنان، 2016.
- 16- فؤاد بن غضبان، السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 17- محمد خطاب، الإعلام السياحي والعلاقات العامة، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- 18- محمدشياً، السياحة البيئية في لبنان بين الحلم والواقع (دراسة حقلية)، بيروت، 2004.
- 19- محمد طالب السيد سليمان، طلال نواف عامر، التنمية السياحية والبيئة ما بعد الاستدامة؟، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العين، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2012.
- 20- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، النظريات والاستراتيجيات، التمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2007.
- 21- مدحت أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2007.

- 22- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها، أبعادها، مؤشراتها: Sustainable Development، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017.
- 23- مصطفى يوسف كافي، التنمية السياحية، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017.
- 24- مصطفى يوسف كافي، السياحة البيئية المستدامة (تحدياتها وآفاقها المستقبلية)، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2014.
- 25- مصطفى يوسف كافي، السياحة المستدامة (السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة)، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017.
- 26- مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى صناعة السياحة والتنمية الريفية من منظور تنموي وبيئي، دار الابتكار للنشر والتوزيع، 2018.
- 27- مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم السياحة، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017.
- 28- نصر الدين هنوني، الحماية الراشدة للساحل في القانون الجزائري، دار هومة، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 29- هادي أحمد الفراجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 30- وليد محمد الشناوي، الحماية الدستورية للحقوق البيئية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع المنصورة، 2013.

ب- المقالات العلمية

- 1- ابتسام حاوشين، ريمة بن بايرة، "إستراتيجية تنمية السياحة المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025"، Alternatives Managériales et Economiques، مجلة AME، مجلة إلكترونية، الرباط، المجلد 2، العدد الأول، 2020.

- 2- أحسن العايب، عبود زرقين، " تسويق برامج السّياحة البيئيّة وسبل تطويرها"، مجلّة كليّة بغداد للعلوم الاقتصاديّة الجامعة، العدد 48، 2016.
- 3- أحلام خان، صورية زاوي، " السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية "، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 07، جوان 2010.
- 4- أحمد غريبي، " أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، جامعة يحي فارس، المدية، المجلد 04، العدد 01، 2010.
- 5- أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، " دور وكالات السّياحة و الأسفار في تشجيع السّياحة الداخليّة - دراسة حالة وكالة النّجاح للسّياحة والأسفار بولاية شلف"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونيّة والاقتصادية، جامعة تمنزاست، المجلد 08، العدد 03، 2019.
- 6- أسماء سعيد أحمد الأسرج، " التخطيط السياحي البيئي كآلية لتنمية السياحة البيئية المستدامة: بالتطبيق على قطاع مرسى علم السياحي"، المجلة العلمية لكلية السياحة والفنادق، جامعة الاسكندرية، العدد 17، الإصدار الثاني، 2020.
- 7- أمير جيلالي، " السياحة البيئية المستدامة الوجه الآخر للتنمية المستدامة"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان بن عاشور، الجلفة، المجلد 1، العدد 2007، 1.
- 8- أمينة بكار، سميرة كتفي، " الإعلام المتخصّص ودوره في تنمية السياحة البيئية المستدامة في الجزائر - دراسة وصفية في إطار صياغة استراتيجية إعلامية وطنية -"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 05، العدد 02، 2018.
- 9- إيمان شقاليل، " الطّاقة الحراريّة الشمسيّة من أجل التّنمية المستدامة في القطاع السّياحي في الجزائر - دراسة لإمكانيّة تطبيق مشروع بروسول PROSOL في الجزائر"، نشريّة الطّاقة المتجدّدة، مركز تنمية الطّاقات المتجدّدة، وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامّة للبحث العلمي والتّطوير التّكنولوجي، العدد 02، 2016.

- 10- بسام سمير عبد الحميد الرميدي، يحي شحاته حسن الزق، " التخطيط السياحي المستدام كمدخل لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في مصر"، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 01، جوان 2018،
- 11- جبار بوكثير، بسمة مناخ، "مكانة المحميات الطبيعية ضمن مقومات السياحة المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المركز الجامعي عبد الحميد بوصوف، ميله، مارس 2018.
- 12- حبيبة رحالي، رفيقة بوخالفة، " التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 03، 2015.
- 13- حسيبة ملاس، "تجارب عربية في قياس التنمية المستدامة- الإمارات العربية المتحدة نموذجاً"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 04، 2019.
- 14- حسين بن الطاهر، " التنمية المحلية والتنمية المستدامة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 24، 2012.
- 15- حسينة غواس، " المجالات المحمية في ظل التشريع الجزائري"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، المجلد 30، العدد 03، 2016.
- 16- حميدة بوعموشة، " الفنادق الخضراء كأداة لتحقيق السياحة المستدامة - دراسة حالة-"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 1، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021.
- 17- خالد كواش، " مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 01، 2004.
- 18- رحمة غزالي، زينب غزالي، " البنية التحتية كأحد متطلبات صناعة السياحة وترقيتها في الجزائر"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2020.

- 19- رشيد سعيداني، "أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر-"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، العدد 02، الجزائر، 2017.
- 20- رشيد سعيداني، اسماعيل صاري، "السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 05، ديسمبر 2018.
- 21- روان لحسن، كمال دريد، "المنظمة العالمية للسياحة بين أهداف ومعوقات تحقيق الاستدامة السياحية"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية، جامعة المسيلة، المجلد 7، العدد 1، 2022.
- 22- زهرة سيدا عمر، "السياحة الميسرة نمط جديد لترقية السياحة في الوطن العربي، مبادرات وجهود بعض الدول العربية (مصر، لبنان، المغرب، دبي)"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة برج بوعرييج، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2020.
- 23- سارة بن حفاف، العيد شنوف، "إشكالية العلاقة الجدلية بين حماية البيئة والتنمية المستدامة"، مركز جيل البحث العلمي - مجلة الدراسات المقارنة، العدد 10، يناير 2020 مجلة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جوان 2015.
- 24- سعيد علي حسين التيمي، "البناء الديمقراطي في العراق والمجتمع المدني، رؤية تحليلية"، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 40، 2012.
- 25- سفيان إدريس، "السياحة البيئية ودورها في تحقيق التنمية الريفية"، مجلة سوسولوجيا، جامعة زيان بن عاشور، الجلفة، المجلد 01، العدد 01، 2017.
- 26- سلمة بوريح، "جائحة كورونا المستجد كوفيد 19 وأثرها على قطاع السياحة في الجزائر التداعيات وفرص إعادة البناء"، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف 2، المجلد 17، العدد 01، ماي 2022.
- 27- سليم العمراوي سعيدي، "مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، العراق، 2013،

- 28- سليمة لفضل، ميلود بورحلة، زكرياء مسعودي، " السّياحة المستدامة: المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المغرب العربي - دراسة مقارنة (الجزائر، تونس، المغرب) "، مجلة التنمية والاقتصاد التّطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد 03، العدد 02، 2019.
- 29- سمية بوغنيم، سليمة محي الدين، لحرش أيوب التومي، " السّياحة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة "، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونيّة والسّياسيّة، المركز الجامعي بأفلو، الأغواط، العدد 04، مارس 2020.
- 30- شريف محمد علي، جهاد أحمد نور الدين، آية عدلي عبد القادر، " السياحة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد 09، العدد الأول، جانفي 2021.
- 31- شريف محمد غالي، سمر حسن الباجوري، " دور السّياحة البيئية في تعزيز اقتصاديات السّياحة لدول الوطن العربي- دراسة في تعزيز فرص السّياحة البيئية على تنمية القطاع السّياحي-"، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسّياسيّة والاقتصادية، السياحة والبيئة في الوطن العربي أية مساهمة في التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، ألمانيا، أبريل 2021.
- 32- شفيق جيلالي، قسمية لحشم، " مقومات السياحة البديلة في الجزائر وسبل تطويرها"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، المجلد 11، العدد 01، جوان 2022.
- 33- شهرزاد زغيب، لمياء عماني، "البيئة والتنمية المستدامة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، العدد 06، 2011.
- 34- عايدة مصطفىاوي، "دور المحميات الطبيعية في الحفاظ على الطّبيعة"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تامنغاست، المجلد 09، العدد الأول، 2020.

- 35- عائشة عزوز، " السّياحة البيئيّة كآلية لدعم التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 17، العدد 25، 2021.
- 36- عبد الباسط علي عبد الجليل داوود، بالعيد محمد يونس عبد الرحمان، " التخطيط السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بإقليم الجبل الأخضر"، مجلة كلية السياحة والفنادق- جامعة المنصورة، العدد 5، يونيو 2019،
- 37- عبد الجليل هويدي ، "العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة "، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، جامعة الوادي، العدد 09 ، ديسمبر 2014.
- 38- عبد القادر ابراهيم عطية حماد، " تعزيز مفهوم الممارسات الخضراء في القطاع الفندقي لضمان التنمية السياحية المستدامة- حالة دراسة الفنادق في محافظات قطاع غزة -"، مجلة العلوم الإسلامية للبحوث الإنسانية، غزة، فلسطين، المجلد 23، العدد 01، يناير 2015.
- 39- عبد القادر خليل، يوسف شرع،"مخططات التنمية السياحية وواقع الانجازات الحقيقية دراسة تقييمية مع الإشارة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 SDAT "، مجلة التنظيم والعمل، جامعة مصطفى اسطبولي، معسكر، العدد 04، المجلد 07، 2016.
- 40- عبد القادر علاق،" نظام المجالات المحمية في التشريع الجزائري ودوره في حماية العقار البيئي"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة ابن خلدون، تيارت، العدد 05، 2015.
- 41- عبدالله بن جمعان الغامدي، " التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة "، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد 23، العدد الأول، 2009.
- 42- عرابة رابح، جهيدة دلهوم،" أهميّة تفعيل وتنمية القطاع السياحي لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة - منتجع المها الصّحراوي في الإمارات أنموذجاً-"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 03، مارس 2018.

- 43- العربي زروق، جميلة حميدة، " التقييم البيئي كآلية قانونية لصناعة السياحة المستدامة"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 12، العدد 02، 2020.
- 44- عفاف لومايزية، " السياحة البيئية كأداة لتحقيق تنمية محلية مستدامة في ولاية سوق أهراس، الجزائر"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركزالبحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، العدد 35، 2019.
- 45- علي الدباس، " طبيعة ومضمون الحق في السكن اللائق في الدستور الأردني"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، الأردن، المجلد 23، العدد (1/ب)، 2017.
- 46- علي حميدوش، زهير بوعكريف: "تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنوع الاقتصادي في الجزائر - تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتيجية"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، العدد 13، 2014.
- 47- عمار علي العربي، " التسويق السياحي ومتطلبات الحفاظ على البيئة: نظرة شمولية في ضوء فلسفة الاستدامة"، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 03، 2009.
- 48- عمر حوتية، " واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تطوره"، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية، أدرار العدد 29، 2014.
- 49- عمر سدي، " حق الإنسان في العيش في بيئة سليمة وصحية (الجيل الثالث من حقوق الإنسان)"، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، المجلد 04، العدد 01، جوان 2020.
- 50- عيد أحمد حسان، " النظام الدستوري للحق في البيئة في النظم الدستورية"، دراسات علوم الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 38، العدد 01، 2011.
- 51- فيروز زروخي، لطفي مخزومي، فاتح غلاب، " التنمية البيئية المستدامة في دولة قطر بين الواقع والمأمول"، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 3، العدد 06، ديسمبر 2018.

- 52- كريم زرمان، " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 07، جوان، 2010.
- 53- كمال قويدر " أدوات حماية البيئة و المحميات الطبيعية دراسة حالة حظيرة ثنية الحد بتسيميلت"، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعرييج، العدد 01، ديسمبر 2014.
- 54- لطفي دهينة، " مساهمة المجتمع المدني في ترقية السياحة البيئية المستدامة نموذج جمعية Oxy- jeune لحماية وترقية التراث الطبيعي والتاريخي لدرقينة ولاية بجاية"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021.
- 55- ليلي بوحديدي، إلهام يحيوي، " دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة : التجربة المصرية نموذجا"، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجلفة ، العدد 07، 25 جوان 2017.
- 56- ليلي يعقوبي، "الحق في بيئة سليمة"، مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، العدد الثاني، حزيران، 2013.
- 57- محفوظ برحمانى، " الجباية البيئية"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة2، المجلد 4، العدد 01، 2015.
- 58- مريم مبروك، لويزة بهاز، " السياحة المستدامة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة تقييمية بالاعتماد على المؤشرات الاقتصادية-"، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية- بحوث ودراسات-، مخبر التنمية التنظيمية وإدارة الموارد البشرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة البليدة 2، العدد 10، نوفمبر 2017.

- 59- مسعود بن مويزة، " دور السّياحة في تعزيز أهداف التّمية المستدامة وفقا لتقارير منظمة السّياحة العالميّة - إشارة لحالة الجزائر-"، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مركز رقاد للدراسات والأبحاث، الأردن، العدد 03، المجلد 4، 2018.
- 60- مصطفى أمقران، سليمة مباركي، " السياحة البيئية في الجزائر، الواقع والإمكانيات دراسة حالة ولاية البليدة"، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 33، مارس 2018.
- 61- مغشيش نور الهدى،"واقع السّياحة البيئية في المجالات المحمية بالجزائر - الحظيرة الوطنية بلزمة نموذجاً-"، مجلة الإحياء،جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، المجلد 20، العدد 27، نوفمبر 2020،
- 62- ناصر بوعزيز، " العلاقة بين البيئة والتنمية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية "، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جوان 2015.
- 63- نعيمة خالدي، " مستقبل تطبيق تقنية النانو في تدعيم استخدام الطاقات البديلة لتحقيق التّمية المستدامة - بالإشارة إلى حالة الجزائر-"، مركز تنمية الطّاقات المتجدّدة، وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامّة للبحث العلمي والتّطوير التكنولوجي، نشرية الطّاقة المتجدّدة، العدد 02، 2016.
- 64- نوال وسار، " دور مؤسسات المجتمع المدني في التّمية السياحية بالجزائر"، مجلة العلوم الإنسانيّة، جامعة أم البواقي، المجلد 7، العدد3، ديسمبر 2020.
- 65- نور الدين شارف، "السّياحة البيئية في المجالات المحمية ودورها في تنمية السّياحة المستدامة - حالة الحظائر الوطنيّة في الجزائر"، مجلّة أبحاث اقتصاديّة وإداريّة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 13، العدد 01، 2019.

- 66- هاشم جعفر عبد الحسن، " أثر السياحة البيئية في تنمية الموارد الطبيعية السياحية دراسة ميدانية"، مجلة الإدارة والاقتصاد / the journal of Administration and Economic، الجامعة المستنصرية، السنة السابعة والثلاثون، العدد 100، 2014.
- 67- يزيد تفرات، أسماء عدة، نسرين كزير، " أهمية تأسيس البنية التحتية في بعث صناعة السياحة في الجزائر"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، جوان 2018.
- 68- يزيد تفرات، شهيناز صبيحي، " السياحة المستدامة كإستراتيجية لتحقيق التنمية السياحية بالمغرب دراسة تحليلية (من 2000 إلى 2017) "، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، المجلد 06، العدد 02، 2019.
- 69- يعقوب مروة، سليمة بن زعمه، بوظراف الجليلي، "السياحة البيئية في الجزائر بين الواقع والمأمول"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، المجلد الثالث، العدد 02، ديسمبر 2018.
- ج- الرسائل الجامعية**
- 1- حسن حميدة، نظام حماية المساحات والمواقع المحمية في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة البليدة، 2001.
- 2- رشيد مسعودي، الرّشادة البيئية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق وحرريات أساسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سطيف 2، السنة الجامعية 2012-2013،
- 3- ريمة بوصبع، آليات الأمم المتحدة لمجابهة التغيرات المناخية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين- سطيف 2، السنة الجامعية 2016-2017.

- 4- سيد علي صلاب، صاحب الحق في البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين-سطيف 2،السنة الجامعية 2015-2016.
- 5- عقيلة هادي عيسى، نحو حماية دولية لحق الإنسان في البيئة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، 2000.
- 6- عمرو محمد سامي عبد الكريم، فن الدعاية والإعلان (رؤية فنية معاصرة)، رسالة ماجستير في الفنون الجميلة، كلية الفنون الجميلة، جامعة حلوان، مصر، 1998.
- 7- كريمة بوخباش، استراتيجية السياحة المستدامة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال استراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، السنة الجامعية 2010-2011.
- 8- بسمة كحول، دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر حالة الحظيرة الوطنية الأهقاربتنمراس، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص إدارة أعمال وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، السنة الجامعية 2017-2018.
- 9- حاجة وافي، الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، السنة الجامعية 2018-2019.
- 10- خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003-2004.
- 11- ريان زير، مساهمة التسويق السياحي في تطوير السياحة في الوطن العربي دراسة مقارنة الجزائر تونس الإمارات، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2017-2018.

- 12- زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة، جامعة بجاية، 2013.
- 13- صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011.
- 14- عبد السلام محصول، دور السياحة البيئية المستدامة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2013-2014.
- 15- عبد الغني حسونة، الحماية القانونيّة للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2012-2013،
- 16- عبد الله عياشي، استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة حظيرة الطاسيلي بولاية إليزي - نموذجا، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2015-2016.
- 17- كوثر جيلاني، السياحة البيئية ودورها في تعزيز التنمية المحلية- دراسة لبعض ولايات الشرق الجزائري-، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، السنة الجامعية 2019-2020.
- 18- نسرين عروس، السياحة البيئية ودورها في تسويق الجزائر كمقصد سياحي مستدام- دراسة ميدانية لمحمية تازة بولاية جيجل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم

التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، السنة الجامعية 2016/2017.

د- المؤتمرات الدولية

1- جيهان فؤاد محمد محمود، " رؤية مستقبلية لتنمية السياحة البيئية (المحميات الطبيعية) في ضوء التصميم الصناعي"، مداخلة مقدمة بالمؤتمر الدولي السابع " التراث والسياحة و الفنون بين الواقع و المأمول " ، شرم الشيخ، أبريل 2021.

2- عمار عماري، " إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"، مداخلة ملقاة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف 2008.

3- منير خروف، فريحة ليندة، ريم ثومرية، الفنادق البيئية كأبرز أدوات السياحة البيئية المستخدمة لتحقيق التنمية المستدامة - نزل فينان الأردن عن شركة Ecohotels نموذجاً، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثاني المحكم ذو الترقيم الدولي ISBN حول: السياحة كآلية في للتنوع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة - الواقع والمأمول-، يومي 30 و31 أكتوبر 2018.

ه- الملتقيات والندوات:

1- بلقاسم ماضي، خديجة لدرع، " السياحة البيئية كوسيلة لحماية الطبيعة والتنمية المستدامة في الجزائر-دراسة حالة الحظيرة الوطنية للأرز، ثنية الحد، ولاية تيسمسيلت-" ، الملتقى الوطني بعنوان فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، يومي 19-20 نوفمبر 2012.

2- بن تريح بن تريح، الغالي بوخروبة، عيسى معزوزي، " واقع السياحة بالجزائر في ظل تطبيق استراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية S.D.A.T: بين الواقع والمأمول"، مداخلة

- مقدمة في الندوة العلمية الرابعة حول واقع وآفاق صناعة السياحة في الجزائر، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 26 أبريل 2018.
- 3- مبارك بوعشة، " التنمية المستدامة: مقارنة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد"، مداخلة منشورة ملقاة في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 08/07 أبريل 2008، الجزء الأول، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، 2008.
- 4- وردة خلاف، " النظام القانوني للمجالات المحمية في الجزائر"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني العاشر المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية البويرة، ومخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشراقية، بتاريخ 22 و 23 جانفي 2018.
- 5- وردة خلاف، إلهام خرشي، " دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ملقاة في الملتقى الدولي المنظم من طرف قسم الاجتماع جامعة آكلي محند أولحاج، بالتعاون مع مديرية السياحة لولاية البليدة، حول موضوع السياحة بين متطلبات التنمية وترقية المجتمع، 2018.
- و- المواقع والوثائق الإلكترونية
- 1- الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، <https://www.unep.org>.
- 2- الموقع الرسمي للجمعية الدولية للسياحة البيئية، <https://ecotourism.org>.
- 3- الموقع الرسمي للسياحة البيئية، <http://www.ecotourism.org>.
- 4- الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للسياحة، <https://www.unwto.org/about-us>.

- 5- الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة الفاو: <http://www.fao.org>
- 6- الموقع الرسمي لوزارة البيئة التونسية، <http://www.environnement.gov.tn>
- 7- الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية، <https://www.mta.gov.dz/>
- 8- الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية: <https://www.mta.gov.dz/>
- 9- الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة، متوفر على الرابط:
<https://www.iucn.org/ar/news/protected-areas/2018>
<http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDDetails?MasterID=607686>
<http://www.alwasatnews.com/news/343960.html>
<http://www.dubaicoast.dm.gov.ae/ar-ae/beaches/about-the-blue-flag-program>
<https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-siteblob/files/article/208.pdf>
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/12/14>
<https://www.facebook.com/legacy/notes/10150220802094720>
<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content>
<https://www.un.org/ar/observances/biological-diversity-day/convention>
<https://www.youtube.com/watch?v=Z3fcaLKCNOw>
www.arch.sustainable.blospot.com
- 10- اتفاقية رامسار، متوفر على الموقع: <https://www.ramsar.org>
- 11- الأمم المتحدة، اليوم الدولي للتنوع البيولوجي، متوفر على الرابط:
- 12- أهمية المحميات الطبيعية، متوفر على الموقع: <https://almoheet.net>

- 13- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية حماية طيور الماء الأفريقية أور-آسيوية المهاجرة
 AEWA، متوفر على الرابط: <https://www.unep-aewa.org>
- 14- برنامج الرصد والتنبؤ لبلدية دبي الساحلية، متوفر على الموقع:
- 15- التغير المناخي، متوفر على:
- 16- الحظيرة الوطنية للشريعة، متوفر على الرابط: <https://yacineby.wordpress.com>
- 17- زكرياء خنجي، الصحراء نقطة جذب للسياحة، متوفر على الرابط:
- 18- زهير عباس عزيز، " دور السياحة البيئية في تنمية مقومات الجذب السياحي الطبيعي في مدينة أربيل"، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2014، متوفر على
 الرابط: <https://www.pinterest.com/pin/470415123573366335/>
- 19- السياحة البيئية، متوفر على الرابط: <https://e3arabi.com/?p=508773>
- 20- السياحة البيئية، متوفر على الموقع: <https://e3arabi.com/?p=508773>
- 21- شبكة قوانين الشرق، المنظمة العالمية للسياحة، متوفر على الرابط،
- 22- الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، "أكثر 10 وجهات أمانا حول العالم"، متوفر على
 الرابط: <https://aawsat.com/home/article/2149461/>.
- 23- شواطئ الياقة الزرقاء في اليونان، متوفر على الموقع: [http://visitgreece-](http://visitgreece-ar.com/ar/seaside/blue-flag-beaches)
[/ar.com/ar/seaside/blue-flag-beaches](http://visitgreece-ar.com/ar/seaside/blue-flag-beaches)
- 24- عبد الرحمن محمد علي الغامدي، المحميات الطبيعية، كلية الآداب والعلوم ببلجرشي، قسم
 الأحياء، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية، متوفر على موقع أكاديمية
 نايف، <https://www.academia.edu>
- 25- علي زين الدين، دور المحميات الطبيعية في تنمية السياحة البيئية في لبنان، مجلة الدفاع
 الوطني، العدد 81، سنة 2012، متوفر على الموقع الإلكتروني:
- 26- ماهو الإيزو، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.qrsegy.com/?news>
- 27- محمية القالة أكبر ضحايا حرائق الجزائر، سكاى نيوز العربية، متوفر على الرابط:

28- المشاريع السياحية الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية، موقع تجارتنا، متوفر على الرابط

<https://tजारatuna.com/>:

29- مليونا سائح زاروا الجزائر.....وقطاع السياحة وفر 320 ألف منصب شغل، جريدة

الشروق أون لاين، متوفر على الموقع: <https://www.echoroukonline.com>

30- المنصة الإلكترونية لتقديم المعلومات، متوفر على الرابط: <https://lookinmena.Com>

31- منصور سيد مرعي، أبو القاسم محمود طه، العمارة البيئية للمسكن التقليدي والمعاصر في

ظل العمارة المستدامة، متوفر على الموقع:

32- نبيل دبور، " مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر

الإسلامي مع إشارة خاصة إلى السياحة البيئية المستدامة"، مجلة التعاون الاقتصادي بين

الدول الإسلامية، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول

الإسلامية، 2004،

33- هبة عادل، دور المجتمعات المحلية في المحافظة على البيئة"، الباحث البيئي، متوفر على

الرابط:

34- يومية أفريقيا الإخبارية، متوفر على الموقع: <https://africanews.dz>,

II - باللغة الأجنبية:

A/ Textes Internationaux

1. CMED, rapport notre avenir commun Brundtland, 1987.
2. Déclaration de Rio 1992.
3. Haut Commissariat des Nation Unis aux Droits de l'Homme, Rapport sur : les liens entre les changements climatiques et les droits de l'homme, A/HRC/10/61, le 15/01/2009.

B /Bibliographie en Langue Française

B-1 . Ouvrages

1. Catherine Aubertin et Frank Dominique Vivie, Le développement durable enjeux politiques économiques et sociaux, la documentation française, IRD édition, Paris, 2005.
2. Jean –Pierre Beurier, Alexandre Kiss, droit international de l'environnement, 4^e édition, Pedone,2010.

3. Jean-Pierre Machelon , du droit de l'environnement au droit à l'environnement ,l'harmattan, 2007,
4. Juliette Olivier, L'Union mondiale pour la nature une organisation singulière au service dudroit de l'environnement, Bruylant, Bruxelles, 2005.
5. Karen Delchet, Qu'est-ce que le développement durable, Edition AFNOR, Paris, France, 2003.
6. Maurice Couture, « L'écotourisme : un concept en constante évolution », Revue de recherche en tourisme, TEOROS, 2002.
7. Monica Pérez de la heras, Manual de lturismo sostenible, ediciones Mundi-prensalibros, spain, 2004.
8. Yvette Lazzeri et Moustier Emmanuelle, Le développement durable du concept à la mesure, l'Harmattan, Paris, 2008.

B-2.Articles

1. Hocine Hambli, « Ecotourisme et stratégie de développement alternatif, approche conceptuelle et modèles empiriques d'un développement durable: réalités et Perspectives dans le cadre du site historique de Madaure-Khemissa (Souk-Ahras) », Annales de l'université de Béchar des Sciences Economiques Vol: 5, N°1, 2018.
2. Marie-Françoise Lanfant, « l'appel à l'éthique et la référence universaliste dans la doctrine officielle du tourisme international »,Revue Tiers Monde, Vol. 45, No. 178, Les masques du tourisme, avril-juin 2004,
3. Philippe Lemaistre, « Année internationale de l'écotourisme :un premier bilan », Téoros, Revue de recherche en tourisme, Volume 21, numéro3, Université du Québec ,Montréal ,2002,

B-3. Mémoires et Etudes Universitaires

1. Yasmine Benbelaid, Le Tourisme Alternatif À Timimoune, Thèse soumise à la Faculté des études supérieures et postdoctorales dans le cadre des exigences du programme de maitrise en mondialisation et développement international (M.A), École de développement international et mondialisation, Faculté des sciences sociales, Université d'Ottawa, Canada, 2013.
2. Azzeddin ALALAMAT, L'Ecotourisme, mémoire de master 2 professionnel, spécialité traduction éditoriale, économique et technique, ESIT - Université Sorbonne nouvelle-Paris 3, session de Juin 2019.

3. Laurent Denais , Ecotourisme, un outil de gestion des écosystèmes, essai présenté au département de biologie en vue de l'obtention de maitre en écologie internationale, Faculté des sciences, Université de Sherbrooke, Québec ,Canada, Juin 2007.
4. Anne-France Didier, Les principes du développement Durable, cours, version1, Mai 2012,

c/ Source Internet

1. Bernard Conte, le concept de développent, p.2, disponible sur le lien : [Conte.ubordeaux4.fr/Enseign/...pdf/le concept de développement.pdf](http://Conte.ubordeaux4.fr/Enseign/...pdf/le%20concept%20de%20d%C3%A9veloppement.pdf)
2. Site officiel des nations unies, www.un.org/sustainabledevelopment/fr/sustainable-development-goals/
3. Les objectifs du développement durable, disponible sur le lien : [https://www.mtaterre.fr/dossiers/le-developpement-durable/les-objectifs-de-developpement-durable,](https://www.mtaterre.fr/dossiers/le-developpement-durable/les-objectifs-de-developpement-durable)
4. OMT, PNUE, Déclaration de Québec sur l'Ecotourisme, disponible sur le lien : [https://belsp.uqtr.ca/id/eprint/705/1/PNUE OMT 2002 %C3%A9c otourisme d%C3%A9claration de qu%C3%A9bec A.pdf](https://belsp.uqtr.ca/id/eprint/705/1/PNUE_OMT_2002_%C3%A9c%20tourisme%20d%C3%A9claration%20de%20qu%C3%A9bec%20A.pdf)
5. La société civile un partenaire fondamental dans la protection de l'environnement, Algérie Presse service, disponible sur le lien : [https://www.aps.dz/societe/128015-la-societe-civile-un-partenaire-fondamental-dans-la-protection-de-l-environnement,](https://www.aps.dz/societe/128015-la-societe-civile-un-partenaire-fondamental-dans-la-protection-de-l-environnement)
6. Iheb Boughnim et Antoine Lorrain, Historique du tourisme durable : de 1972 à aujourd'hui, Bruxelles le 10/02/09, disponible sur le lien : <https://www.gitpa.org> > web
7. Rémy Kanafou, Sylvine Pickel, les nouvelles dynamiques du tourisme dans le monde, tourisme et « développement durable » de la lente émergence à une mise en oeuvre problématique, disponible sur le lien: [http://geoconfluences.ens-lyon.fr/doc/typespace/tourisme /TourScient4.htm](http://geoconfluences.ens-lyon.fr/doc/typespace/tourisme/TourScient4.htm)
8. Gabrielle Faure, le tourisme durable, nouvel axe de développement pour les acteurs du secteur, disponible sur le lien : <https://www.transportshaker-wavestone.com/le-tourisme-durable-nouvel-axe-de-developpement-pour-les-acteurs-du>
9. Barré, Hervé. « Le Sahara des cultures et des peuples : vers une stratégie pour un développement durable du tourisme au Sahara dans une

- perspective de lutte contre la pauvreté» dans UNESCO, Paris, 2003, p 39 ; disponible sur le lien : <http://portal.unesco.org/culture/fr/files/16660/10698574653strategie.pdf/strategie.pdf/>
10. Stratégie nationale de Conservation de la Biodiversité, Les réserves de chasse, disponible sur le site : <https://elearn.univ-tlemcen.dz>
 11. Ministère des transports, Direction de la Planification et du Développement, bulletin Statistiques, 2eme Trimestre 2014, p6, disponible sur le site : <http://www.ministere-transport.gov.dz/images/stories/>
 12. L'accord de paris, disponible sur le lien : <https://unfccc.int/fr/processus-et-reunions/l-accord-de-paris/l-accord-de-paris>
 13. Autorité de régulation de la poste et des télécommunications Algérie, rapport annuel 2016, p33, disponible sur le lien : https://www.arpt.dz/fr/doc/pub/raa/raa_2016.pdf
 14. Brahim H.B, Environnement et Développement Durable, cours Licence appliquée en administration des affaires, disponible sur le lien, <http://pf-mh.uvt.rnu.tn/729/1/env-developpement-durable.pdf>

A- English Language Bibliographic

A-1 International text

1. Edwin Zaccai, Qu'est-ce que le développement durable ?, Intervention lors du cycle de conférences "Rio, le développement durable 10 ans après" à la Cité des Sciences, Paris, Mai 2002,, en espagnol et en anglais),UNWTO Déclarations, volume12 , number2, Madrid , Spain, 2002. en espagnol et en anglais), UNWTO Declarations, volume1, number1, Madrid , Spain.
2. World Economic Forum, the travel and tourism competitiveness report 2019 travel and tourism at a tipping point, PX.
3. World Tourism Organization ,ManilaDeclaration on world tourism(textes en français
4. World TourismOrganization,Québec Déclaration on Ecotourism(textes en français,

A-2 Works

1. CampbellBruce ,Ortizsilvia , integrating agriculture,conservation and Ecotourism : Examples from the field ,first Edition , springer publications , 2011 .

2. David A, Fennel, Ecotourism, second edition, Taylor and Francis e-library, 2000.
3. David A .Fennel, Ross K .Dowling, Ecotourism policy and planning, CABI Publishing, London, UK, 2003.
4. David Fennel, Ecotourism on introduction, Rutledge published, second edition, 2003.
5. -Kerri woods, Human Rights , Macmillan International Higher Education, london, 2014

A-3 Articles

1. Bernardo Duhá Buchsbaum, « Ecotourism and Sustainable Development in Costa Rica », Major Paper Submitted to Virginia Polytechnic Institute and State University, Master of Public and International Affairs, College of Architecture and Urban Studies, 2004.
2. Franck-Dominique Vivien, « Jalons pour une histoire de la notion de développement durable, Monde en développement », vol 31- 2003/1, n^o 121,
3. Geoffrey Wall, "Is ecotourism sustainable?" , Environmental Management, volume 21, n^o 4, 1997.
4. Kaitano Dube, "Tourism and sustainable development goals in the African context", International Journal of Economics and Finance Studies, vol: 12 no: 1, 2020.
5. Katrine Baumert, “Participation of developing countries in the international climate change regime”, lessons for the future, the George Washington International Law Review, volume 38, 2006.
6. Kelly Bricker, «The International Ecotourism Society », Travel and Tourism Research Association: Advancing Tourism Research Globally, University of Massachusetts Amherst, 2017.
7. Scott Parker, Anshuman Khare, « Understanding Success Factors for Ensuring Sustainability in Ecotourism, Development in Southern Africa », Journal of Ecotourism, Vol. 4, No. 01, 2005.

B Internet Source

1. FAO, Ecotourism can play vital role in maintaining healthy forests, Available on the link, <https://www.fao.org/news/story/fr/item/90192/icode>
2. Rachel Emas, The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles, Brief for GSDR2015, disponible sur le

- lien:https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5839GSDR%202015_SD_concept_definiton_rev.pdf,
3. Site officiel de l'IUCN, <https://www.iucn.org/about-iucn/history>
 4. SopheapTheng, XiaoQiong andCorinaTatar,"Mass Tourism vs Alternative Tourism? Challenges and New Positionings ",Open Edition journals,n⁰ 31,32,aout/décembre 2015,disponible sur le lien: <https://journals.openedition.org/etudescaribeennes/7708#editorial-7708> .
 5. The international ecotourism society, our story,Availableon the link :<https://ecotourism.org/our-story/>
 6. What is ecotourism, disponible sur le lien : <https://www.conserve-energy-future.com/challenges-solutions-future-trends-ecotourism.php>
 7. World Travel and Tourism Council, disponible sur le lien :<https://www.wttc.org/research/economic-research/economic-impact-analysis/country-reports-2017>
 8. World Travel and Tourism Council, world tourism(2018), disponible sur le lien: <https://www.wttc.org/research/economic-research/economic-impact-analysis/country-reports-2017>
 9. world travel and tourism, Council data(Algeria)2016 , world development indicators November, disponible sur le lien : <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/26447/WDI-2017-web.pdf>

فهرس الموضوع

فهرس الموضوع

2	قائمة المختصرات
3	مقدمة
15	الباب الأول: تطوّر الاهتمام الدولي بالعلاقة بين السّياحة البيئية، التنمية والحق في بيئة نظيفة
18	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للموضوع
19	المبحث الأول: مفهوم السّياحة البيئية، التنمية، الحق في بيئة نظيفة
19	المطلب الأول: مفهوم السّياحة البيئية
19	الفرع الأول: مفهوم السّياحة
20	أولاً: تعريف السّياحة
22	ثانياً: مكونات السّياحة
24	ثالثاً: أنواع السّياحة
26	الفرع الثاني: نشأة وتعريف السّياحة البيئية
26	أولاً: نشأة السّياحة البيئية
28	ثانياً: تعريف السّياحة البيئية
32	الفرع الثالث: عناصر وأهمية السّياحة البيئية
32	أولاً: عناصر السّياحة البيئية
34	ثانياً: أهميّة السّياحة البيئية
35	الفرع الرابع: مبادئ وأنواع السّياحة البيئية
35	أولاً: مبادئ السّياحة البيئية
37	ثانياً: أنواع السّياحة البيئية
39	المطلب الثاني: مفهوم التنمية والحق في بيئة نظيفة
40	الفرع الأول: مفهوم التنمية
40	أولاً: تعريف التنمية
42	ثانياً: خصائص التنمية
45	ثالثاً: أنواع التنمية
48	الفرع الثاني: مفهوم الحق في بيئة نظيفة

49	أولاً: تعريف الحق في بيئة نظيفة
52	ثانياً: خصائص الحق في بيئة نظيفة
53	المبحث الثاني: العلاقة الجدلية بين التنمية والحق في بيئة نظيفة
54	المطلب الأول: التأثير المتبادل بين البيئة والتنمية
54	الفرع الأول: تأثير البيئة على التنمية
55	الفرع الثاني: تأثير التنمية على الحق في بيئة نظيفة
55	أولاً: التلوث البيئي
56	ثانياً: استنزاف الموارد الطبيعية
57	ثالثاً: تغير المناخ
59	المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة كبديل لإيجاد التوازن بين الحق في بيئة نظيفة والتنمية ...
59	الفرع الأول: نشأة وتعريف التنمية المستدامة
59	أولاً: نشأة التنمية المستدامة
63	ثانياً: تعريف التنمية المستدامة
67	الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة وأبعادها
67	أولاً: أهداف التنمية المستدامة
69	ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة
73	الفرع الثالث: مبادئ التنمية المستدامة ومؤشراتها
73	أولاً: مبادئ التنمية المستدامة
75	ثانياً: مؤشرات التنمية المستدامة
78	خلاصة الفصل الأول
79	الفصل الثاني: العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والسياحة المستدامة: السياحة البيئية المستدامة
81	المبحث الأول: من السياحة البيئية إلى السياحة المستدامة
81	المطلب الأول: مفهوم السياحة المستدامة
81	الفرع الأول: نشأة وتعريف السياحة المستدامة
82	أولاً: نشأة السياحة المستدامة
85	ثانياً: تعريف السياحة المستدامة

90	الفرع الثاني: أهمية السياحة المستدامة
90	أولاً: الأهمية الاقتصادية
91	ثانياً: الأهمية الاجتماعية
91	ثالثاً: الأهمية البيئية
91	الفرع الثالث: مبادئ وأهداف السياحة المستدامة
92	أولاً: مبادئ السياحة المستدامة
93	ثانياً: أهداف السياحة المستدامة
94	الفرع الرابع: أبعاد ومؤشرات السياحة المستدامة
94	أولاً: أبعاد السياحة المستدامة
96	ثانياً: مؤشرات السياحة المستدامة
97	المطلب الثاني: الفرق بين السياحة البيئية والسياحة المستدامة
98	الفرع الأول: أوجه التشابه والاختلاف بين السياحة البيئية والسياحة المستدامة
98	أولاً: أوجه التشابه
98	ثانياً: أوجه الاختلاف
99	ثالثاً: المبادئ الخاصة بالسياحة البيئية
99	رابعاً: المبادئ العامة التي تحكم العلاقة بين السياحة البيئية والسياحة المستدامة
101	الفرع الثاني: آثار السياحة البيئية على أبعاد الاستدامة
101	أولاً: الآثار الإيجابية للسياحة البيئية على أبعاد الاستدامة
104	ثانياً: الآثار السلبية للسياحة البيئية
109	المبحث الثاني: من السياحة المستدامة إلى السياحة البيئية المستدامة
109	المطلب الأول: مقومات السياحة البيئية المستدامة
110	الفرع الأول: مقومات السياحة البيئية المستدامة
110	أولاً: مقومات بيئية طبيعية
119	ثانياً: مقومات بيئية اصطناعية
119	ثالثاً: المقومات التاريخية والثقافية
120	الفرع الثاني: العلاقة التبادلية بين السياحة البيئية المستدامة والمحميات الطبيعية

121	أولاً: التأثير الإيجابي والسلبى للسياحة البيئية على المحميات الطبيعية
121	ثانياً: مساهمة المحميات الطبيعية في تحقيق السياحة البيئية المستدامة
124	ثالثاً: تجارب واقعية عن السياحة البيئية المستدامة في المحميات الطبيعية
127	المطلب الثاني: معوقات، حلول واستراتيجيات تحقيق السياحة البيئية المستدامة
128	الفرع الأول: معوقات بيئية
128	أولاً: التلوث البيئي
128	ثانياً: تدهور النظام البيئي وهبوط مستوى الثروات السياحية الطبيعية
129	الفرع الثاني: معوقات أخرى
129	أولاً: معوقات اجتماعية
130	ثانياً: معوقات سياسية
130	ثالثاً: معوقات اقتصادية
132	المطلب الثالث: حلول واستراتيجيات تحقيق السياحة البيئية المستدامة
132	الفرع الأول: حلول إجرائية لتحقيق السياحة البيئية المستدامة
132	أولاً: إجراءات تنظيمية
133	ثانياً: إجراءات خاصة بالتوعية والتعليم
134	ثالثاً: إجراءات توسيع دور المجتمعات المحلية
134	رابعاً: إجراءات صيانة وإدارة الموارد الطبيعية
135	خامساً: إنشاء وكالات سفر ومكاتب سياحية متخصصة بالسياحة البيئية في جميع أرجاء العالم ..
135	الفرع الثاني: استراتيجيات تحقيق السياحة البيئية المستدامة
135	أولاً: شواطئ الرأية الزرقاء
137	ثانياً: شهادة الإيزو
137	ثالثاً: الفندق البيئي أو الإيكولوجي
144	خلاصة الفصل الثاني
146	خلاصة الباب الأول
147	الباب الثاني: فواعل تحقيق السياحة البيئية المستدامة، ووضعيتها في الجزائر
149	الفصل الأول: فواعل تحقيق السياحة البيئية المستدامة

المبحث الأول: الفواعل الدولية والوطنية ودورها في تنمية السياحة البيئية المستدامة	150
المطلب الأول: الفواعل الدولية للسياحة البيئية المستدامة	150
الفرع الأول: المنظمات الدولية الحكومية في مجال البيئة ودورها في تنمية السياحة البيئية المستدامة	151
أولاً: المنظمة العالمية للسياحة ودورها في تنمية السياحة البيئية المستدامة	151
ثانياً: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ودورها في السياحة البيئية المستدامة FAO	162
ثالثاً: برنامج الأمم المتحدة للبيئة ودوره في السياحة البيئية المستدامة UNEP	165
الفرع الثاني: دور المنظمات غير الحكومية كفاعل في السياحة البيئية المستدامة	169
أولاً: الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة ودوره في السياحة البيئية المستدامة IUCN	169
ثانياً: الجمعية الدولية للسياحة البيئية ودورها في السياحة البيئية المستدامة TIES	174
المطلب الثاني: الفواعل الوطنية للسياحة البيئية	179
الفرع الأول: فواعل السياحة البيئية المستدامة في القطاع العام	179
أولاً: السلطات الإدارية العمومية في الدولة على المستوى الوطني، والمحلي	179
ثانياً: موظفو المناطق المحمية	183
ثالثاً: المؤسسات التعليمية	185
الفرع الثاني: فواعل السياحة البيئية المستدامة في القطاع الخاص	186
أولاً: السكان المحليين	186
ثانياً: أصحاب المشاريع السياحية	187
ثالثاً: المجتمع المدني	189
رابعاً: السائح البيئي	191
المبحث الثاني: أدوات الفواعل الوطنية لتحقيق سياحة بيئية مستدامة	192
المطلب الأول: التخطيط السياحي البيئي Planning Ecotourism	193
الفرع الأول: مفهوم التخطيط السياحي البيئي planning Ecotourism	194
أولاً: تعريف التخطيط السياحي البيئي	194
ثانياً: أهداف التخطيط السياحي البيئي	197
ثالثاً: المستويات المكانية للتخطيط السياحي البيئي	198
الفرع الثاني: وسائل التخطيط السياحي البيئي لحماية مواقع السياحة البيئية المستدامة	201

201.....	أولاً: تقييم الأثر البيئي لمشروعات السياحة البيئية المستدامة
205	ثانياً: الطاقة الاستيعابية لمواقع السياحة البيئية المستدامة
208.....	المطلب الثاني: التسويق السياحي البيئي
208	الفرع الأول: مفهوم التسويق السياحي البيئي
209	أولاً: تعريف التسويق السياحي البيئي
211.....	ثانياً: أسباب ظهور التسويق السياحي البيئي
212	ثالثاً: دور التسويق السياحي البيئي في السياحة البيئية المستدامة
213.....	الفرع الثاني: الإعلام السياحي كأداة للتسويق السياحي البيئي
213	أولاً: مفهوم الإعلام السياحي
216	ثانياً: أشكال الإعلام السياحي
221	ثالثاً: دور الإعلام السياحي في التسويق السياحي البيئي
222.....	خلاصة الفصل الأول
224	الفصل الثاني: وضعيية السياحة البيئية المستدامة في الجزائر
226	المبحث الأول: مقومات السياحة البيئية المستدامة في الجزائر
227.....	المطلب الأول: المجالات المحمية في الجزائر
227.....	الفرع الأول: مفهوم المجالات المحمية في التشريع الجزائري
227	أولاً: تعريف المجالات المحمية
228.....	ثانياً: أصناف المجالات المحمية وأقسامها
232	ثالثاً: تسيير المجالات المحمية
233	الفرع الثاني: الحماية القانونية للمجالات المحمية
233.....	أولاً: آلية التصنيف
237.....	ثانياً: الترخيص الإداري والحظر
240.....	ثالثاً: العقاب الجنائي
243	الفرع الثالث: المجالات المحمية بالجزائر
243	أولاً: المراحل التي مرت بها المجالات المحمية في الجزائر
244	ثانياً: أنواع المجالات المحمية في الجزائر

- 249..... الفرع الرابع: الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر والمتعلقة بالمجالات المحمية
- 250..... أولاً: الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي
- 251..... ثانياً: قوانين المعاهدة المتعلقة بالمحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية
- 251..... ثالثاً: القوانين الأساسية للاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة وثرواتها وعلى التنظيم ذات الصلة.
- 252..... رابعاً: الاتفاقية المتعلقة بالحفاظ على طيور الماء المهاجرة الإفريقية
- 253..... خامساً: اتفاقية رامسار بإيران المبرمة في 1971
- 254..... المطلوب الثاني: مقومات اصطناعية
- 254..... الفرع الأول: البنى التحتية في الجزائر
- 255..... أولاً: النقل
- 256..... ثانياً: الاتصالات
- 256..... ثالثاً: الفنادق
- 256..... رابعاً: الوكالات السياحية
- 257..... الفرع الثاني: الإمكانيات المؤسسية
- 257..... أولاً: الهيكل التنظيمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية
- 259..... ثانياً: المصالح اللامركزية
- 260..... ثالثاً: المؤسسات تحت الوصاية
- 263..... المبحث الثاني: مكانة السياحة البيئية في الجزائر واستراتيجية تطويرها
- 263..... المطلوب الأول: مكانة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري
- 264..... الفرع الأول: تأثير القطاع السياحي على المؤشرات الاقتصادية
- 264..... أولاً: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي
- 265..... ثانياً: مساهمة السياحة في التوظيف
- 267..... ثالثاً: مساهمة السياحة في الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي
- 269..... الفرع الثاني: الأداء الاقتصادي لقطاع السياحة في الجزائر مقارنة بالوطن العربي
- 269..... أولاً: أعداد السياح الوافدين إلى الوطن العربي
- 272..... ثانياً: تنافسية السياحة والسفر
- 277..... المطلوب الثاني: إستراتيجية تطوير السياحة البيئية في الجزائر

المخلص:

تناولت الدراسة موضوع السياحة البيئية بين متطلبات التنمية ومقتضيات حماية الحق في بيئة نظيفة، حيث عالجت مختلف المسائل التي تربط بين السياحة البيئية، التنمية والحق في بيئة نظيفة وتم التوصل إلى عدة نتائج لعل أهمها هي؛ أن السياحة البيئية تلعب دورا هاما في تنمية المجتمعات المحلية وتحقيق تنمية مستدامة، إذ توجد هناك علاقة تفاعلية تبادلية بين كل من الحق في بيئة نظيفة والتنمية، ونتيجة لطبيعة هذه العلاقة ظهرت التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية.

كما توجد من جهة أخرى علاقة جد مهمة تربط السياحة البيئية بالتنمية المستدامة، والتي نتجت عنها السياحة المستدامة التي تختلف في مضمونها عن السياحة البيئية، لأن السياحة المستدامة يجب تتوفر في جميع أنواع السياحة، في حين أن السياحة البيئية ليست مستدامة تلقائيا إذ يجب تطبيق مبادئ الاستدامة على السياحة البيئية لكي تصبح سياحة بيئية مستدامة.

أما وضعية القطاع السياحي في الجزائر فهي لا تزال هشّة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، بالرغم من الإمكانيات والمقومات المتميزة التي تمتلكها الجزائر، والتي تؤهلها لأن تكون من بين الدول المستقبلية والجاذبة للسياح بالدرجة الأولى، إلا أن الجزائر حاولت تدارك الأمر بشأن القطاع السياحي، من خلال اعتماد إستراتيجية تنموية شاملة تتمثل في المخطّط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 SDAT.

Abstract:

The study dealt with the issue of ecotourism between the requirements of development and the requirements of protecting the right to a clean environment. It dealt with various issues that link ecotourism, development and the right to a clean environment. Several results were reached, perhaps the most important of which are; Ecotourism plays an important role in developing local communities and achieving sustainable development, as there is an interactive reciprocal relationship between the right to a clean environment and development, and as a result of the nature of this relationship, sustainable development has emerged that seeks to achieve a balance between social, economic and environmental dimensions.

On the other hand, there is a very important relationship linking ecotourism to sustainable development, which resulted in sustainable tourism that differs in content from ecotourism, because sustainable tourism must be available in all types of tourism, while ecotourism is not automatically sustainable, so the principles of Sustainability must be applied on ecotourism in order to become sustainable ecotourism.

As for the situation of the tourism sector in Algeria, it is still fragile and does not live up to the required level, despite the distinct capabilities and ingredients that Algeria possesses, which qualifies it to be among the countries receiving and attracting tourists in the first place, but Algeria tried to remedy the matter regarding the tourism sector, through